الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي

كلية الاداب والتربية

قسم علم الاجتماع

الدراسات العليا

المرأة والتنمية

« دراسة ميدانية للمرأة العاملة بمدينة سرت»

دراسة لاستيفاء درجة التخصص العالي (الماجستير) في علم الاجتماع

اعداد الطالبة

دليلة مصباح حامد

اشراف

الأستاذ الدكتور/ لوجلي صالح الزوي

العام الجامعي

2006 – 2007ف

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعـــــــــــــــــة التحدي-سرت

كليـــــة الآداب والتربية

قسم علم الاجتماع

"المرأة والتنمية "

" دراسة ميدانية للمرأة العاملة في مدينة سرت"

إعداد : - دليلة مصباح حامد

أعضاء لجنة المناقشة :

1- د / لوجلي صالح الزوي .

2- أ. د / زينب محمد زهري.

3- أ. د / المختار محمد أبراهيم.

يعتمد

أ. رحمة ابوبنية عبد السلام

أمين إدارة الدراسات العليا بالكلية

التوقيع:

.....

.....

.....

يعتمد:

أ. حمد أحمد الحاج

أمين اللجنة الشعبية لكلية الآداب والتربية

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن وسئلوا الله من فضله ان الله كان بكل شيء عليما

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية:32

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى الدكتور الفاضل لوجلي صالم الزوي لإشرافه على هذه الدراسة وعلى ما قدمه لي من توجيهات وملاحظات أثناء الإعداد للدراسة فكان الأب والأم والأستاذ الذي يشد دائما من عزيمتي حتى أنجزت هذا العمل، كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور الفاضل كمال محمد عبد الرحمن الذي قام بمراجعة هذه الدراسة لغوياً .

الباحثة

إهداء

إلى أبي الشمعة التي تحترق من اجل أن تضيء لي الطريق

إلى أمي التي بدعواتها وصلت إلى ما وصلت إليه

إلى إخوتي سندي في هذه الحياة

إلى زملائي وأصدقائي الذين رافقوني في هذا الطريق

الباحثة

محتويات الدراسة

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
قائمة الجداول	ز – س
قائمة الأشكال.....	ع – ص
المقدمة.....	**ق – ت**
الفصل الأول:الإطار المنهجي للدراسة	**1**
– تحديد مشكلة البحث.....	2-4
– الأهمية ومبررات قيام الدراسة.....	4-5
– أهداف الدراسة.....	5
– تعريف أهم مصطلحات الدراسة	6-8
– أهم المتغيرات في الدراسة.....	8-10
– مجالات الدراسة.....	11
– المنهج المستخدم في الدراسة.....	11-41
– الدراسات السابقة.....	13-45
– تعقيب على الدراسات السابقة.....	41-45
– فروض الدراسة.....	46
الفصل الثاني:مفهوم التنمية	**47**
– مفهوم التنمية.....	48-58
– التنمية عند رواد علم الاجتماع.....	59-65
– التنمية في الفكر السوسيولوجي الحديث.....	66-74
– البعد البشري وأهمية المشاركة في التنمية.....	75-87
الفصل الثالث:المرأة والتنمية	**88**
– المرأة والتنمية في الفكر السوسيولوجي.....	89-92
– المرأة والتنمية عبر العصور والأديان.....	93-101
– المرأة العربية ودورها التنموي.....	102-114

الفصل الرابع:المرأة والتنمية في ليبيا 115

-التنمية في ليبيـــا..... 116-118

- المـــرأة والتعليم في ليبيا..... 119-129

المرأة الليبية والنشاط الاقتصادي..... 130-145

- المرأة الليبية والمشاركة السياسية..... 146-157

- المرأة والتنمية في مدينة ســـرت..... 157-161

الفصل الخامس:الإجراءات العملية للدراسة 162

- مجتمع الدراسة..... 163-164

وحدة التحليل..... 164

عينة الدراسة..... 164-165

حجم العينة..... 165-166

أداة جمع البيانات..... 166-170

- الدراسة الاستطلاعية..... 170

- قياس ثبات الأداة..... 170

- قياس صدق الأداة..... 171

- طريقة جمع البيانات..... 171

-الأســـاليب الإحـــصائية المـــستخدمة فـــي عـــرض وتحليـــل البيانـــات..... 172

-الفصل السادس: نتائج الدراسة **173**

أولاً : التحليل الوصفي لبيانات الدراسة..... 174-215

- ثانيـــــاً:اختبـــــار العلاقـــــة بـــــين المتغيـــــرين 216-264

- الفصل السابع : نتائج و توصيات الدراسة 265
ـ النتائج العامة 273-266
- ملخص نتائج اختبار الفروض 279-273
- التوصيات 283-279
- المراجع 292-284
- الملاحق 293
- ملحق 1 (استمارة استبيان) 304-394
- ملحق 2 (القوانين و التشريعات الخاصة بالمرأة الليبية)..... 322-305
- ملخص الدراسة باللغة الانجليزية 4-1

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	يوضح المستويات التعليمية للمواطنين من عمر 6سنوات فما فوق في سنة 1964ف.	123
2	يوضح تطور نسبة الإناث من إجمالي الملتحقين في المراحل التعليمية المختلفة.	125
3	يوضح تطور نسب الالتحاق للفتيات الإناث من العمر المدرسي المقابل لكل مرحلة تعليمية.	126
4	يوضح توزيع المشتغلين الليبيين حسب الحالة التعليمية وأقسام النشاط الاقتصادي والنوع لعام2001ف	127
5	يوضح توزيع المشتغلين الليبيين حسب الحالة التعليمية ومكان الدورات التدريبية في مجال التخصص والنوع 2001ف.	128
6	يوضح توزيع المشتغلين الليبيين حسب القطاع ومكان الدورات التدريبية في مجال التخصص والنوع2001ف.	129
7	يوضح توزيع المشتغلين الليبيين حسب الحالة الزواجية2003ف.	139
8	يوضح توزيع المشتغلين الليبيين حسب فئات العمر وأقسام المهن والنوع2001ف.	141
9	يوضح التوزيع العددي والنسبي للمشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب أقسام النشاط الاقتصادي والنوع لسنة2001ف.	142
10	يوضح توزيع السكان (15سنة فما فوق)حسب الحالة العملية والنوع ومعدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي ومعدل البطالة لسنة2002-2003ف.	144
11	يوضح المشاركة السياسية للمرأة الأوروبية والمرأة العرب	151

12	يوضح مشاركة الليبية في المناصب القيادية في الفترة من2002-2003ف.	155
13	يوضح مساهمة المرأة على مستوى شعبية سرت حسب أقسام المهن والنوع لعام 2001ف.	159
14	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤتمر.	174
15	يوضح توزيع أفراد العينة حسب فئات السن.	175
16	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.	176
17	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب.	177
18	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للام.	178
19	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.	179
20	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للمبحوثة.	179
21	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية.	180
22	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن عن العمل ودوره في تحسين دورهن داخل الأسرة.	181
23	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في الزواج باعتباره يأتي في المرتبة الثانية بعد تحقيق الطموح المهني.	182
24	يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقفهن من البقاء في مجال التخصص أو تغييره إذا ما خيرن بذلك بعد الزواج.	182

25	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في النموذج المفضل للحياة الزوجية.	183
26	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في الزواج باعتباره عائق للتنمية أم لا.	184
27	يوضح توزيع أفراد العينة حسب العراقيل التي تعوق أداء المرأة.	184
28	يوضح توزيع أفراد العينة حسب حجم الأسرة.	185
29	يوضح توزيع أفراد العينة بالنسبة لحجم الأسرة ودوره في خلق صراع الأدوار مابين دورهن الأسري ومساهمتهن في العمل الإنتاجي	185
30	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الاعتماد على النفس في القيام بالالتزامات البيتية و الأسرية.	186
31	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في الاعتماد على عاملات أجنبية.	186
32	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في الاستعانة بدور رياض الأطفال في العناية بالأطفال.	186
33	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في الاستعانة بالأهل في الاهتمام بالأطفال أثناء تواجدهن في الوظيفة.	188
34	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في الاستعانة بالجيران في الاهتمام بالأطفال أثناء تواجدهن في الوظيفة	188
35	يوضح توزيع أفراد العينة حسب مساهمة أفراد الأسرة في الدخل الشهري للأسرة.	189

36	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للأسرة.	189
37	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي دفعتهن للعمل	190
38	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجوانب التي ينفقن فيها مرتباتهن.	191
39	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في من يتولى مسؤولية الاحتياجات الأساسية للأسرة.	192
40	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في انسب قطاع لعمل المرأة.	192
41	يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهن لنظرة المجتمع إلى تعليم المرأة.	194
24	يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظر المجتمع لعمل المرأة.	195
34	يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهن في التقاليد.	195
44	يوضح توزيع أفراد العينة حسب شعورهن بالتفرقة في المعاملة (بينها وبين أخيها).	196
45	يوضح توزيع أفراد العينة حسب شكل المعاملة داخل الأسرة.	197
46	يوضح توزيع أفراد العينة حسب رد فعلهن في حالة الاهتمام الأقل.	198
47	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الصعوبات التي تواجههن في العمل.	199
48	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في مشاركة المرأة المتعلمة في مجالات الحياة عامة.	200

49	يوضح توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهن في دورات تدريبية.	200
50	يوضح توزيع افراد العينة حسب الاستفادة من التدريب.	201
51	يوضح توزيع افراد العينة حسب آرائهن في الأسباب التي تمنعهن من المشاركة في هذه الدورات.	202
52	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في المستوى التعليمي ودوره في تحقيق المكانة الاجتماعية للمرأة	203
53	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في المستوى التعليمي للأسرة ومدى تأثيره على مساهمتهن في التنمية.	204
54	يوضح توزيع أفراد العينة حسب مساهمتهن في أي نشاط اقتصادي.	204
55	يوضح توزيع أفراد العينة حسب النشاط الاقتصادي الذي ساهمن فيه.	205
56	يوضح توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في النشاط الاقتصادي الذي ساهمن فيه ودوره في تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي العام للمجتمع.	206
67	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تقدمهن للحصول على قروض ريفية.	207
58	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي منعتهن من التقدم للحصول على القروض الريفية.	207
59	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من القروض في حالة الحصول عليها.	208
60	يوضح توزيع أفراد العينة حسب اعتقادهن في مشاركة المرأة في القرارات المجتمعية دون أن يعيقهن أي عقبات.	209
61	يوضح توزيع أفراد العينة حسب العقبات التي تعيق مشاركة المرأة في القرارات المجتمعية	209
62	يوضح توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهن في جلسات	210

	المؤتمرات الشعبية الأساسية.	
63	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي تحول دون مشاركتهن في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية	211
64	يوضح توزيع أفراد العينة حسب توليهن المناصب الادارية	212
65	يوضح توزيع أفراد العينة حسب عضويتهن في الاتحادات والروابط والنقابات.	213
66	يوضح توزيع أفراد العينة حسب عضويتهن في جمعية نسائية.	213
67	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الرضا عن المؤسسات النسائية.	215
68	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة ومشاركتها في الدورات التدريبية.	216
69	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة و مساهمتها في أي نشاط اقتصادي	217
70	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة و تقدمها للحصول على قروض ريفية.	219
71	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين مشاركتها في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.	220
72	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة و عضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات.	221
73	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين عضويتها في جمعية نسائية.	222
74	يوضح العلاقة بين وظيفة المبحوثة ومشاركتها في الدورات التدريبية.	224
75	يوضح العلاقة بين وظيفة المبحوثة مساهمتها في أي نشاط اقتصادي.	225

76	يوضح العلاقة بين وظيفة المبحوثة وتقدمها للحصول على قروض ريفية.	226
77	يوضح العلاقة بين وبين وظيفة المبحوثة ومشاركتها في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.	228
78	يوضح العلاقة بين وظيفة المبحوثة و عضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات.	229
79	يوضح العلاقة بين وظيفة المبحوثة و عضويتها في جمعية نسائية.	230
80	يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة ومشاركتها في الدورات التدريبية.	232
81	يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة و مساهمتها في أي نشاط اقتصادي	233
82	يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وتقدمها للحصول على قروض ريفية.	235
83	يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وبين ومشاركتها في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.	236
84	يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وعضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات.	237
85	يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وعضويتها في جمعية نسائية.	239
86	يوضح العلاقة بين حجم الأسرة ومشاركة المبحوثة في الدورات التدريبية.	240
87	يوضح العلاقة بين حجم الأسرة ومساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي	241
88	يوضح العلاقة بين حجم الأسرة وتقدم المبحوثة للحصول على قروض ريفية.	243

89	يوضح العلاقة بين حجم الأسرة و مشاركة المبحوثة في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.	244
90	يوضح العلاقة بين حجم الأسرة وعضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات.	245
91	يوضح العلاقة بين حجم الأسرة وعضوية المبحوثة في جمعية نسائية.	247
92	يوضح العلاقة بين دخل الأسرة ومشاركة المبحوثة في الدورات التدريبية.	248
93	يوضح العلاقة بين دخل الأسرة و مساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي.	249
94	يوضح العلاقة بين دخل الأسرة وتقدم المبحوثة للحصول على قروض ريفية.	251
95	يوضح العلاقة بين دخل الأسرة وبين مشاركة المبحوثة في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.	252
96	يوضح العلاقة بين دخل الأسرة وبين عضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات.	253
97	يوضح العلاقة بين دخل الأسرة وبين عضوية المبحوثة في جمعية نسائية.	255
98	يوضح العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة ومشاركة المبحوثة في الدورات التدريبية.	256
99	يوضح العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة و مساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي.	257
100	يوضح العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وتقدم المبحوثة للحصول على قروض ريفية	259
101	يوضح العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وبين مشاركة المبحوثة في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.	260

102	يوضح العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وبين عضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات.	261
103	يوضح العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وبين عضوية المبحوثة في جمعية نسائية.	263

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة ومشاركتها في الدورات التدريبية.	216
2	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة و مساهمتها في أي نشاط اقتصادي	218
3	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة و تقدمها للحصول على قروض ريفية.	219
4	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين مشاركتها في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.	221
5	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة و عضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات.	222
6	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين عضويتها في جمعية نسائية.	223
7	يوضح العلاقة بين وظيفة المبحوثة ومشاركتها في الدورات التدريبية.	224
8	يوضح العلاقة بين وظيفة المبحوثة مساهمتها في أي نشاط اقتصادي	226
9	يوضح العلاقة بين وظيفة المبحوثة وتقدمها للحصول على قروض ريفية.	227
10	يوضح العلاقة بين وبين وظيفة المبحوثة ومشاركتها في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.	228
11	يوضح العلاقة بين وظيفة المبحوثة و عضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات.	230

12	يوضح العلاقة بين وظيفة المبحوثة و عضويتها في جمعية نسائية.	231
13	يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة ومشاركتها في الدورات التدريبية.	233
14	يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة و مساهمتها في أي نشاط اقتصادي	234
15	يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وتقدمها للحصول على قروض ريفية.	236
16	يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وبين ومشاركتها في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.	237
17	يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وعضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات.	238
18	يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وعضويتها في جمعية نسائية.	239
19	يوضح العلاقة بين حجم الأسرة ومشاركة المبحوثة في الدورات التدريبية.	241
20	يوضح العلاقة بين حجم الأسرة و مساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي	242
21	يوضح العلاقة بين حجم الأسرة وتقدم المبحوثة للحصول على قروض ريفية.	243
22	يوضح العلاقة بين حجم الأسرة ومشاركة المبحوثة في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.	245
23	يوضح العلاقة بين حجم الأسرة وعضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات.	246

24	يوضح العلاقة بين حجم الأسرة و عضوية المبحوثة في جمعية نسائية.	256
25	يوضح العلاقة بين دخل الأسرة ومشاركة المبحوثة في الدورات التدريبية.	247
26	يوضح العلاقة بين دخل الأسرة و مساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي.	249
27	يوضح العلاقة بين دخل الأسرة وتقدم المبحوثة للحصول على قروض ريفية.	250
28	يوضح العلاقة بين دخل الأسرة وبين مشاركة المبحوثة في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.	252
29	يوضح العلاقة بين دخل الأسرة وبين عضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات.	253
30	يوضح العلاقة بين دخل الأسرة وبين عضوية المبحوثة في جمعية نسائية.	255
31	يوضح العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة ومشاركة المبحوثة في الدورات التدريبية.	257
32	يوضح العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة و مساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي.	258
33	يوضح العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وتقدم المبحوثة للحصول على قروض ريفية.	259
34	يوضح العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وبين مشاركة المبحوثة في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.	261
35	يوضح العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وبين عضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات.	262
36	يوضح العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وبين عضوية المبحوثة في جمعية نسائية.	264

*مقـدمة:

تعتبر قضية التنمية إحدى التحديات التي تواجه العـالم، فلقـد أخـذ الفكـر المعاصر بمفهوم جديد للتنمية فلم يعد ينظر لها على أنها تعني النمو الاقتـصادي وحده، بل إن الاهتمام يتجه إلى مجالات التنمية المختلفـة فلقـد كانـت الثـروة الطبيعية قاعدة أساسية لانطلاق العمليات التنموية، إلا أن العنصر البشري يمثـل قـوة الدفع الحقيقية لعملية التنمية، فالتنمية عملية إنسانية تـتم بالإنـسان ولأجـل الإنسان، وتهدف للنهوض بالفرد والمجتمع عن طريق الاستخدام الأمثل للطاقـات المادية والبشرية.

ومن هنا جـاء الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، فالاتجاه الحديث في التنمية يعتبرها مدخل للتنمية الشاملة، وتكتسب أهميتها من منطلـق أن الإنـسان الـسليم جسمياً وعقلياً هو المطلوب لتحقيق التقدم، وهو الضمان لنجاح عملية التنمية.

فالموارد البشرية هي الثروات الحقيقية لدول العالم، ومن ثم تصبح تنمية هذه الموارد ذات أهمية مركزية لتخطيط عملية التطور المطلوبة، لذا كان من البـديهي أن يزداد الاهتمام بالعنصر البشري؛ ليشمل مجالات ذات صبغة اجتماعية وثقافية وسياسية.

وقد صاغ " مؤتمر المرأة العالمي للأمم المتحدة بالمكسيك 1975ف" قراراً بـأن تلعب المرأة دور الشريك المتضامن مع الرجل في عمليات التنمية، مما يشير إلى حق المرأة في الاستفادة من فائدة التنمية، ويعد هذا التقاء مع الفكـر الاجتمـاعي المعاصر الذي يؤكد دور المرأة ومكانتها.(1)

إلا أنه ولفترة طويلة- ظلت القوى البشرية النسائية غير مستغلة الاسـتغلال الأمثل، حيث لعبت القيم الموروثة في المجتمع دوراً في تشكيل إطار تطلعاتها إلى ذاتها وإلى الوجود ، ، بالإضافة إلى ذلك فالمرأة تعاني من عـدم وجـود أطـر مؤسسة لتنظيم مشاركتها، فهذه الأوضاع، ما هي إلا انعكاس لمـا يطلـق عليـه هشاشة أوضاع النساء، حيث تعاني النساء مـن عـدم المـساواة فـي النـواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

(1) زهير حطب،عباس مكي:الطاقات النسائية العربية،معهد الأنماء العربي،بيروت،لبنان،1987ف،ص 196

وفي المجتمع الليبي عامة وفي مجتمع مدينة سرت خاصة عانت المرأة من تدني مكانتها الاجتماعية في الأسرة والمجتمع، فلم يعترف بدورها الإنتاجي إلا في إطار أدوارها التقليدية كربة بيت بالإضافة الى مساعدتها في الأعمال الزراعية والرعوية التي يقوم بها الزوج ، وهذا قد يكون راجعاً إلى الطبيعة التاريخية والثقافية والاقتصادية للمجتمع في تلك الآونة.

إن قضية المرأة تتسم بطابع شمولي، ولها مرتكزات ثقافية وحضارية تبلورت داخل المجتمعات عبر العصور، وبالتالي فأن أي تغيير يراد إحداثه على هذا الصعيد يتطلب تغيرات جوهرية في فلسفات المجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده. هذا ولابد من الإشارة هنا إلى أن قضية المرأة مقياس جيد وحساس؛ لتطور المجتمع أو تخلفه، حيث ترتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع، فحدود تقدم المجتمع مرهون بتقدم المرأة فيه، فلا يمكن تصور تقدم المجتمع بخطى منتظمة مخلفاً وراءه نصفه الثاني في حالة تخلف.

ومع قيام الثورة واكتشاف النفط وما صاحب ذلك من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، وما أدت إليه من تقدم سريع تصحبه خطط للتنمية، تهدف إلى بناء الإنسان عن طريق تنمية طاقاته وامكاناته لمصلحة المجتمع ككل، فإنه يمكن القول: بأن النظرة للمرأة قد تغيرت على كل المستويات وفقاً للتركيبات الاجتماعية المتباينة والقيم والفلسفات، فقد حظيت المرأة الليبية بمكاسب متعددة بعد الثورة، فتحصلت على جملة من الحقوق نصت عليها القوانين والتشريعات الليبية تيسر لها التوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها الأسرية .

وعليه فمن الضروري إدماج المرأة في التنمية في إطار عملية تنموية شاملة، وهذا الإدماج يستوجب تشخيص واقعها المجتمعي الذي تعيش بكنفه، وتحديد الشروط التي تعيش بضمنها المرأة، وتحليل المشكلات التي تواجهها بغية تحديد بدائل وآفاق يمكن من خلالها معالجة هذه المشكلات والارتقاء بواقع المرأة إلى الأفضل، والتخطيط للمستقبل في ضوء المعطيات الثقافية والاجتماعية والسياسية، وهذه العملية لا تتحقق إلا بالتحرر الشامل من كافة المظالم الواقعة عليها، وبالكفاءة في توظيف الموارد البشرية والمادية، والمشاركة الشعبية في التنمية، وبالعدالة في توزيع عوائد التنمية وخيراتها.

وبالتالي تحاول هذه الدراسة معرفة وضع المرأة العاملة في مجالات العمل المختلفة، والأسباب التي دفعتها للمشاركة في التنمية، والعوائق التي تعوق مساهمتها، وأيضاً تحاول قياس العلاقة بين عدد من المتغيرات " الحالة الزواجية، والمستوى التعليمي،والوظيفة، وحجم الأسرة، والدخل، والعادات والتقاليد كمتغيرات مستقلة، وعلاقتها بالمتغير التابع وهو المشاركة في التنمية.

وتنقسم هذه الدراسة على النحو التالي:

1/ الفصل الأول: ويتناول مشكلة الدراسة وأهميتها،وأهداف الدراسة، والمفاهيم المستخدمة، ومتغيرات الدراسة، والدراسات السابقة، وعرض فرضيات الدراسة.

2/ الفصل الثاني: تناول مفهوم التنمية، ثم انتقل إلى عرض قضية التنمية عند رواد علم الاجتماع، كذلك التنمية في الفكر السيوسولوجي الحديث من خلال عرض اتجاهات الفكر السيوسولوجي الحديث اتجاه قضية التنمية، كما تناول هذا الفصل البعد البشري وأهمية المشاركة في التنمية، حيث تضمن مفهوم التنمية البشرية وأسسها ومتطلباتها، كما تضمن مفهوم التنمية البشرية في ليبيا.

3/ الفصل الثالث: تناول المرأة والتنمية في الفكر السيوسولوجي، حيث تناول أهم المداخل التي اهتمت بدور المرأة في المجتمع، كذلك تم تناول اتجاهات دور المرأة في التنمية (الاتجاه التقليدي والماركسي)، كما تناول المرأة والتنمية عبر العصور والأديان، ثم انتقل إلى تناول المرأة العربية ودورها التنموي، من حيث واقعها التعليمي، ومساهمتها في قطاع التعليم، وواقعها الاقتصادي، ومساهمتها في القطاع الاقتصادي، وأهم الصعوبات التي تقف أمام مساهمتها في التنمية.

4/ الفصل الرابع: تناول المرأة والتنمية في ليبيا، حيث تضمن المرأة في قطاع التعليم من حيث واقعها التعليمي ومساهمتها في هذا القطاع، ثم انتقل إلى القطاع الاقتصادي من حيث واقعها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي، كما تضمن المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا، كما تم تناول المرأة والتنمية في مدينة سرت في مجالات التعليم والصناعة والإعلام والصحة .

5/ الفصل الخامس :الدراسة الميدانية

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على نوع الدراسة ومنهجيا، وإجراءات المعاينة، والتعريف بعينة الدراسة وحجمها، ومجتمع الدراسة، ووحدة التحليل، وقد تم تناول

ادوات جمع البيانات حيث تم استخدام استمارة استبيان لجمع البيانات، وتم إجـراء دراسة استطلاعية للتحقق من صدق المقياس وثباته. وقد استغرقت فتـرة جمـع البيانات شهرين، وقد تم استعراض الأساليب المستخدمة فـي عـرض البيانـات وتحليلها من نسب مئوية وجداول تكرارية ورسوم بيانية.

6/ الفصل السادس:نتائج الدراسة

حيث يشتمل هذا الفصل على التحليل الوصفي لبيانات الدراسة ، وتوضـيح آراء المبحوثين حول بعض الجوانب الأساسية التي تمس حياة المرأة العاملـة(الحالـة الزوجية والأسرية_ المستوى الإقتـصادي _ المـستوى التعليمـي _ العـادات والتقاليد) ، إلى جانب التعرف على مشاركة المراة في (قطـاع التعلـيم _القطاع الإقتصادي _ المشاركة السياسية) .

كما تناول الفصل إختبار فروض الدراسة باستخدام الإختبار الإحصائي الكاي المربع لإختبار الدلالة الإحصائية.ومعامل التوافق لتطابق العلاقة بين المتغيرين.

6/الفصل السابع:نتائج وتوصيات الدراسة

ويشمل هذا الفصل النتائج العامة للدراسة وأهم التوصيات التـي توصـلت اليهـا الباحثةوالتي يمكن الإستفادة منها في دراسات لاحقة .

إلى جانب أهم المراجع التي استندت عليها الدراسـة ، بالإضـافة إلـى ملاحـق الدراسة المتمثلة في إستمارة الإستبيان والقوانين والقرارت والتشريعات الخاصـة بالمرأة الليبية.

كما تم وضع ملخص للدراسة باللغة الإنجليزية.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

تحـــديد المشكلة:

في الفترة الأخيرة تزايد الاهتمام بالموارد البشرية فهي أكثر الموارد توافرا، وأقلها استخداماً، وتدخل مباشرة في عملية الإنتاج والاستهلاك وتكوين الدخل القومي، فهي أكثر قدرة على التقدم والبناء، فتوافر العامل البشري يحقق التوازن بين عنصر العمل " كمـاً وكيفاً " وعناصر الإنتاج الأخـــرى.

فدور المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي قد تحـول تحـولا كبيـراً، إلا أن هـذه الشريحة تواجه تحديات بعضها تنتمي لظروف وضغوط تاريخيـة ماضـية، والـبعض الأخـر للحاضر والمستقبل.

فالمرأة كانت ضحية (المجتمع الأبوي) الذي يغالي في الإعلاء من قدر الرجل على حـساب مكانـة المـرأة، فتنـشئة المـرأة جعلتهـا قـوة عاطلـة وعـامل للتخلف، فهي تربت على فكرة ثابتة منها عدم الاعتراف بدورها الإنتاجي إلا في إطـار أدوارها التقليدية كربة بيت، فهذه الشريحة لم تستغل الاستغلال الأمثل، فهي تعاني مـن تدني مكانتها الاجتماعية في الأسرة والمجتمع، نتيجة لتفاعل العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

و نلاحظ أن المرأة الليبية و خاصة بعد اكتشاف النفط اقتحمت سوق العمل بقوة و بزخم، إذ شكلت حوالي ثلث القوى العاملة، فقد كانت نسبتهن في عام 1973ف 7%، ثم ارتفعت لتصل في عام1995 إلى 19% بزيادة أكثر من مرتين و نـصف، و فـي عـام 2001 قفزت نسبتهن لتصل إلى 32.2% أي تضاعفت لأكثر من أربعة أضـعاف ونـصف، وبذلك يتحقق معدل نمو سنوي مركب خلال الفترة بكاملها 8.2% و هو يزيد كثيراً عن معدل نمو الذكور الذي لا يتجاوز نسبته 1.3%.(1)

و طبيعي أن يمثل ذلك تطوراً نوعياً كبيراً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

هذه المعدلات فوق المتوسط مقارنة بالمعدلات العربيـة، إلا أنهـا تبقـي دون مـستوي الطموح بالنسبة للحالة الليبية، مقابل القدرات والإمكانات التي تملكها المرأة وطبيعة التكوين والتأهيل، كما أن الالتحاق المدرسي بين الجنسين يعتبر متساويا.

---

(1) ملتقى المرأة العربية: الهيكل الاجتماعي، إحصائيات .www.awfarab.org/li /2004/tw.htm شبكة الاتصالات الدولية

كما أن نسبة كبيرة من المتزوجات وبمستويات تعليمية مختلفة يتركن العمل بعد الزواج والخضوع لرغبة الزوج؛ للتفرغ للمنزل إذا لم تتوفر لهن فرصة للانتقال إلى العمل في القطاعات المؤنثة ((كقطاع التعليم)).

كما أن التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي جعل غالبية الإناث في فئات العمر " 15- 24 سنة" خارج قوة العمل، حيث بلغ عدد العاملات لسنة 2001 في هذه الفئة العمرية711 فقط من مجموع الإناث في تلك الفئة العمرية.

بالإضافة إلى تركز معظم القوي العاملة النسائية في القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة، حيث وصلت إلى **91.2%** حسب بيانات **2003ف**، أما مساهمتها في الإنتاج السلعي لا تتعدى **0.8%** من قطاع الزراعة، **2.8%** في الصناعات التحويلية، **0.7%** في قطاع الكهرباء والمياه، وبالتالي فالمساهمة في القطاعات الإنتاجية لا تتناسب مع التحسن في أوضاعها التقليدية.(1)

وبالرغم من تشجيع الدولة على العمل التشاركي والفردي، ففي السنوات الأخيرة خصصت نسبة **20%** من الرخص للعمل التشاركي والفردي للمرأة،غير أن هذه الرخص استغلت من قبل الأزواج والأقارب في مشروعات يديرونها بأنفسهم، إلى جانب هذا فالمرأة تواجه معوقات منها تشعب دورها بين المنزل والعمل دون توفر التسهيلات لتحقيق كلا الدورين.(2)

فبالرغم من المكانة التي تتمتع بها المرأة في الشريعة الإسلامية التي استهدفت حماية وتنظيم أوضاعها في الأسرة، نجد أن الممارسة والتطبيق تبعد كل البعد عن روح الإسلام.

الاإنناجد إن هناك تفرقة بينها وبين الرجل، وقد يرجع هذا لوجود معايير ثقافية تحدد الأوضاع الإجتماعية مسبقاً لكل من المرأة والرجل في النسق الاجتماعي، بالإضافة لوجود تصورات غير واقعية تسود دوائر المثقفين، حيث ينظرون إليها على إنها قعيدة المنزل لا تشارك في الأنشطة التنموية.

---

(1) نفس المرجع السابق.

(2) تقرير "تنمية البشرية: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، الجماهيرية العظمى،1999،ص ص141.

و أحاول في دراستي هذه إلقاء الضوء على دور المرأة في تنمية المجتمع الليبي، وبالأخص في مدينة سرت، وخاصة بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بفعل الثورة، وكذلك الوقوف على الأسباب التي تدفع بها للمساهمة في التنمية، والأسباب التي تشكل عائقاً أمام مساهمتها.

وبهذا هذه تطرقت إلى هذه الموضوعات بشيء من التحليل؛ للوصول إلى الحقيقة في عمل المرأة ودورها في تحقيق التنمية.

حيث تكمن المشكلة الأساسية لهذه الدراسة في التساؤلات الآتية:-

ما دور المرأة في التنمية؟ وما الأسباب التي دفعت بها للمشاركة فيها ؟ وما العوائق التي تعيق مشاركتها؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في ضوء المشكلة المطروحة للبحث، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أن الأهداف الخاصة بأي دراسة هي في حقيقة الأمر مبرر لوجود هذه الدراسة.

وتستمد الدراسة أهميتها من خلال:

1/ الاهتمام بدراسة التنمية باعتبارها تهدف لإحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة ،عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع.

2/ الاهتمام بدراسة موضوع هام وهو المرأة باعتبارها أحد الطاقات الموجودة في المجتمع، وتمشياً مع توصيات مؤتمرات المرأة المحلية و العالمية بأن التنمية الشاملة تتطلب أقصى مساهمة من قبل الإناث جنباً إلى جنب مع الذكور، عليه برزت أهمية إشراك المرأة في الإسهام في التنمية باعتبار مساهمتها لا تقل عن مساهمة الرجل.

وتتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في إثارة انتباه الباحثين واهتمامات الكتاب بموضوع حيوي، وهو الواقع الحالي للمرأة العربية الليبية، وحجم مشاركتها، والأسباب التي دفعتها للمشاركة في التنمية، والكشف عن السلبيات التي تعوق مساهمتها في التنمية. فالدراسة حاولت الوصول لنتائج تفيد المهتمين بالسياسات التنموية، والمهتمين بوضع المرأة التنموي في ليبيا، كما يفيد الاستعراض المرجعي للمؤلفات التي أتيحت لنا توفير مادة غنية عن واقع المرأة الليبية والأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لها، كما

أنه لم يسبق فيما نعلم أن تمت دراسة المجتمع((مدينة سرت)) من قبل متخصصين في مجال العلوم الإنسانية في هذا الموضوع ((المرأة والتنمية)). وكذلك لدي الفضول لدراسة مجتمع مدينة سرت، والتعمق فيه من خلال هذا الموضوع من خلال الدراسة الميدانية.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من الدراسة لا يخرج في حقيقة الأمر عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

أولاً: الهدف العام

التعرف على منطقة هامة من مناطق الجماهيرية من خلال دراستها دراسة معتمدة على مناهج وطرق البحث العلمي المتبعة في علم الاجتماع، حيث تندر الدراسات الشاملة للتنمية، ودور المرأة فيها داخل هذه المنطقة.

ثانياً: الأهداف الفرعية

1- التعرف على الواقع التنموي الراهن في مدينة سرت، ودور المرأة فيه من خلال تقديم صورة واقعية شاملة عن وضع المرأة العاملة في مجالات العمل المختلفة، من حيث طبيعة وضعيتها، وأنشطتها،ومكانتها، وحجم مشاركتها في التنمية.

2- التعرف على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع بها للمشاركة في التنمية.

3- التعرف على العوائق الاقتصادية والاجتماعية التي تعوق مساهمة المرأة في التنمية.

4- تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة في الدراسة(المستوى التعليمي للمبحوثة- - الوظيفة- الحالة الاجتماعية - حجم الأسرة- المستوى الاقتصادي للأسرة- العادات والتقاليد)) وبين المتغير التابع وهو مشاركة المرأة في التنمية.

5- تقديم مقترحات وتوصيات؛ لتكون عاملاً مساعداً لجهات الاختصاص من باحثين ومهتمين بالسياسات والأوضاع التنموية، ومخططين ومشرعين؛ للوقوف على حقيقة وضع المرأة ودورها في التنمية، ونشر الوعي المجتمعي بأهمية مواجهة العقبات التي تواجهها المرأة العاملة من أجل معالجتها.

تعريف أهم المصطلحات الواردة في الدراسة

1) التنمية:-

" هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع، وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات الوظيفية، والتي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد البشرية المتاحة؛ للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعة للغالبية العظمى من الأفراد في المجتمع".(1)

وتعرف التنمية إجرائياً بأنها:

" المجهودات والبرامج التي تم تنفيذها في المنطقة، أي في مدينة سرت، والتي تناولت جوانب التنمية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تم تنفيذها وفق خطة مرسومة بقصد إحداث تغير في المجتمع."

2) المرأة العاملة:-

" هي المرأة التي تعمل خارج المنزل في مؤسسة من مؤسسات المجتمع، وتتقاضى أجراً أو مكافأة مقابل ما تقوم به من عمل مهما كان نوعه، وهي تقوم بدورين في الحياة داخل المنزل وخارجه".(2)

ويمكن تعريف المرأة العاملة إجرائياً:

" بأنها المرأة التي تعمل في مختلف مجالات العمل الإنتاجية، سواء أكانت متزوجة أو غير متزوجة، أو كان لها أطفال أو ليس لها أطفال، وتساهم في تنمية مجتمعها".

3) المشاركة في التنمية:-

" عملية المشاركة هي العملية الأساسية التي يقوم عليها مفهوم التنمية، كما أن عملية المشاركة في حد ذاتها عملية تربوية، فهي تنمي روح التعاون بين الأفراد، وتوسع دائرة مداركهم، وتزيد من معارفهم، ومن ثم فهي تزيد من قدرتهم وفعاليتهم؛ لحل مشكلاتهم بالجهود الذاتية.(3)

---

(1)منال طلعت محمود:التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية:المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2000ف،ص 23.

(2)زينب محمد زهري:المرأةالعاملةفي المجتمعالعربي الليبي:جامعة قاريونس،بنغازي،1988،ص 85.

(3)علي علي لوطاحون:حقوق المرأة دراسات نفسية وسيوسيولوجية،المكتبة الجامعية،الاسكندرية،2000ف،ص 115.

ويمكن تعريفها إجرائياً:

"بأنها مجموع الدرجات التي تحصل عليها المرأة على مقياس المشاركة في التنمية"

3) التنمية الاجتماعية:-

" هي العملية التي يمكن من خلالها التنسيق وتوحيد جهود الأهالي وجهود الهيئات الحكومية؛ لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع".(1)

ويمكن تعريف التنمية الاجتماعية إجرائياً:

" بأنها الجهود التي تم تنفيذها في المنطقة،أي في مدينة سرت، والتي تناولت قطاعات مختلفة، على رأسها التعليم، والمرافق العامة، والصحة، والمواصلات والاتصالات، والزراعة، التي تم تنفيذها بقصد إحداث تغير في المجتمع."

4) التنمية الاقتصادية:-

" هي عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد الإنتاجية(المادية والبشرية) بهدف زيادة الإنتاج الكمي من السلع والخدمات، بمعدل أسرع من معدل الزيادة؛ لتحقيق زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد من السكان عامة، والفرد من القوى العاملة بصفة خاصة في خلال فترة معينة من الزمن".(2)

والتعريف الإجرائي للتنمية الاقتصادية:

" هي الجهود التي تم تنفيذها في المنطقة، والتي روعي فيها توفير الإمكانيات المادية والاقتصادية والإنتاجية، واتخذت فيها التدابير المخططة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد الوطني، وتحقيق زيادة سريعة ودائمة عبر فترة زمنية محددة في قطاعات التصنيع والتجارة، وزيادة فرص الاستثمار، وارتفاع مستوى الدخل".

---

(1)محمد الجوهري وآخرون:علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،1992،ص 144.

(2)محمد عبدالفتاح محمد:التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2003،ص 135.

5) التنمية السياسية:-

" هي تلك العملية التي يمكن للنسق السياسي أن يحوز من خلالها مقدرة متزايدة على دعم أنماط جديدة من الأهداف والمتطلبات، وأن يمارس هذه العملية بشكل ناجح ومستمر، هذا فضلاً عن أن التنمية السياسية تتمثل في خلق أنواع جديدة من النظم الاجتماعية والسياسية."(1)

ويمكن تعريف التنمية السياسية إجرائياً:

" هي التطبيق العملي للديمقراطية المباشرة في المجتمع الجماهيري، وذلك من خلال المشاركة في العمل السياسي، عن طريق حضور جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي هي صاحبة السيادة الأولى، وكل فرد له الأحقية في اتخاذ قراراته بما يخدم قضايا التنمية في مجتمعه والرقي بها."

أهم المتغيرات في الدراسة:

" المتغيرات عبارة عن خاصية تجريبية تتخذ قيمتين أو أكثر، فإذا كانت هذه الخاصية قابلة للتغير كماً ونوعاً من هنا ينظر إليها كمتغير".(2)

أولاً: المتغيرات المستقلة:

"المتغير المستقل هو: المتغير الذي يفترض أنه يؤدي إلى التغيرات في قيم المتغير التابع."(3)

1- المستوى تعليمي .

وهو يمثل المستوى التعليمي الذي وصلت إليه المبحوثة، وبالتالي تم تصنيف المستوى التعليمي للمبحوثة إلى:

- أمي (أي المبحوثات اللواتي لم يتحصلن على أي مستوى تعليمي)
- مستوى تعليمي إبتدائي ويتمثل في (المبحوثات المتحصلات على التعليم الإبتدائي).
- مستوى تعليمي إعدادي ويتمثل في (المبحوثات المتحصلات على التعليم الإعدادي).

---

(1)قباري محمد اسماعيل:علم الاجتماع السياسي قضايا التخلف والتنمية والتحديث ،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،1992،ص ص 371.

(2)عبدالله عامر الهمالي:اسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته،منشورات جامعة قاريونس،بنغازي،ليبيا،2003،ص 74.

(3)نفس المرجع السابق:ص74.

- مستوى تعليمي ثانوي وما يعادله ويتمثل في (المبحوثات المتحصلات على التعليم الثانوي وما يعادله).
- مستوى تعليمي جامعي فما فوق ويتمثل في (المبحوثات المتحصلات على التعليم الجامعي فما فوق).

2- الوظيفة

وتتمثل في الوظيفة الأساسية التي تزاولها المبحوثة وتم تصنيفها إلى :

- وظيفة مهنية وتشمل (ممرضة – مدرسة – طبيبة).
- وظيفة إدارية وتشمل (محاسبة – فنية – منتجة).

3- الحالة الاجتماعية

وقد صنف هذا المتغير كالاتي:أعزب،متزوجة،مطلقة،أرملة،وعند تحليل البيانات دمجت بعض الفئات لتصبح

- سبق لها الزواجوتشمل هذه الفئة(المتزوجات،المطلقات،الأرامل).
- لم يسبق لها الزواج.

4- حجم الأسرة

وهو يمثل عدد أفراد الأسرة المقيمين داخل الأسرة، وينقسم إلى عدد أفراد الأسرة من الذكور، وعدد أفراد الأسرة من الإناث.

وتم تصنيف حجم الأسرة إلى ثلاث مجموعات:

- الحجم الصغير: ويتراوح عدد الأفراد فيه من (2– 5).
- الحجم المتوسط ويتراوح عدد الأفراد فيه من (6 – 10).
- الحجم الكبير ويتراوح عدد الأفراد فيه من (11– فما فوق).

5- المستوى الاقتصادي للأسرة

تم قياس هذا المتغير من خلال الدخل الشهري للأسرة أي ما تتحصل عليه أسرة المبحوثة من نقود في الشهر من أجل إشباع حاجات الأسرة.

وقد تم تصنيفه إلى ثلاث مجموعات:

- أسرة ذات مستوى دخل منخفض تتراوح من 90- 150.
- أسرة ذات دخل متوسط يتراوح من 151- 250.
- أسرة ذات دخل مرتفع يتراوح من 250 فما فوق.

6- العـــادات والتقـــاليد.

ولقد تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوثة عن أسلوب التربية الذي اتبع معهـــا داخل الأسرة، حيث حدد لها الإجابة عن أحد البندين الأتيين:

- يوجد فرق في المعاملة بين الذكور والإناث.
- لا يوجد فرق في المعاملة بين الذكور والإناث.

ثانياً: المتغير التابـع/

"المتغير التابع هو: ذلك المتغير الذي يود الباحث تفسيره وهو النتيجة المتوقعة للمتغيـــر المستقل".(1)

حيث تحتوي الدراسة على متغير واحد تابع وهو مشـــاركة المرأة في التنمية.

ولقد تم قياس المتغير من خلال ستة بنود:

- البند الأول من خلال سؤال أفراد العينة عن مشاركتها في أي دورات تدريبية قبل البدء في العمل أو أثناء العمل.
- البند الثاني من خلال سؤال أفراد العينة عن مساهمتها في أي نشاط اقتصادي
- البند الثالث من خلال سؤال أفراد العينة عن تقدمها للحصول على قروض ريفية.
- البند الرابع من خلال سؤال أفراد العينة عن مشاركتها في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.
- البند الخامس من خلال سؤال أفراد العينة عن عضويتها في الاتحادات والـــروابط والنقابات.
- البند السادس من خلال سؤال أفراد العينة عن عضويتها في الجمعيات النسائية.

---

(1) نفس المرجع السابق:ص74

مجالات الدراسة:-

1/ المجال المكاني:-

اختير لإجراء الدراسة مدينة سرت المكونة من أربع مؤتمرات وهي (خليج سرت، الرباط الأمامي، الفاتح، سرت المركز) وقد تم اختيار قطاعات العمل المتمثلة في (الصناعة، التعليم، المصارف، الصحة، الأعلام).

وقد تم اختيار مدينة سرت لكونها شيدت في العشر سنوات الأخيرة تغيرات شملت جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فقد تم تنفيذ العديد من المشروعات التنموية بها، كذلك معرفة الباحثة بالمدينة جيداً مما سهل عليها تفادي الكثير من الصعوبات أثناء إجراء الدراسة الميدانية.

2/ المجال البشري:-

تعتبر العاملات في قطاعات العمل (التعليم والصناعة والصحة والمصارف والأعلام) في مدينة سرت هن المجال البشري في هذه الدراسة وقد كان عددهن 1716 عاملة ،وقد تم اختيار هذه القطاعات لما ابدوه من تعاون مع الباحثة خلافاً للقطاعات الاخرى فيما يخص الإحصائيات ، وقد تم استبعاد العناصر الغير ليبية.

3/ المجال الزمني:-

تمت الدراسة ما بين عامي (2004 ــ2006)حيث تم إجراء الدراسة الميدانية في 20 من شهر أي الثار وانتهت في نهاية شهر الربيع2006ف.

*المنهج المستخدم في الدراسة

المنهج هو الأسلوب أو الطريقة الواقعية الفعلية التي يستعين بها الباحث لمواجهة مشكلات بحثه، أي في دراسة المشكلة أو المشكلات موضوع البحث.(1)

وتندرج هذه الدراسة تحت إطار الدراسات الوصفية التحليلية باستخدام المسح الاجتماعي

---

(1) عبد الوهاب إبراهيم: أسس البحث الاجتماعي. مكتبة نهضة الشرق. 1985. الطبعة الأولى. ص39.

عن طريق العينة، حيث تسعى هذه الدراسة إلى جمع المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة (المرأة والتنمية) من أجل الوصول إلى النتائج ذات الدلالة العلمية الإحصائية من خلال الكشف عن العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ونظراً لتماشي هذا النوع من التصميم مع طبيعة المشكلة وذلك نظراً لخصائص هذا التصميم المتمثلة في :

- إمكانية الجمع بين أنواع مختلفة من المتغيرات.
- دراسة الظاهرة خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون الحاضر أي الواقع الاجتماعي عند جمع البيانات.(1)
- المسح الاجتماعي لا يعتمد على وسيلة واحدة لجمع البيانات، بل يستخدم العديد من الوسائل كالخبرة الشخصية والملاحظة والاستبيان والمقابلة الشخصية.(2)

فالمنهج الوصفي يقوم على وصف الخصائص المختلفة وجمع المعلومات حول موقف اجتماعي، أو مجتمع محلي معين، وذلك بأن يصور الباحث " المسألة " موضوعاً أو موقفاً أو مجتمعاً.

فالدراسات الوصفية لا تقوم بمجرد " الوصف" بل تستخلص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي أمكن الحصول عليها، وربط الظواهر ببعضها واكتشاف العلاقة بين المتغيرات واختبار الفروض وإعطاء ذلك كله التفسير الملائم، فالمعيار العلمي الذي تنطوي عليه الدراسات الوصفية هي التقليل من احتمال التحيز في وصف عناصر الموقف أي وصف ما هو كائن فعلاً وليس ما ينبغي أن يكون من وجهة نظر الباحث.(3)

ويقوم الباحث في المسح الاجتماعي عن طريق العينة بجمع بياناته عن جزء من الوقائع التي يهتم بها، بحيث يمكن استخلاص من هذه البيانات التي جمعت عن عينة المجتمع نتائج تصدق على المجتمع كله.(4)

---

(1) مصطفى عمر التير: مقدمات في أسس البحث الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، 1989ف، ص60.

(2)عقيل حسين عقيل :فلسفة مناهج البحث العلمي منشورات1995elga اخلاقيات استطلاعص 94.

(3) عبد الوهاب إبراهيم: مرجع سبق ذكره،ص40.

(4) نفس المرجع السابق،ص43.

الدراسات السابقة / لقد تم الاطلاع على جملة دراسات تم اختيار البعض منها والتي تخدم اغراض البحث.

أولاً: الدراسات العالمية /

1- دراسة بياتريس موجامبي / ترجمة د. هالة صقر

دراسة بعنوان " دور النساء في الصراع المسلح وتهميش دورهن في حكم مجتمع ما بعد الصراع" حالة مثلث لوبرو بأوغندا بين **1981ف-1986ف.**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور النساء في الصراع المسلح، وتحديد ما إذا كانت النساء المقاتلات يشاركن في حكم مجتمع ما بعد الصراع، كذلك معرفة اذا كن يتقلدن المناصب السياسية، ويسعين إلى المناصب الانتخابية، كذلك معرفة ما إذا كانت النساء المشاركات يحتفظن بمواقعهن في القوات المسلحة، كذلك البحث في مشاركة المقاتلات السابقات في عملية صنع القرار السياسي في مجتمع ما بعد الصراع.(1)

وقد أجريت الدراسة على السكان المحليين، والجنود من الذكور والإناث، وأعضاء وحدات الدفاع المحلية، وأعضاء مجلس المقاومة الوطنية، ووزراء وحكام مقيمين.

وقد استخدم المنهج الكيفي في جمع البيانات والتحليل.(2)

وقد توصلت الدراسة الى1- دور المرأة في الصراعات المسلحة المعلومات التي تم جمعها تدل على أن المشاركة النسائية بدأت منذ عام **1982ف** حيث تم تدريب عدد منهن على يد الجنود، كما أنهن قمن بالمهام القتالية بما فيها الاستيلاء على الأسلحة، وزرع الألغام، كما لعبن دوراً في التعبئة، و شجعن أبناءهن للانضمام لقوات التحرير.

2- تهميش دور النساء في حكم مجتمعات ما بعد الصراع.

أ) التعيين في المناصب السياسية.

في أعقاب الانتخابات الرئاسية ومن بين أربعين منصباً لم تتول المرأة سوى خمسة مناصب فقط.

---

(1) فيبيتو بيكيلي وآخرون: دراسات مختارة، التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001ف، ص12.

(2) نفس المرجع السابق: ص 50.

ب) السعي إلى المناصب الانتخابية

فعدد النساء اللاتي يتنافسن على المناصب الانتخابية صغير جداً مقارنة بالرجال، فمن بين 44 امرأة لم تشارك سوى 14 امرأة، 5 شاركن بمبادراتهن الخاصة، أما الباقيات فشجعهن الأهل والأصدقاء، وامرأة واحدة مقاتلة شجعها زوجها، و15 امرأة كن يرغبن في المشاركة ولكن تم تثبيط عزيمتهن.

ومن بين العوامل التي أدت إلى تهميش دور المرأة القيم الثقافية التي تضع المرأة في مكان أقل من الرجل، حيث تم تعزيز هذه القيم عن طريق التطبيع الاجتماعي فيما يمكن أن يسمى التقسيم الجنسي، بالإضافة إلى ضعف التمويل والثقة، ومستويات التعليم المتدنية، وانعدام المساندة من قبل الزوج والعائلة.

ج) العضوية في القوات المسلحة

التعليم المنخفض، والأعباء المنزلية، والافتقار إلى الشبكات والدوائر الاجتماعية، كل هذه الأسباب جعلت النساء لا يشاركن بشكل كاف في عملية صنع القرار، كما إن دورهن في الصراع المسلح لم يحمين من التهميش.(1)

2- دراسة: جان سيرواجي / ترجمة: عزة عبد المحسن خليل.

بعنوان " **النساء المشتغلات في القطاع غير الرسمي ـ كامبلا ـ أوغندا، 1988اف**"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ظروف عمل المشتغلات في القطاع غير الرسمي وخصوصاً:

1- الكشف عن طبيعة العلاقة بين المشتغلات وأصحاب العمل، والتحري عن الأسلوب الذي توازن به المشتغلات بين مسئولياتهن داخل أسرهن المعيشية وواجباتهن المهنية.

2- تحديد أساليب تعزيز القوة التفاوضية للمشتغلات في القطاع غير الرسمي.

* وقد قسمت عينة الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

- مجموعة أ / العاملات وقد اختيرت واحدة من كل كشك اختياراً عشوائياً.

- مجموعة ب/ أصحاب العمل وكان هناك (52) كشكاً لبيع الأطعمة، وتم مقابلة مالكي الأكشاك الاثنين والخمسين.

---

(1) نفس المرجع السابق:ص 55-67.

– المجموعة ج/ موظفو الحكومة حيث أجريت مقابلات مع عينة مناسبة تتكون من ثلاثة رؤساء في السوق، وأربعة من مجلس المقاومة.

وقد استخدمت الدراسة منهج الملاحظة؛ لإستكشاف العلاقة بين أصحاب العمل والمشتغلات.(1)

وجاءت النتائج كما يلي:

وجد أن غالبية المشتغلات منتقلات حديثاً من المناطق الريفية، وصغيرات في العمر وعازبات، ولا يكون ثمة عقد مكتوب عند بداية العمل، كما أن ساعات العمل طويلة والمهام عديدة، كما أن الخصائص الاجتماعية السكانية والثقافية للمشتغلات تنعكس على شروط خدمتهن، كما لعب النظام الاجتماعي للأسرة الممتدة دوراً هاماً في إعانة أجور العاملات، كما أن ظروف عمل المشتغلات سيئة، فلا يحصلن إلا على أجور زهيدة وليس لهن قنوات ملائمة للاعتراض عدا الفرار من وظيفتين.(2)

ثانياً: الدراسات العربية

3/ دراسة ناصر ثابت بعنوان((المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة، دراسة ميدانية على عينة من العاملات بدولة الإمارات العربية المتحدة 1983ف))

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر اشتغال المرأة المتعلمة في التنمية، ومدى الارتباط بين تعليم المرأة ودورها في عملية النمو، وتأثير ذلك في إفراز تغيرات اجتماعية مرافقة.

أما العينة فقد حدد الباحث مواصفات الفئة وهي المرأة المتعلمة المتزوجة العاملة في الإمارات، وتم اختيار العينة على أساس عشوائي وفق التوزيع الخاص بالإمارات، المختلفة وبلغ حجم العينة 334 حالة.

وتم استخدام منهج دراسة الحالة، وتم الاستعانة بالمنهج التاريخي والمنهج المقارن في بعض جوانب البحث.

---

(1) نفس المرجع السابق: ص 90–93.

(2) نفس المرجع السابق: ص116.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج وهي:

1- أن خروج المرأة المتعلمة للعمل يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

2- توجد علاقة طردية بين مساهمة المرأة في العمل والجهد التنموي المبذول في تطويرها واستغلال امكاناتها وتوجيهها نحو الالتحاق بالتعليم وإعطاء الفرص المتكافئة في العمل مع الرجل، كما إن تعليم المرأة يؤدي إلى تعاظم قوة العمل المستثمرة في إنجاز مشروعات التنمية.(1)

3- توجد علاقة عكسية بين مكانة المرأة وممارسة العزل الاجتماعي عليها، وبين فعالية دورها في التنمية من جهة، ونجاح مشاريع التنمية الشاملة من جهة أخرى.

4- كلما زادت نسبة تعليم النساء زادت أحوالهن تحسناً وزاد تحررهن من القيود القديمة.

5- المرأة العاملة أقل كفاءة من الرجل في الأداء الوظيفي، ويتضح ذلك من كثرة طلب الأجازات، وارتفاع نسبة الغياب، والتأخير عن الدوام.

6- يرافق اشتغال المرأة تغيرات اجتماعية منها ما هو إيجابي، ومنها ما هو سلبي، كالاعتماد على المربيات، والخدم، والنظرة للأبناء باعتبارهم ذكوراً وإناثاً، والاختلاط بين الجنسين في العمل.(2)

4/ دراسة وهبة عن "العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في الأسرة الريفية المصرية" 1985ف.

استهدفت الدراسة التعرف على:

1- حجم وطبيعة أدوار أفراد الأسرة في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة ببعض قضايا التنمية.

2- التعرف على العلاقة بين سلوك الأفراد في الأسرة الريفية وخارجها خلال اتخاذ قراراتهم المتعلقة ببعض قضايا التنمية وبين بعض خصائصهم.

3- التعرف على علاقة سلوك أرباب الأسر الريفية خلال اتخاذ قراراتها المتعلقة ببعض

---

(1) ناصر ثابت: المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة، دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من العاملات بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، المجلد الثاني عشر، ربيع 1984ف، ص283.

(2) نفس المرجع السابق: ص285.

قضايا التنمية الريفية من ناحية، وبعض اتجاهاتهم ومعارفهم وخصائصهم الفردية من ناحية أخرى.(1)

وقد أسفرت النتائج على أن الاختلافات المعرفية بين الأفراد تنعكس على قراراتهم، وتؤدي الفوارق إلى اختلاف تتابع اتخاذ القرار ما بين فرد وأخر، كما أن القرارات تتأثر بالقيم والاتجاهات والمعتقدات السائدة وبصفة خاصة الفهم الخاطيء للعقائد الدينية، كما أوضحت النتائج أن بعض القرارات داخل بعض الأسر تتخذ بطريقة تلقائية روتينية دون حوار، كما إن رب الأسرة دائماً يحاول أن يظهر أمام الآخرين بصورة المهيمن على الأسرة، ومتخذ قراراتها بحكم التقاليد الريفية التي تجعل من العيب أن يذكر الرجل أن زوجته أو أبنائه يشاركونه القرار.(2)

5/ سامية فهمي، أدوار المرأة الريفية في التنمية، قرية فلسطين إحدى القرى المصرية بالإسكندرية، 1986ف.

وتهدف هذه الدراسة للتعرف على الأدوار الاجتماعية للمرأة، وما تقوم به المرأة من عمليات إنتاجية وغير إنتاجية، وعلاقة هذه العمليات التي تقوم بها الإناث من حيث توازن حجم المعدلات الإنتاجية، وكذلك الأنشطة الاجتماعية، والتعرف على علاقة مكونات عائد التنمية من السلع الإنتاجية السلعية وغير السلعية بحجم مساهمة أدوار المرأة فيها.(3)

حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي التشخيصي.(4)

واختارت الباحثة عدداً محدوداً من الحالات وعددها **14** أسرة، وكان عدد الإناث المتواجدات بالأسر **37** أنثى تم اختيارهن حسب معايير معينة، وقد بلغ مجموع العمليات التي تقوم بها المرأة **(60)** عملية، وهي تشمل الأدوار التي تقوم بها المرأة في المنزل والحقل وعمليات التسويق والمشاركة في الأنشطة،، وكان التوزيع على النحو التالي:

38.9% للعمليات الإنتاجية غير السلعية وهي أعلى نسبة، أما العمليات الإنتاجية

---

(1) علي أبو طاحون: مرجع سبق ذكره، ص 364.

(2) نفس المرجع السابق: ص365.

(3) سامية فهمي: أدوار المرأة الريفية في التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003ف،ص17.

(4) نفس المرجع السابق، ص70.

فبلغت33.8%، أما الترويجية فبلغت 27.3%.(1)

وقد ثبت أن إنتاجية المرأة في التنمية تزيد كلما كان هناك توازن بين هذه العمليات، وقد توصلت الدارسة إلى تحديد احتياجات المرأة الريفية، وأهمها الاحتياجات الإرشادية وأسلوب تطويرها، بالإضافة للاحتياجات داخل المنزل الريفي، والاحتياجات لرعاية الأطفال، واحتياجات المرأة النفسية والترويحية.(2)

6/ دراسة فهيمة كريم رزيخ المشهداني بعنوان " أثر التصنيع على أدوار المرأة بالموصل، 1988ف ".

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة الآتية:

- هل يؤثر عمل المرأة المتزوجة على أدوارها الأخرى؟ وما حجم ومجالات التأثير إن وجد؟ وما التدابير اللازمة لمعالجته؟

وقد شملت العينة كافة العاملات المتزوجات في معمل النسيج بالموصل وعددهن 70 عاملة متزوجة. (3)

وتهدف هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة الآتية/ هل يؤثر عمل المرأة المتزوجة على أدوارها الأخرى؟ وما حجم ومجالات التأثير إن وجد؟ وما التدابير اللازمة لمعالجته؟

الوسائل الإحصائية المستخدمة/ تم استخدام العديد من الوسائل الإحصائية في تحليل البيانات منها: النسبة المئوية- الوسط الحسابي.(4)

العينة/ كافة العاملات المتزوجات في معمل النسيج بالموصل، وعددهن **70** عاملة متزوجة. **النتائج/**

تبين أن **71** من العاملات يتعارض عملهن مع تربية أطفالهن، أما بالنسبة للأعمال المنزلية فإنها تأخذ كل وقتهن بعد العمل، وكذلك فإن عملهن يؤدي إلى صراعاً في أدوارهن المختلفة(5).

---

(1) نفس المرجع السابق: ص80.

(2) نفس المرجع السابق:،ص111- 190.

(3) فهيمة كريم رزيخ المشهداني: أثر التصنيع على أدوار المرأة، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، في الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر 1989ف، ص9.

(4) نفس المرجع السابق:،ص10.

(5) نفس المرجع السابق:،ص16.

7/ أحلام مصطفى يوسف هلالي" دراسة لبعض أبعاد الأنشطة النسائية الريفية المنظمة في مصر، بقريتي المنوات والجلاتمة بالجيزة 1989ف".

حيث هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى مشاركة الريفيات في مراحل تخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة مشروع تنمية المرأة الريفية، ودوافع ومجالات الاشتراك، والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤثرة على المشاركة، والمؤثرة على درجة استفادتهم من المشروع، من خلال استطلاع رأى فريق العمل به.

وقد شملت مفردات العينة كل الريفيات المشتركات في مشروع تنمية المرأة الريفية داخل المحافظتين، وقد بلغ عددهن وقت جمع البيانات 118 مبحوثة، 24 من فريق العمل، مثل منهم في العينة 114 مجموعة، 23 عضواً في فريق العمل.(1)

وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى معنوية العلاقة بين درجة المشاركة وكل من المتغيرات الاجتماعية، مستوى التعليم للمبحوثة، والمهنة، والحيازة المزرعية، ونوع السكن.

وأوضحت النتائج عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة ومتغير درجة المشاركة التابع، وتشير نتائج التحليل الإحصائي لمتغير درجة الاستفادة من أنشطة المشروع إلى ضعف درجة استفادتهم من المشروع.(2)

8/ فوزية العطية، دراسة بعنوان " المرأة والعمل في المجتمع العراقي، بغداد 1989ف".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على حجم مساهمة المرأة العراقية في العمل الإنتاجي، ومجالات ودوافع عملها.

2- التعرف على نظرة المجتمع والرجل للمرأة العاملة، ونظرتها لذاتها.

3- الآثار المترتبة على عمل المرأة المتزوجة في العلاقات الزوجية والأسرية.

---

(1) محمد علاء الدين عبد القادر: علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003ف، ص246.

(2) نفس المرجع السابق: ص 247.

وقد استخدم منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، واستعملت المقابلة والاستبيان لجمع البيانات.

وقد تكونت عينة الدراسة من 160 عاملة في مهن عمالية وفلاحية وتعليمية وموظفات في الدوائر الرسمية ومهن حرة، أما عينة الرجال فقد تكونت من 46 رجلاً عاملاً في نفس المجالات الإنتاجية.(1)

وجاءت النتائج على النحو التالي:

1- تميل المرأة إلى العمل في الوظائف الرسمية لأنها توفر لها استقراراً.

2- يوجد تجانس بين عينة النساء العاملات، وعينة الأزواج في الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

3- تساهم غالبية المبحوثات بمدخولاتهن الشهرية للإنفاق على الأسرة.

4- يمثل الدافع الاقتصادي أهم الدوافع لعمل المرأة.

5- 72% من المبحوثات لا يجدن تعارضاً بين الدورين المنزلي والإنتاجي، و28% يعتقدون بوجود تعارض، و52% من العينة يعتقدون أن نظرة الرجل إيجابية لعمل المرأة، و33% اعتيادية، و15% سلبية.

6- 80% من عينة الرجال يعتقدون إن التعليم هو الأفضل بالنسبة لعمل المرأة، 10% يعتقدون أن المرأة يكفي أن تعمل في المجالات الاقتصادية، و10% يفضلون الأعمال الحرة والوظائف الرسمية.

7- 47.5% من العينة يعتقدون إن نظرة المرأة إيجابية بالنسبة لعمل المرأة، 47.5% يعتقدون أنها اعتيادية، و5% يعتقدون أنها سلبية.

8- 5% من الرجال يعتقدون بوجود تعارض بين العمل المنزلي والإنتاجي للمرأة، 38% يعتقدون بوجود تعارض أحياناً، و12% لا يرين وجود تعارض.(2)

---

(1) فوزية العطية: المرأة والعمل في المجتمع العراقي، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي في الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر،ص 5.

(2) نفس المرجع السابق : ص11-12.

9/ محمد إبراهيم العربي، دراسة بعنوان " بعض المتغيرات المؤثرة على مدى مساهمة الزوجات الريفيات في القرارات الأسرية، محافظة البحيرة 1989ف"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الزوجات الريفيات في القرارات الأسرية الهامة والعوامل المؤثرة على ذلك.

وتم اختيار عينة من قريتين إحداهما زراعية والأخرى صناعية، وقد بلغ عدد الزوجات اللاتي تتكون منهن العينة **188** زوجة، يمثلون حوالي **30%** من عدد الوحدات السكنية بالقريتين، واستخدمت مقابلات شخصية مع الزوجات لجمع البيانات.

وقد كشفت هذه الدراسة عن انخفاض مستوى مساهمة الزوجات في معظم القرارات الأسرية التي تم دراستها في كلتا القريتين، ومن خلال تحليل الارتباط والانحدار المتعدد تبين وجود علاقة معنوية موجبة بين درجة مساهمة الزوجة في القرارات الأسرية وكل من المستوى التعليمي للزوجة وعمل الزوجة في أنشطة تدر عليها دخلاً مباشرا، ومساهمة الزوجة في ميزانية الأسرة.(1)

10/محمد نبيل جامع وآخرون ((مسح تقييم دور مكانة المرأة الريفية المصرية وبرامجها التدريبية في مجال الإرشاد والتنمية الريفية، دراسة حالة قريتي الغابة والدشوي التابعتان لمحافظة البحيرة 1989ف)).

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أدوار المرأة الريفية في جمهورية مصر العربية تحت الظروف التقليدية والمتطورة، من خلال التعرف على التوقعات الخاصة بأدوار المرأة الريفية، والتعرف على حقيقة دورها كربة بيت، ومدى مشاركتها في القرارات الأسرية، والتعرف على الدور الذي تلعبه المرأة في الأنشطة المجتمعية المحلية، ودورها في مجال تنظيم الأسرة، وأخيراً تحديد الصفات التي ترفع من قدرتها وتدعم مركزها الاجتماعي.

ولقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي الميداني، وبلغ قوام العينة **497** أمرأة.(2)

---

(1) محمد علاء الدين عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص 247.

(2) عدلي أبو طاحون: مرجع سبق ذكره،ص356.

وقد كشفت النتائج عن قصور دور المرأة في تنمية نفسها وأسرتها وقريتها، وأبرز مظاهرقصورها ما يلي:

1- القصور في عمليات التنشئة الاجتماعية لأبنائها لانخفاض ثقافتها.

2- المشاركة القليلة في اتخاذ القرارات الأسرية، وتخلفها في أعمالها المنزلية نتيجة لتخلف الأساليب المستخدمة.

3- قصورها في معرفة الأساليب الزراعية والتكنولوجية الحديثة.

4- ضآلة إسهامها في مجالات العمل غير الزراعي، والشؤون العامة لمجتمعها.

5- قصور وعيها بذاتها وضعف ثقتها في أنوثتها.(1)

11/ وقد قام سليم السيد بدراسة عن "دور المرأة الريفية في عملية تبني أو رفض الأفكار الزراعية المستحدثة" بقرية أوليلة بالدقهلية، 1990ف.

وقد استهدفت الدراسة:

1- تحديد العلاقة بين موافقة الزوجة على الفكرة المستحدثة وتبنيها لهذه الفكرة.

2- تحديد العلاقة بين رفض الزوجة للفكرة المستحدثة ومرحلة التبني التي تم فيها رفض هذه الفكرة.

3- تحديد أثر مساهمة النساء في الأدوار الخاصة بمراحل تبني الفكرة الزراعية المستحدثة، وتحديد أثر مساهمتها في مراحل عملية تبني الفكرة الزراعية الخاصة بتحديد نوع التفاوت في محصول الذرة على مرحلة التبني التي يتم فيها رفض الفكرة.

وقد بلغ حجم العينة 91 مبحوثة من زوجات زراع الذرة بقرية أوليلة.

وكشفت الدراسة عن وجود توافق عالي بين رأى الزوجة وبين تبني ورفض التوصيات المتعلقة بتحديد نوع التفاوت، كما تبين أنه لا توجد علاقة معنوية بين نسبة مساهمة النساء في عملية التبني وبين تبني هذه التوصيات، وأيضاً لا توجد علاقة معنوية بين نسبة مساهمة النساء في عملية التبني ومرحلة رفض الفكرة، أي أن التأثير في عملية التبني يرجع لموافقة الزوجة أولاً.(2)

---

(1) نفس المرجع السابق: ص257.

(2) نفس والمرجع السابق: ص366.

12/ شادية أحمد مرسي مصطفى: دراسة بعنوان " العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على مشاركة المرأة السودانية في الأنشطة التطوعية بالمجتمع الريفي المحلي. بقرية المسعودية بجمهورية السودان، 1991ف".

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى مشاركة المرأة الريفية السودانية في البرامج والأنشطة التطوعية بالمجتمع المحلي، والتعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤثرة على مشاركتها، والمعوقات التي تحول دون مشاركتها.

وقد تم اختيار عينة عشوائية قوامها 211 وحدة معيشية بنسبة 12% تقريباً من مجموع الوحدات المعيشية والتي بلغت 1800 وحدة معيشية.

وأسفرت الدراسة عن نتائج أهمها، أن متوسط أعمار المبحوثات بلغ 36 عاماً مقابل 46 عاماً لأزواجهن، كما بلغت الأمية بين النساء 39% مقابل 17% للأزواج، ووجد أن 78% منهن ينتمين لأسر بسيطة، و22% لأسر مركبة، كما أن 65% مشاركتهن السياسية منخفضة، وأن 50% منهن مشاركتهن في المشروعات التطوعية متوسطة، 75% مشاركتهن الكلية متوسطة، وقد ارتبط تعليم الزوج أو الزوجة ارتباطاً معزوياً سلبياً بمستوى المشاركة السياسية للزوجات.(1)

13/ دراسة أجلال حلمي بعنوان " عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية للأبناء في مجتمع الإمارات، 1992ف".

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم مشاركة المرأة الإماراتية في سوق العمل، ودوافع اشتغالها، والتعرف على الأدوار التي تقوم بها للتوفيق بين البيت والعمل، وما تتعرض له من عقبات وصراع في الأدوار، كذلك التعرف على أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها المرأة العاملة كي تنشىء جيلاً متكيفاً مع القيم الجديدة التي ترتبط بدور المرأة في التنمية بازدواج عملها.(2)

وقد اقتصرت الدراسة على العاملات المتعلمات الإماراتيات، حيث شملت العينة 120 عاملة متعلمة، 80 عاملة متزوجة ولديها أطفال، و40 عاملة غير متزوجة.

---

(1) محمد علاء الدين عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص248.

(2) اجلال إسماعيل حلمي: الأسرة العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997ف، ص ص 65- 66.

ـ وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة.(1)

وبالنسبة لنتائج الدراسة فهي تعطي ثلاثة محاور أساسية وهي:

1/ المرأة في مجال العمل:

المرأة الإماراتية بدأت تكتسب دورها الاجتماعي وساعدها على ذلك إقبالها على التعليم، كما ساهمت في سوق العمل، وتزايد عدد العاملات في القطاعات المختلفة، كما أن التعليم العالي أتاح لها فرصة الاستقلال الاقتصادي وتحقيق ذاتها، واتضح أن مسؤوليات المرأة كزوجة وأم تؤثر أحياناً على انتظامها في العمل، ويتضح أن علاقة المرأة بزميلاتها ورؤسائها في العمل يسودها التفاهم، والقليل من الأمهات يتعرضن لصراع مع الزملاء أكثر من غير المتزوجات.(2)

2/ عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية:

تبين من النتائج وعي المرأة بأبعاد ظاهرة عمل المرأة، خاصة أنه اتضح من خلال البحث أن اشتغال المرأة ليس دليلاً على حرمان الطفل من الأمومة بقدر كونه حرمان من الحنان، كما يتضح أن غالبية أفراد العينة يفضلن كثرة الإنجاب، وبالتالي يتضح إن نمط العائلة الممتدة مازال يلعب دوراً في مجتمع الإمارات.(3)

3/تعدد أدوار الأم العاملة وموقفها من صراع الأدوار:

أتضح أن الأم العاملة تتعدد أدوارها في المنزل وخارجه، وإن عدم توفر المؤسسات التربوية واستمرار الأفكار التقليدية ضد عمل المرأة يعرضها للمشاكل النفسية والاجتماعية، مما ينعكس على علاقتها بزوجها وأبنائها وعملها.(4)

14/ ابتهال محمد كمال أبو الحسين: دراسة بعنوان " دور المرأة الريفية في بعض الأنشطة التنموية بالدقهلية.1994ف".

هدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص الشخصية للمرأة الريفية، ومدى معنوية الفروق بين فئات البحث " زوجات الموظفين وزوجات الخريجين وزوجات الزراع" فيما يتصل

---

(1) نفس المرجع السابق: ص84.

(2) نفس المرجع السابق: ص130.

(3) نفس المرجع السابق: ص131.

(4) نفس المرجع السابق: ص 134.

بهذه الخصائص، كذلك التعرف على درجة التباين بين فئات المبحوثات الثلاث فيما يتصل بدرجة تغير الاداء وتقبل المرأة الريفية للأدوار المتعلقة بالمجالات الآتية:
العمليات المنزلية- الإنتاج الداجني - التصنيع بالإضافة إلى التعرف على درجة التباين بين فئات المبحوثات الثلاث، وذلك فيما يتصل بدرجة إسهام المبحوثات في المشروعات التنموية، كذلك التعرف على المشكلات والأسباب التي تحول دون مساهمة المرأة الريفية في الأنشطة التنموية.(1)

وبلغ حجم العينة 200 مبحوثة، و80 من زوجات الموظفين، 60 من زوجات الحرفيين، و60 من زوجات الزراع، وتم استخدام أسلوب الاستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات.

وقد دلت نتائج التحليل العاملي على وجود عدة أسباب تحول دون إسهام المرأة في الأنشطة والبرامج التنموية منها: الإطار المرجعي للمرأة، مكون المؤهل، والخبرة اللازمة للعمل، مكون فرص العمل الملائمة للمرأة، مكون انخفاض العائد من العمل، ومكون الإطار البيئي والثقافي للمجتمع.(2)

15/ أحمد الأصفر: دراسة بعنوان "الشروط الاجتماعية لعمل المرأة وأثرها على مستويات الأداء المهني في القطاع الصناعي".

وتهدف الدراسة إلي:

1- تحديد الخصائص الأساسية للمرأة العاملة في القطاع الصناعي.

2- التعرف على الظروف التي أسهمت في مساعدة المرأة على الخروج من المنزل.

3- التعرف على الشروط الاجتماعية التي تعمل المرأة ضمنيا في نطاق الوحدة الإنتاجية من أجل رصد مدى مواءمة هذه الشروط للوفاء بمتطلبات الموازنة بين عمل المرأة وأدوارها المتعددة.

4- التعرف على العقبات التي تواجه المرأة، وتوضيح الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن تأكيد مساهمة المرأة في العمل.(3)

---

(1) محمد علاء الدين عبد القادر: نفس المرجع السابق، ص249.

(2) نفس المرجع السابق: ص 250.

(3) أحمد الأصفر: الشروط الاجتماعية لعمل المرأة وأثرها على مستويات الأداء المهني في القطاع الصناعي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الأول، السنة الثالثة، 1996ف، ص 182.

وقد توزع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس حيث تركز القسم الأكبر منهم بفئة الـذكور التي ضمت 174 عاملاً، وبنسبة 65% مقابل 93 عاملة، وبنسبة 35%.(1)

وقد أكدت نتائج الدراسة أن الفارق بين مساهمة المرأة، ومساهمة الرجل يظهر مع اختلاف مجموعة من الفروق مثل:

1- الاختلاف في مجموعة الخصائص الاجتماعية التي تسهم في تحديد أنماط السلوك.

2- الاختلاف في الشروط الاجتماعية للعمل ضمن المشاريع الصناعية.

3- الاختلاف في الشروط الاجتماعية المحيطة بأسر العاملين.(2)

16/ دراسة زينب علي عن " ترشيد مشاركة الريفيات في اتخاذ القرارات التسويقية لكل من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية ببعض قرى محافظة الشرقية، 1996ف".

استهدفت الدراسة تحديد درجة مشاركة الريفيات في اتخاذ القرارات التسويقية للمنتجات الزراعية، وإذا ما كانت هذه المشاركة تختلف باختلاف أنواع المنتجات، والتعرف على درجة احتياج الريفيات للمعلومات لترشيد القرارات التسويقية.

وقد كان قوام العينة 125 مبحوثة من زوجات الزراع الموجودين بخمس قرى بمحافظة الشرقية.

وقد دلت النتائج على انخفاض نسبة المبحوثات اللاتي شاركن بدرجة عالية في اتخاذ القرارات التسويقية للمنتجات الزراعية النباتية، حيث بلغت النسبة 13.93% في حين كانت تلك النسبة 55.74% بالنسبة للمنتجات الحيوانية، الأمر الذي يعكس أهمية المرأة الريفية في هذا المجال.

كما وجد أن هناك احتياج عالي بنسبة 73.94% للمعلومات اللازمة لترشيد القرارات الأسرية، وأتضح أن هناك ثلاثة متغيرات تؤثر على درجة الاحتياج للمعلومات التسويقية،وهي مساهمة المبحوثة في العمل الزراعي، وحجم الحيازة الزراعية للمبحوثة والسن.(3)

---

(1) نفس المرجع السابق:ص200.

(2) نفس المرجع السابق: ص177.

(3) عطي أبو طاحون: مرجع سبق ذكره، ص 368.

17/ عدلي أبو طاحون: دراسة بعنوان "دور المرأة في ظل الظروف العالمية والمحلية المتغيرة" أجريت الدراسة في قرية بدر بمديرية التحرير في مصر، 1997ف.

استهدفت الدراسة دراسة التغير في دور المرأة ببعض الأراضي الجديدة نتيجة تطبيق سياسية تحرير الزراعة، أي نقل ملكية الأرض إلى القطاع الخاص.(1)

وتم اختيار عينة قوامها 120 سيدة منهن 60 سيدة يملكن أراضي زراعية وهن عاملات سابقات، أما بالنسبة لغير المالكات فقد تم اختيارهن بطريقة عشوائية من زوجات الملاك بالمنطقة.(2)

وقد دلت نتائج الدراسة على حدوث تغير في دور المرأة في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحرير الزراعة، فقد تبين أنه ونتيجة لخصخصة الشركات الزراعية وتمليك الأراضي للعاملين بالشركات سواء أكانوا رجالاً أو نساءً أن السيدات اللائي يملكن أرض زراعية قد لعبن أدواراً جديدة فقد نمى لديهن الدور الاقتصادي، وازداد حجم مساهمتهن في القرارات الأسرية، وزادت درجة مشاركتهن في أمور مجتمعهن.(3)

18/ محمد علاء الدين عبد القادر "الوضع الاجتماعي للمرأة الريفية من وجهة نظر عينة من أرباب الأسر" بقري كفر الدوار بمحافظة البحيرة 1997ف.

حيث تستهدف هذه الدراسة التعرف على الوضع الاجتماعي للمرأة الريفية في مجتمع القرية، وذلك فيما يتعلق بنظرة الرجال المبحوثين نحو المرأة الريفية، ودورها في التنمية في ظل القيم والعادات والتقاليد السائدة، وما يرتبط ذلك بأهمية إدماج المرأة الريفية في استراتيجية التنمية.

وقد استخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية لتجميع بيانات الدراسة من عينة عشوائية من الرجال " المزارعين" بلغ قوامها 100 مبحوث من المقيمين بقرى كوم البركة والسلاقون التابعة لمركز كفر الدوار.

---

(1) نفس المرجع السابق: ص 106.

(2) نفس المرجع السابق: ص116.

(3) نفس المرجع السابق: ص132.

ووفقاً لنتائج البحث تبين وجود علاقة ارتباطية غير معنوية بين كل من العمر والمستوي التعليمي للرجال المبحوثين ونظرتهم التقليدية نحو المرأة الريفية من حيث الوضع والمكانة الاجتماعية التي يمكن أن تحتلها، ويشير ذلك إلى أن القيم المجتمعية والعادات والتقاليد السائدة في مجتمع القرية هي التي تدعم تلك النظرة التقليدية نحو المرأة الريفية، وتحد من دورها ومشاركتها في أنشطة المجتمع المحلي.(1)

19/ محمد علاء الدين عبد القادر: دراسة بعنوان "محددات مشاركة المرأة الريفية في أنشطة المجتمع المحلي، محافظة البحيرة، مصر، 1997ف".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الشخصية للنساء المبحوثات التي تؤثر على مشاركتهن في أنشطة المجتمع المحلي السياسية والاقتصادية والاجتماعية من حيث المستوى التعليمي وحجم الأسرة الممثلة لمجموعة المتغيرات المستقلة، كذلك التعرف على درجة مشاركة النساء المبحوثات في أنشطة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ((المتغير التابع)).

ومن ضمن الأهداف أيضاً دراسة العلاقة الارتباطية بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.(2)

وتم اختيار عينة عشوائية قوامها 100 من النساء الريفيات المقيمات بقرى الهلباوي والنشوء التابعة لمركز كفر الدوار بمحافظة البحيرة.

وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية غير معنوية بين كل من العمر، المستوى التعليمي، حجم أسر النساء المبحوثات ودرجة مشاركتهن في أنشطة المجتمع المحلي الاقتصادية والاجتماعية، كما تبين ضعف المشاركة السياسية والاشتراك في الانتخابات العامة.(3)

---

(1) محمد علاء الدين عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص257.

(2) نفس المرجع السابق:ص 253.

(3) نفس المرجع السابق: ص254.

20/ مريم سالم " دراسة اجتماعية لمشاركة المرأة الريفية في إحدى المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية " قرية الظهرية في محافظة البحيرة، مصر 1997ف.

وقد استهدفت الدراسة التعرف على طبيعة ومستويات مشاركة المرأة الريفية في المجالات السياسية والمنظمة، والوقوف على العوامل المرتبطة والمحددة لمشاركة المرأة في كل هذه المجالات.

وقد أجريت الدراسة على الإناث اللاتي بلغن 18 عاماً أو أكثر، واللاتي لهن حق الانتخابات في قرية الظهرية، وتم اختيار العينة عشوائياً وعددها 235 أنثى يمثلن 33% من الإناث في الوحدات السكنية، واستخدام الاستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات.(1)

وتبين من النتائج:

1- ضعف نسبة مشاركة المرأة في المجال السياسي حيث أن 30% فقط شاركن مرة أو اثنين من خمس مرات.

2- اشتراك غالبية المبحوثات 64% في العمل والأنشطة المجتمعية والتطوعية.

3- انعدام مشاركة المبحوثات في أي منظمة اجتماعية باستثناء عضوية بعضهن للجمعية التعاونية الزراعية بحكم حيازتهن لأرض زراعية.

4- قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير 11% من التباين في درجة المشاركة السياسية للمرأة، وحوالي 10% من التباين في الأنشطة المجتمعية التطوعية.(2)

21/ دراسة فاطمة محمد علي عثمان: القيادة النسائية في عالم متغير، الإسكندرية، محافظتي سوهاج والبحيرة.1999.

الهدف من الدراسة:

الكشف عن بعض الأوضاع القيمية التي تلعب دوراً في توجيه وترشيد القيادات النسائية في جماعات المصنع.وقد شملت العينة 18 من مديري الإدارات التي تخضع لها القيادات

---

(1) نفس المرجع السابق: ص254.

(2) نفس المرجع السابق: ص255.

النسائية، 50 مفردة من القيادات النسائية، 350 مفردة من المرؤوسين في نطاق الأشراف للقيادة النسائية.

المنهج المستخدم:

منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف كلي للنسق القيمي عند القيادات النسائية بمحافظة سوهاج عنه لدى القيادات النسائية بمحافظة البحيرة، وذلك الاختلاف طبيعة البيئة الاجتماعية والثقافية في مجتمعي البحث(1)

22/ سعيد عبد المقصود، ورفعت محمد سلطان، وأماني سليمان: دراسة بعنوان "أداء ربات الأسر البدوية لأدوارهن المتصلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" بمحافظة سيناء 2001ف.

حيث استهدفت الدراسة التعرف على مستوى أداء ربات الأسر لأدوارهن المتصلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد الفروق بين درجات أداء ربات الأسر لأدوارهن فيما بين قرى الدراسة، وأخيراً التعرف على المشكلات التي تواجه ربات الأسر البدوية عند القيام بأدوارهن.

وبلغ حجم العينة 204 مبحوثة، وتم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية باستخدام استمارة استبيان.(2)

وكانت أهم النتائج أن مستوى أداء ربات الأسر لدورهن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي متوسط، وأن أداءهن للدور الاجتماعي كان في المقدمة، بينما الدور البيئي يأتي في المرتبة الثانية، أما الدور الاقتصادي يأتي في المرتبة الثالثة، كما اتضح وجود فروق معنوية بين مناطق الدراسة وفقاً لدرجات أداء ربات الأسر لكل من الدور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وقد ظهرت عدة مشكلات تعيق ربات الأسر عن أدائهن لأدوارهن وهي:

أ) مشكلات اجتماعية: منها كثرة الأولاد وأمية الأمهات وعدم الرغبة في تعليم البنات.

---

(1) فوزي البنداوي وآخرون: الملخصات السيوسيولوجية العربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر 2000ف، ص218.

(2) محمد علاء الدين عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص257.

ب) المشكلات الاقتصادية: وهي بعد الأسواق وعدم توفر الخامات للتصنيع الزراعي وعدم وجود تمويل كافي للمشروعات.(1)

23/ يوسف خضور: "عمل المرأة السورية داخل المنزل وخارجه وانعكاساته على الأسرة، جامعة البعث، العراق،2003ف".

تهدف الدراسة إلى معرفة موقف طلاب دبلوم التأهيل التربوي من عمل المرأة، ودوافع عملها خارج المنزل، ومعرفة انعكاسات عمل المرأة خارج المنزل على الأسرة.

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد اختيرت عينة من 600 طالباً وتتوزع هذه العينة إلى 200 طالباً، 400 طالبة.(2)

وتوصلت الدراسة إلى أن خروج المرأة للعمل له عدة أثار منها:

- بالنسبة للمرأة العاملة ذاتياً/ من حيث الإرهاق والضغط النفسي، وزيادة ثقة المرأة بنفسها، والرفع من مكانتها الاجتماعية، وشعور المرأة بالتقصير اتجاه أطفالها، والتحرر الاقتصادي من سلطة الرجل.

- بالنسبة للأطفال/ عدم تمكن المرأة العاملة من الأشراف على تربية أطفالها بشكل جيد، وافتقار الأطفال للحنان، وضعف تحصيلهم الدراسي مقارنة بأبناء النساء الغير عاملات، كما أن أبناء النساء العاملات يتميزون بالنضج الانفعالي، والاستقرار النفسي، وارتفاع قدرتهم على الاعتماد على النفس مقارنة بأبناء النساء الغير عاملات.

- بالنسبة للزوج/ تخفيف الأعباء على الزوج، واهمال المرأة العاملة لواجباتها اتجاه الزوج، وكذلك إن أزواج العاملات أنشط من حيث القيام بالأعمال المنزلية.(3)

بالنسبة للأسرة عموماً/ المساهمة في دخل الأسرة، والمساهمة في تغير بعض القيم السائدة في الأسرة التي تتعلق بأدوار كل من الجنسيين، ومن الناحية السلبية كثرة حالات الطلاق، وقلة الانسجام العاطفي في الأسر التي تعمل فيها الزوجة.(4)

---

(1) نفس المرجع السابق: ص258.

(2) يوسف خضور: عمل المرأة السورية داخل المنزل وخارجه وانعكاساته على الأسرة، مجلة البعث للعلوم الإنسانية، حمص، سوريا، المجلد 25، العدد الأول، 2003ف.ص23.

(3) نفس المرجع السابق: ص26- 27.

(4) نفس المرجع السابق: ص27- 28.

24/ دراسة سعاد أحمد القرش (دراسة سيوسولوجية للزوجة العاملة في ميدان صناعة الأدوية بالقاهرة، د ت).

هدف الدراسة:

1- دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الزوجة للعمل.

2- دراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الزوجة العاملة وتأثير ذلك على أدوارها في الأسرة.(1)

العينة/اختيرت من الزوجات العاملات في مجال صناعة الأدوية في مدينة القاهرة، وبلغ عدد أفرادها 200 فرد بحيث يكون:

1- متزوجة.

2- أن يكون لها أولاد، طفل واحد على الأقل.

3- أن تكون عاملة بأحد الشركات التي طبقت فيها استمارة المقابلة.

منهج الدراسة/ استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة. (2)

النتائج/

1- الدافع الاقتصادي هو الدافع الرئيسي للعمل.

2- لم يؤدي اشتغال الزوجة إلى زيادة مساهمة الزوج في أعمال المنزل.

3- خروج المرأة للعمل أدى إلى زيادة مشاركتها في القرارات الأسرية.

4-اشتغال الزوجة له أثر في تنظيم الأسرة والنهوض بالمستوى المعيشي.

5- أهم مشاكل الزوجة العاملة إيجاد بديل تضع معه الأطفال .

6- إن ما اكتسبته الزوجة العاملة من خبرات جعلها أكثر استجابة في تحكيم العقل عند دراسة أمور الأسرة (3)

---

(1) سعاد أحمد القرش :دراسة سيوسولوجية للزوجة العاملة في ميدان صناعة الأدوية بالقاهرة،مصر، د ت ،ص3.

(2) نفس المرجع السابق: ص 4 .

(3) نفس المرجع السابق: ص 11 .

ثالثاً:- الدراسات المحلية

25/ دراسة البيطار" اهتمت بتحليل وجهة نظر الأفراد للمتغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الليبي والتي عاصرتها النساء"، طرابلس، 1978ف.

وقد اهتمت الدراسة بتحليل وجهة نظر الأفراد للمتغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الليبي والتي خبرتها هؤلاء النسوة، كذلك التعرف على أراء واتجاهات هؤلاء النساء حول دور المرأة في المجتمع، ونظرتهن للعمل والزواج.(1)

وقد تكونت عينة الدراسة من 60 أمرأة تتراوح أعمارهن بين 20 إلى 36 سنة، والأغلبية من طالبات الجامعة أو المرحلة الثانوية بمدينة طرابلس.(2)

وتوصلت الدراسة إلى أن 98% من المبحوثات يعتقدن أن على المرأة العمل في مهن محددة كالتدريس والتمريض والخدمات العامة، مما يعكس الصبغة التقليدية لوجهة نظرهن حول اتجاهاتهن وتصوارتهن لدور المرأة في المجتمع.(3)

26/ دراسة زينب زهري: بعنوان " المرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر".

وهذه الدراسة هي حصيلة دراسة نظرية ميدانية في مدينة بنغازي وضواحيها 1980ف.

وقد هدفت الدراسة إلى دراسة وضع المرأة العاملة، ودورها ،والأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تعوق مشاركتها في مرحلة التحول، من أجل وضع سياسة سليمة يمكن في ضوئها اتخاذ الخطط الصحيحة لمعرفة المجال الذي تلعب من خلاله المرأة دوراً كي تساير مرحلة التحول.

وتم استخدام المنهج الوصفي والمقارن التحليلي، وتم اختيار عينة عشوائية من جميع النساء العاملات في مدينة بنغازي، وكان مجموع حالات العينة 600 حالة.(4)

---

(1) محمد عبد الحميد الطبولي: اكتساب المكانة المهنية للمرأة الليبية العاملة دراسة ميدانية للمراة العاملة في مدينة سرت، مجلة البحوث الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، المجلد 13، العدد الأول والثاني، 2002ف، ص88- 89.

(2) نفس المرجع السابق: ص88.

(3) نفس المرجع السابق: ص89.

(4) زينب محمد زهري: المرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988ف، ص 87.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة نتائج وهي:

1- إن للتحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أثره على تغير الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة.

2- أدى التحول إلى زيادة القوى العاملة الوطنية والأجنبية.

3- أدى التحول إلى زيادة عدد المتعلمات وزيادة عدد العاملات.(1)

4-اتضح وجود نسبة عالية من المتزوجات في القوى العاملة يسهمن مثلين مثل الغير متزوجات.

5- وجد أن 65% من العاملات هن من بين فئة الأعمار بين 15- 39.

6-اتضح أن 82% من العاملات تقل خبرتهن عن عشر سنوات لحداثة خروجهن للعمل.(2)

7- دخول المرأة الليبية للعمل أدى إلى الاستغناء عن الأيدي الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الدخل القومي وتقليل نسبة النساء المستهلكات.

8- غالبية أفراد الأسرة من العينة من صغار السن ما بين 6- 15 سنة لها انعكاس على خروج المرأة للعمل، فهذه الفئات تحتاج لإعالة وتوفير احتياجاتها الاقتصادية.

9- انخفاض المستوى التعليمي لأفراد الأسرة له أثر في ظهور المعوقات التي تعوق مساهمة المرأة في القوى العاملة.

10- تبين أن معظم العاملات ذوات تعليم متوسط فأقل، ونسبة 32% منهن ذوات تعليم جامعي.

11- تبين أن الحالة السكنية جيدة لمعظم العاملات، وأنهن يواجهن بعد السكن عن مكان العمل.(3)

12- تركز معظم الموظفات ذوات الدرجات العليا في أماكن العمل مثل المدارس وجامعة قاريونس، أما ذوات المستوى المتوسط فيتركزن في المدارس والمستشفيات والشركات والأعلام، أما ذوات المستوى الأقل فيتركزن في أماكن عمل مثل المطار والشركات.

---

(1) نفس المرجع السابق: ص223.

(2) نفس المرجع السابق: ص232.

(3) نفس المرجع السابق: ص235.

13-معظم حالات العينة يعملن في الفترة الصباحية،كما أن معظمهن يرين عدم مناسبة فترة العمل لعدم توافق ساعات العمل مع وجود أطفالهن في المدارس.

14- تدل النتائج أن عائد العمل المادي والمعنوي على المرأة العاملة تحت المتوسط، وأن الشركات هي الجهة الوحيدة التي توجد بها " فئة أعلى للمرتبات".

15- طبيعة العمل كانت وراء عزوف المرأة عن العمل في المستشفيات والإقبال على التدريس.

16- للعمل امتيازات للمرأة ولأسرتها من إشباع حاجاتها المادية والمعنوية.(1)

27 / عبد القادر عرابي، عبد الله الهمالي، المرأة العربية والمشاركة السياسية دراسة ميدانية حول تغير الاتجاهات السياسية للمرأة العربية، بنغازي 1983ف.

حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مدى المشاركة السياسية للمرأة العربية الليبية، وتغير سلوكها السياسي بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كذلك معرفة العلاقة بين ظاهرة المشاركة السياسية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

وتم اختيار عينة عشوائية منتظمة وقد ضمت **388** امرأة، **158** رجلاً، وكان حجمها **496** فرداً.

ودلت النتائج على:

1- وجود عوامل أساسية تعوق قيام المرأة بنشاطاتها السياسية أهمها: الأسرة والمجتمع بقيمه وعاداته، بالإضافة للعمل المنزلي وتربية الأطفال.

2- هناك تغير ايجابي في السلوك السياسي للمرأة، وذلك يتضح من خلال تواجد المرأة المتزايد في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.(2)

3- هناك علاقة طردية بين التعليم والاتجاهات لأفراد العينة حول تولي المرأة المناصب القيادية، فكلما ارتقى المستوى التعليمي للإنسان كلما كان أكثر استجابة لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

4- توجد علاقة ايجابية بين متغيري المهنة واتجاهات المبحوثين بخصوص تولي

---

(1) نفس المرجع السابق: ص237.

(2) عبد القادر عرابي، عبد الله الهمالي: المشاركة السياسية للمرأة العربية الليبية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، 1985ف، ص38.

المرأة مناصب قيادية.

5- ثمة علاقة عكسية بين متغيري العمل واتجاهات أفراد العينة حول المبادرة الذاتية للمرأة لتسلم مسؤولية منصب قيادي.

6- مشاركة المرأة في المؤتمرات الشعبية الأساسية تمثل عاملاً في إلغاء القوانين الظالمة وإبدالها بقوانين تعزز مكانتها وحريتها السياسية.

7- وجود اتجاهات ايجابية بخصوص دخول المرأة الكلية العسكرية.

8- اعتماد المبحوثين على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في الحصول على الأخبار، وهذا يؤكد دور وسائل الإعلام في التوعية السياسية.(1)

28/ آمال عبد السلام القماطي، دراسة بعنوان "العوامل المؤثرة على تولي المرأة العربية الليبية المراكز القيادية"بنغازي 1993ف.

هدفت الدراسة للبحث عن العوامل المؤثرة على تولي المرأة الليبية المناصب القيادية، وقد تم اختيار عينة طبقية مكونة من النساء المؤهلات واللاتي لم تتح لهن الفرصة لتولي المناصب القيادية، حيث بلغ حجم العينة 335امرأة مؤهلة.(2)

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج وهي:

1)العوامل الاجتماعية والثقافية والذاتية للمرأة من أبرز العوامل التي تعيق المرأة عن تولي المراكز القيادية.

2)اتضح أن 69.3% من المشاركات آنسات، و89.3% من المشاركات يحملن مؤهلا جامعيا، وهذا يؤكد ارتفاع المستوى التعليمي للمشاركات.

3)65.7% من العينة معلمات مما يؤكد أن مجال التعليم هو المفضل للمرأة الليبية، بسبب قبوله اجتماعياً في العادة.(3)

---

(1) نفس المرجع السابق:ص 39-40.

(2) آمال عبد السلام القماطي: العوامل المؤثرة على تولي المرأة العربية الليبية المراكز القيادية، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس ، قسم الإدارة، بنغازي،1993، ص19.

(3) نفس المرجع السابق:ص147.

4)86.6% يرين أن دور الرجل في المجتمع العربي لم يتغير مقارنة بدور المرأة، والتغير الوحيد الذي طرأ على دوره قبوله خروج المرأة للعمل.

5)ظهر وعي كبير بين المشاركات لأهمية شغل المراكز القيادية.

6) 72% من المشاركات يدركن أن الدين الإسلامي لا يقف ضد خروج المرأة للعمل، ويشعرن أن العادات والتقاليد درجت على شجب عمل المرأة.(1)

7)وجد أن نسبة 4.3% يعملن لتحقيق الترقي الوظيفي، ونسبة 37.3% يعملن لتوسيع ثقافتهن، و23.3%للحصول على مركز اجتماعي، أما 27% للحصول على أجر.

8)الغالبية من النساء المؤهلات يفضلن ترك العمل لصالح الزواج.(2)

9) 70% يملن للاعتقاد بأن للمرأة تأثير في العمل كتأثيرها في المنزل.

10) 86.7% يفضلن الأخذ بنمط الديمقراطية في القيادة.

11) أما بالنسبة لقبول أو رفض الوظائف القيادية، فقد أوضحت 70 مشاركة بأنهن سوف يقبلن الوظائف القيادية إذا عرضت عليهن، وكان من أكثر الأسباب تكرار إثبات قدرة المرأة على القيادة، وبالمقابل رفضت 225 مشاركة القبول بالوظائف القيادية، وكان أكثر الأسباب هي أن المجتمع يعتقد من تتولى هذه المراكز امرأة مسترجلة، أما المشاركات المتزوجات فقد رفضن 68 منهن القبول بالمراكز القيادية، وكان أكثر الأسباب الخوف من تحمل المسؤولية.(3)

12) فيما يتعلق بالعوامل المتعلقة بالوحدات الإدارية التي تعيق المرأة للوصول للمراكز القيادية تم التوصل للآتي:

13)51% من المشاركات يرين أن الرجل في المنظمات يضع العراقيل أمام المرأة عند توليها المراكز القيادية.

14) 71% من المشاركات أوضحن أن أسباب أبعاد المرأة عن المراكز القيادية هو أن كثيرا من الرجال يجدون عضاضة في الاستجابة لتوجيهات المرأة.(4)

---

(1)نفس المرجع السابق:ص148.

(2)نفس المرجع السابق:ص149.

(3)نفس المرجع السابق:ص150.

(4)نفس المرجع السابق:ص152-153.

29/ عائشة محمد بن مسعود فشيكة، دراسة بعنوان المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي، دراسة ميدانية تقويمية لمراكز التنمية الريفية في المشاريع الزراعية (مشروع الهيرة الزراعي-مشروع القرة بولي، مشروع الهضبة الخضراء وتقع هذه المشاريع في منطقة سهل جفارة 1996ف).

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المرأة في المجتمعات الزراعية، ونتائج الاشتراك في مراكز التنمية الريفية على دور المرأة المنزلي والزراعي، بالإضافة لمعرفة دور هذه المراكز في إثارة وعي المرأة، وتغيير بعض الاتجاهات نحو تعليم الأبناء، وتنظيم الأسرة، والتعرض لوسائل الاتصال،والكشف عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في الأسرة نتيجة اشتراك المرأة في برنامج التنمية الريفية.

كما أن الدراسة تهدف للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما الدوافع لاشتراك النساء في برامج التنمية الريفية؟
- ما أراء المتدربات واتجاهاتهن نحو التدريب؟(1)
- ما مدى ملائمة المعرفة التي تتضمنها برامج التدريب مع إمكانيات المتدربات؟

وقد تم اختيار عينة عشوائية من كل مشروع، وتحديد الوحدة الرئيسية للمعاينة والمتمثلة في الزوجة أو الفتاة حيث بلغ حجم العينة 150 مفردة.(2)

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة.(3)

وتوصلت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الاشتراك في مراكز التدريب وبعض المتغيرات الناتجة عنها، وتبين ثبوت العلاقة بين التدريب والاتجاه نحو الحداثة، ومتابعة وسائل الاتصال، ومدى الرضا عن بعض الخدمات، واستقلالية العلاقة بين هذا الاشتراك وبقية المتغيرات، كما توصلت إلى تقويم بعض نتائج التدريب. (4)

---

1)عائشة محمد بن مسعود فشيكة:المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي دراسةميدانية تقويمية لمراكز التنمية الريفية في المشاريع الزراعية(1996)رسالة ماجستير منشورة،دار الكتب الوطنية بنغازي،ليبيا،2004ف،ص ص 91-92.

(2)نفس المرجع السابق:ص170.

(3)نفس المرجع السابق:ص159.

(4)نفس المرجع السابق:ص 377.

30/ محمد عمر الطنوبي، دراسة تحليلية للوضع الحالي للمرأة الزراعية الليبية العربية في مجال الأمومة والطفولة، والعمل المزرعي والمنزلي التنموي والعوامل المرتبطة بذلك في منطقة البيضاء بالجماهيرية العظمى 1997ف.

واستهدفت الدراسة:

1- التعرف على بعض جوانب الوضع الراهن للمرأة الزراعية الريفية الليبية العربية بمنطقة الجبل الأخضر، من حيث مشاركتها، وأدوارها الاجتماعية والاقتصادية.

2ـ تحديد الاحتياجات التعليمية والتدريبية للمبحوثات.

3ـ دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والاتصالية والتقنية للمرأة الزراعية الريفية كمتغيرات مستقلة، والتي يعتقد أن لها تأثير في الأدوار الاجتماعية الاقتصادية للمرأة الزراعية الريفية.

4ـ تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة للمبحوثات والمتغيرات التابعة.(1)

وقد تم تصميم استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات، وتم جمع البيانات عمدياً من 150 أسرة.(2)

وتوصلت الدراسة إلى:

1-توجد علاقة ارتباطية بسيطة بين المستوى المعرفي للمبحوثات في مجال الأمومة والطفولة كمتغير تابع،وبين جميع المتغيرات المستقلة (المستوى التعليمي للأبناء- السعة الأسرية- الانفتاح الثقافي- درجة الوعي العام- النظرة نحو توظيف البنات- النظرة الأسرية الممتدة- المستوى المعرفي الزراعي) فيما عدا مدة السكن والإقامة.

2ـ توجد علاقة ارتباطية بسيطة بين مشاركة المبحوثات في الأنشطة والأعمال المزرعية والمنزلية التنموية كمتغير تابع،وبين كل المتغيرات المستقلة جميعها (المستوى التعليمي للأبناء- السعة الأسرية- مدة السكن في المنطقة الحالية-الانفتاح الثقافي- درجة الوعي العام- النظرة نحو تعليم البنات- النظرة نحو توظيف البنات- النظرة للأسرة الممتدة- المستوى المعرفي الزراعي).(3)

---

(1)محمد عمر الطنوبي: المرأة الريفية العربية، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 225.

(2)نفس المرجع السابق:ص244.

(3)نفس المرجع السابق:ص282.

31/ محمد عبد الحميد الطبولي: اكتساب المكانة المهنية للمرأة الليبية العاملة دراسة ميدانية للمرأة العاملة في مدينة بنغازي.

حيث كان الهدف من الدراسة بحث المكانة المهنية للمرأة في سوق العمل الليبي، وقد تم استخدام استمارة مقابلة لجمع البيانات، وقد اختيرت عينة عشوائية منتظمة تشمل النساء العاملات في مدينة بنغازي، وكان عددهن (345) عاملة، تراوحت أعمارهن من 19- 64 سنة.(1)

وكشفت الدراسة أن معظم المبحوثات كن صغيرات السن، وأن معظمهن غير متزوجات، وأنهن لا يفكرن في ترك العمل، 48% من المبحوثات يعملن في فئة المهنيين والفنيين ،كما إن القيم والعادات تشجع المرأة الليبية على العمل في مهنة التدريس ،ايضاً كشفت الدراسة إن من أكثر الأسباب لدخول المرأة إلى سوق العمل هو لزيادة دخل الأسرة، كما إن 73%من النساء المتزوجات وغير المتزوجات عازمات على مواصلة العمل.(2)

وقد أثبتت النتائج وجود إرتباط إيجابي بين التعليم ومكانة المبحوثة المهنية،كما إن هناك علاقة إيجابية بين المستوى التعليمي للأب ومكانة المبحوثة المهنية، وقد أسفرت النتائج على وجود علاقة بين العمر والمكانة المهنية،إلى جانب ذلك هناك إرتباط قوي بين المستوى التعليمي للمبحوثة ودخلها،كما أشارت معاملات الأرتباطات إلى أن هناك إرتباط بين المستوى التعليمي للأب ومهنة ودخل المبحوثة،وبالنسبة لمتغيرات الخلفية الأسرية،المستوى التعليمي للأب ومهنته لها علاقةإيجابية مع المستوى التعليمي للمبحوثة، وقد بينت النتائج ان هناك إرتبط إيجابي بين المستوى التعليمي للزوجة ومهنتها.

أما التحليل الثنائي فقد أوضح أن التعليم هو أهم العوامل التي أثرت في المكانة المهنية لأفراد العينة، بينما إضافة متغيرات الخلفية الأسرية تأثيراً بسيطاً للمكانة المهنية.(3)

---

(1)محمد عبدالحميد الطبولي:مرجع سبق ذكره،ص ص94-95.

(2)نفس المرجع السابق:ص 98ـ99.

(3))نفس المرجع السابق:ص 99ـ100.

32/ دراسة يوسف الغزال: واقع المرأة الليبية في الثقافة السائدة.

الهدف من الدراسة:

معرفة موقف الثقافة السائدة من المرأة في المجتمع الليبي.

العينة/

طبقت الدراسة على411 امرأة، 96% متزوجات، و408 عازبات.(1)

النتائج/

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الثقافة السائدة تجعل المرأة والرجل ثنائية متناقضة ومتصارعة بدلاً من أحادية متكاملة يكمل كل منهما الآخر، وأن الزوج لا يمثل ظلم المرأة واستعبادها، بل الثقافة السائدة هي المسؤولة عن هذا، بدليل أن ظلم واستعباد المرأة يقع من الأهل قبل الزواج، وما ظلم واستعباد الزوج إلا محاكاة لـه فـي الواقـع وخضوعاً للقيم السائدة.(2)

تعقيب على الدراسات السابقة:ـ

يلاحظ القارئ المتفحص لمضامين الدراسات السابقة المشار إليهـا أنفـاً انهـا تتـصف بالخصائص التالية:

أغلب الدراسات تهدف إما للتعرف على مشاركة المرأة في التنمية، وطبيعـة أدوارهـا، وحجم مشاركتها، ومستويات هذه المشاركة، ومجالاتها، وإما تهدف للتعرف على العوامل التي تدفع بها للمشاركة، وأهم العقبات المؤثرة على اشتراكها، فدراسة كـل مـن فوزيـة العطية، ودراسة محمد علاء الدين عبد القادر بعنوان محددات مشاركة المرأة الريفية في أنشطة المجتمع المحلي، ودراسة اجلال حلمي، ودراسة عمر محمد الطنـوبي، ودراسـة زينب علي، ودراسة محمد نبيل جامح، ودراسة شادية، ودراسة يوسف خضور، ودراسة أحمد الأصفر، وأحمد مرسي، ومريم سالم، وزينب زهري، وسـامية فهمـي، وعائـشة فشيكة، كان من ضمن أهداف هذه الدراسات التعـرف علـى أدوار المـرأة، وحجمهـا ،ومجالات مساهمتها التنموية، ودوافعها للمساهمة، ومستويات هذه المساهمة، بالإضافة

(1)اريج البنداوي واخرون:مرجع سبق ذكره،ص 218

(2) نفس المرجع السابق:ص219

لذلك كان من ضمن أهداف دراسة كلاً من شادية، ومريم سالم، وأحمد الأصفر، التعرف على المعوقات، والعوامل المؤثر علىمساهمة المرأة، بينما دراسة بياتريس موجامبي، وعبد القادرعرابي وعبدالله الهمالي، وأمال القماطي، اهتمت بجانب من جوانب التنمية وهوالجانب السياسي، من خلال دراسة مدى المشاركة السياسية، والعوامل المحددة لهذه المشاركة والمؤثرة على تولي المرأة المناصب القيادية.

وفيما يتعلق بالخصائص الشخصية للمرأة العاملة فدراسة كل من ابتهال، ودراسةوهبة، ومحمد علاء عبد القادر، ومحمد نبيل جامح، كان من ضمن أهداف هذه الدراسات معرفة الخصائص الشخصية للمرأة العاملة والتي تؤثر على مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من حيث المستوى العلمي، وحجم الأسرة.

- بالإضافة إلى أن هناك دراسات اهتمت بدراسة النظرة لعمل المرأة واتجاهات النساء حول دور المرأة من بينها دراسة فوزية العطية، ويوسف حضور، ومحمد علاء الدين عبد القادر، فقد كان من ضمن أهداف هذه الدراسات التعرف على نظرة المجتمع لعمل المرأة، ونظرتها لذاتها، ونظرة الرجل نحو عملها في ظل القيم والعادات والتقاليد السائدة.

- أما دراسة كل من جان سبرا وجي ، وفوزية العطيةوسعيد عبد المقصود، ويوسف حضور،وعائشة فشيكة، وأحمد الأصفر، وإجلال حلمي من ضمن أهدافها التعرف على تأثير عمل المرأة على مسؤولياتها داخل أسرتها، وما يؤدي إليه ذلك من أثسار على العلاقات الزوجية والأسرية ،وصراع في الأدوار، وكذلك التعرف على الأسلوب الذي يمكن من خلاله أن توازن المشتغلات بين مسؤولياتهن داخل أسرهن المعيشية وواجباتهن المهنية.

- بينما انفردت كل من دراسة زينب علي، ومحمد علاء عبد القادر، وعدلي أبوطاحون، في بعض أهدافها بدراسة الاحتياجات التعليمية التدريسية، والحاجة للمعلومات، وأهمية إدماج المرأة في إستراتجية التنمية، بينما دراسة أجلال حلمي كان من ضمن أهدافها التعرف على التنشئة الاجتماعية التي تتبعها المرأة العاملة لكي تنشئ جيلاً متكافئاً مع القيم الجديدة التي ترتبط بدور المرأة في التنمية بازدواج عملها.

وفيما يختص بنتائج الدراسات السابقة فقد توصلت هذه الدراسات إلى الأتي:-

1- تؤكد بعض الدراسات أن هناك تغير في دور المرأة بخروجها للعمل، مما أدى إلى مساهمتها في التنمية، فمثلاً دراسة عدلي أبو طاحون تؤكد حدوث تغير في دور المرأة حيث نمي لديها الدور الاقتصادي، وزاد حجم مشاركتها في القرارات الأسرية، وزادت مشاركتها في أمور مجتمعها، ودراسة أجلال حلمي، وزينب زهري تؤكد بأنها ساهمت في سوق العمل، حيث ازداد عدد العاملات مما أدى إلى الاستغناء عن العمالة الأجنبية، وقل عدد النساء المستهلكات، وعملهن ساهم في إشباع حاجاتهن وحاجات أسرهن.

أما عبد القادرعرابي وعبد الله الهمالي فتؤكد دراستهما أن هناك تغير أيجابي في السلوك السياسي للمرأة، وقد أكدت دراسة سعاد أحمد القرش إن خروج المرأة للعمل ساهم في زيادة مشاركتها في القرارات الأسرية، وتنظيم الأسرة، والنهوض بالمستوى المعيشي للأسرة،ودراسة حكمت متولي عرابي تؤكد حدوث تغيرات في المفاهيم الاجتماعية، وتقدير المجتمع لدور المرأة، وعلى العكس من ذلك جاءت دراسة مريم سالم لتؤكد من ضمن نتائجها ضعف مشاركات المرأة في المجال السياسي، كذلك دراسة محمد نبيل جامح أكدت قصور المرأة في تنمية نفسها وأسرتها وقدرتها.

2- أما فيما يختص بالخصائص المميزة للنساء العاملات فقد جاءت النتائج لتؤكد أن هناك علاقة بين خصائص المرأة العاملة من وبين درجة المشاركة التنموية كدراسة جان سيراوجي، ودراسة زينب علي، ودراسة محمد علاء الدين عبد القادر، ودراسة أحمد الأصفر، ودراسة عبد القادر عرابي وعبد الله الهمالي.

3- إن دراسة فوزية العطية، وعبد القادرعرابي وعبد الله الهمالي، وأمال القماطي جاءت بعض نتائجها لتؤكد بأن نظرة الرجل لعمل المرأة ونظرتها لعملها ايجابية.

4- هناك بعض الدراسات تؤكد أن الدفع وراء خروج المرأة للعمل هو الدافع الاقتصادي، وإن أغلب المبحوثات ساهمن بمدخولاتهن الشهرية للإنفاق على الأسرة، ومنها دراسة سعاد أحمد القرش ،ومحمد إبراهيم العربي، وزينب زهري.

5- تؤكد الكثير من الدراسات التي تم عرضها أن التعليم له دور مهم في عملية التنمية، وزيادة معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، حيث إنه يعطي فرص متكافئة للعمل مع الرجل، وتعاظم قوة العمل في مشروعات التنمية، وتحررها من القيود، واكتسابها المركز الاجتماعي، وتغير اتجاهات المرأة حول تولي المناصب القيادية وتمثل ذلك في

دراسة كل من ناصر ثابت، وأحلام مصطفي هلالي، وفوزية العطية، ومحمد علاء الدين عبد القادر، وأجلال حلمي، وزينب زهري، وعبد القادرعرابي وعبد الله الهمالي، وأمال القماطي، ومحمدالطبولي.

وعلى العكس من ذلك جاءت دراسة شادية لتؤكد أن التعليم بالنسبة للزوج أو الزوجة العاملة ارتبط ارتباطاً سلبياً بمستوى المشاركة السياسية للزوجات.

– وفيما يختص بالعوامل المؤثرة التي تعيق مساهمة المرأة والتي كشفت عنها بعض الدراسات السابقة القيم الثقافية التي تضع المرأة في مكان أقل من ، وتعزيز القيم عن طريق التطبيع الاجتماعي فيما يسمى بالتقسيم الجنسي للعمل، والفهم الخاطئ للدين، وضعف التمويل، والتعليم المتدني، وانعدام مساندة الزوج والعائلة، والأعباء المنزلية، وتربية الأطفال، والافتقار إلى الشبكات والدوائر الاجتماعية المساندة للمرأة، وانخفاض العائد للعمل، وعدم وجود خبرة للمرأة. ومن هذه الدراسات دراسة بياتريس موجامبي، جان سيراوجي، وابتهال، ومحمد علاء الدين عبد القادر، ووهبة، وزينب زهري، وعبد القادر عرابي، وعبد الله الهمالي، وسعاد أحمد القرش، وفهيمة كريم رزيخ المشهداني، وحكمت متولي عرابي، ويوسف الغزال.

– أثبتت نتائج بعض الدراسات بأن عمل المرأة يرافقه تغيرات بالنسبة للمرأة منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، كالاعتماد على المربيات والخدم، والنظرة للأبناء باعتبارهم ذكوراً وإناثاً، وقصورها في التنمية الاجتماعية لأبنائها، وتخلفها في أعمالها المنزلية، وتعارض عملها ما بين دورها المنزلي ودورها خارج المنزل، وتمثلت في دراسة كل من ناصر ثابت، ومحمد نبيل جامح، وإجلال حلمي، ويوسف حضور، وسعاد أحمد القرش، وفهيمة كريم رزيخ المشهداني، وعلى العكس من ذلك جاءت دراسة فوزية العطية لتؤكد بعدم وجود تعارض بين الدورين داخل المنزل وخارجه.

من الملاحظ أن هناك اتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في كونها تهدف إلى دراسة موضوع هام وهو المرأة وعلاقته بالتنمية، سواء من حيث طبيعة هذا الدور وحجمه، والعوامل التي تدفع بها للمشاركة، والمعوقات التي تعيق المشاركة، كذلك تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في بعض المتغيرات الخاصة بالدراسة.

وبهذا يمكن القول بأن هذه الدراسة اقتبست الكثير مما جاءت به الدراسات السابقة.إلا أنها انفردت عنها بدراسة مجتمع من المجتمعات المحلية التي قلما تقوم بها الدراسات الاجتماعية، وبالتالي فإن دراسة هذه المجتمعات ذات أهمية لما ستحققه من فائدة بشأن هذه المجتمعات، وذلك من خلال فتح المجال لدراسات أخرى تتناول هذه المشكلة من زوايا مختلفة في مجتمع مدينة سرت.

فروض الدراسة:

وللوصول لأهداف الدراسة تم الإنطلاق من الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة ومشاركتها في التنمية.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المرأة ومشاركتها في التنمية.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمرأة ومشاركتها في التنمية.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة وبين مشاركة المرأة في التنمية.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دخل الأسرة و مشاركة المرأة في التنمية.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العادات والتقاليد ومشاركة المرأة في التنمية.

الفصل الثاني

مفهوم التنمية

ـ مفهوم التنمية.

ـ التنمية عند رواد علم الإجتماع.

ـ التنمية في الفكر السوسيولوجي الحديث.

ـ البعد البشري واهمية المشاركة في التنمية.

مفهوم التنمـــــية

شأنه شأن عدد من المفاهيم المجردة الأخرى ،فمفهوم التنمية لا يزال يعاني من الهلامية وعدم التحديد، الأمر الذي يقود إلى إلـصاقه بكثيـر مـن المفـاهيم المختلفـة والمتناقضة، والتي رغم ذلك يدعي أصحابها أنها تشكل تنمية ، إلا أن الواضح إزاء هذا الأمر هو أن تعددية أنماط التنمية هذه إنما تعكس في الواقع حقيقـة إن هنـاك عوامـل وأسباباً تقود إلى تنوع هذه الأنماط وتعددها.

فالتنمية إذن ليست مسألة موضوعية مجردة، وليست قضية منفصلة عن حيـاة المجتمـع المعني بها، إنما هي قضية تمس حياة المجتمع باكمله.

وبالنظر إلى شمولية مفهوم التنمية وكونه الأرضية المشتركة لعـدد مـن الميـادين والمجالات الأخرى ، فإن الذي حدث هو تعدد مداخل التحليل الخاصـة بـتفهم مـسألة التنمية، لأجل ذلك أدى تعدد المنطلقات الفكرية وتعدد التخصصات العلمية التي تناولـت مسألة التنمية إلى إبراز حقيقة انعدام وجود ((تنمية محايدة)) ، أي تنمية ذات خـصائص تصلح لكل الشعوب في كل الأماكن والأزمان، ومن هنا يكون من الصعب إيجاد معادلـة ثابتة لنمو الأمم يكون بالا مكان نقلها أو إعادة تمثيلها بين المجتمعات.

ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عمليـة تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى ((بعملية التنمية)).(1)

وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد مـن المفـاهيم الأخرى مثل: التخطيط والإنتاج والتقدم .

وقد برز مفهوم التنمية بصور أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، ((وظهر بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على "عملية إحداث التغيرات الجذريـة فـي مجتمـع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المـستمر بمعـدل يـضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنـي زيـادة قـدرة المجتمـع علـى الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، وبالـصورة التـي تكفـل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد

---

(1) ناصـر عـارف: مفهـوم التنميـة، كليـة العلـوم الـسياسية، جامعـة القـاهرة، 999]ف، علـى موقـع www.islamonline.net / iol_arbic / dowalia/mafaheemz.asp_53k. شبكة المعلومات الدولية.

الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال)).(1)

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديمقراطية.

وتعرف التنمية السياسية بأنها :

((عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي، والمشاركة الانتخابية، والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية، والسيادة والولاء للدولة القومية)).(2)

ولاحقاً تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعي لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع ((الفرد ، الجماعة ، المؤسسات الاجتماعية المختلفة،المنظمات الأهلية)).(3)

بالإضافة إلى ذلك استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوي معيشته، وتحسين الصناعة في المجتمع .

_كما أن التنمية كفكرة ومفهوم مسألة سبق مناقشتها فلقد تسأل ماركس: ما هي التنمية؟ وأجاب بأنها مهمة طبقية، أي أن التنمية لا تحدث بشكل تلقائي ميكانيكي لأن هناك دائما طبقات تعتمد في وجودها على الأمر الواقع، ومن الناحية السياسية التنمية تكون بإحلال سلطة اجتماعية محل سلطة الدولة، وبنفس القدر فإن الباحثين الغربيين الذين تناولوا مسألة التنمية تناولوها من منظور التغير المرحلي الذي يعتمد على فكرة الأنظمة والنماذج التي تتداخل فيها عدة عوامل والتي تعتمد في حركتها على مسألة التوازن البنيوي، بحيث لا يحدث التغير الايجابي الا عندما تتطور الهياكل القائمة بشكل تدريجي منسق لا يؤدي إلى تمزيقها، ولا يؤدي إلى إشباع الفجوة في أطوار نمو كل منها.

والى جانب المنظور الفكري لمسألة التنمية جاء تنوع اهتمامات الباحثين والدارسين لهذه

---

(1) نفس المرجع السابق.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) نفس المرجع السابق.

المسألة والذين ينتمي أغلبهم لمجالات العلوم الاجتماعية في السياسة والاقتصاد وعلم النفس. حيث اهتم باحثوا السياسة بالمشاركة السياسية ، أما الباحثون في علم الاجتماع فركزوا على البنى الاجتماعية، وقدموا عددا من المتغيرات الرئيسية التي ترتبط بعملية التنمية مثل:((التحضر والتعليم والتعرض لوسائل الأعلام)) .

أما بالنسبة لعلماء النفس فالتنمية لا تحدث إلا إذا حدث تغير في الوضع الراهن والمزاجي لصناع التنمية.(1)

_إن الاهتمام بالتنمية لم يعد قضية تشغل رجال الصناعة، أو الإدارة، أو مخططي السياسة العامة، أو قادة المجتمعات على اختلاف منطلقاتهم الإيديولوجية، بل أصبح يمثل ميداناً جديداً يتعاظم شأنه في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، إما لأنه الامتداد الطبيعي لدراسات التغير الاجتماعي والثقافي، أو لأنه يشير من الناحية العلمية لقضايا عديدة تتعلق بتجارب اجتماعية حية في مسيرتها بكل ما تنطوي عليه من دينامية وبكل ما تطرحه من مشاكل التخلف، ومن خلال توجيه النمو في اتجاه أهداف مضبوطة ومحددة تترجم عن تطلعات المجتمعات النامية للتقدم.

ولهذا أصبح مألوفاً الآن أن يؤكد علماء الاجتماع أن التنمية قضية كبرى من قضايا العصر فرضتها ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي، وأوجبتها مسئولية القيادات المختلفة في المجتمعات عن وضع الإنسان فيها في موضع ملائم من حركة التقدم الحضاري العالمي، وحسبها ما هو مطروح تاريخياً من مشاكل التخلف وصعوبات النمو، وما يظهر بالضرورة من مشاكل التنمية ذاتها.(2)

فقضية التنمية قضية علم ومصير، وقد كانت ثروة الأمم تقاس بما لديها من ذهب وفضة ومعادن نفيسة ، وقد أدرك علماء الاقتصاد أن مجرد اقتناء هذه المعادن دون توظيفها لا يعني شيئاً في مجال النمو الاقتصادي، ومن هنا أيدوا الدعوة للقضاء على الإقطاع في ضوء ما شاهدوه من جوانب الإنفاق البذخي الذي تتصف به هذه الطبقة.

((فلقد ظلت التنمية بمعنى تطوير الاقتصاد القومي موضوعاً ينتمي إلى دراسات الاقتصاديين وأبحاثهم، حتى جاء ادم سميث في كتابه الشهير" بحث في طبيعة وأسباب

---

(1) نفس المرجع السابق.

(2) مريم أحمد مصطفى: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991ف،ص9.

ثروة الأمم " 1776ف، وتضمن عناصر محددة للتنمية منها:

1) ضرورة إحداث تغيرات هيكلية تتمثل في القضاء على الإقطاع.

2) وضع سياسيات التراكم تتمثل في الدعوة للادخار، والهجوم على الإسراف .

3) ضرورة وجود سياسة اقتصادية تقوم على منح الحرية لرجال الأعمال؛ للمساهمة في دفع عجلة الإنتاج والاقتصاد القومي)). (1)

وقد أدت هذه الأوضاع إلى إنهاء عصر المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، لتحل محلها المدرسة الكلاسيكية الحديثة، وهذه المدرسة تدور أبحاثها جميعاً نحو الفرد كمنتج يسعى لأعلى ربح ممكن، ولمستهلك يسعى لأقصى إشباع ممكن لحاجته.

وهنا ظهر اللورد كينز قائلاً: ((بأن الحرية الاقتصادية لا تحقق لنا العمالة الكاملة تلقائياً مما لا تحقق الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية، ويرجع ذلك إلى طبيعة علاقات الدول الرأسمالية بالعالم الثالث، فقد أقامت هذه الدول خططها على أساس ضمان وصول المواد الأولية من العالم الثالث، لكن بعد استقلال هذه الدول أصبحت تتمسك بضرورة حماية مواردها ومطالبة قيادات بعض الدول النامية بالاستقلال)).(2)

_وهكذا ظهرت فكرة التنمية كمفهوم نظري وتطبيق عملي تظهر على مسرح الفكر العالمي، وبحصول الكثير من دول العالم الثالث على استقلالها السياسي اتجهت إلى العمل على تحقيق البعد الاجتماعي، وبالتالي أصبحت التنمية شعاراً للطموح والجهد والاتحاد على المستوى القومي والعالمي.

ثم اكتسبت القضايا المرتبطة بالتنمية مزيداً من التركيز والاهتمام بشكل عام، فضلاً عن تزايد الاقتناع بان التنمية سواء في ممارستها أو في أهدافها وغاياتها النهائية عملية اجتماعية بالدرجة الأولى.

فالطموح في التغير وإيجاد الوسائل التنظيمية لإحرازه يعتبر مسألة محورية للتصور الحديث للتنمية وأبحاثها بجوانبها المتعددة ،وخاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

فمفهوم التنمية قد استحوذ على اهتمامات الكثير من الدراسات العلمية بهدف تحديد

---

(1) محمد عبد الفتاح محمد : التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2003ف ص46.

(2) نفس المرجع السابق : ص46- 47.

أبعادها ويفسر مجالات اهتمامها.(1)

يذكر محمد نبيل(1991) ((أن التنمية تحكمها رؤية شـــاملة تـشمل الـرؤى الـسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وأن التنمية هي تنمية القيم الاجتماعية، والمعـــايير الاجتماعية، والتنظيم الاجتمـاعي والإداري، والاسـتغلال الأمثـل للمـوارد الطبيعيـة والمادية والبشريـة، وهي جميعاً مكونات وأنشطة البنـاء المجتمعـي الـشامل، وأنهـا تنمية سيكولوجية واقتصادية وسياسية وثقافية)).(2)

_ إن عملية التنمية لهـا مدخلات ومخرجـات، ومن ضمن مدخـلات عملية التنمية الإنسان المتمثل في إدارة عملية التنمية، فلـو كـان إداريو عملية التنمية من البشر على درجة عـالية من الكفـاءة فسـوف تتحقق مخرجات أعلـى بمدخـلات أقل. أمـا دون ذلك فستظل تشكـو من عدم إتيان برامج التنمية لعوائدها المرجوة، فـالمجتمع يـستطيع خلق موارد جـديدة بحسن استغلال مورده البشـري ،كما يـستطيع بحـسن اسـتغلال موارده عامة أن يحقق أعلى مستوى تنموي ممكن.

وقد أرجع كثير من المحللين فشل الكثير من برامج التنمية إلى نقص المـوارد الماديـة والفنية متناسين البعد الأساسي وهو المورد البشري والاجتماعي أي الإنسان .

_وبتمثل مخرجـات التنمية أو عوائدها في كل مـن الرخـاء الاقتـصادي، والرفـاه الاجتماعي، والرضا النفسـي، والأخير لا يتاتى إلا بعدالة توزيع مردودات التنمية بـين القطاعات المختلفة من المجتمع وبين مختلف الأفراد، فمتي شعر الإنسان بالعدالـة فـي توزيع مردود أي شيء سوف يقوم بتأدية ما هو موكل إليه بكفاءة عالية، وبالتالي مـن الممكن دخوله في سلسلة جديدة من عمليات التنمية بروح مشاركة عالية وفعالة .

بما أن التنمية تعني تجاوز مرحلة التخلف التي تعيشها مجتمعات العالم الثالث، ومن هنـا اكتسبت التنمية قيمة وأهمية على الصعيد النظري والعملي.

إن التنمية تعني التركيز على العمل الواعي من أجل إحراز تغير واسـع النطـاق نحـو الاتجاهات المرغوبة ، فالطموح في التغير وإيجاد الوسائل التنظيميـة لإحـرازه يعتبـر

---

(1) نفس المرجع السابق:،ص47- 48.

(2) وفاء أحمد عبدالله: حـول المـشاركة الـشعبية والتنمية،المجلـة الإجتماعيـة، القـاهرة، المركـز القـومي للبحـوث الإجتماعية،1983،ف،ص46.

مسألة محورية للتصور الحديث للتنمية وأبحاثها، ولقد اشتهر تعريف الأمم المتحدة والذي استقر في الأذهان لفترة طويلة وهو:((إن التنمية عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والحكومة، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها؛ لتشارك بشكل ايجابي في الحياة اليومية، وتسهم في التقدم العام للبلاد)).(1)

يعرفها الدكتور الكردي بأنها ((هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع، وتتجلي مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية والتي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة؛ للوصول بهما إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمي من أفراد المجتمع)).(2)

ويرى محمد الجوهري ((أن التنمية تنطوي على عملية توظيف جهود الكل من أجل الكل، خاصة القطاعات والفئات التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم)).(3)

وقد لخص جرفرانك داكوستا المفهوم الجديد للتنمية في أثنى عشر توصية أهمها: أن تكون التنمية شاملة بمعنى أنها ينبغي أن تأخذ في اعتبارها ما وراء الحدود الاقتصادية البحتة كالعوامل الاجتماعية، والتغذية، وتحسين الظروف المعيشية، والخدمة، واكتمال شخصية الفرد الثقافية والروحية، وتشمل أيضاً القدرة على الابتكار، ونوعية الحياة، وحقوق الإنسان، ويجب أن توجه التنمية نحو نظام اجتماعي واقتصادي عادل ومشروع.(4)

---

(1)مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: مفهوم التنمية-واهميتها2000.devlonment-2.html-nk /economy/developme
www.pnic.gov.ps /arabic/ شبكة الاتصالات الدولية.

(2) منال طلعت محمود: الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،2003ف، ص23.

(3) نفس المرجع السابق:ص23.

(4) حسن علي الإبراهيمي:التنمية والتعليم وجهاً لوجه، دار المستقبل، الكويت، 1989ف، الطبعة الأولى،ص46- 47.

ويخرج حامد القونشاوي بمعنى محدد للتنمية((حيث يرى أنها عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمربمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرةالمجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال)).(1)

أما عبد الباسط حسن يعرف التنمية بأنها ((العمل على إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة، عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع، والاعتماد على الجهود المحلية، والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد)).(2)

فالتنمية تستهدف تغييراً أساسيا في البناء الاجتماعي، بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف،، وتعديلات في الأدوار والمراكز وتحريك للامكانات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها، إلى جانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية والقيمية وبناء القوة تلك التي تعوق التجديدات والاهتمامات الجديدة.

كمانها ((عملية مخططة وموجهة تحدث تغير في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية للأفراد وسعادتهم)).(3)

ويقدم عبد الباسط عبد المعطي تعريفاً شمولياً للتنمية على ((أنها تحريك علمي وسياسي وجماهيري متفاعل ومتسق ومستمر، يسعى إلى إحداث تغيرات جذرية في العلاقات الاجتماعية الأساسية التي تأتي في مقدمتها العلاقات الإنتاجية والتوزيعية بغرض تحقيق فرص متكافئة في إشباع الحاجات الأساسية، بما في ذلك المشاركة الجماهيرية الفعالة وتنمية الوعي الجماهيري وإنضاجه بصوره المختلفة)).(4)

---

(1) نفس المرجع السابق: ص51.

(2) محمد عبد الفتاح محمد: تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث،1991ف،ص16.

(3) محمد شفيق : التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية والمجتمع،

(4)عفاف عبد العليم : إبراهيم ناصر ، التنمية والتغير التنظيمي للأسرة،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1995، ص43- 44.

نلاحظ أن هذه التعريفات متفقة حول بعض مظاهر التغير الثقافي والنمو والدينامية الاجتماعية، بمعنى أن التنمية عبارة عن تغير في بعض الظروف القائمة، أي أنها توسع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية وهي المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية، سواء من حيث قهر الظروف الجغرافية، والمسافات المكانية، أو إطالة عمر الإنسان من حيث تحسين مستويات الرعاية الطبية ورفع مستوى الغذاء لعامة الشعب، والمجالات الاجتماعية لتحقيق أهداف متجددة وأداء وظائف مستحدثة باستمرار، والمشاركة الايجابية الفعالة في المشاورات وعمليات اتخاذ القرار الضامن لتحديد أهداف التنمية، وكذلك المشاركة في الانتفاع بثمرات الإجراءات التنموية.(1)

ولقد بدأت النظرة الشمولية الجديدة للتنمية تبرز إلى الوجود بأبعاد مختلفة مؤكدة أن ((التنمية تعني العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وتكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتياً تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى الطويل، وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية ، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة، وتعميق متطلبات أمنه واستقراره على المدى الطويل)).(2)

وهناك تعريف آخر للتنمية يؤكد أنها عبارة عن((تلك العمليات المتشابكة التي يتم عن طريقها توفير المناخ المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة وتكامل ومشاركة ورعاية ورفاهية واستقرار، لكي ينمو إلى أقصى ما تسمح به إمكانياته وقدراته، على أن يتكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه، ويحدث به من التغيرات ما يراه لا زاماً بالأساليب الديمقراطية في حدود النظام)).(3)

ومن هذا التعريف يمكن استخلاص أن التنمية ما هي إلا عملية متداخلة موجهة لصالح الإنسان ، وقد أكد التعريف الشمولية في جميع عناصر التنمية ، ولذلك أوضح

---

(1) عبد الهادي محمد والي : مرجع سبق ذكره، ص51

(2) حسن علي إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص65

(3) عبد الرحيم تمام أبو كريشة: دراسات في علم اجتماع التنمية ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003ف ص 43.

انها مجموعة من العمليات وليست عملية واحدة، وهذه العمليات مستمرة ومتشابكة لكي تصل إلى الهدف المنشود وهو توفير المطالب الأساسية للحياة الإنسانية بغية تحقيق الكرامة الإنسانية.(1)

وهكذا فإن مفهوم التنمية خاصة ما يرتبط به من تصورات واستراتيجيات قد استحوذ على كثير من الجهد والدراسة العلمية، حتى أصبحت معالمه تتضح وتصبح موضع اتفاق، وبهذا فإن أي تحديد لمفهوم التنمية ينبغي أن يستوعب كافة أبعادها ويفسر جميع مجالاتها.

_ والحقيقة أن مفهوم التنمية يشمل كافة نواحي الحياة، ومن هنا يبرز مفهوم التنمية الشاملة والتي تشمل التقدم الاقتصادي والتغييرات الاجتماعية والوعي السياسي والثقافة، ولعلنا ندرك مفهوم التنمية إذا أوجزنا خصائصها بما يلي:

1)أن التنمية عملية مستمرة ديناميكية/وهذا يعني أنها عملية متجددة، أي كلما تحقق مستوى معين تطلب الانطلاق إلى مستويات أخرى وهكذا.

2) إن عملية التنمية تشمل كيان المجتمع كله/ حيث يجب أن تشمل التغيرات إلى الأفضل كافة نواحي الحياة في المجتمع.

3)عملية التنمية تستند على أسس ذاتية ومقومات داخل المجتمع.

4) إن عملية التنمية تعمل بقوة على تجاوز المعوقات/ وهذا يعني أن عملية التنمية التي تتحقق تضيق الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، فلا يمكن أن تكون تلقائية بدون دفع قوي ودعم كافة المجالات.(2)

ومن هنا نلمس التلازم بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والسياسية، لا سيما والإنسان هو القاسم المشترك الأعظم لكل عمليات التنمية.

فالنمو المادي للمجتمع لا يكفي لتحقيق التنمية؛ لأن إمكانية النكوص والتراجع تكون محتملة ومتوقعة في مثل هذه الحالة، بينما إذا حصل النمو الاقتصادي وتغيرت الظروف الاجتماعية متناسبة مع التقدم الاقتصادي بحيث تتكيف مع هذا التقدم وترتفع معه للواقع

---

(1) نفس المرجع السابق: ص43.

(2) محمد شفيق وآخرون: أبعاد التنمية في الوطن العربي،دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1991ف ،ص124.

الافضل، فإن المجتمع يضمن ان يستمر هذا التقدم ويكون خطر التراجع ضئيلا، اننا ندرك اذا علمنا ان امتلاك واستيراد التكنولوجيا دون تنمية اجتماعية وثقافية ملائمة فان المجتمع سرعان مايستهلك نموه الاقتصادي ويبقى يراوح مكانه.

ويمكن تقسيم التنمية إلى ثلاثة أنماط وهي:

1) <u>التنمية الاقتصادية</u>/

وهي تنصب على توفير الإمكانيات المادية والاقتصادية الإنتاجية في المجتمع، وتعرف بأنها تلك الإجراءات والتدابير المخططة المتمثلة في تغير هيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة عبر فترة زمنية محددة.

2) <u>التنمية الاجتماعية</u>/

تعني تطور المجتمع ليتلاءم مع الإمكانيات الجديدة، أي توفر التعليم والصحة والسكن والعمل المناسب والقدرات الإنسانية، كذلك الدخل الذي يوفر الاحتياجات المختلفة والأمن والتامين الاجتماعي والقضاء على الاستغلال.

3) <u>التنمية الثقافية</u>/

تعمل على التوفيق بين الإمكانات المتوفرة والأوضاع الاجتماعية، وتعمل على إزالة العوائق وتهذيب القيم، وتقود إلى التطلع نحو الأفضل للمحافظة على ديناميكية التنمية، كما تعمل على ترسيخ مفهوم المصلحة العامة وتقديمها على المصلحة الخاصة.(1)

الخلاصـــــة

من خلال العرض السابق لبعض التعاريف المختلفة للتنمية نستخلص ما يلي:

إن التنمية تحدث تغييراً إلى الأمام، وإن محورها الأساسي هو إحداث التغييرات السلوكية التي تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقاته البشرية وموارده غير البشرية في تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع، عن طريق زيادة الناتج القومي وعدالة توزيعه، فهدف التنمية هو الإنسان الذي يعتبر الهدف والوسيلة معاً في عملية التنمية ،فالعنصر البشري هو العنصر الحاسم في عملية التنمية.

---

(1)نفس المرجع السابق،ص125.

وتعتبر كفاءة العنصر البشري أكثر أهمية وعمقاً في عمليات التنمية، فتحقيق معدلات أكبر من النمو الاقتصادي إنما هو رهن للبشر قبل غيرهم من الموارد المتاحة .فالتنمية عملية داخلية تركز على الاعتماد على الذات، وهي عملية متداخلة تستدعي تظافر كل الجهود والطاقات المادية والبشرية، كما أنها عملية ديمقراطيةتؤكد على المشاركة الشعبيةالواسعة في اتخاذ القرارات، وعلى ضرورة شمول فوائدها لمختلف فئات المجتمع من منظورتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك إن عملية التنمية عملية شاملة مستمرة لا تتوقف عند مرحلة معينة، كذلك فهي غير مقصورة على بعد واحد، بل هناك البعد الثقافي ونظام القيم وتطلعات الناس، فالتنمية لا تختص بجانب واحد من جوانب الحياة، بل هي عملية نهوض شاملةوتحسين في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع ،كما إن طريقها ليس محدد مسبقاً، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيان وباختلاف وتنوع الإمكانات الكامنة داخل كل كيان. فالمجتمعات يجب أن لا تبالغ في انتظارها للإمدادات من الخارج؛ بل يجب عليها ووفقاً لمبدأ التنمية المركبة من الاعتماد على النفس، وإحداث قفزة كبيرة تخرجها من قيود أوضاعها الموروثة وتضعها في مستوى جديد.

التنمية عنـــد رواد علـــم الاجتمـــاع

تعتبر قضية التنمية من القضايا ذات الأهمية والتي فرضت نفسها عـلى الفكـــر العالمي اعتباراً من النصف الثاني من القـرن العـشـرين، نتيجـة لـــما أصـــاب المجتمـــع العـالـمي عقب الحرب العالمـية الثانيـة من تغيرات عميقة كـان أهمها: تزايـد حـركات الاستقـلال وتزايـد حـركـات المـد الاشتراكـي .(1)

ومن هنا بدأت قضايا التخطيط القـومي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعيـة ، والتنميـة الحضرية، وتنمية المجتمع الريـفي تطرح على مستوى واسـع أمـــام دوائـر الفكـر الاجتماعي بوجه عـام والسوسيولوجي بوجه خـاص، ممـا دفـع الهيئـات العالميـة والحكومات، وعلماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وعلماء الاقتصاد والانتربولوجيا إلى تطوير بعض الأطر التصورية أو التعريفات المحددة.

فعلم الاجتماع عـانى محنة قاسيّة في فترة مـا بعـد الحرب العالمية الثانية، فقبل هـذا التاريخ كـان الفكر الماركســي محصوراً داخل أسوار عالية في الاتحـاد الـسوفيتي، وكانت نظريته في التنمية والتغيير الثوري وفي التفسير المادي للتاريخ والطبقة والصراع تهاجم بضرواة من قبل الفكر السوسيولوجي والاقتصادي الليبرالي ، وكان هناك رضـا نسبي بمنجزات علم الاجتماع حتى هذا التاريخ على اعتبار أنه الطريـق العلمـي لفهـم المجتمع ،إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من تفكك لمجتمعات الغـرب، وأزمات اقتصادية، وتفكك البناء الاجتماعي، وتزايد حركات الاستقلال السياسي للـدول المستعمرة طرحت الكثير من التساؤلات حـول قيمة علم الاجتمـاع ومـا يقدمـه مـن إسهامات لتنظيم المجتمع الأوروبي ومواجهة مشاكل تفككه ،كما ظهر تساؤل مقابل بـين المهتمين بالعالم النامي عن ما يمكن أن يقدمه في تشخيـص عوامل المجتمعات القوميـة والمحلية في العالم الثالث ، وما يقدمه من إسهام في مواجهة هذه العـوامـل.(2)

ويعتبر مانهايم من ضمن الذين طرحوا هذه التساؤلات على المستوى الأوروبـي، فعلـم الاجتماع في نظره لم يقـدم حقـائق اجتماعية يمكن الاعتماد عليهـا عند التخطيط لبناء

---

(1) نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية،بيروت، 1981،ص 101.

(2) نفس المرجع السابق:،ص102.

المجتمع وسط ظروف متغيرة، وأبرز مانهايم الحاجة لعلم الاجتماع جديد يقدم العون للمخططين ، بالإضافة إلى الحاجة للأخذ بمبدأ التخطيط الشامل لتحقيق الحرية والقضاء على التفاوت الاقتصادي بين الطبقات؛ لاستحداث معايير ثقافية جديدة مع الاحتفاظ بما هو تقليدي صالح، ولتحقيق الرعاية الاجتماعية والتوازن الاجتماعي وتنمية الشخصية.

يرى مانهايم إن المجتمع الغربي لم يألف هذا النوع من المجتمع المخطط لأنه عاش في ظل مذهب الحرية الفردية مستنداً إلى نظرية الحقوق الطبيعية ، فقد كان يخشى من قبول نظرية التخطيط الشامل لأنها نظرية ترتبط بالنظم الدكتاتورية ، بالإضافة للاعتقاد الخأطي الذي ساد الفكر الغربي مؤداه وجود تعارض بين مبدأ الحرية ومبدأ التخطيط.

ويذهب مانهايم إلى أن مرحلة الفكر المخطط هي أعلى مراحل التطور التاريخي،ذلك لأن التخطيط عملية ضرورية لضبط وتنظيم التغيير الاجتماعي وتوجيهه في المسارات المرغوبة ، وبالرغم من أن منطلق نظريته لم يكن ماركسياً وعلى الرغم من إنه وقف وسطاً بين اتجاه الحرية المطلقة واتجاه الجماعة الماركسية ، إلا أن إشارته للتخطيط الشامل أول انحراف جوهري عن مهام علم الاجتماع التقليدي الذي أسقط هذه التصورات كلية.

يمكن القول: بأن علم الاجتماع شأنه في ذلك شأن علم الاقتصاد من حيث النشأة والتطور، فكما أن علم الاقتصاد أهتم في نشأته الأولى بالتنمية.(1)

ودليلنا على ذلك ما قدمه ((آدم سميث)) في كتابه ((بحث في طبيعية وأسباب ثروة الأمم)) من عناصر للتنمية الاقتصادية تتمثل في إحداث تغيرات هيكلية، وتقدم تكنيكي، وسياسة للتراكم، وسياسة اقتصادية تقوم على أساس تحقيق حرية النشاط الاقتصادي.

فقد اهتم الفكر السوسيولوجي المتقدم في القرن التاسع عشر بإعادة وترشيد صيغة العلاقات والنظم الاجتماعية، وترشيد البناء الاجتماعي ليقوم على

---

(1) نفس المرجع السابق: ص103.

أساس عقلاني، وكان المنطلق الأساسي لهذين العاملين خدمة الطبقة البرجوازيةالصاعدة ، وما أن استتب الأمر وبانتصار هذه الطبقة وسيادة المذهب الحر حتى أهمل علم الاقتصاد الغربي قضية التخطيط والتنمية، وحاول البحث عن نموذج للتوازن الاستاتيكي والذي في جوهره رفض للتطور والتغير ، وتابع علم الاجتماع هذا الاتجاه بإهمال المنظور التطوري والتركيز على قضايا النظم والتساند الوظيفي للأنساق وعلى إبراز أولوية وأسبقية واستقلال النسق القيمي أو التركيز على البناء وليس على العملية، ولعل هذا ما يفسر المعالجة السوسيولوجية لقضية التنمية الاجتماعية، بل ويفسر التجاهل المخطط لهذه المعالجة لدى علماء العرب .

ولكن نتيجة ما أصاب المجتمع العالمي من تغيرات عميقة سواء بظهور التخطيط أو التنمية الاشتراكية الناجحة في الاتحاد السوفيتي ، أو بظهور حركات التحرر الوطني في دول العالم النامي وأخذ ها بمبدأ التخطيط محاولة منها لتعويض ما فاتها نتيجة لظروفها التاريخية، ظهرت فكرة التنمية القومية، وظهرت طائفة من العلماء والمفكرين والمهتمين بهذه القضية سواء في الفكر السوسيولوجي أو الاقتصادي، ومن رواد علم الاجتماع الذين تناولوا قضية التنمية في كتاباتهم.(1)

أ- هربرت سبنسر

رأى أن التنمية عملية تطورية تشبه التطور العضوي ، وكعملية للنمو المتزايد الذي يصاحبه ازدياد درجة التعقيد التي يكون عليها المجتمع .

وزيادة التفاعل المتبادل بين الأجزاء المختلفة، وقد فسر التنمية بأنها تحتم التكامل الذي يصاحب التنوع وعدم التجانس نتيجة لحركة النمو الذي يتعرض له المجتمع أو الكائن الحي.(2)

أن أفكار سبنسر في التنمية كمسألة تطورية جاءت تؤكد

---

(1) نفس المرجع السابق:ص104.

(2) عليه حسن حسين: التنمية نظرياً وتطبيقياً ، دار القلم للنشر، الكويت،1985اف ص ص 48- 49.

أن التنمية عبارة عن نمو متصاعد يواكبه تعقيد متزايد كلما زاد التطور.

2) هناك تأثير بين أجزاء المجتمع أو الكائن العضوي.

3) أن التنوع والتخصص يصاحبهما التكامل بين الأجزاء .

2) أوجست كونت

سار أوجست كونت وراء " سان سيمون" عندما وضع قانون المراحل الثلاث الذي يصور مراحل التقدم الاجتماعي والإنساني، وفي رأيه أن الإنسانية مرت بثلاث مراحل غلب في كل منها منهج خاص من التفكير، وهذه المراحل الثلاث هي: المرحلة اللاهوتية والمرحلة الميتافيزيقية والمرحلة الوضعية.ثم صنف " كونت" المجتمعات وفقاً لنوع المعرفة السائدة فيها إلى ثلاثة أنماط وهي: المجتمع العسكري ومجتمع الفقهاء والمجتمع الصناعي، ويتصف المجتمع العسكري بأنه مجتمع تسلطي قائم على الزراعة واستغلال الأرض، ووحدة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في هذا المجتمع هي الأسرة، ومن خلالها تنتقل الملكية والسلطة السياسية والسلطة المقدسة.

وفي مجتمع الفقهاء ينظر الناس إلى الظواهر نظرة كلية مجردة، وتتعرض الأفكار والقيم الدينية للنقد، وتكثر ملامح التفكك الاجتماعي، وتزداد الثورات والحركات الفكرية والاجتماعية، أما المجتمع الصناعي ففيه تقوم تفسيرات الناس للظواهر على أساس وضعي، ويمثل هذا النوع من المجتمعات أرقى صور التنظيم الاجتماعي، ويرى "كونت" أن المجتمعات الإنسانية ستصل إلى هذه المرحلة إن عاجلاً أو آجلاً.

ويرى " كونت" أيضاً أن انتقال الإنسانية من مرحلة إلى أخرى يكون مصحوباً عادة بتقديم أو تحسين يبدو في مظهرين: تقدم في الحالة الاجتماعية، وتقدم في الطبيعة الإنسانية، ويسمى المظهر الأول بالتقدم المادي، أما التقدم في الطبيعة الإنسانية فيبدو واضحاً في الناحيتين البيولوجية والعقلية، فقد أدى التقدم البيولوجي إلى زيادة متوسط عمر الإنسان نتيجة لتقدم القواعد الصحية وفن الطب، وأدى التقدم العقلي إلى كشف وسائل جديدة للسيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمة الإنسان.(1)

---

(1) عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة السابعة، 1998ف، ص239- 240.

3) كـــارل مـــــاركـــس

كأحـــد رواد عـــلم الاجتمـــاع يقـــدم رؤية مختلـــفة للتنمية وتطـــــور المجتمعـــات باعتماده عـــلى مفـــاهيم الصـــراع والعوامـــل الاقتصادية كمحددة لوضـــع المجتمـــع التاريخـــي، ومفهوم الطبقة كوسيـــلة لإحداث التغيير والتنمـــية.

يرى مـــاركـــس أن هناك طبقتين (البرجوازية ، والبروليتاريا) ويـــرى أن الـــصـــراع بينهما حتمـــي وسيؤدي هـــذا الصـــراع إلى الوعـــــي الطبـــقي، والعمـــل العـــسكري الذي يؤدي بدوره إلى تـــدمير النظـــام المـــوجـــود ليرثه النظـــام الاشتراكـــي الـــذي يتمـــيز بالملكية الجمـــاعية لـــوســـائل الإنتاج ،وبالتالي يسلم فـــي النهاية لمجتمـــع بلا طبقـــات.

حـــدد مـــاركـــس خمـــس مـــــراحل لتطور ونمو المجتمعات وهـــي:

1) مـــرحلة الإنتاج البدائي/ حيث كانت ملكية وسائل الإنتاج جماعية ، والإنتاج يعتمـــد عـــلى جمـــع الثمـــار والصـــيد، وهـــو عمـــل مشـــترك بين أفراد المجتمـــع الـــــذي يخـــلو مـــن الطبقـــات الاجتماعية.

2) مـــرحـــلة العبـــودية / وفيها يبســـط الأغنياء نفوذهم عـــــلى الفقـــــراء الـــذين يتحـــــولون لـــرقيق ملـــزمين بفـــلاحـــة الأرض.

3) مـــرحـــلة الإقطاع / وفيهـــا يمتلك الإقطـــاعيون وســـــائل الإنتـــاج وخـــاصـــــة الأرض ، والفـــلاحـــون يعمـــلون فـــي الأرض مقـــابل أجـــر معين .

4) مـــرحـــلة الرأسمالية / وفيـــها تظـــهر طبقتان (البرجوازية والبروليتاريا)، حيـــث تمتـــلك البرجوازية وســـائل الإنتاج الأساسية فـــي المجتمـــع

5) المـــرحـــلة الاشتـــراكية/ وفيها يـــصبـــح المجتمـــــع مـــــالكا لوســـائل الإنتـــاج ويخـــــلو مـــن الطبـــقات.(1)

ففي ضوء المفاهيم السوسيولوجية التي عرضها ماركس نجده عالج قضية التنمية من خلال العوامل الاقتصادية، واعتبر تلك العوامل محددة لوضع المجتمع .(2)

---

(1)عبدا لرحيم تمام أبو كريشة:علم اجتماع **التنمية، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، مصر ،2003ف،ص59-60

(2) نفس المرجع السابق:ص 60.

حيث رأى أن التنمية الرأسمالية تتمثل في التحول الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الأوروبي وتعمقت جذوره بنشأة الإنتاج الرأسمالي ، أي أن التنمية ليست كياناً اقتصاديا صرفاً بل عملية اجتماعية تشمل جميع عناصر الحياة الإنسانية.(1)

لقد أكد ماركس على دور البشر في الإنتاج ، كما نظر إلي التنمية كتطور تاريخي وثوري يتم من خلال القوى الاجتماعية المتناقضة التي تحاول كل منها تأكيد ذاتها، وهذا يتمثل في الصراع بين الطبقات الذي يتمثل في انتقال المجتمع من مرحلة لأخرى ، والطبقةالمنتصرة هي التي تشيد نظاما جديداً للإنتاج يحمل في داخله بذور فنائه لتستمر العملية الديالكتية من جديد.

ماركس يؤكد أن التنمية تتطلب إلغاء ملكية الأرض ، والعمل على زيادة الدخل ، وتمركز السلطة في يد الدولة ، وتجنب سياسة الاحتكار والتوسع في المصانع، والأخذ بأسلوب التخطيط الشامل ، وتعليم فئات الشعب، والتنسيق بين سياسة التعليم والإنتاج الصناعي.(2)

ويمكن تحديد الفكر التصوري الماركسي للتنمية في النقاط التالية:

1- التنمية تستهدف العمل للوفاء بالاحتياجات الأساسية لأغلبية الشعب وبالتحديد الطبقات الكادحة.

2- التنمية عملية نمو مستمرة مصحوبة بتحولات تسير في شكل لولبي من المستويات الدنيا إلى العليا، وتتضمن في جوهرها حلاً للتناقض عن طريق التغيرات الثورية. كما إنها تمثل قوة دفع نحو الكمال في أسلوب الإنتاج، وحل التناقض الناجم عن صراعالطبقات.(3)

ومن هنا نرى أن ماركس قدم إسهامات هامة في سوسيولوجيا التنمية

---

(1) احمد مجدي حجازي ، شاهية علي قاو: التنمية ومشكلات التخلف، عالم الكتب، القاهرة، 2002ف ص66- 67.

(2) أحمد رمضان تريكي: التنمية والتعليم في العالم الثالث. دراسة حالة ،الجزائر1963- 1983ف، رسالة ماجستير، كلية الأداب ، جامعة الإسكندرية.1994ف، ص 52.

(3) عليه حسن حسين: مرجع سبق ذكرهص 51- 52.

ولفت النظر لقضايا مهمة مثل : قضية التخطيط الشامل للتنمية، وقضية إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، وقضية استقلال التنمية والاعتماد على الذات ، والتحرر من الاستغلال الرأسمالي.

وقد وجهت للفكر الماركسي العديد من الانتقادات حول التنمية أهمها:-

افتقاد التحليل الماركسي خاصة للتنمية الرأسمالية الأساس المقارن الذي يعد مطلباً أساسياً لأي نظرية في التنمية، فالواقع يؤكد أنه لا يوجد نموذج عالمي واحد شامل للتنمية وفق المفهوم الماركسي قابل للتطبيق بالصورة نفسها في كل مكان، إنما توجد شروط أولية عامة يتعين توفيرها في المجتمعات إذا أريد لها تحقيق تنمية وفقاً لمفاهيم وأهداف هذا الفكر، مما ترتب عليه ضعف قدرة هذا التحليل إذا أستعين به في مجتمعات وفترات زمنية مغايرة.(1)

الخلاصة

نلاحظ أن رواد علم الاجتماع من خلال رؤيتهم للتنمية تناولوها في مجتمعات بعينها وليس في المجتمع الإنساني ككل، وبالتالي تناسوا دراسة وفهم المجتمعات غير الأوروبية التي استعمرتها الدول الرأسمالية، والتي أسهمت مواردها في دفع عجلة التنمية في تلك الدول.

إلا أنه يمكن القول بأن رواد علم الاجتماع قد قدموا إسهامات هامة لسيوسيولوجيا التنمية، وأرسو أفكار مهمة وأشاروا إلى قضايا ومفاهيم تنموية مثل : والتطور والتقدم والبرجوازية والطبقات وإشباع الحاجات الاساسية والصراع الطبقي وغير ذلك من المفاهيم التي استعان بهاالعلماء في الفكر السوسيولوجي الحديث باتجاهاته المختلفة، وقدتأثر الكثير من علماء الاجتماع المحدثين بافكار رواد هذا العلم في مجال التنمية، مما يشير الى الدور الهام للرواد في وضع بذور سوسيولوجيا التنمية.

---

(1)نفس المرجع السابق: ص53.

التنمية في الفكر السوسيولوجي

إذا نظرنا إلى التنمية في الفكر السوسيولوجي عند الرعيل الأول نجد أنها يغلب عليها الطابع الإصلاحي ، أما في الفكر الحديث نجدها ترتبط بالإطار الإيديولوجي للمجتمع حتى يمكن الوصول لمرحلة التقدم والرفاهية . ومن ذلك نرى أنه هناك اتجاهين للعلماء تجاه التنمية وهما :-

- **الاتجاه الأول** :- وهو الاتجاه المحافظ الذي يعتبر الواقع الاجتماعي الممكن هو الواقع القائم ، ويقترح هذا الاتجاه إصلاحات جزئية أو تنمية قطاع محدد ، أو متابعة السير في ظل الواقع الحالي بهدف اكتمال مراحل نمو مرت بها المجتمعات الرأسمالية.

- **الاتجاه الثاني** :- يدعو لتنمية ترتبط بثورة اجتماعية سياسية تغير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال تخطيط شامل يسعى للعدالة في النمو والتوزيع .(1)

إلا إنه هناك اتجاهات فرعية مكملة ليذين الاتجاهين تعبر عن كل من الاتجاه المحافظ والثوري في التنمية ، وتتمثل تلك الاتجاهات الفرعية في ما يلي :-

1)الاتجاه السيكولوجي (السلوكي)

القضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه في التنمية هي أن الحاجة للإنجاز هي الأساس في التنمية ، وإن خصائص الفرد تعد عاملاً أساسياً في التنمية . (2)

يركز هذا الاتجاه على الخصائص السيكولوجية للأفراد والجماعات باعتبارها عاملاً أساسياً في التنمية، فالتنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية تستلزم الاعتماد على التخطيط المركزي والاستعانة، فالمجتمعات التي حققت تنمية في الماضي وتحققها في الحاضر كان قدرها أن يوجد بها عدد من الأفراد يتصفون بالطموح والرغبة في الإنجاز .(3)

فهؤلاء يحملون على أكتافهم مهمة نقل مجتمعهم من التقليدية إلى إطارات ذات دفع تنموي. (4)

---

(1)محمد عاطف غيث :دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،2002،ص63.

(2)عبد الرحيم تمام أبو كريشة : مرجع سبق ذكره، ص70.

(3) عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة، القاهرة، 1988اف ،ص303.

(4) عبد الرحيم تمام أبو كريشة:مرجع سبق ذكره، ص71.

أهم القضايا الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه عند كل من:-

ا) ماكللاند

يذهب ماكللاند إلى أنه طالما تبدأ التنمية يتكون لدى الإنسان حاجة متزايدة للإنجاز، فيسهمون في الإسراع بالتنمية الاقتصادية.

فماكللاند يرى أن القيادات تلعب دوراً في تنمية وتطوير الدافعية للإنجاز، ونادى بضرورة توفير فرص التعليم العالي للمرأة .(1)

إن العامل الأساسي للتنمية هو الاهتمام بشؤون الآخرين، ويقترح ما كللاند استراتيجية للتنمية وهي حشد مصادر الإنجاز العالمي في المجتمعات المتقدمة؛ لكي تعمل إلى جانب مصادر الحاجة للإنجاز في الدول المتخلفة.(2)

ب) ايفرت هاجن

يرى هاجن أن التغير من أجل التنمية ليس شيئاً مفروضاً من الخارج، وإنما ينبع من داخل المجتمع ذاته، فالتغير قد يُحدث في المجتمع حينما يشعر أعضاء جماعة معينة أن الأهداف التي يرغبون في تحقيقها والقيم التي يجعلونها موجهات لسلوكهم لا تقابل بالاحترام من جانب جماعات أخرى في المجتمع هم أنفسهم يحترمونها ويقبلونها.

ويرى أن التنمية تحدث نتيجة نمط الشخصية الذي يسود داخل المجتمع ، ويرى أن المجتمع التقليدي تسيطر عليه الشخصية الغير أخلاقية ،أما المجتمع الحديث فتسوده الشخصية الإبداعية التي تتميز بالاتي :

1)الميل نحو قبول التجديدات والتغييرات .

2)الاهتمام بالاستطلاع واكتساب الثقافة الجديدة والخبرات الإيجابية.

3)الميل نحو البحث لإيجاد حلول ناجحة للمشكلات.

4)اتباع الجدل والمناقشة وليس التسليم المطلق عند التعرض للآراء المقبولة .

5)النظر للعالم على أنه مجموعة ظواهر مترابطة وقابلة للفهم والتفسير.

_ أما الشخصية التي تسود المجتمعات التقليدية فتتميز بالاتي:

1) التسليم بالقرارات التي تتفق والعادات والتقاليد الموروثة.

---

(1) السيد الحسيني:دراسات في التنمية الاجتماعية،دار المعرفة الجامعية،القاهرة،1984،ص 305.

(2) عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره، ص 71- 72.

2) حرص الفرد على عدم المعارضة والطاعة العمياء للأشخاص الذين يشغلون مراتب أعلى منه.

3) القناعة والرضا بالوضع القائم وفقدان القدرة على التجديد والابتكار .

4) النظر للعالم على أنه ظواهر غامضة تحكمه قوى خارجية استبدادية لا يقبل التفسير والتعليل.(1)

ملخص القول:

يبدو من عرض أفكار كل من (ماكللاند) و(هاجن) قصور هذا الاتجاه في فهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الاقتصادي ، ويتمثل القصور في فهم التنمية في ان القيم والحوافز المتمثلة في الدافع للإنجاز ونمط الشخصية ليست هي العامل الحاسم في عمليات التنمية، بل هي عوامل ثانوية تساعد على الانطلاق الاقتصادي والتطور الاجتماعي.فأصحاب هذا الاتجاه تجاهلوا علاقات القوة والسيطرة التي يمارسها الاستعمار الغربي على الدول النامية والتي قتلت فيهم الإبداع، بالإضافة لتجاهلهم البعد التاريخي المجتمعي في تفسير التخلف والتنمية .

2) اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات

يقوم هذا النوع من التنظيم على استخلاص علماء الاجتماع الغربيين السمات الأساسية لمجتمعاتهم التقدمية ومقابلتها بنقيضها المتخلف ، وتصبح أيديولوجية التنمية عندهم محكومة بتلك الخطوط والجهود والمشاريع التي تنطوي تحت عملية تحويل مؤشرات أي مجتمع من نمط متخلف إلى نمط متقدم.ومن أهم ممثلي هذا الاتجاه ليبست وهويلتز وجالتونج(2)

فاتجاه المؤشرات يتخذ شكلين أساسيين الأول- كمي يعبر عن التنمية في الدول النامية على أنها مؤشرات كمية ذات أنواع مختلفة.

ومن هذه المؤشرات : متوسط الدخل الفردي ، نسبة العاملين بالزراعة ، ودرجة التعليم، والنسبة المئوية للسكان الحضريين، وعدد الأطباء والمستشفيات لكل ألف نسمة من

---

(1) نفس المرجع السابق : ص72- 73.

(2) نفس المرجع السابق: ص76.

السكان، بينما الشكل الكيفي فإنه يميل إلى تحديد العناصر النموذجية(العمومية والأداء والتخصص). (1)

فيرى «بيرت هويسلتز» أن المجتمعات المتقدمة تشهد متغيرات العمومية، والتوجيه نحو الإنجاز وتخصيص الدور، بينما المجتمعات المتخلفة تشهد متغيرات الخصوصية وتشتت الدور،فتصبح التنمية هي اكتساب المجتمعات المتخلفة لمتغيرات النمط السائد في الدول المتقدمة.(2)

إن « هويسلتز»يرى أن المجتمعات المتقدمة تختلف عن المجتمعات المتخلفة في :-

اعتمد هويسلتز على متغيرات النمط التي حددها " بارسونز" وركز على عناصر ثلاثة هي:-

1) **الخصوصية والعمومية**/ فتوزيع الأعمال في المجتمعات المتخلفة يتم على أساس اعتبارات شخصية وعائلية، أما المجتمعات المتقدمة فيكون على أساس الكفاءة والأقدمية.

2)**الانتساب والاكتساب**/ترتبط الاقتصاديات المتأخرة بالمكانة المنتسبة، أما في المجتمعات المتقدمة فالجهد والاكتساب معيارا لتوزيع السلع والخدمات.

3) **التخصص**/ لا يؤخذ بمبدأ تقسيم العمل في المجتمعات المتخلفة، أما في المجتمعات المتقدمة فتقسيم العمل والتخصص يكون واضحاً. (3)

الخـــلاصـــة:

إذا نظرنا إلي رؤية «هويسلتز» نجده يرى التنمية في اكتساب الدول المتخلفة لخصائص الدول المتقدمة، ومن هنا تكون رؤيته لا مجال لها من الصحة؛ لأن كل مجتمع له ظروفه وخصوصيته.

3)**اتجاه الإنتشار الثقافي الحضاري.**

يقوم هذا الاتجاه على فكرة أساسية وهي أن التنمية يمكن أن تتحقق بانتقال العناصر الثقافية من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة، وينظر أصحاب هذا الاتجاه للتنمية كشكل من أشكال التغير الإجتماعي.

---

(1) السيد الحسيني وآخرون: التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية،ط3،دار المعارف،القاهرة،1988،ص 39-40.

(2)نفس المرجع السابق،ص 43-44.

(3) عبد الباسط محمد حسن :مرجع سبق ذكره،ص291-292.

ويعتبر «ولبرت مور»، «وديتال ليرنر»من أهم ممثلي هذا الاتجاه، والذين يرون أنهم لا يقدمون حلاً عاجلاً لمشكلات العالم الثالث ،وإنما لابد للعالم الثالث من الانتظار وتقبل العناصر الثقافية الوافدة من الغرب .(1)

موقف الاتجاه الإنتشاري من التنمية

1) إن الانتشار الثقافي والتثقيف جوهر عملية التنمية، وإن التخلف يظل قائما في حالة مقاومة تحول دون تحقيق هذا الانتشار.

2) يوصي أصحاب هذا الاتجاه بتبني قيم المجتمع الرأسمالي في كل الجوانب.

3) يركز على التغير القيمي كأسلوب رئيسي لدفع عملية التنمية.

4) هناك عقبات تضعف قدرة الدول المتخلفة على تقبل القيم الثقافية والعناصر المادية من المجتمع الغربي ، وهذه المعوقات قد تكون بنائية أو ثقافية.(2)

والواقع أن الاتجاه الانتشاري ينطوي على قصور واضح يجعل من الصعب تبني سياسة فعالة في مجال التنمية، ومنها أن رأس المال الأجنبي وانتشاره في الدول النامية لا يستهدف مصلحتها بل يستهدف مصالح الدول المتقدمة، كما أن القيم التي يوصي بها هذا الاتجاه في الدول النامية هي قيم المجتمع الرأسمالي وقد نشأت في أوضاع اجتماعية وثقافية وايكولوجية مختلفة، كما أن قضية الانتشار الثقافي يمكن دحضها لأن الدول المتقدمة لم تجد حلاً لمشكلة الهوة التكنولوجية بينها وبين الولايات المتحدة ، وبالتالي لا يتوقع للدول النامية ذات الاقتصاد الضعيف أن تجد مثل هذا الحل.(3)

ملخص القول:

إن الاتجاه الانتشاري في التنمية يعبر عن أيديولوجية رأسمالية محافظة تؤمن بالثبات والتغير القيمي، ويؤمن ذلك الاتجاه بأن تخلص الدول المتخلفة من حلقات التخلف وتحركها عن طريق التنمية لن يتم إلا عن طريق احتكاكها الثقافي بالدول المتقدمة.

---

(1) عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره. ص78- 79.

(2)السيدالحسيني واخرون:مرجع سبق ذكره، ص59 .

(3)عبد الرحيمتمام ابوكريشة: ص 80-81 .

4)الاتجاه التطوري الحديث

إذا نظرنا إلى التراث السوسيولوجي نجد أن هناك الكثير من العلماء الذين اهتموا بفكرة المراحل التي تمر بها المجتمعات ، فالاتجاه التطوري يرى أن التنمية في الدول النامية سوف تمر بنفس المراحل التي تمر بها الدول المتقدمة، ويتوقف نجاح هذه العملية على مدى قرب هذه المجتمعات النامية أو ابتعادها عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنسق المجتمعات الرأسمالية الذي يمثل نموذجا مثاليا وفقا لهذا الاتجاه.

والت روستو

قدم روستو نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها بالشمول والواقعية والطموح، حيث تقوم نظريته على فكرة أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة عالية من النمو إلا إذا قطع مجموعة مراحل في طريق التقدم، فهو يعتبر المجتمع الصناعي المرحلة النهائية للتطور.(1)

وأوضح أن تاريخ البشرية يتحدد وفقاً لخمس مراحل وهي:-

1) مرحلة المجتمع التقليدي حيث غلبة الطابع الزراعي، وانخفاض متوسط الدخل الفردي، وانتشار التقاليد الجامدة والأمية.

2) مرحلة التهيؤ للانطلاق وفيها يبدأ انتشار التعليم، وتظهر البنوك، ويزداد الاستثمار، وتتحقق زيادات سريعة في الإنتاج.

3) مرحلة الانطلاق وفيها يتم القضاء على عقبات النمو، ويرتفع الاستثمار بحيث تتحقق التنمية ذاتيا دون مساعدة خارجية.

4) مرحلة النضج وتتميز بانتشار طرق الإنتاج الحديثة، ويصل المجتمع إلى درجة من الفن الإنتاجي تمكنه من إنتاج أي شيء يقرر إنتاجه.

5) مرحلة الاستهلاك الوفير وفيها تنتقل القيادة إلى القطاعات المثقلة بالخدمات وإنتاج السلع المعمرة، حيث يرتفع متوسط دخل الفرد، وتزداد نسبة سكان المناطق الحضرية.(2)

---

(1) عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره، ص82.

(2) مريم أحمد مصطفي : مرجع سبق ذكره، 87- 90.

ملخص القول:

إن روستو في حديثه عن هذه المراحل ربط التنمية بعدد من الأمور أهمها: ظهور البنوك وزيادة الاستثمار، وانتشار التعليم، وظهور الحركات السياسية ، كما أن آرائه لها أهمية بالنسبة لسيوسيولوجيا التنمية والتي تكمن فيما تبشر به من أمكانية حدوث تنمية اقتصادية سريعة في دول العالم الثالث إذا تغلبت على المعوقات التقليدية، كما إن روستو فسر المراحل كما لو كانت حتمية التعاقب وهذا أمر يفتقد للموضوعية ، كما أنها أغفلت تاريخ الدول المتخلفة وحاضرها ،كذلك حاول روستو وضع قانون للنمو الاقتصادي ينطبق على كل الدول النامية بالرغم من الاختلافات في الظروف التاريخية والمجتمعية ،ووقع روستو في خطأ محاولة تطبيق نظريته على كافة أنحاء الدول.

الماركسية المحدثة والتنمية

ظهرت الماركسية المحدثة منتقدة النظرية البرجوازية وبخاصة تغافلها للواقع التاريخي في البلدان المتخلفة، فأكدت على أن التنمية يجب أن تحقق أهداف قومية تنبع من الظروف التاريخية للبلدان النامية، وكل تحول يجب أن يكون ذاتياً بالدرجة الأولي، كما أكدت على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة مكتملة. (1)

وإن التخلف والفقر له أسباب أهمها: أن الدول الغنية تستغل الدول الفقيرة وتستنزف اقتصادها، وحل هذه المشكلة يتمثل في تقويض النظام الرأسمالي البرجوازي للإنتاج في الدول النامية والاقتصاد العالمي ككل.

ويوصي الماركسيين الجدد بدراسة عملية التخلف والتنمية من خلال المنظور التاريخي البنائي الذي يتناول الدول المتخلفة في ضوء علاقتها بالدول المتقدمة وكيف أدت التبعية الدولية إلى بلورة ظاهرة التخلف، ويهتمون بالتبعية المحلية باعتبارها السبب الرئيسي لإعاقة التنمية. (2)

كما أن الماركسية اتسمت بالنظرة العالمية؛ لأنها اهتمت بموضوعات متعددة مثل القوى السوداء، والقوى الطلابية، وتحرير المرأة، ولم تقتصر على دراسة الطبقة فقط ولكن

---

(1)مريم محمد مصطفى:مرجع سبق ذكره،ص 117.

(2)نفس المرجع السابق:ص 118.

اهتمت بالإفراد والجماعات بغرض مساعدتهم على التعبير على أنفسهم من خلال خصائصهم الواقعية.

ويشير أنصار الماركسية الجديدة إلى أن اعتماد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة الرأسمالية وتبعيتها له العديد من الأسباب منها:

1) التبعية/ التي تعتبر من أهم مميزات الدول المتخلفة ، وهي على مستويين التبعية السياسية والتبعية الاقتصادية.

2) الاستغلال / الذي يتم من قبل رأس المال الاحتكاري الإمبريالي الذي يهدف إلى أقصى ربح ممكن.

3) التجميد / أي الإبقاء على النمو الاقتصادي في الدول النامية في حالة جمود أو ركود وذلك بتأثير عوامل خارجية وداخلية.(1)

ويرى «شارل بيتلهايم » أن تجاوز الدول النامية لتخلفها وانطلاقها نحو التنمية يتم من خلال توافر شروط التقدم الاقتصادي والاجتماعي التي يحددها على النحو التالي :-

1) الاستقلال السياسي والقضاء على القوة الرجعية المسيطرة المرتبطة بالإمبريالية .

2) الاستغلال الاقتصادي الذي يهدف إلى تأميم المؤسسات والمشروعات الأجنبية الاحتكارية.

3)الدعوة إلى التحول الاجتماعي العميق، والذي يتحقق عن طريق الثورات الوطنية الديمقراطية، والتي بدونها تصدم التنمية بعقبات اجتماعية حضارية.(2)

وخلاصة القول: إن الاتجاه الماركسي المحدث قدم إسهامات في فهم موضوع التخلف والتنمية ، ورغم ذلك يؤخذ عليه أنه لم يبعد كثيراً عن الفكر التنموي التقليدي واستخدم نفس منهجه في التحليل رغم توصله لنتائج مختلفة أدت في كثير من الأحيان إلى وضع البلاد التابعة في حلقة مفرغة من التبعية لا خروج منها.

---

(1) عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره،ص97.

(2) نفس المرجع السابق: ص98.

خلاصة القول:

من خلال هذا العرض لإتجاهات الفكر السوسيولوجي الحديث تجاه قضية التنمية نجد أن لكل اتجاه أوجه قصور في معالجته لقضية التنمية وقضية التخلف،فهناك اتجاهات تؤكد على النموذج الغربي في التنمية كنموذج مثالي وترى أن التنمية يمكن إستعارتها من المجتمعات المتقدمة الغربية، وذلك بنقل التكنولوجيا والقيم والنظم الغربية إلى المجتمعات المتخلفة، أو من خلال محاولة المجتمعات المتخلفة إتباع نفس الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة الغربية من قبل ، وعلى الجانب الآخر هناك اتجاهات ثورية متأثرة بالفكر الماركسي ترى ضرورة أن تفك الدول المتخلفة روابطها بالنظام الرأسمالي الغربي ، وإنه لا يمكن حدوث تنمية في الدول المتخلفة في ظل الروابط الوثيقة بين الدول والمراكز الرأسمالية الغربية ، وهذا الاتجاه يثير قضايا مهمة وبخاصة في ظل التغيرات العالمية في أواخر القرن العشرين وما صاحبها من سيادة النموذج الغربي والأفكار الرأسمالية للتنمية في معظم دول العالم ، مما جعل قضية الاعتماد على الذات وقضية المشاركة الجماهيرية في التنمية وهي القضايا التي يركز عليها الاتجاه الماركسي المحدث تثير جدلاً وحواراً واسعاً حول الكيفية التي يمكن بها أن تحقق الدول النامية وتنفذ سياسية الاعتماد على الجهود والموارد الذاتية في التنمية، وكذلك الكيفية التي تتيح بها الفرص للمشاركة الجماهيرية الفعالة في إحداث التنمية وجني ثمارها، فتلك الدول وبخاصة في ظل الظروف والمتغيرات العالمية المتلاحقة ومحاولات الدول الرأسمالية الغربية فرض نموذجها التنموي بما يتضمنه من قيم وتكنولوجيا ومعارف غربية قد لا تناسب ظروف وتطلعات الدول النامية وقيمهاو ثقافتها.

البعد البشري وأهمية المشاركة في التنمية

إن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي والعديد من الدول هو احلال الاستراتيجيات البعيدة المدى التي تضع البشر في المقدمة في التسعينات محل الإهمال الذي أحاط بالعامل البشري في عقد الثمانينات ، فالمشكلات الاقتصادية في الثمانينات الناشئة عن المديونية والكساد كانت السبب في ضياع الوقت والموارد، حتى إنه في معظم البلاد النامية أصبح الاهتمام بالبشر وحاجاتهم ضئيلا جداً.فعقود التنمية السابقة نادت باستراتيجيات وخطط طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حققت بعض النجاح في عقدي التنمية الأول والثاني، إلا أن التغييرات في الاقتصاد العالمي تتحكم في وضع السياسة ، وبالتالي أظهرت الضعف في استراتيجيات التنمية السابقة،واليوم هناك حاجة ماسة لظهور تنمية جديدة تظهر التنمية على أنها عملية زيادة قدرات البشر،رؤية تحرك كل الموارد المادية والبشرية ووضعها في متناول الإقتصاد.(1)

ففي العقد الاخير من القرن الماضي تنامى الوعي بقيمة الانسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية ، فالإنسان هو هدف التنمية وهو صانعها ووسيلتها لتحقيق منافعه ، فطرح القضية بهذا الشكل يجعلنا ننظر لعمليات التنمية وليس لنتائجها فقط ، فبناء الإنسان هو هدف وغاية نهائية لأي عملية تنموية .

فالتنمية سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية فالبشر هم صناعها، ومن خلال جهودهم الفكرية والعملية تتم تعبئة موارد المجتمع الأخرى؛ لكي ينجم عنها الكم والنوع الأمثل للإنتاج الذي يعتمد على إنتاجية الفرد العامل، فهذه الإنتاجية يعتمد التزايد في معدلاتها على الدافعية للعمل الإنساني في إطار مجتمعي يحدد الحوافز والأجور والمكانات الاجتماعية والقناعات

---

(1) منال طلعت محمود، مرجع سبق ذكره، ص125-126.

النفسية والمعنوية المرتبطة بتقسيم العمل وعوائد هذه الثمار.(1)

مفهوم التنمية البشرية

اختلف المفكرون والباحثون والمؤسسات الدولية في تحديد مفهوم التنمية البشرية، نظراً لاختلاف اهتماماتهم الفكرية والتخصصية، فمنهم من صاغ التنمية البشرية على أنها((توفير وإتاحة الفرص في المجتمع لبناء ونمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة)).(2)

فمصطلح التنمية البشرية فرض نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي في التسعينات، وأصبحت التنمية البشرية عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الإنسان، وهي عملية تحدث نتيجة تفاعل مجموعة عوامل من أجل الوصول لتحقيق تأثيرات في حياة الإنسان، وفي سياقه المجتمعي بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية.

وقد وردت تعريفات أخرى للتنمية البشرية منها تعريف حامد عمار الذي يؤكد على أنها ((عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته)).(3)

أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فيعرف التنمية البشرية ((بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، وتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وتمكينهم من العيش حياة أطول خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وبناء ثقتهم بأنفسهم، والشعور بالإنجاز واحترام الذات، ويتوافق هذا الفهم للتنمية البشرية مع بعد الحريات والمشاركة، ومع ركن الاعتماد على الذات باعتبار أن التنمية تنطوي على تزايد مطرد في اعتماد الناس على أنفسهم من جهة، وتخلص المجتمع من الاعتماد على الخارج من جهة أخرى)).(4)

---

(1) مجلة المعلم: التنمية ودور التربية والشباب فيها، على موقع. www.almualem.net/tanmiyal.html.27k، شبكة المعلومات الدولية.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) حامد عمار:في بناء الإنسان العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988ف، ص

(4) منال طلعت:مرجع سبق ذكره، ص133.

إن هذه الخيارات التي ذكرت لا نهائية بطبيعتها، ولكنها في الواقع تتحدد بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وما يكون متاحاً من سلع وخدمات ومعارف لتلبية هذه الخيارات التي يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام والشراب والسكن والتعليم والصحة.(1)

أما **جورج القصفي** يرى أن مصطلح التنمية البشرية مرادف لمصطلح ((بناء الإنسان))، حيث ركز على حقوق الإنسان ونوعية إشباعه لحاجاته الإنسانية التي توفر كرامته.(2)

ولو رجعنا إلى العلامة المسلم **عبد الرحمن بن خلدون** في معالجته السوسيولوجية للبعد البشري، نجده يؤكد على أن الإنسان هو أساس العمران وهو غاية ما في الطبيعة، وإن كل شيء مسخر له، وهذا يعني بالتعابير المعاصرة. أن تنمية البشر هي الثروة المركزية لجميع أنماط المجهودات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأن الإنسان هو مقياس جميع الأشياء. فإنجاز التنمية في أي بلد يتمحور حول مدى ضمان حقوق الجماهير في التجربة الإنمائية ومشاركتهم الفاعلة في تقرير أبعادها.

فالناس يولدون أحراراً ولهم حقوق طبيعية النزعة، وبالتالي فإن التنكر لهذه الحقوق ليست مسألة تخص المواطن فحسب، بل هو تهديد استدامة عملية التنمية ومناخ خصب لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.(3)

((فالتنمية البشرية توجه إنمائي يهدف إلى توفير فرص حياتية أفضل للجماهير ويعمل على تحقيق ثلاثة أهداف وهي:

1- حياة أطول وأكثر صحة.

2- تمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة.

3- إتاحة مستويات معيشية مرتفعة.))

وذلك لا يتحقق إلا في إطار المناخ العام للتنمية البشرية والذي يتضمن

---

(1) نفس المرجع السابق: ص135.

(2) مجلة المعلم: مرجع سبق ذكره.

(3) ليبيا تقرير التنمية البشرية: مرجع سبق ذكره، ص7- 8.

الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإبداع والامتثال لمباديء حقوق الإنسان، وتتوجه التنمية البشرية للارتقاء بإنسانية الإنسان، وجعله مسؤولا عن مقدراته وشؤونه، فهو غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد.(1)

وتؤمن التنمية البشرية بأن منظومة الحقوق البشرية لا تتجزأ، بل يجب أن تتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحق في العمل والراحة والتنقل والصحة والتعليم والإسكان، حيث تشكل تلك المنظومة شرعية حقوق الإنسان وأحقيته بالتمتع بحياة كريمة تليق بتنمية البشر.

تضاف صفة الاستدامة لمفهوم التنمية البشرية، كي تعني بأن جميع السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والصناعية والزراعية واقتصاديات الطاقة يجب أن يتم التخطيط لها بحيث تحمل عنصر التواصل بيئياً واقتصادياً واجتماعياً.

((فالاستهلاك الحالي لا يمكن تمويله عن طريق استنزاف الموارد وعن مديونية اقتصادية يتحمل تسديدها آخرون في المستقبل.

بل لابد من تركيز الاستثمار في إنسان اليوم وفي تعليمه وصحته واستقلالية شخصيته ضمن دولة المؤسسات، كي لا تتراكم المديونية الاجتماعية للأجيال اللاحقة))-(2)

وخلاصة القول: نلاحظ أن التعريفات ركزت بشكل أساسي على العلاقة بين التنمية والبشر من ناحية، وإبراز الحاجات الفردية والمجتمعية حاضراً ومستقبلاً محلياً ودولياً كمنطلق لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والاجتماعية، إن هذه الحاجات ومكوناتها تمثل خيارات مادية واجتماعية معنوية وروحية ونفسية.

---

(1) نفس المرجع السابق:ص8.

(2) نفس المرجع السابق: ص8.

أسس ومتطلبات تنمية الموارد البشرية

1- التعليم/فالتعليم أساس التنمية وهو مقياس جيد لتحسين أحوال المعيشة، والأداة الرئيسية في تكوين الموارد البشرية وإعدادها.

فالتعليم يواجه عدة تحديات في أداء دوره في تنمية الموارد البشرية، وأولها التكلفة المالية والبشرية التي تتطلبها تشغيل ((الصناعة التعليمية)) ذاتها بكفاءة داخلية عالية، وبزيادة في حجم مدخلاته من الطلاب.

أما التحدي الثاني هو مسؤولية إعداد العمال المهرة الفنيين والتقنيين.

والواقع أن التفكير الحالي السائد عند معالجة دور التعليم في التنمية يتجه إلى تبسيط الإجابة في التوسع في التعليم المهني والفني، ولكن الموضوع أكثر تشعباً من ذلك إذ يستلزم تجديد النظام التربوي وقيمه من قاعدته إلى قمته، وهذا هو تحدي التجديد التربوي بحيث يمكن صياغة نظام تعليمي يلتحم فيه ((الأكاديمية والتقنية)) معاً، وبالتالي تكون أداة لتخريج القوة العاملة على مختلف مستوياتها ومهاراتها.(1)

وإذا نظرنا إلى الأربعين سنة الأخيرة نجد أن معدلات محو الأمية قد تضاعفت في البلاد النامية، حيث زادت من **30%** إلى **60%** إلا أن نسبة **40%** المتبقية تعتبر أشد أجزاء الأمية صعوبة في القضاء عليها.(2)

أما في الدول الصناعية عام **1997**ف فمازال هناك أكثر من **850** مليون نسمة يعيشون في ظلال الأمية في الدول الصناعية، وأكثر من **100** مليون يعانون من الأمية الوظيفية، وأكثر من **260** مليون طفل خارج النظام التعليمي، أما ما بين عامي**1990-1997**ف أرتفعت النسبة الى **76%**، كما أزدادت معدلات التعليم بين البالغين الى **64%**، وارتفعت معدلات القبول في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي من **74%** إلى **81%**.(3)

---

(1) حامد عمار، مرجع سبق ذكره: ص85- 88.

(2) منال طلعت محمود: مرجع سبق ذكره: ص141.

(3) نفس المرجع السابق: ص141- 142.

2- الصحة والتغذية

الصحة مطلب أخر لتنمية الموارد البشرية، فمتوسط الأعمار في البلاد النامية تتزايد ولكنه مازال أقل بكثير منها في البلاد الصناعية والتي تقدر 76 عاماً، وكذلك معدل وفيات الأطفال يتناقص في البلاد ذات الدخول المنخفضة حيث وصلت عام 1986اف إلى 6.9%، ولكنها تظل أبعد عن نسبة 1% المسجلة في البلاد الصناعية.

وإذا نظرنا لسوء التغذية في أفريقيا نجد أن نمو الإنتاج الزراعي سنوياً لا يزيد عن 1%، بينما زيادة السكان وصلت 3% كل عام، فالبشر لا يمكنهم اكتشاف الثروة الإنسانية فيهم إلا عندما يتحررون من سوء التغذية والأمراض التي تؤدي إلى العجز.(1)

3- البيئة

البيئة الجيدة أساس أخر من أسس متطلبات تنمية الموارد البشرية ،وهي تتضمن إسكان صحي مناسب وبيئة طبيعية.(2)

4- العمل

العمل المناسب هو العنصر الرابع من عناصر تنمية الموارد البشرية، إلا إن التصاعد في أعداد السكان يهدد بالبطالة، فالعمل كونه وسيلة للعيش فهو وسيلة لتنمية مواهب البشر وطاقاتهم، ووسيلة للتفاعل مع المجتمع، وكشف قدرات الأفراد الذاتية.(3)

5- الحرية السياسية والاقتصادية

لابد أن يكون للناس صوت ديمقراطي في التنمية، فأحياناً ما تتبني الخطط الوطنية أهدافاً جديدة للتنمية البشرية، غير أن هذه الخطط تصاب بالإحباط عندما يحرم المستفيدون منها من إبداء آرائهم في التخطيط الحقيقي والتطبيق، ومن المهم لتحقيق استفادة أفضل من الموارد البشرية توفير

---

(1) نفس المرجع السابق: ص142.

(2)نفس المرجع السابق:ص143.

(3) نفس المرجع السابق :ص 143-144.

الحوافز كي يقدموا مزيداً من الإنتاج، وبما أن الموارد البشرية هي مجموع السكان الذين يمكن الاستفادة منهم في أي ميدان في النشاط الاقتصادي، فالقوة البشرية تنقسم إلى مجموعتين:

1- مجموعة داخل قوة العمل ((العاملة)).

2- المجموعة الثانية وهي التي تمتلك القدرة الجسمانية والعقلية، ولكنهم لا يعملون كربات البيوت، والطلبة، وأصحاب المعاشات الزاهدون في العمل، ونزلاء السجون.

فتخطيط الموارد البشرية عملية تستهدف إيجاد التوازن بين العرض والطلب بالنسبة لعنصر العمل، والمحافظة على هذا التوازن حتى تجد المشروعات حاجتها من الخبرات والمهارات.(1)

إن التخطيط للموارد البشرية يهدف إلى:

1-تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية،و ضمان العمل لكل الأفراد.(2)

2- توفير متطلبات خطط التنمية الاقتصادية من الأيدي العاملة.

3- اقتراح السياسات التي تساعد على توجيه معدلات الزيادة في السكان والأيدي العاملة بما يتلاءم مع أهداف التنمية الاقتصادية. (3)

وهناك عدة عوامل تؤثر على كفاءة سياسة الاستخدام منها:

1- طبيعة كل دولة والتوزيع السكاني بها.

2- النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية، فتوفر موارد مثل الموارد السياحية والثروات المعدنية يساعد على توفير فرص عمل للموارد البشرية، كما أن التصنيع يساعد على تحقيق عمالة أكبر، بالاضافة الى أن توفير المستوى الثقافي وزيادة الوعي يساعد على توفير الكفايات المطلوبة. ولاشك أن للاستعمار دور كبير فالدول المستعمرة تجعل الدول التابعة مركز لإنتاج المواد الخام فتستوردها منها ثم تقوم بتصنيعها

---

(1) نفس المرجع السابق: ص 144- 149.

(2) منال طلعت محمود:مرجع سبق ذكره، ص150.

(3) تقرير التنمية البشرية:مرجع سبق ذكره،ص10.

وتصدرها لها ثانية، وبالتالي فالنشاط الأول لاقتصاديات الدول المستعمرة لا يستوعب العرض المتزايد من الأيدي العاملة من تزايد السكان.

3 – السياسات التخطيطية المتبعة

تؤثر السياسات التخطيطية لأي دولة على الاستخدام الأمثل للعمالة، فسياسية الاستثمار تهدف لإقامة أنواع من المشروعات الموزعة جغرافياً على أقاليمها، وتتمشي مع ظروفها، وحاجة العمل بها إلى استيعاب الأيدي العاملة.(1)

ولتحقيق أهداف تخطيط الموارد البشرية لا بد من ربط وتطوير المؤسسات التعليمية والتدريبية بمتطلبات خطط التنمية من الأيدي العاملة، وتحسين الإدارة وتنظيم العمل وهيكل الحوافز ، بالإضافة إلى ضرورة توجيه هيكل ومعدلات الأجور بما يساعد على توفير الأعداد والأنواع من الأيدي العاملة في المكان والوقت الذي تبرز فيه الحاجة إليها، ومن الضروري أيضاً اتخاذ الإجراءات التي تساعد على التأثير في المتغيرات الديموجرافية مثل: معدل المواليد، واتجاهات الهجرة الداخلية، ومعدلات المشاركة بالشكل الذي ينسجم مع الظروف الخاصة بكل قطر.(2)

إن التنمية البشرية في تصوراتها الكلية والشاملة تسعي إلى توفير رؤية متكاملة للنهوض بالمجتمعات، وإلى توسيع نظرة التنمية أحادية الجانب الجاري تطبيقها في عدد كبير من الدول النامية، وتستفيد مقاربة التنمية البشرية في صياغة أطروحتها من نتائج التقييمات لتجارب الدول التي أخذت بتلك التطبيقات دون التفكير في تحويرها محلياً، مما أدى إلى فشل سياساتها في خلق نمو اقتصادي مستدام طبيعياً ومنصف اجتماعياً، مما أفرز العديد من الظواهر السلبية على الأوضاع البشرية ومنها:

---

(1) منال طلعت محمود: مرجع سبق ذكره، ص152– 153.

(2) حامد عمار: مرجع سبق ذكره، ص90– 91.

1- حدوث ركود اقتصادي نتيجة لتلك التطبيقات بحيث أدى إلى تدهور مستويات الدخول، والفشل في تحقيق فرص العمل، وتفشي البطالة، ويرجع ذلك للسياسات الانكماشية التي تتبناها تلك النماذج.

2- ارتفاع تكلفة الخدمات الاجتماعية في تلك التطبيقات .

3- إن تحقيق قيود السوق بشكل متسرع أدت الى تهميش شرائح من الطبقة المتوسطة (الفقراء الجدد)، ومن جانب أخر أدت عملية تحويل المؤسسات العامة للقطاع الخاص إلى انتفاع شرائح اجتماعية محددة تملك رأس المال، في حين أن العاملين من الشرائح الوسطى والفقيرة تعرضوا لانخفاض الأجور، مما أدى إلى البطالة والضياع من جراء الاستقطاب الاجتماعي.

4- إن برامج التكيف الاقتصادي مبنية على مقاييس الغرب المصنع وفلسفة مؤسساته المالية الدولية فعند تطبيقها على البلدان النامية تثبت خطأ حساب المضاعفات الاجتماعية المتوقعة.

5- إن إجراءات تحرير السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي لم يحقق للبلدان النامية القدرة التنافسية، بل أدت إلى فقدان سيادة الدول وعدم تمكنها من التحكم بمواردها الاقتصادية أمام ضغوط الاقتصاد العالمي.(1)

مثل هذه النتائج المخيبة للآمال أصبح لا بد للفكر التنموي أن يسعى إلى بلورة مقاربات موسعة للتكييف الاقتصادي يمكن البلدان النامية بالأخذ بها لتطوير مجتمعاتها، بحيث تتطابق مع زمن التحولات الجادة التي تمر بها تلك المجتمعات حالياً، والتي تتطلب مراجعة لمختلف الجوانب المجتمعية.

ذلك كله يعني أن تكيف المجتمعات النامية ووضعها في سياق التطورات الجارية، بمعني رؤية التنمية في زمن التحولات يجب أن تكون شاملة وعضوية ومع ما يتطلبه ذلك من ضرورة العزوف عن اعتماد المعايير

---

(1) تقرير التنمية البشرية1999،ف:مرجع سبق ذكره، ص8- 9.

الاقتصادية بشكلها التقليدي والمتوارث لوحدها، بل اشتقاقها من خلال فهم معمق لجوانب الدينامية الاقتصادية الموجودة في عنصر الزمن والعلاقات الاجتماعية وقوانينها، وفي صيغة ثقافة التنمية في المجتمع المعين.(1)

ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تخطي الخطط الإنمائية، والاعتماد على العناصر التالية:

1- التركيز على الموازنة البشرية وذلك يعني من الناحية العملية توفير إجابات وحلول لعدة تساؤلات منها:

- ما نوع الموارد البشرية الموجودة في البلد؟ وما نوع التدريس والتعليم بين الجماهير؟

- ما هو مخزون المهارات ؟وهل هناك تفاوت في مستوى العيش بين الجماهير؟

- وما الكيفية التي تحصل بها الأسر على السلع والخدمات؟ وكيف هي أوضاعها السكنية وشكل الخدمات الصحية والتعليمية الخ...

2- ضرورة إدخال البعد البشري في التخطيط الإنمائي، كي تضمن أن الإنتاج الوطني سوف لن ينتهي بيد فئات اجتماعية قليلة بل يأخذ طريقه للتوزيع العادل، وإذا كانت هناك تكاليف لعملية التكييف يجب توزيع أعبائها بالتساوي على الشرائح الاجتماعية، فالطريقة المثلى لتحسين أوضاع التوزيع هي خلق مواطن جديدة للعمل، وتحقيق معدلات استخدام عالية بدلا من اللجوء لبرامج الدعم الاجتماعي.

3- هناك تناقض في الخطاب التنموي الذي يقول: بأن الإنسان هدف التنمية في التخطيط الاقتصادي، في حين لا يجري عملياً اشتراكه وتنظيماته الشعبية في مراحل وضع الأهداف والتقييم، فالتنمية البشرية بالتحصيل النهائي هي تنمية أفراد ومؤسسات في آن واحد. لذا يجب

---

(1) نفس المرجع السابق:ص9- 10.

النظـر للتنمـية والتخطـيط لهـا مـن جـانب التعـدد والتكـامل المعـرفي فـي الحـقول المختلـفة للعـلوم الاجتمـاعية، وإلى زيـادة التـأكيد عـلى الـرأي والقـرار الشـعبي ونشـر الثقـافة التنمـوية بين الجـماهـير.(1)

التنمـية البشـرية فـي ليبيا

إن التنمـية البشـرية فـي ليبيا تتضـح مـن خـلال مـضـمون الفلـسفة الاجتمـاعية للمجتمـع الجمـاهيري، وفـي ضـوء الأهـداف التنمـوية والغـايات المجتمـعية ،فالتنمـية البشـرية فـي إطـار المنظـور الليبي تتضـح مـن خـلال بنيان أبعـاد السـياسات والخطط والآليات التي تعـمل عـلى ترجـمة الغايـات إلـى واقـع تخطـيطي وعمـلي، يـواكـب المسـتجدات ويستجيب للتطـورات المحليـة والإقليمية والدولية.(2)

فالقـرار التنمـوي فـي ليبيا قـرار جمـاعي، والتخطـيط للتنـمية البشـرية شـأناً شـعبياً، فمشـروع النهـوض بالمجتـمع يرتكـز عـلى تحـقيق الاعتماد الـذاتي الذي يصـبح مـن النـاحية العمـلية تصـوراً إسـتراتيجيا للتنمـية الاقتـصادية والاجتمـاعـية فـي ليبيـا.

ولابد مـن الإشـارة بأن منظـور التنمـية البشـرية الـذي تتـبناه ليبيـا بالاعتمـاد عـلى الـذات لا يعـني الانغـلاق عـلى الـذات، وذلك لأن هـذا المنظـور لا يستقيم بـدون وجـود رؤيـة وطـنية للمحـيط العـربي والإفريقـي والعـالم الخـارجـي والاقتصـاد العـالمـي.

فالاعتمـاد عـلى الـذات يتطـلب وجـود قـاعـدة تكنولوجـية محـلية تـساهم فـي تطـوير الاقتصـاد الـوطني ككـل، بحيـث لا يقتـصر عـلى إنتـاج المعـدات، بل يعـني تطـوير القـدرة المعـرفية بين صفـوف الجمـاهير وفـي داخـل الهيكـل المهـني والمهـاري للمـوارد البشـرية بـوجـه الخـصـوص، وذلك بإعـداد قـوة عمـل ذات مهـارات عـالية مـلائمة لمـا يتطـلبه ذلك مـن

---

(1) نفـس المـرجـع السـابق: ص10- 11.

(2) نفس المرجع السابق: ص25.

أنساق مرنة للإنتاج، ومن تطوير متطلبات المجتمع القائم على المعرفة. (1)

الأهداف والغايات المجتمعية للتنمية البشرية في ليبيا:-

1- انطلق التخطيط الوطني في التعامل مع التنمية البشرية منذ السبعينات، واعتمد رؤية شاملة نابعة من ضرورة تحقيق مجتمع الرفاه، ورفع مستوى معيشة المواطنين، والربط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق التنمية البشرية للجماهير.

2- السعي لتحقيق الإجماع الشعبي بشأن توظيف الفرص والموارد المتوفرة للتنمية،وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.

4- الاستثمار في رأس المال البشري، وبناء القدرة المعرفية، وتكثيف برامج التعليم والتدريب للقوى العاملة الوطنية ،وتحقيق تنمية مكانية متوازنة لعموم التراب الليبي.

5- تشخيص العقبات التي تحول دون الوصول للأهداف المرسومة.

ومن خلال الخطط التنموية المتتالية منذ السبعينات حققت التجربة الليبية إنجازا مميزا، وبالتالي تمكنت سياسات التنمية البشرية من ((أن تنتج مجتمع الرفاه))، وحققت نقلة نوعية على المستوى الحياتي للجماهير، وعملت على تقليل التفاوت في توزيع الدخول، وإشباع الحاجات الاجتماعية معبراً عنها بالتعليم للجميع، والصحة للجميع، والعمل للجميع، والإسكان للجميع، والاستثمار في رأس المال البشري، وتكثيف برامج التعليم والتدريب والتأهيل للقوى العاملة الوطنية.(2)

مميزات التجربة الليبية

إن استراتيجية التنمية البشرية في ليبيا تؤكد على ضرورة القضاء على مظاهر الإقصاء الاجتماعي، وخاصة المبني على النوع والقائم على

---

(1) نفس المرجع السابق: ص26- 29.

(2) نفس المرجع السابق: ص29.

التفـريق بين الـذكـور والإنـاث، وتحـرض عـلى مبـدأ الاندمـاج وضـرورة استهـداف كل الشرائح، فالكـتاب الأخـضر يـؤكـد عـلى ضـرورة المسـاواة بين المـرجـل والمـرأة، فالتجـربة الليبيـة أخـذت خطـوة عملـية لانتـشال المـرأة مـن واقـع التخـلف، وتمكينها فـي جميع المجالات، إن المشروع الليبـي يخاطـب أفـراد المجتمع دون تمييز فالجميع ذكـوراً وإناثاًمتساوون في الحقوق والواجبات.(1)

الخـــــلاصـــة

ممـا سـبق يتضح أن التنمـية عمـلية اجتمـاعية إنسـانية، والبـشـر هـم مـوضـوعها وهـم أدواتهـا وهـدفهـا، وبالتـالي فهـي ترتبط بحجـم تـراكم رأس المـال البشـري، فالحـاجة للقـوى البشـرية ذات المسـتوى العـالي مـن الكـفاءة والتـدريب فـي تـزايد مسـتمر، فالعنصـر البشـري يمـثل العمـود الفقـري لعمـليات التنمية، فهـو القـادر عـلى الخـلق والإبداع، فالإنسان بفكـره وإمكاناته يعـد أهـم العناصـر الإنتـاجية الفعـالة، وهـو عصـب الإنتـاج مهمـا تقـدمت أساليبه الفنية.

ومـن هنـا تأتي أهمـية إعداد وتنمـية القـوى البشـرية فـي المجتمـع كـضـلع أسـاسي فـي مثـلث التنمـية الشـاملة، ويتم ذلك مـن خـلال توفير حـد أدنـى مـن التعـليم ومـن المسـتوى الثقـافي الـذي يـوفر الأرضية الثقـافية الـسـليمة المـؤكـدة عـلى العمـل الجـاد.

إن التنمـية البشـرية ليسـت تنمـية مـوارد بشـرية فحسب، بـل هـي تـوجه إنسـاني للتنمـية الشـاملة المتكـاملة التي تشـمل الحـرية السـياسية والاقتصـادية والاجتمـاعية، وتـوفر فـرص الابتكار والإبـداع، والاسـتمتاع بـاحترام الـذات، وضمـان حـقوق الإنسـان.وتعتبر المشـاركـة الشـعبية عـامل حـاسم لإدارة فعـالة لإستراتيجية التنمـية البشـرية،يتم بنـاؤهـا مـن خـلال ديمقراطـية الحـكم واتخاذ القـرارات، وهـنا يكـون المجتمـع المـدني أداة قـوية لتحقـيق هـذا الغـرض.

---

(1) نفس المرجع السابق:ص30.

الفصل الثالث

المرأة والتنمية

_ المرأة والتنمية في الفكر السوسيولوجي.

_ المرأة والتنمية عبر العصور والأديان(نظرة تاريخية).

_ المرأة العربية ودورها التنموي.

المرأة والتنمية في الفكر السيوسيولوجي

إن قضية المرأة من القضايا المهمة، فهذه القضية تقع في قلب عملية التنمية ، فللمرأة دور تاريخي في صنع الحضارة الإنسانية،وإهمال دور المرأة في حركة التخطيط وتنمية المجتمع يعتبر أحد المعوقات لحركة الخطة ومسارها ،فمشاركة المرأة في التنمية لها دلالاتها من حيث كونها آلية أساسية لتنمية ذاتها وتنمية المجتمع والواقع الاجتماعي . فدور المرأة لا يمكن إهماله أو تجاهله، فقد كشفت تجارب العديد من الدول المتقدمة على أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية. ومثال ذلك اليابان ، حيث دفعت ظروف المجتمع الياباني وحاجته إلى خروج النساء للعمل إلى تغيير أوضاع المرأة اليابانية إلى الأفضل والاعتراف بحقوقها في المجتمع ، ولعل تقدم المجتمع الياباني ومنافسته للقوى الاقتصادية الكبرى إنما يعود إلى الاستعانة بالنساء في القوى العاملة، وإعطائهن الكثير من حقوقهن التي كانت محرمة عليهن من قبل..

وإذا نظرنا إلى التنمية في السبعينات من هذا القرن نجد أن هناك العديد من الأدبيات التي ظهرت في التنمية، منها مدرسة المرأة في التنمية والتي تركز على المرأة كونها عاملا مهم في الإنتاج، وتؤكد على ضرورة استخدامها في المخططات التنموية، وظهرت مدرسة أخرى وهي تهتم بالمرأة كشريكة في موارد التنمية وعوائدها، وتؤكد على أحقية المرأة في موارد المجتمع.(1)

كما إنه يوجد العديد من المداخل التي اهتمت بدور المرأة في المجتمع ومنها:

1) مدخل الثقافة

ويهتم أنصار هذا المدخل بانتماء الفرد إلى نوع معين ، ويفسرون وضع المرأة ومكانتها في ضوء تبعيتها للرجل، وفي ضوء تقسيم العمل بين الذكور والإناث.

ويرى أنصار هذا المبدأ أنه على أساس من الفصل بين أدوار المرأة وأدوار الرجل يقوم نظام المعتقدات، حيث ينظر إلى الفصل بين الدور والوظيفة في كثير من الثقافات على أنه جزءمن نظم الكون، وأن أي محاولة لتغيير ذلك يعد تهديدا للمجتمع.

---

(1) بلقيس بدري: المرأة العربية، إحصاءات ومؤشرات واتجاهات سجلة كوثر، العدد(1) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث تونس. يناير .1996ف. ص29- 30.

الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، وعلى هذا فان طبيعة هذه الأدوار وأهميتها تختلف باختلاف المجتمع وثقافته، وكذلك يرى متبنو هذا المدخل أن ادوار المرأة تختلف باختلاف أطوار حياتها، وبالتالي تختلف مكانة المرأة باختلاف الطور الذي تعيش فيه، عموماً فإن هذا المدخل يربط بين المرأة وطبيعة البناء الثقافي الذي تعيش فيه،والذي يؤثر على تباين أدوار المرأة ،لذا تتحدد في ضوئه القيمة الاقتصادية لما تقوم به من أدوار في المجتمع ،وبالتالي فإن هذا المدخل يؤكد على ضرورة الأخذ بالمفهوم الشامل لثقافة المجتمع عند التخطيط لبرامج التنمية بصفة عامة، وبرامج المرأة بصفة خاصة، حتى لا يحدث تعارض بين برامج تنمية المجتمع وبين ثقافته.(1)

2)المدخل الديموجرافي الجزئي

يتناول هذا المدخل قضية المرأة من منظور الحجم الأمثل للسكان الذي يؤكد على بعد واحد من الأبعاد الديمواجرافية المتعددة والمتداخلة وهو البعد الكمي فقط ، وما يستتبعه من دعوة لتنظيم الأسرة فقط.

وبالنظر إلى هذا المدخل يتضح لنا ما تلحقه السياسات الديمواجرافية التجزيئية من أضرار مؤكدة على التنمية الشاملة، فهي تؤكد على بعد الكم السكاني على حساب بعدي التوزيع والخصائص السكانية ، وهذه السياسة التي تستهدف تحقيق حجم سكاني أمثل إنما تجيء على حساب كل المعطيات الايجابية الأخرى التي يمكن أن يفاد بها من سياسيات سكانية متكاملة.إلى جانب هذا فإن خطورة تبني هذا المدخل إنما تكمن في الخلط بين الاستراتيجية والتكتيك، حيث يتم اختزال استراتيجية التنمية لتصبح محوراً من محاور سياسة سكانية تكتيكية جزئية، وتتضح خطورة هذا الخلط على مستوى القطاع الريفي، حيث لا يرون التنمية إلا خفضاً لمعدل المواليد، وتصبح مكانة المرأة ودورها مرادفاً لتنظيم الأسرة .(2)

3) المدخل الاقتصادي (قوة العمل)

وينظر للمرأة في ضوء هذا المدخل كعنصر ضمن عناصر الإنتاج التي تسهم في مختلف

---

(1) عدلي علي أبو طاحون: مرجع سبق ذكره،ص94- 95.

(2) نفس المرجع السابق:ص95.

الأنشطة الاقتصاديةوتولد الدخل القومي، ويركز أنصار هذا المدخل على الدور الذي يمكن أن تلعبه قوة العمل النسائي في الاقتصاد العام،وتحديد الأعمال التي يتعين على المرأة القيام بها، والنتائج المترتبة على القيام بهذا العمل من صراع الأدوار وخلافه.

وفيما يختص بدور المرأة في الإنتاج فإن الإحصاءات المتعلقة بها لا تظهر كامل إسهامها في عمليات الإنتاج وبخاصة في الأعمال المنزلية الخاصة بالعمل الزراعي الذي لا يطرح في السوق. ولذلك فإن البيانات المتوفرة عن أدوار المرأة تظهر تدني إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي عامة، وفي القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي، فالإحصاءات الرسمية تخفي الإسهام الحقيقي للمرأة في الحياة الاقتصادية.(1)

4) المدخل المادي التاريخي

إن المدخل الاقتصادي يلتقي مع المدخل المادي في تفسير أدوار المرأة في ضوء حجم مشاركتها في عملية الإنتاج، وتفسير تدني مكانتها في ضوء قيامها بأدوار هامشية، وعدم إتاحة الفرصة لها للمشاركة وإنتاج سلع ذات قيمة اقتصادية عالية في السوق .إلا أن المدخل المادي يذهب في تفسيره إلى أن فهم الأدوار الاقتصادية للمرأة في المجتمع إنما يتم في ضوء فهم النسق الاقتصادي للمجتمع، وهو يوفر أهمية للعوامل المادية في التفسير، ويذهب إلى أن البناء الاقتصادي هو المسؤول عن تحديد الجوانب اللامادية للمجتمع ،كما يفسر أدوار المرأة في ضوء متغيرات الطبقة ونمط الإنتاج السائد وأسلوب الإنتاج والمرحلة التاريخية التي تعيش فيها المرأة، حيث تعكس مجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في الأدوار التي تسند للمرأة في المجتمع.(2)

5) مدخل التبعية

يقوم هذا المدخل على مفاهيم أساسية مثل: السيطرة والاستغلال من الوحدات الأكثر نمواً للوحدات الأقل نمواً .

ويقوم هذا المدخل في تفسيره لأدوار المرأة على افتراض أساسي؛ مؤداه أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي يحرص على إبقاء المرأة كقوة عمل احتياطية يستعان بها عند الحاجة

---

(1) نفس المرجع السابق:ص95-96.

(2) نفس المرجع السابق: ص96.

ويستغني عنها وفقاً لمتطلبات الإنتاج. وذلك حتى لا يكون للمرأة دور فعال مما يمكن معه هذا النظام الرأسمالي أن يحافظ على بقائه وأن يتجنب موجات كساد أو تضخم . ويذهب أنصار هذا المدخل إلى تدني قيمة الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع إنما يرجع إلى علاقات التبعية، إبتداءً بتبعية المجتمع المتخلف إلى المجتمع الرأسمالي، وتبعية المجتمع الريفي للمجتمع الحضري، وانتهاء بتبعية المرأة للرجل.(1)

6) مدخل التحديث

أنصار هذا المدخل يرون أن ما تقوم به المرأة الريفية من ادوار إنما يمكن تفسيره في ضوء ديناميات التغير، ويربطون بين ما تقوم به المرأة من أدوار وبين طبيعة البناء الاجتماعي القائم، وما يطرأ على هذا البناء من تغيرات كالتعليم والتحضر والتصنيع والتجديدات الاجتماعية، والتي تنعكس بدورها على طبيعة ما تقوم به المرأة من أدوار تساهم في دعم المستوى المعيشي للأسرة والمجتمع .

وعموما فإن هذا المدخل يعنى بإظهار الأدوار الجديدة التي تقوم بها المرأة، وانعكاس تلك الأدوار على مكانة المرأة في المجتمع في ضوء التغير الذي يتعرض له المجتمع ككل.

7) المدخل التربوي

يرى أنصار هذا المدخل أن تنمية دور المرأة يعتمد على تنمية معارفها ومهاراتها وقدراتها من خلال التربية والتعليم والتدريب، فهذا المدخل يعتبر الأفضل بالنسبة لظروف الدول النامية، وما تعانيه من انخفاض الموارد الاقتصادية والكوادر الفنية والخبرات العالية.

8) المدخل التكاملي الشامل

وهو أفضل المداخل في النظر لدور المرأة ومكانتها والعوامل المؤثرة على ذلك، فهو يكامل بين المداخل الاقتصادية والتنظيمية والتربوية، ويربط أوضاع المرأة بدرجة تقدم المجتمع بشكل عام.(2)

---

(1) السيد عبد الفتاح عفيفي: بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996اف، ص34.

(2) عدلي علي أبو طاحون: مرجع سبق ذكره، ص98- 99.

المـــرأة والتنمـــية عبر العصـــور والأديان(نظرة تاريخية)

إن مكـــانة المـــرأة فـــي المجتمـــع الحـــديث لا يمـــكن تفسيرها بالاعتماد عـــلى مجمـــوعة عـــوامل اجتمـــاعية واقتصـــادية وسيـــاسية تلاحظ فـــي الحـــاضر فقـــط أو فـــي ظـــروف المجتمـــع وأوضـــاعـــه الـــراهـــنة، وإنمـــا لا بـــد مـــن الـــرجـــوع للـــوراء لتحـــديد تلك الحـــقبة التـــاريخـــية والثقـــافية التـــي جعـــلت للمـــرأة ذلك الـــوضع الـــذي تحتله الآن فـــي المجتـــمع، والـــذي يؤهلهـــا للقـــيام بأدوار ومهـــام معـــينة لهـــا انعكاساتها إيجـــابياً أو ســـلبياً عـــلى أهـــداف التنمـــية الاجتمـــاعية والاقتصـــادية والسيـــاسية.

* المـــرأة فـــي شـــريعـــة حمورابي

يمـــكن القـــول بأن هـــذه الشـــريعة أعطـــت المـــرأة جـــانباً مـــن العنـــاية حـــيث شـــرعت فـــي حقـــها مـــواد تمـــثل الاهتمـــام بشـــأنها، إلا أنها كـــانت تظلمهـــا فـــي البعـــض الآخـــر، وتعـــاني الكـــثير مـــن الهـــوان وكـــيف لا؟ مـــا دامـــت هـــذه الشريعة من صـــنع عقـــلية بشـــرية ناقصـــة.(1)

((فشـــريعة حمورابي أعطـــت للمرأة حـــرية التملك والتصـــرف بأمـــلاكهـــا، وأن تشـــتري وتبيـــع باسمها، وتستمتـــع بمداخليهـــا، وتتصـــرف دون شـــرط بمـــوجـــب حـــالات ثـــلاث:

1- عنـــدما لا يكـــون الـــزوج أهـــلا لتربيـــة العـــائلة فيتنـــازل عـــن حقـــه للزوجـــة.

2- إن لـــم تكـــن المـــرأة متـــزوجة، وليـــس عليـــها وصـــي فهـــي حـــرة باختيـــار الـــزوج شريطـــة مـــوافقة الطـــرف الآخـــر.

3- أن تكـــون أرمـــلة أو غـــاب زوجهـــا فـــترة طـــويلة وانقطعت أخباره.)) (2)

كمـــا أن للمـــرأة حقـــوقـــاً فـــي الإرث وامتهان الكتـــابة والتجـــارة، وكـــان مـــن حقـــوقها أن يخصص لها الـــزوج مـــوردا من رزقـــه؛ لتكـــون بعـــد وفاتـــه فـــي

---

(1) عبد الأمير منصور الجمري:المرأة في ظل الإسلام، دار قيلاغة للطباعة والنشر،1993اف،ص46.

(2) ريم محمد: أحـــوال المـــرأة عبر العصور والحضارات والأديـــان،مكتبة الاشعاع ،الاسكندرية،2000ف،ص 116.

رفاهية، بشرط أن تحافظ على هذا المال لتورثه لأولادها.(1)

وفي شريعة حمورابي أيضاً حق المرأة في الزواج بآخر إذا أسر زوجها ولم يكن دخله كاف لإعالتها .

ولم ترتبط حرية المرأة بأمكاناتها الإنتاجية أو بما يمكنها تقديمه للأسرة، وإن كانت قد مارست العمل في عدة ميادين إنتاجية فإن عملها بحد ذاته لم يمنح الزوج المبرر لعدم الأنفاق عليها، بل لابد أن يؤمن لها من ثروته بشكل يضمن استمرارها في نفس الحال المعيشية حتى بعد وفاته، وهذا لا يمنع بأن المرأة تتبع زوجها من دون أي استقلال في الإدارة أو العمل، حتى أن الزوجة إن لم تطع زوجها في أي أمر فإنه يخرجها من حريته، وإذا أخطأت في تدبير البيت بإسراف كان يرفع أمرها للقاضي، وبالتالي يغرقها في الماء بعد إثبات الجرم.(2)

*المرأة في الحضارة الإغريقية:

كانت المرأة في نظر اليونان رجس من عمل الشيطان، وكانت مسلوبة الإرادة وخاصة في المكانة الاجتماعية، فهي تباع وتشترى في الأسواق، ويحرم عليها كل شيء عدا تدبير البيت وتربية الأطفال.(3)

فالقانون اليوناني لم يعترف بأي حق من حقوق المرأة، فحرمها من الإرث والتصرف بأموالها من دون موافقة زوجها، فقوانين أثينا التي يعدها المؤرخون أكثر القوانين ديمقراطية في العصور القديمة أنكرت حق التعليم والثقافة على المرأة وأباحتها للأحرار من ذكور اليونان، ونظرت للمرأة نظرة الخادمة البسيطة التي عليها قضاء الحوائج البيتية والجنسية.(4)

وقد عبر عن وجهة نظرهم أصدق تعبير وصاغها في صورة

---

(1) عبد الأمير منصور الجمري: مرجع سبق ذكره،ص46.

(2) عبد الفتاح شحاذة: مرجع سبق ذكره،ص42- 44.

(3) عبد الأمير منصور الجمري : مرجع سبق ذكره،ص45.

(4) وريم محمد : أحوال المرأة عبر العصور والحضارات، مرجع سبق ذكره، ص126.

نظرية فيلسوفهم اليوناني أرسطو. إذ يقرر في كتابه ((السياسة)) أن الطبيعة لم تزود النساء بأي استعداد عقلي يعتد به، ولذلك يجب أن تقتصر تربيتهن على شؤون المنزل والحضانة والأمومة.

فأرسطو لم يعبر عن رأيه الشخصي فقط، بل كان مسجلاً لما كان يجري عليه العمل في دولة أثينا التي يعدون نظامها أرقى نظام ديمقراطي في الأمم السابقة للإسلام، ولذلك حينما قرر أفلاطون في مدينته الخيالية(الجمهورية) مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في حق التعليم والثقافة والاضطلاع بمختلف الوظائف، كانت آراؤه موضع تهكم وسخرية من مفكري أثينا وفلاسفتها وشعرائها.(1)

وفي المقابل مُنحت المرأة بعض الحقوق المدنية في إسبرطة مثل الإرث وأهلية التعامل مع المجتمع، ولكن مكاسب حواء في إسبرطة لم تكن وليد نصوص أو تشاريع مكتوبة، بل بسبب الظروف الحربية التي جعلت رجال المدينة في حروب الأمر الذي فتح الطريق أمام المرأة للمجتمع المدني والتحرر من عزلتها.(2)

المرأة في العصر الروماني

كانت المرأة باسم القانون الروماني ناقصة العقل، لا أهلية لها في إمضاء العقود أو الوصية أو شغل الوظيفة.(3)

فقد كانت المرأة شيئاً يملك أشبه بالرقيق، فهي تباع بثمن يجرى التراضي عليه بين الوالد والزوج، وعندما تدخل في ملكية الزوج فلهذا الأخير الحق في أن يمارس عليها سيادته المطلقة، فالمرأة في البيئة الرومانية خضعت إلى نظام الوصايا الدائمة للرجل.(4)

---

(1) عبد الباري محمد داود: حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،2003ف، ص8- 9.

(2) عبد الفتاح شحاذة: مرجع سبق ذكره، ص140.

(3) ناي بنسانون :حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا، عويدات للنشر والطباعة،بيروت، لبنان، 2001ف، ص59.

(4) مصطفى شيبية: حقوق المرأة وأهليتها في الإسلام، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، في الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر ،1989ف،ص5.

ويرى القانون الروماني عدم كفاءة المرأة، حيث يعتبرونها أداة فتاكة ونوعاً من أنواع الزينة في المنزل خلقت للزينة والمتعة، أما الأهلية المالية فلم يكن للمرأة حق التملك، وإذا اكتسبت مالاً أضيف إلى أموال الأسرة، فهي لا تتصرف في الأموال دون موافقة رب الأسرة.(1)

ولكن بعد ذلك تغيرت الأوضاع ونالت المرأة بعض الحقوق، فأصبح بإمكانها التوقيع على وصية أو تحريرها.

وفي عصر الجمهورية الرومانية صدرت قوانين ساوت بين العامة والأشراف، حيث أعطت للعامة حقوقاً في بعض الوظائف المدنية والدينية، ولقد انعكس هذا التطور انعكاساً إيجابياً على وضع المرأة، حيث تم التخلص من نظام الوصاية هذا إذا كانت حرة، أما إذا كانت غير حرة فيشترط لتحريرها من هذا النظام إنجاب أربعة أولاد، ومن هنا استطاعت المرأة في فترة الجمهورية في روما أن تعامل كسيدة داخل وخارج منزلها، فاختصت بتربية أطفالها وتنظيم بيتها حسب إرادتها.(2)

*المرأة في حضارات الشرق الأقصى

أولا/ الحضارة الصينية

يتضح موقف الحضارة الصينية من المرأة في قول الفيلسوف الصيني ((كونفوشيوس)) ((لا يجوز للمرأة أن تأمر وتنهى، فعملها قاصراً على الأشغال المنزلية، ولابد من احتجابها في البيت حتى لا يتعدى خيرها وشرها عتبة الدار)). فلقد أكد كونفوشيوس بضرورة الطاعة العمياء للرجل.(3)

---

(1) سامية محمد فهمي: المرأة في التنمية، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1996اف، ص20.

(2) عبد الجليل مفتاح: المرأة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية،ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، كلية الآداب، جامعة قاريونس،بنغازي،في الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر 1989اف، ص10.

(3)شانية التل: المرأة في الإسلام،ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، كلية الآداب، جامعة قاريونس،بنغازي،في الفترة مابين 28- 31 أكتوبر 1989اف ، ص6.

وليس للمرأة عند الصينيين أي حق من الحقوق، فالرجل له الحق في سلب شخصية زوجته وبيعها كالجارية متى يشاء، ويدفنها وهي حية.(1)
بالإضافة لذلك فقد حرص الصينيون على إبقاء المرأة غافلة عن معرفة حقوقها، فلا يمكنها الزواج بآخر إذا توفي زوجها فتبقى تخدم البيت دون أي حق إنساني، ومازلنا إلى عهد قريب نرى الأحذية الحديدية التي توضع في قدمي الطفلة بحيث تمنع نمو قدميها وتسبب بإعاقتها عن التحرك وتعجز عن مقاومة الرجل.(2)

ثانياً / في الحضارة الهندية

مثلما ظلمت الحضارة الصينية المرأة ضاعت حقوقها في الهند، فالهنود كانوا لا يرون أن للمرأة حقوقا في الحياة بعد وفاة زوجها، ولذا وجب أن تحرق معه وهي حية عندما يموت زوجها، وفي الحرب كانت النساء تحسب من ضمن غنائم الحرب، كما كان يحرم العمل على المرأة فلم يكن لها حق مستقل، بل كان عليها دائما الانسياق للرجل.(3)
فالمرأة عندهم قاصرة في منزلة الإماء وهدف للإهانة، ولكن في الوقت الحاضر قل هذا الاستعباد نتيجة لتأثر الحضارة الهندية بتيارات الحكومات الإسلامية.(4)

*عند اليهود

اليهودية قطعت شوطاً كبيراً في الحط من قدر المرأة، فأهانت مكانتها وسلبتها كل حقوقها فساوتها بالحيوان.(5)
فالمرأة كانت تحتل المرتبة الدنيا حيث يصفهابعض فلاسفة اليهود باللعنة، فكان من حق الأب بيع ابنته إذا كانت قاصرا، أما حقوق المرأة في الميراث فقد كانت المرأة

(1) ريم محمد: مرجع سبق ذكره، ص3.
(2) عبد الجليل مغناظ:مرجع سبق ذكره،ص8- 9.
(3) شادية التل : مرجع سبق ذكره، ص8- 9.
(4)مصطفي شيبة: مرجع سبق ذكره،ص9.
(5)علي علي ابوطاحون :مرجع سبق ذكره،ص 5.

لا ترث الأب اذا كان له ولد ذكر، والمرأة المتزوجة لا تدير أموالها بنفسها وليس لها أن تحتفظ بكل حقوقها المدنية، وليس لها أن تباشر إجراء إبرام العقود والبيع والشراء،كما أنها تفقد نسبها لعائلتها مما يضعف مركزها أمام زوجها.(1)

ولا شك أن هذا التحديد وبما فيه من ظلم للمرأة هو بعيد كل البعد عما جاءت به الديانة اليهودية وهو من تأويلات البشر وتحريفهم لدينهم.

***المسيحية.**

إن المسيح عليه السلام لم يعامل النساء قط على أنهن جنس أدنى من جنس الرجل كما كان في النظام الأبوي السلطوي، بل أن تعاليم المسيح كانت زاخرة بصورة إيجابية للنساء تبين أنهن متساويات مع الرجال في كل القيم الإنسانية، فقد ركز المسيح على مكانة المرأة في الحياة فاهتمت المسيحية بحياة المرأة في الأسرة كأساس لبناء المجتمع. فنجد أن المرأة اشتغلت في فض المشاكل الغير دينية والخدمات الطبية والإنسانية(الطب الشعبي).(2)

ومع هذا ظلت أوروبا المسيحية كما كانت أوروبا الوثنية تزدري المرأة وتعتبرها منبع المعاصي، وينظر إليها في منزلة الرقيق، كما كانوا يشككون في إنسانيتها حتى جاء عام(**586 ف**) حيث عقد مؤتمر في فرنسا بحثوا فيه مسألة إنسانيتها، وهكذا أثبت الفرنسيون في هذا التاريخ إنسانية المرأة، ورغم ذلك لم يعطوها حقوقها كاملة بل ظلت تابعة للرجل، فعندما تعمل المرأة فإن ما تتقاضاه أقل مما يتقاضاه الرجل في نفس العمل.

ففي انجلترا مثلاً كانت شخصية المرأة محجوبة بشخصية زوجها، ولم يرفع عنها الحجر إلا عندما صدر قانون عام **1883ف** باسم ملكية المتزوجة

---

(1)نفس المرجع السابق: ص9- 10.

(2) عبد السلام الشريف: المرأة المغربية في الشرائع الدينية والوضعية،ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، كلية الآداب ، جامعة قاريونس، بنغازي،في الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر 1989ف، ص5- 7.

وبمقتضاه رفع عنها هذا الحجر، ومما يتضح إن هذا كله جاء مخالفاً لأراء المسيح عليه السلام.(1)

* المرأة في العصر الجاهلي

درجت الجاهلية على أن تتعامل مع المرأة على أحوال يصعب معها إطلاق حكم موحد أو يصفها قانون عام، فهم يحترمونها في نواحي ويمتهنونها في نواحي أخرى، فالمرأة في الجاهلية تحكمت فيها عدة ظروف أثرت في حياتها سواء كانت هذه التأثيرات سلبية أو إيجابية.

وإذا نظرنا للجانب الإيجابي فنجدهم يقدرونها في بعض الأحوال فقد كانوا يسمون بعض الآلهة بأسماء الأنثى، كما أن الشعر الجاهلي كان يمجد المرأة، فقد كانت تتمتع ببعض الحرية الناتجة عن الثقة في سلوكها الاجتماعي، مما خولها حق المساهمة في بعض النشاطات الحربية ، غير أن العرب وإن كانت هذه نظرتهم للمرأة فإن هناك ظواهر سلبية منها انتشار ظاهرة وأد البنات، حيث يربطون ذلك بشرف القبيلة فجسد الفتاة عندهم يحمل شرف قبيلة بأكملها، وبالتالي كان الخوف من العار هو سبب رئيسي لوأد البنات، بالإضافة إلى ذلك كان تقديس الذكر وتقديمه على الأنثى سائد في العصر الجاهلي مما طبع ذلك المجتمع بطابع ذكوري.(2)

ففي الحروب تعتبر المرأة كالمتاع الجامد الذي ينهبونه، فالرجل الذي يسبي امرأة تكون ملكه يتصرف فيها كما يشاء من بيع وتمتع وامتهان.(3)

فالمرأة كانت محرومة من أبسط حقوقها، حيث كان أبوها يتخذ عنها قراراتها في كل شيء، وإذا كانت متزوجة كان زوجها يتحكم في قراراتها، ومن الملاحظ إن المرأة كانت كائناً معرفاً بغيره فهي دائماً نكرة تحتاج إلى ((أل)) التعريف ألا وهو الرجل لأن المجتمع بشكل عام

---

(1) عدلي ابو طاحون: مرجع سبق ذكره، ص38- 40.

(2) نشوي الحلواني: موسوعة المرأة المسلمة، دار المكتبي لطباعة والنشر والتوزيع، سوريا،دمشق،2002ف، ص9.

(3) ناصف مجد الدين حنفي:تحرير المرأة في الإسلام، مطبعة ابوالهول، القاهرة، مصر،1999اف،ص45.

لا يعترف بوجودها مستقلة، وهناك ظاهرة أخرى كانت سائدة في المجتمع الجاهلي وهي أن الزوجة التي تنتمي لعائلة ذات منزلة عالية فإنها تعطى بعض الحقوق والاشتراك في الحياة العامة، أما إذا كانت منزلتها وضيعة فإنها تتحول إلى تابعة للرجل تقوم بجميع الأعمال، ومن هنا تظهر التبعية والتسلطية لصالح الذكر.(1)

* المرأة في الإسلام

لا يزال الجدال مستمراً في شتى بقاع العالم حول حرية المرأة وحقوقها وواجباتها ومشاركتها في تنمية مجتمعها، إلا أنه لم يوجد حل نهائي لذلك الموضوع بالرغم من تكثيف الندوات والمؤتمرات بخصوص المرأة، وبينما هذا الظلم يضغط على أنفاس المرأة في كل العالم أراد الله أن يرفع عنها هذا الظلم بانبثاق الإسلام، فالشريعة الإسلامية لم تظلم المرأة ولكن الرجل هو الذي ظلمها، لأنه يخشى حرية المرأة وأستمر في فرض سيطرته عليها.(2)

إلا أن الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة من الناحية الإنسانية، وفي أحقية التملك والتصرف فلها أهليتها الكاملة في التصرفات المالية والدينية والشؤون السياسية والاجتماعية، فمتي بلغت سن الرشد تستطيع كالرجل تماماً أن تمارس حقها في التملك والإرث وتتاجر وتبرم العقود.(3)

بالإضافة إلى ذلك فالإسلام كرم المرأة حيث خاطب الله عز وجل المرأة في كثير من الآيات مثلما خاطب الرجل. قال تعالى ((يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير)).(4)

وقد احتلت المرأة العربية في الاسلام مكانة رفيعة في التاريخ والشعر والقصص،

---

(1) نفس المرجع السابق:ص47.

(2)شلبية القتل: مرجع سبق ذكره، ص10.

(3) كلثوم الزين: المرأة في الإسلام، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي،كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي،الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر 1989ف، ص7.

(4) سورة الحجرات:الآية رقم(13).

فقد شاركت المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فظهرت منهن الملكات والتاجرات، كما رفع الإسلام مقام المرأة وأقر لها حقوقاً بل أجاز لها تولية منصب القاضي، وقد منح الإسلام للمرأة حق العمل، إلا إن الآراء تشعبت حول عمل المرأة :

ـ ففريق يقول: إنها لا تصلح لغير النسل وتربية الأولاد.

ـ ومنهم من يقول: إن اختلاطها بالرجال في الأعمال الخارجية مفسدة وفتنة.

أما المؤيدون يرون

ـ أن طبيعة العصر وتكاليف الحياة تجعل المرأة في حاجة للعمل خارج البيت لتعيل الأسرة مادياً، بالإضافة إلى أن المرأة العاملة أكثر إدراكاً لشؤون الحياة من ربات البيوت، بسبب الاختلاط الذي يدربها على الذكاء ومعرفة أحوال الناس، فالمرأة في عهد الرسول (ص)عملت لربها ولنفسها ولبيتها فغزلت وعجنت وخبزت وجاهدت في سبيل الله.(1)

اما التعليم فقد أكد الإسلام على ضرورة تعليم الرجال والنساء، فهناك أدلة كثيرة على وصول النساء المسلمات لمكانة عالية من العلوم والمعارف المختلفة، كما لعبت المرأة في صدر الإسلام دوراً سياسياً واجتماعياً نتيجة للدعم الذي وجدته في الرسالة الإسلامية، فقد أكد الإسلام على أن يكون الأمر شورى بينهم من دون تحديد.(2)

خلاصة القول انه رغم هذا الإختلاف بين الحضارات والأديان في النظرة إلى المرأة وفي دورها التنموي، فالبعض يقدر لها هذا الدور، والبعض الأخر يبخل عليها بممارسة حقوقها الطبيعية،إلا إننا ومن خلال هذا العرض لتاريخ المرأة نجد أن لها تاريخاً ليس منفصلاً عن تاريخ المجتمعات البشرية، وبالتالي لا أمل لأي أمة في التقدم والتنمية دون مساهمة المرأة مساهمة حقيقية.

---

(1) ناي سبنادون : مرجع سبق ذكره، ص133.

(2) توفيق سليمان البوزيكي: المرأة في الحضارات القديمة،ندوة حول المرأة في المجتمع العربي،كلية الآداب،جامعة قاريونس،بنغازي،الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر 1989ف،ص35.

المـــــرأة العربية ودورهـــا التنمـــوي

إن وضع المرأة في أي مجتمـــع يعتبر أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمـــه، فأي مجتمع لا يتقدم بخطي منتظمة مخلفـــاً وراءه النصف الثاني من أفراده فـــي حالـــة تخلف، فالأمـــر هنا ليس مجـــرد نسبة عددية؛ لأن المـــــرأة لا تعـــيش فـــي حـــــالة انعـــزال عن الـــرجل، بحيث يمكن أن يتطور تقدم الرجـــال بشكل يميزهم تميزاً جذرياً عن وضـــع المـــرأة، بل إن المـــرأة تشـــارك الرجل حـــياته منذ مولـــده كـــأم ثـــم كشريك حـــياة ثـــم كابنة.

وفي الوقت الحاضر اقترنت دعوة تحرير المرأة بالدعوة لتحرير الوطـــــن، فـــالتحرير الحقيقي للمـــرأة يبدأ بحقها في العمـــل، ومن العبث الحديث عن حرية المرأة مـــا دامت في حالة تبعية اقتصادية للرجـــل تعتمد عليه كلية في إعاشتها.

وطرح القضية على هذا النحو يعطيها فوراً بعدها التنموي، لأنه ينظر إلى النساء، علـــى أنهن نصف القوى العاملة، ولابد من توفير فرص العمل ثم العمل على الارتفاع بإنتاجية عملهن.(1)

وهنا يجدر الرد على عـــدد من القضـــايا فيما يتعلق بعمل المرأة:

1- الاتجـــاه التقليدي: يرى بأنها كائن ضعيف جسماً وعقلاً، ولابد لها مـــن الخـــضوع للرجل، ووظيفتها تكمن في الأمومة ويرفعون شعـــار((المرأة في البيت))،ويعتبرون عمل المرأة خارج البيت عمل هامشي، وإن المرأة تابعة للرجل، وأهـــم رواد هـــذا الاتجـــاه أوجست كونت، حيث رفض المساواة بين المرأة والرجل،حيث انها في نظره تعاني مـــن نقص خلقي.

2-**الاتجاه النسوي:**ويتمثل في النساء المثقفات اللاتي يتبنن قضايا المرأة، مثـــل قـــضية تحرير المرأة فيتخذن هذه القضايا كقضايا اجتماعية، وقد برز العديد من الادبيات اللاتي ارتفعت دعواتهن للاستقلال السياسيوتحرير المرأة،كالدعوة التي نادت بها نوال السعداوي بتكوين حركة نسائية عربية لها استقلالها ولها قوتها الذاتية النابعة من النساء العربيـــات انفسهن.

---

(1) عمر محمد الطنوبي : مرجع سبق ذكره ، ص16.

2- **الاتجاه التقدمي:** وينادي بمساواة الرجل والمرأة في العمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويطالب أصحاب هذا الاتجاه بفتح الأبواب أمام المرأة في التعليم والعمل.

3- **الاتجاه الثالث:** الاتجاه الوسط ويمثل فكر الغالبية من الرجال والنساء، ويقر هؤلاء بحق التعليم والعمل، ويرون أن خروج المرأة للعمل زيادة في دخل الأسرة، ويجب على المرأة التوفيق بين عملها داخل المنزل والوظائف الاجتماعية الأخرى(1)

4- **الاتجاه التنموي:** يركز على دراسة أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأثيرها على المرأة، ذلك أن تجارب التنمية في المجتمعات العربية أحدثت تغيرات انعكست على حياة الأفراد من الرجال والنساء، إلا أن خصوصية وضع المرأة أدت إلى توجيه الاهتمام بدراسة قضايا تخص النساء ودورهن ومشاركتهن في عملية التنمية، ونظراً لارتباط الكثير من متغيرات التنمية بالمرأة كمسائل السكان والأسرة وغيرها، فالأساس في هذا الاتجاه هو اعتبار أن قضية المرأة جزء من قضية المجتمع انطلاقاً من أهداف التنمية.(2)

فإذا نظرنا لهذه الاتجاهات فإننا لا ننكر أنه ثمة فوارق فسيولوجية بين المرأة والرجل، ولكنها لا ترقى إلى حد جعل المرأة أقل قدرة من الرجل بشكل كيفي، بل أن العوامل الحضارية لها الأثر الأكبر في دعم هذه الفوارق، فالبنت تربى على الإحساس بالنقص إزاء الرجل مما يؤدي إلى تخلف مكانتها، ويدفعها نحو تأكيد أنوثتها أي تمايزها عن الرجل.(3)

فالمشكلة هنا أن هذه الاتجاهات قد تجاهلت القضية الأساسية في الموضوع وهي أن القضية ((ليست أن تعمل المرأة أو لا تعمل.. فالعمل يجب أن يوفره المجتمع لكل أفراده القادرين عليه والمحتاجين له رجالاً ونساءً)). لكن القضية هي ((أن يعمل كل فرد في المجال الذي يناسبه.. وأن لا يضطر تحت العسف أن يعمل ما لا يناسبه)).(4)

---

(1) زينب زهري وقباري محمد أسماعيل: مصدر سبق ذكره، ص416- 417

(2) عائشة محمد بن مسعود فشيكة:مرجع سبق ذكره،ص67.

(3) محمد عمر الطنوبي: مرجع سبق ذكره، ص17

(4) معمر القذافي:الكتاب الأخضر، منشورات المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، 1999إ.ت، ص63.

فاليوم نجد النساء في شتى بقاع العالم تواقات لمشاركة الرجل في صنع الإنجازات الإنتاجية، وتحقيق أمانيهن على المدى البعيد.

وإذا نظرنا للتنمية العربية نجدها ترتكز على تنمية الطاقات الذاتية من خلال تعبئة الموارد المادية والمالية، وتنمية الموارد البشرية رجالاً ونساء، وبمنهج إبداعي فعال في النهضة الحضارية الشاملة، وهذا هو الإطار الإنمائي الحضاري الذي يجب أن يتبناه الوعي الجديد للرجل والمرأة، والمغزى الأساسي من هذا التصور لإطار التنمية العربية يلقى مسؤوليات مختلفة من الأفكار والممارسات السائدة للمرأة.

فدور المرأة في الإسهام في التنمية أخذ وعطاء، ولا ينبغي أن يكون مجرد اللحاق والتساوي مع الرجل في أنماط تنمية استهلاكية، أو الحصول على شهادات تعليمية لا تتيح مجالات الإبداع.(1)

فأجهزة التخطيط ومستويات القرار التنفيذي مدعوة لتوجيه التنمية إلى أنماط تهتدي بإستراتيجية التجديد الحضاري، وتنمية الطاقات الذاتية، خصوصاً بعد ما أكده مؤتمر القمة العربي الحادي عشر(**عمان 1980**) في ميثاق العمل الاقتصادي القومي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حيث أكد على:

1- حتمية الاعتماد على الذات وعلى أولوية تنمية الموارد البشرية.

2- تحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية.

3- أكد على التنظيمات النسائية والعناصر النسائية المثقفة على ضرورة مراجعة منطلقاتها في توعية المرأة، والتركيز في برامجها على تحقيق الإدراك الصحيح لمسيرة التنمية العربية المنشودة.

ومن هذا المنطلق لمفهوم التنمية لا تصبح مسؤولية المرأة مجرد مساواة لوضع الرجل، بل أنها تجاوزت ذلك إلى حوار مجتمعي شامل فيه كل الرجال والنساء يشاركون في الوصول لحلول في العلاقات والأدوار الاجتماعية.

وهكذا تقع ((قضية المرأة)) في قلب عملية التنمية، فمعالجة قضية المرأة تنطلق من وقائع التنمية وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لمجموع السكان ذكوراً وإناثاً

---

(1) حامد عمار: مرجع سبق ذكره، ص335.

وذلك شرط لازم ولكنه ليس بكاف في أوضاع المـرأة العربية، وإذا كـان مـن قبيـل التفكير المسطح ترجمة ما يحدث للمـرأة من تقدم في الرفاه الاجتماعي أو فرص التعليم كمؤشر على تقدم المجتمع وتنميته، فإنه من ساذج التفكير تصور إن أي نمو اقتصادي أو اجتماعي يؤدي إلى تحسين أحوال المـرأة المعيشية، فبالرغم من النمـو الاقتصادي في الدول الصناعية فلايزال معـدل النساء في المناصب العليا متدنياً رغم معدل مشاركتهن في قوة العمل، حيث تنحصر غالبية المشتغلات في الوظائف الدنيا والوسطى.

وفي متابعة لهذه العلاقات المتشابكة نجد إن الحقوق والفرص التـي توفرهـا القـوانين أو التنظيمات المجتمعية تستهدف في ظاهرها خـدمة كافة النساء، إلا أنها فـي الواقـع تخدم فئة معينة ممـا يؤدي إلى تزايد التباين الاقتصادي والاجتماعي.(1)

وهناك حقيقة أخرى وهي أن توفر مزيد من الفرص للمـرأة في المناصـب القياديـة لا يحل مشكلة المـرأة، فالقضية ليست مزيداً من ((الكم)) النسائي في تلك المستويات وإنما هي قضية نوعية في جوهرها.

فما قيمة ازدياد معدل النساء بدون تنظيم اجتماعي كفء، يعبأ بكل طاقات أفـراده مـن الرجال والنساء، ويتيح لهم فرص المشاركة الواسعة.

ليس السؤال المهم هـو: من يتخذ القرار الرجال أم النساء،أو ما نسبة كليهما في صـنع القرار، وإنما السؤال الأهـم هو((كيف يتم لصانعي القرار اتخاذه؟ ولمصلحة من؟ وبأي الوسائل سيطبق؟)). وعلى هذا النحو يكون الجانب الكيفي في التنمـية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية عاملاً فعالاً في تطوير الحياة إلى بدائل نوعية أفضل وأبقى.(2)

ويمكن القول: أن الألفية الثالثة حملت في مستهلها تباشير مرحلة جديدة لتطـوير المـرأة العربية، فمنذ فشل عقد القمة الثاني للأمم المتحدة نتيجة تدني مـشاركة المـرأة فـي التنمـية وإقرارها عام **1975**ف عاماً للمـرأة بدأ التحرك الإيجابي الحثيث، حيث عقـد للمـرأة مؤتمر **1976- 1985**ف تحت شعار المساواة، والتنمـية، والـسلام، عقـدت خلاله ثلاث مؤتمرات دولية.

أقـر المؤتمر العالمي الثالث للمـرأة الذي عقد في نيروبي عـام **1985**ف اسـتراتيجية

---

(1) نفس المرجع السابق: ص335- 337.

(2) نفس المرجع السابق: ص338- 339.

تطور المـــرأة لعام **2000ف**.

فالوثائق المنبثقة عن المؤتمرات الدولية الأخيرة، ابتداء بمـــؤتمر المكـــسيك، ومـــروراً بمؤتمر كوبنهاجن ونيروبي وفينا والقاهرة وانتهاء بمؤتمر بكـــين. التي عقـــدت خـــلال العقدين أكدت أن وضع النساء في العالم مرهون بـــالظروف الاقتـــصادية والاجتماعيـــة والسياسية، كما أن من المتعذر الحديث عن مصير الإنسانية دون التطرق لوضع المـــرأة ومعالجة مشاكلها التي تعوق مشاركتها في التنمـــية.

كما إن انعقاد قمة المـــرأة العـــربية وما سبقها مـــن منتـــديات مثـــل حقـــوق المـــرأة والقـــانون، المـــرأة والسياسة، المـــرأة والمجتمع، المـــرأة والأعلام، المرأة العربية في بلاد المهجر، هي خطوات واثبة لخلق أرضية صلبة من الوعـــي الاجتماعي لإقرار قيام منظمة المـــرأة العـــربية، والتي تم الإعلان عنها في نوفمـــبر **2001ف**.

إذاً فالتوجهات الدولية التي عكستها نتائج المؤتمرات الدولية المتعلقـــة بالمـــرأة ومـــن ضمنها المؤتمر الدولي للسكان والتنمـــية لم تكن تقليد التجمع أو جمهرة النساء، بـــل إن أثارها تجلت في أكثر من موضع انعكس على واقع المـــرأة ولفت الأنظار لقضاياها.

غير إنه إذا شاءت المـــرأة تحقيق التنمـــية لابد لها أن تعي بأن التنمـــية نابعـــة مـــن المجتمع ولا يجب أن تستوردها من الخـــارج.(1)

ففي العام الدولي للمـــرأة جرت العديد من الندوات والمؤتمرات كما ذكرنا آنفـــا، وقـــد كانت (المساواة بين الرجل والمرأة، والتطوير، والسلام) هـــي الموضـــوعات الـــثلاث الرئيسية التي طرحت.

فقد كان الاعتقاد السائد في العالم الصناعي أن التطوير هو من هموم الدول النامية، ولكن تبين فيما بعد أن المشكلة لها أبعاد عالمية، وأن حلها يحتاج إلى التعاون الـــدولي فحلهـــا يكمن في التنظيم الاجتماعي.

ومنذ السبعينات من هذا القرن بدأ المخططون يعيدون تقسيم أفكارهم حول العلاقـــة بـــين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، ولكن من المؤسف أن نرى الكثيـــر مـــن النـــساء معزولات عن عمليات التخطيط، فلقد كان أحد أهداف العام الدولي للمرأة **1975ف** إعادة

---

(1)فهمي سارة:المرأة العربية،نظرة متفائلة،،دار المرأةللعربية،بيروت،لبنان،،ط ١،1993 ف،ص117-120.

تقسيم دور النساء في خطط التطـوير، وبعد أن كشفت الدراسات الحديثة بأن حقـــوق المـــرأة انتهكت في العالم، مما ضـــخم الفجـوة بينهـــا وبـــين الرجـــل، فكـــان مـــن الطبيعي أن ترتفع نداءات تدعو لتغيير الأسبقيات وتحويلها لصالح المـــرأة، وأن تعقـد مؤتمرات وتقدم توصيات لجذب المـــرأة إلى شبكة التطوير.(1)

وإذا ما نظرنا لتقرير التنمـية العـــربية 2002ف والأول مـــن نوعـــه فـــي المنطقـــة العـــربية، نجده حدد ثلاثة عـــوامل أعتبرها المحددات الأساسية لمسيرة التنمية العربيـــة وسماها بأنها

- نواقص الحـــرية.
- عدم تمكين المـــرأة.
- نقص القدرات المعرفية.

وبما أن التشخيص جزء من العلاج فالتركيز على هذه القضايا من شأنه إزالـــة العقبـــات وتحقيق التنمـــية العـــربية، فالتنمية التي لا تأخذ في حسبانها العدالة بين الجنـــسين هـــي تنمـــية قاصرة وفي خطـــر.

ويوضح هذا التقرير بعض المنجزات على الصعيد الكمي فيما يتعلـــق بقـــدرات النـــساء العربيات مثل: انخفاض الأمـــية إلا أن هذه الإنجازات لـــم تفلـــح فـــي القـــضاء علـــى الموروثات المنحازة لغير صالح الإناث، والتي كرست الدور الإنجـــابي علـــى حـــساب القدرات الإنتاجية، والنتيجة أن نصف العربيات يعانون من عدم المســـاواة فـــي بعـــض الحقوق كحق التصويت، بالإضافة إلى التمييز ضد المـــرأة في فرص التوظيف خاصـــة في الوظـــائف العليا، حيث تتمثل ظاهرة((السقف الزجاجي)) الذي يحول دون استمرارها في الصعود إلى الأعلى وظيفياً مما يحرم المجتمع من قدرات يمكن الاستفادة منهـــا.(2)

ولتحديد صيغة الدور الذي تؤديه المـــرأة العـــربية حالياً في نشاطات التنمـــية، لابد من تحديد أهم سمـــات واقعها الحـــالي، وحجم مساهمتها في النشاط الذي يجري في الـــبلاد العـــربية.

---

(1) نفس المرجع السابق: ص7- 8.

(2)ياسر الفهد:المرأة العربية والتقدم والتطور، المجلة الإجتماعية القومية،العدد2،3،المجلد12، 2003ف،ص24-24.

أولاً:- المـــرأة العـــربية والتعـــليم

إن التعجيل بالتنمـــية يضفي ضرورة تحـــرير المـــرأة وانضمامها لقـــوة العمـــل، وفاعلية انضمامها ترتبط بالارتفاع بإنتاجية عملها، وهذا الارتفاع يفترض أمرين:

1- أن لا تمنع المـــرأة من أداء عمل يمكنها القيام به بكفاءة.

2- تأهيل المـــرأة فنياً لممارسة مختلف الأعمال الإنتاجية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال معاهد مخصصة، فالتعليم يكسب المـــرأة معارف متعددة ويمكنها من تنمـــية مـــداركها، فتقييم التقدم في العالم العربي في مجال التعليم يشكل جزءاً هاماً في تقييم التنمـــية.

فالتعليم يلعب دوراً في تنمـــية المـــوارد الإنسانية، وإنه من الاستثمارات التي لابد منهـــا للاقتصاد الوطني، فالتعليم يقدم للزراعة والصناعة والمهن الأخرى العناصر المؤهلة.(1)

فالمستوى التعليمي يعتبر عامل أساسي لفتح مجال العمل أمام المـــرأة، وقد أثبتت الباحثة نادية يوسف علاقة التعليم بعمل المـــرأة في بحثها المتعلق بالعمالة النسائية في أمريكـــا اللاتينية والعالم العـــربي، فحصول المـــرأة على مستوى ثقافي يخولهـــا للتحـــرر مـــن دورها التقليدي في البيت.(2)

كما أكدت اليونسكو في نشراتها العديدة التأكيد على تعليم المـــرأة؛ لتلعب دوراً فعالاً في الاقتصاد والمجتمع.(3)

فالتفوق العلمي برز في الوطن العربي في عهـــد الدولـــة الإســـلامية، إلا أن الـــسيطرة الاستعمارية جعلته يخسر هذا التفوق، ومع هذا ففي الوقت الحاضر انتـــشرت المـــدارس والجامعات وزاد عدد الطلاب، ولكن لم يكن انتشار التعليم فـــي كافـــة الأقطـــار بـــنفس المستوى، فقد بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الـــوطن العـــــربي أكثـــر مـــن الضعف فقد كانت **34.4%** في عام **1960ف** لتصل إلى **75.2%** في عـــام **1995ف**.

ولكن نلاحظ التمييز بين الإناث والذكور حيث يوضح المتوسط أن من بـــين **100** ولـــد يلتحقون بالمدارس الابتدائية تلتحق **64** فتاة فقط.(4)

---

(1) عايدة عبدالله أبوصايمة: المرأة في الوطن العربي،المكتبة الوطنية،عمان، الأردن، 1997ف، ص94.

(2) عمر عسوس: المرأة والعمل في الجزائر، ندوة حول المجتمع العربي،نظمها قسم علم الاجتمـــاع بكليـــة التربيـــة،جامعـــة قاريونس،بنغازي،في الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر 1989ف، ص19.

(3) عايدة أبوصايمة: مرجع سبق ذكره،ص94.

(4)) زهير حطب،عباس مكي: مرجع سبق ذكره،ص109.

*استثمار تعليم الفتاة في عملية التنمـــية:

أكدت الكثير من الدراسات الميدانية على أن تعليم المـــرأة يعد استثمارا أقوى عشر مرات من مضاعفة عدد الأطباء، وسبع مرات من مضاعفة الدخل القومي، فكلما كانـــت المـــرأة أكثر ثقافة وتعليماً كانت أكثر قدرة على التخيل العلمي.(1)

ولكن إذا نظرنا في الجانب الآخـــر نجد علماء الاقتصاد يركزون على دراســـة النظـــام التعليمي من حيث كفاءته لتزويدهم بالقوى العاملة، فعمل هؤلاء العلماء على ربط خطـــة التعليم بخطة التنمـــية الاقتصادية، بحيث يقتصر التخطيط التربوي على إعـــداد الفنيـــين والاخصـائين والعمـــال الذين تحتاجهم السوق الاقتصادية.

كما يحاول بعض علماء الاجتماع رفض منهج الاقتصاد؛ باعتبار أن هذا يعتبر عـــدواناً على حقوق الإنسان، فالإنسان هو مصدر العمل والإنتاج وهو الهـــدف ،وهو الذي يخلق وظيفة في الحياة وليس الأصل أن يخلق الإنسان للوظيفة أو أن يسلب القدرة على أدائها.

فمن الخطأ اعتبار الغرض الوحيد من المشروعات التعليمية هو زيادة إسهام الإنسان في خـــلق السلع الإنتاجية دون التفكير في تأثير هذه التطورات على الإنسان.(2)

فبالنظر إلى استثمار عملية التعليم بالنسبة للفتاة في التنمـــية تتضح من خلال ما تكـــسبه المـــرأة من مميزات تؤهلها للمشاركة التنمـــوية منهـــا:

1- من أجـــل تعليم أولادها مستقبلاً، فالعديد من المفكرين منهم **قاسم أمين** نادوا بتعلـــيم المـــرأة، وكان شعارهم ((علموا المـــرأة لأنكم بتعليمها تعلمون الأجيال))، كـــي تنمـــي شخصيتها وتكون بمستوى الشاب وتؤكد ذاتها.

2- تعليم المـــرأة يزيد من إمكانية توفر فرص عمل لها، ففـــرص العمـــل مرتبطـــة بمواصفات الإعداد والكفاءة فمن السهل إيجاد عمل إذا كان المرء مؤهلاً علمياً. .(3)

3- التعليم له تأثير على خصوبة المـــرأة وعـــدد الأولاد، فالدراسات الميدانية في لبنان ومصر وتونس أظهرت أن تعليم المـــرأة هـــو أفضل ســـلاح لمواجهة التزايد السكاني،

---

(1) حسين عبدالحميد رشوان: علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث،1980ف. ص73.

(2) زينب زهري، صالح الزين: دراسات في علم الاجتماع والانثربولوجيا،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ،مصراتة ليبيـــا ، ص126- 127.

(3)كوستي بندلي:تعليم الفتاة وافاق المرأةتعليق على استقصاء بين الشباب،طرابلس،لبنان،ط2، 1998، ص 21-22.

فالأم المتعلمة تعتبر قرار إنجاب طفل إضافي بالنسبة لها يتخذ بناء على قدرتها للموازنة بين واجباتها المتنوعة، إذ لم يعد البيت وحده يشكل دائرة حياتها، بل إن عالم المرأة توسع بفعل تعلمها وعملها.

4- التحصيل العلمي للمرأة يحدد اتجاهات الآخرين نحو دورها في المجتمع، فالرجال الذين لم تلق أمهاتهم تعليماً يميلون إلى معارضة فكرة منح المرأة حقوقاً مساوية للرجل، أما الذين تلقت أمهاتهم تعليماً جامعياً فإنهم يشكلون قوة مساندة لفكرة المساواة بين الجنسين. (1)

5-التعليم يساعد على تخطي نمط التربية التقليدية التي تنظر للفتاة بأنها جسد في الأساس، وإن همها الأساسي هو تزيين هذا الجسد وأجتذاب الرجال دون الاهتمام بعقلها، فالفتاة لا تخرج من هذه القوقعة إلا بالثقافة فهي محققة لإنسانيتها.(2)

ولكن بالرغم من الاستثمار الواسع للتعليم في أقطار الوطن العربي، فإن هذا المقياس الكمي لا يتفق مع المقياس النوعي للتعليم والذي يعاني من المشاكل الآتية:

1- التسرب وتدني نسبة الإناث المتعلمات اللواتي يمثلن نصف المجتمع العربي، فهذه النسبة مازالت متدنية إذا ما قيست بنسب المسجلين في المدارس من الذكور، ويظهر ذلك في الدول العربية الأقل تطوراً.

2- قلة الاهتمام بالتدريب الفني والمهني.

3- انتشار الأمية فنسبة الأمية بين الإناث في الوطن العربي تزيد عنها بالنسبة للذكور، وبالرغم من التعليم الإلزامي بين الذكور والإناث لا يميز في حق التعليم بين الجنسين، ولكن الإمكانيات في بعض الدول العربية أقل من النصف، حيث لا تسمح الإمكانيات في بعضها بتوفير فرص التعليم لكل من يرغب فيه وفي هذه الحالة تعطي الأولوية للذكور. (3)

حيث تقدر نسبة الأمية بين النساء الكبار من سن 15 فما فوق بحوالي 70% كنسبة وسطية في الوطن العربي، وإذا كانت نسبة الأمية بين الذكور البالغين تصل إلى

---

(1) زهير حطب، عباس مكي: مرجع سبق ذكره، ص115- 116.

(2) نفس المرجع السابق: ص115.

(3) عصام نور : المرأة والتنمية، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2002ف، ص69- 71.

أكثر من 45%، إلا أن العـدد المطلق للأميين والأمـيات يزداد، ولا بد من الإشارة إلى التفاوت بين الأقطار العربية في نسبة الأمـيات من النساء والتي تتراوح في حـديها الأدنى والأعلى بين 30% و 90%، وتدل البيانات أيضا على البطء الشديد فـي جهـود محو الأمـية، وإذ يقدر التناقص السنوي بين الأميات الكـبار فيما لا يزيد عـن 1.2% سنوياً، بينما تتناقص في الذكور إلى 1% سنوياً.

وبالنسبة لتعليم المـرأة بصورة عـامة ـ ممـا لا شـك ـ فيه أنه قفز قفزات ضخمـة خـلال العقـود الأخيرة، وقد حققت الدول النفطية الاستيعاب الكـامل للبنات في مرحلة التعليم الابتدائي، ومن المتوقع أن تحقق معظم الدول العربية الاستيعاب الكـامل للبنـات خـلال هذا العقد على أكثر تقـدير. (1)

*مسـاهمة المـرأة العربية في النشاط الاقتصـادي

يتضح ذلك من خلال انتشار الصناعة الحـديثة وما تتطلبه من الاعتمـاد المتزايـد على النسـاء، حيث أدى التطور التكنولوجي إلى توفير فـرص العمل للمـرأة، حيـث أن أهـم خصـائص الصناعات الحديثة التي تساعد عـلى استخدام المـرأة:

1- أنها تعتمد على الآلات الحديثة التي لم تعد تستلزم القوة البدنية، وبالتالي قد أظهـرت الكثير من النساء أن لهن قدرات وامكانات للتفوق.

2- كما أن التطور الاقتصادي أوجد مجالاً واسعاً لأعمال الإدارة والتوزيـع، ممـا أدى لاجتذاب أعداد هائلة من النساء ،كما أن التوسع في قطاع الخـدمات أدى إلـى ازديـاد الاعتماد على المـرأة.(2)

ولكن يمكن الوقوف على حقيقة هامة جداً وهي أن البلاد العربية تقسم من حيث ميـادين عمل المـرأة إلى ثلاث مجالات:

- **المجموعة الأولى**:إن القـسم الأكبـر مـن النـساء يعملـن فـي الزراعة،وتـضم سوريا،السودان،العراق،الصومال.

---

(1) محمد عمر الطنوبي: مرجع سبق ذكره، ص53.

(2) سعد عبد الرسول:الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي ،الاسكندرية،المكتب العلمي للنشر والتوزيع،1998 اف،ص 122.

- المجموعة الثانية:

يعمل القسم الأكبر من النساء فيها في الأعمال الكتابية والإدارية والخدمات، وتضم دول الخليج ومصر والجزائر وليبيا.

- المجموعة الثالثة:

وهي التي تتوزع فيها النساء العاملات على مختلف القطاعات، مع ميل التركيز أما في الزراعة أو في القطاعات غير الإنتاجية، وتضم هذه المجموعة بقية الدول العربية.

ولكن الظاهرة المشتركة بين جميع الدول العربية هي أن نسبة العاملات في الصناعة ضئيلة، كما يتضح عدم قدرة الفروع الاقتصادية على استيعاب طلبات العمل المتزايدة، فمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي يعتبر في المتوسط **16%** وهي أقل نسب في العالم، على أن منظمة العمل الدولية أصدرت تقريراً يوضح أن عدد النساء من القوة العاملة لا يزال يرتفع بصورة مستمرة ومتزايدة، لتسجل سوق العمل نسبة **67%** من إجمالي عدد النساء في الفئة العمرية من **20** وحتى **54** عاماً كسيدات خبيرات في الفترة من عام **1990ف** وحتى الآن ، ومن المتوقع أن تتزايد هذه النسبة لتصل إلى **70%**.(1)

فالمطلوب ليس مجرد زيادة كمية في نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، بل لابد من تغيير جذري في السياسات التنموية للبلاد العربية، بحيث ينتقل مركز الثقل فيها من البحث عن النمو الكمي للقطاعات الاقتصادية إلى البحث عن التغيير الشامل في العلاقات الإنتاجية، بغية تأمين فرص العمل المنتج لجميع الراغبات فيه، بالإضافة إلى أن الركض وراء التكنولوجيا والاستهلاك من أكبر العقبات في وجه تحرير المجتمعات العربية، لذا لابد من دعوة المنظمات النسائية وحركات تحرير المرأة لتكريس الجهود لحل هذه المشكلات.

أما في مجال الصحة نجد أن نسبة وفيات الأمهات تقدر بـ **278.4** في كل مائة ألف ولادة ، وتوجد **20** مليون طفلة تتعرض إلى عادة الختان الضارة.كما أن مساهمة المرأة في المناصب التنفيذية العليا والسياسية ضئيلة، حيث تبلغ مشاركة المرأة في البرلمان

---

(1)ياقين بدري:مؤشرات التنمية البشرية لتمكين المرأةتحقق المساواة،مجلة كوثر،العدد82،مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث،تونس،2003ف،ص 23-24.

في دول غـــرب أسيا في المتوسط 15%، وفي الدول العربية الأفريقية تتراوح النـــسب بين 1% و 3% و8%، أما المشاركة في المجالس المحلية فهي تتـــراوح بـــين 10% ، 13% في الدول التي لها بيانات في ذلك، أما ترقي المـــرأة إلـــى المناصـــب التنفيذيـــة الإدارية العليا فتتراوح النسبة بين 20% في مصـــر وتتأرجح في دول أخرى بين 7% ، 10%، وتتقلص مشاركتها في الشؤون الخارجية.(1)

الصعوبات والعقبات امام المرأة العربية والتنمية

1-غياب النظرة العلمية مما يعرقل حركة المرأة العربية للمشاركةبكل طاقاتها في أعمال التنمـــية، فلا تزال هناك أفكار سائدة تفرض على المـــرأة العربية قيـــوداً فـــي الفكـــر والحركة مما يعطل عملهـــا المنتج، وكذلك فالمـــرأة تتحمل نتائج فشل التنمـــية لأنهـــا خاضعة لسيادة الرجل لذلك فهي تعاني أكثر، ونصيبها من الجهل والمـــرض والإرهـــاق أكثر من الرجل.

2- إن معاناة المـــرأة في البادية العربية مضاعفة بسبب قلة فـــرص التعلـــيم، وكثـــرة الأطفال، وعدم توفر الخدمات الصحية.

3- عدم قدرة المـــرأة العربية على تملك حق إصدار القرار سواء فـــي المجتمـــع أو داخل الأســـرة، فالقرار دائماً للرجـــل.

4- القهر الاقتصادي على النساء العربيات، فمعظم النساء عـــاملات منتجـــات خـــارج المنزل وداخله، فالنساء العاملات في الزراعة يزداد قهرهن فهن محرومات من التأمينات الاجتماعية وغير محسوبات ضمن قوة العمل النسائية، وكذلك حال الزوجـــات والنـــساء العاملات في البيوت والريف لا تشملهن التأمينات أو قانون النقابات العماليـــة، فهـــؤلاء النساء يعشن تحت سيطرة الرجـــل وحقوقهن مهدورة ولا يملكن حق التصرف.(2)

5- كما أن التقاليد والعرف السائدة في الدول العربية تحول أحياناً دون خروج المـــرأة

---

(1)نفس المرجع السابق:ص25.

(2) عايدة عبدا لله أبوطايعة: مرجع سبق ذكره،ص96- 97.

للعمـــل، و السمـــاح لها بالعمل فقط في أماكن محددة كالتدريس والوظائف البعيدة عـــن التعامل مع الرجـــال.

6- كما أن سيطرة الرجل في الريف على المـــرأة يجعل الرجـــل هـــو المـــستفيد مـــن مشروعات التنمـــية الزراعية وليس المـــرأة.(1)

* الخـــــلاصـــــة/

إن المعالجة الحقيقة لقضية المـــرأة العربية في حقـــوقها وأدوارها ومسؤولياتها لابد أن تنطلق من وقائع التنمـــية وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لمجموع السكـــان ذكوراً وإناثاً، ولكن هذا ليس بكاف في أوضاع المـــرأة العربية، وإذا كـــان مـــن قبيـــل التفكير المسطح ترجمة ما يحدث للمرأة من تقدم في الرفاه الاجتماعي والتعليم كمؤشـــر على تقدم المجتمع وتحسين أحوالها المعيشية، فمعدل النساء في المناصب العليـــا متـــدنياً رغم ارتفاع معدل مشاركتهن في قوة العمل، وتنحصر غالبية المشتغلات في الوظـــائف الوسطى وفي قطاعات اقتصادية معينة ومهن محددة في قطاع الخدمات، مع تدني نـــسبة مشاركتهن في قطاعات الإنتاج، وعلى الرغم من الأخذ بمبدأ الأجـــر المتساوي للعمـــل المساوي دون تمييز بين الرجل والمـــرأة في كـــافة الدول العربية وخاصة في الوظائف الحكومية والقطاع العام، إلا أن هذا المبدأ غير مطبق في مجالات العمـــــل الخـــــاص وعلى وجه التحديد في قطاعات البناء والتشييد والأعمـــال الزراعية وقطـــاع الخـــدمات الشخصية، أضف إلى هذا كله الصعوبات في توفر خدمات الطفولة التي تحتاجها المـــرأة العاملة، إلى جانب ما تواجهه من ضغوط بعض القيم الاجتماعية في سعيها للجمع بـــين مسؤولياتها في العمل ومسؤولياتها الأســـرية، هذا فضلاً عما تضعه تشريعات العمل في بعض الأقطار من وجوب عدم الاختلاط بين النساء والرجال في العمل، وفي متابعة لهذه العلاقات المتشابكة فإن الحقوق والفرص التي توفرها القوانين أو التنظيمات المجتمعيـــة تستهدف في ظاهرها خدمة كافة النساء، بينما نجد أنها في الواقع تخدم فئة معينـــة ممـــا يؤدي إلى تزايد التباين الاقتصادي والاجتماعي، و بالتالي فمن الضروري إدماج المـــرأة في عملية تنموية شاملة بمرتكزاتها الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية.

---

(1) رفيقة سليم حمود:المراة – مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمين، جمهورية مصر العربية، 1997اف، ص143.

الفصل الرابع
المرأة والتنمية في ليبيا

ـ التنمية في ليبيا

ـ المرأة والتعليم في ليبيا.

ـ المرأة والنشاط الإقتصادي في ليبيا.

ـ المرأة والمشاركة السياسية في ليبيا.

ـالمرأة والتنمية في مدينة سرت.

*التنمـــية في ليبيا

قبل اكتشاف النفط كانت ليبيا أفقر دول العالم اقتصادياً فقـد كانـت تعتمـد علـي المساعدات الخارجية، كما أنها كانت تعتمد على تنمـية الزراعة التي كانت تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي قبل اكتشاف النفط، حيث يمثل ذلك النشاط أكثر من 7% من قـوة العمل.(1)

فقد أجمع الاقتصاديون الذين كتبوا عن ليبيا قبل اكتشاف البترول، علـى اسـتحالة قيـام اقتصاد سليم في هذه البقعة من العـالم، وأكدوا بأن الليبيين يظلون معتمـدين باسـتمرار على العـون الخـارجي.(2)

ولكن مع بداية الستينات بدأ الاقتصاد الليبي في الانتعاش، حيث تميزت تلك الفترة ببداية تصدير النفط مما أسهم في سرعـة زيادة التغير الاجتماعي، حيث أحدث تغيـرات فـي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأهم هذه التغيرات هي إتاحة فرص ومجـالات جديـدة للعمل في أماكن تنقيب النفط، مما أدى إلى زيادة الهجرة إلى هذه الأماكن، وهذا بـدوره أثر على نسبة العاملين في القطاعات التقليدية بدخول وسائل التقنية الحديثة، بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على دخل الفرد.(3)

فمتوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي للأنشطة الاقتـصادية غيـر النفطية بتكلفة عوامل الدخل الجارية يتضح بأنه قد زاد من **237** دينـار عـام **1970ف** ليصل عام **1988ف** إلى**918.4** دينارفي السنة، أي بمعدل نمو سـنوي مركـب يناهز **7.8%** وهو بذلك يضاعف معدل النمو الإجمالي للسكان خلال تلك الفترة، وقد واصـل الارتفاع ليتحدد عام **1997ف** بنحو **1936** دينار. ومعنى ذلك كله أن متوسط دخل الفرد أصبح يساوي **(8.2)** مرة عما كان عليه ذلك المتوسط عام **1970ف**.(4)

ولكن المال وإن كان عاملاً مهماً للتنمية الاقتصادية، فهو ليس بالعامل المهم الوحيـد، إذ

---

(1) محمد عبد الحميد الطبولي: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الليبية ومشاركتها في العمل،مجلة كلية الآداب والعلـوم، المرج، العدد الثاني، 2000ف، ص 14- 15.

(2) مصطفى عمر التير: مسيرة تحديث المجتمع الليبي،مؤامة بين القديم والجديـد،معهـد الإنمـاء العربـي، طـرابلس،ليبيـا، 1992ف،،ص128.

(3) عائشة محمد بن مسعود فشيكة: مرجع سبق ذكره، ص73.

(4) تقرير التنمية البشرية 1999ف: مرجع سبق ذكره،ص64.

يحتاج المال إلى من يستعمله ليصبح عنصر إنتاج، وهنا يأتي دور الشق الثاني من الإمكانيات الاقتصاديةوهو الطاقات البشرية.(1)

ويمكن القول: أن ثورة الفاتح في عام **1969ف** كان لها الدور الرئيسي في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، حيث تميزت فترة السبعينات بتنفيذ الخطة الثلاثية **1973-1975ف**، والتي كان الهدف منها تحويل المجتمع العربي الليبي من مجتمع يعتمد على اقتصاد من نوع واحد إلى مجتمع يعتمد على أكثر من نوع.(2)بالإضافة إلى خطة التحول الاقتصادي الخماسية 76- **1980ف**، والتي تحقق بفعلها نمواً اقتصادياً في مجال التصنيع، وخاصة الصناعات التحويلية من **2.4%** عام **1980ف** إلى نحو **6.3%** عام **1985ف** ويشمل هذا النمو القطاعات الاقتصادية الأخرى.(3)

إلى جانب ذلك أعطت تلك الخطط أهمية كبرى للقوى البشرية الوطنية وخاصة النساء، ومن هذا المنطلق فإن الخطط التنموية التي ظهرت في السبعينات راعتا إستراتيجية السياسة العامة للثورة طبقاً للإعلان الدستوري الصادر في **11- 12- 1969ف**، حيث تتبع السياسة الاجتماعية الليبية من الأصول الحضارية للمجتمع ومراعاة ظروفه، وتهدف إلى تحديد استراتيجية تنير الطريق لتنمية الموارد البشرية باعتبارها أهم موارد المجتمع ورأس مال كل تنمية، وتنمية الإنسان تكمن في تحقيق إنسانيته والارتفاع بمستواه الفكري والثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والصحي إلى المستوى المطلوب، هذا وتقوم السياسة الاجتماعية في خطتي التنمية على الأتي:-

1- النظر إلى خدمات التنمية الاجتماعية المتمثلة في التعليم والصحة والإسكان وخدمات الطفولة والأسرة والشباب والرعاية الاجتماعية على أنها خدمات استثمارية وليست استهلاكاً لرؤوس الأموال.

2- تحقيق المشاركة الشعبية، لكي تكون التنمية ذاتية معتمدة على تعبئة الموارد المحلية وتحريكها، حتى تكون الجماهير هي أداة التخطيط والتنفيذ.

3- ضرورة أن تكون النظرة للتنمية البشرية شاملة، الأمر الذي يجعل المشروعات

---

(1) مصطفى عمر التير: مرجع سبق ذكره، ص130.

(2) محمد عبد الحميد الطبولي: مرجع سبق ذكره،ص15.

(3) عائشة محمد بن مسعود فشيكة: مرجع سبق ذكره، ص74.

الاجتماعية القطاعية تنبع من سياسة مترابطة متكاملة تتسق مع الأهداف العامة.

4- وضع مشروعات التنمية الاجتماعية وفق ثقافة المجتمع وواقعه.

5- مراعاة عدالة التوزيع على مختلف المناطق لكي يسير المجتمع بكامله في ركب التقدم، وتصبح التنمية الشاملة تعبيراً إنسانياً لمفهوم الاشتراكية حيث الكفاءة والعدالة والمسؤولية الجماعية.(1)

ولكن على الرغم من المحاولات المبذولة لتحديث المجتمع؛ فإنه كانت هناك دائماً عقبات تواجه واضعي أي خطة تنموية مثل ندرة القوى العاملة المدربة، وللتغلب على تلك العقبات كان يعوض عن ذلك النقص باستجلاب قوى عاملة غير ليبية.

حيث أوضحت الإحصاءات الليبية أن المجتمع الليبي اعتمد كلياً على قوى عاملة أجنبية على الرغم من تزايد عدد العاملين الوطنيين في سوق العمل الليبي.(2)

ونتيجة لتراوح أسعار النفط ما بين الارتفاع والانخفاض وإدراك حقيقة أن مصدر النفط قابل للزوال عملت خطط التنمية الحديثة على إرساء مجموعة تحولات وتغيرات اقتصاديةواجتماعية وسياسية أثرت في جميع جوانب حياة أفراده، ومن بين هذه التغيرات تغير الهيكل الاقتصادي التقليدي فانتقل المجتمع من الاعتماد على الزراعة التقليديةوالرعي إلى مجتمع تتعدد فيه الأنشطة، كما زاد النمو الحضري والعمراني وأنتشر التعليم الذي كان سبباً ونتيجة للتغيرفهومن مظاهر التحديث في المجتمع الليبي. (3)

فجملة هذه التغيرات شجعت على العمل في القطاعات المختلفة من جهة، وأتاحت فرصاً غير متوقعة لعمل المرأة الليبية حيث بدأت تسارع للعمل بعد حصولها على مستوى تعليمي يؤهلها لذلك، وعليه شاركت بشكل جاد في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وحصلت على قدرات جديدة تساعدها على المشاركة في مجالات العمل المختلفة، فضلاً عن ذلك فقد أثرت هذه التغيرات مباشرة على مكانة المرأة في المجتمع والاقتصاد.(4)

---

(1) سالم عبد السلام ارحومة: مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا 1970- 1980، الدار الجماهيرية للنشروالتوزيع ، ليبيا1988ف،،ص35-36.

(2) محمد عبد الحميد الطبولي: مرجع سبق ذكره،،ص16.

(3) عائشة محمد بن مسعود فشيكة: مرجع سبق ذكره،،ص75.

(4) محمد عبد الحميد الطبولي: مرجع سبق ذكره، ص17.

*المـــــرأة والتعليم في ليبيا

لقد بينت الدراسات أن التعليم يلعب دوراً أساسياً في تنمية قدرات الإنسان ومهاراته واتجاهاته، ويرفع مستواه الصحي، ويحسن مستوى إنتاجيته ودخله، ويمكنه بالتالي مـــن المساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلاده.

وعلى سبيل المثال فقد بينت دراسة أجراها البنك الدولي اعتماداً على التحليل الاقتصادي لثلاثة عشر بلداً من البلدان النامية أن دراسة أربع سنوات من التربية الأساسية في التعليم الابتدائي كفيلة بزيادة إنتاجية الفلاحين بحوالي 8.7% لجميع تلك البلاد، وبحوالي **10%** للبلاد التي تسعى إلى تحديث أساليب الإنتاج، بالإضافة إلى أن نشر التربية الأساسية يقلل الفروق الفنوية بين الأفراد، ويفسح المجال للكشف عن الذخيرة القوميـــة مـــن القـــدرات الإنسانية، ويشكل عاملاً فعالاً في سائر عمليات التنمـــية.

ولهذا كله جعلت المادة السادسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام **1948ف** التعليم حقاً لكل إنسان وذلـك بـشكل إلزامي ومجاني على الأقل في مراحله الأولـــى دون تمييـــز أو تفرقـــة بـــين الرجـــال والنساء.(1)

وقد كان لهذا الإعلان تأثير على سائر الدساتير والقوانين الوطنية فـــي مختلـف أنحـــاء العالم، فازداد الطلب على التعليم وسعى المسؤولون عنه لتحسينه وجعله مواكباً للتطـور العلمي والتقني، وملائماً للحاجات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

فقد أصبح التعليم في البلدان المتقدمة والنامية عاملاً للتطور والتقدم، خاصة في عـــصر الثورة التكنولوجية والتفجر المعرفي والانفتاح العالمي في مختلف المجالات الاجتماعيـــة والاقتصادية والثقافية، وأصبح تقدم الدول يقاس بمستوي تعليم أبنائها، وأصـــبح الـــسباق العالمي سباقاً تعليمياً بالدرجة الأولى، وأصبح أمر تنمية الموارد البشرية مـــسألة حيـــاة أو موت بالنسبة لمختلف المجتمعات خاصـــة الناميـــة كـــي تحقـــق التنميـــة الـــشاملة، ومن هذا المنطلق أصبحت الأمية عائقاً للتطور الحضاري،حيث أصبحت أحـــد مقـــاييس تخلف الدول.

---

(1) رفيقة سليم حمود: مرجع سبق ذكره،ص19-20.

وبالنظر إلى الآثار السياسية التي تتركها الأمية على الأفراد والمجتمعات ازداد اهتمام العالم بمشكلتها في العقود الأخيرة، فطالبت المؤتمرات الدولية والإقليمية والوطنية المتخصصة بضرورة تحرير الإنسان منها والعمل على تنمية قدراته، وقد أعلنت الأمم المتحدة عام**1990ف** عاماً لمحو الأمية، وأكد الإعلان العالمي حول" التربية للجميع" " **1990ف**" في مادته الأولى على ضرورة تأمين حاجات التعليم الأساسية لكل شخص دون استثناء، حتى يتمكن من المساهمة في عملية التنمية وذلك في موعد أقصاه عام **2000ف**، ويأتي ذلك مع العقد العالمي للتنمية الثقافية.(1)

فالتنمية تعتمد على ركيزتين، هما التنمية البشرية والتنمية المادية، وبالتأكيد فإن التنمية البشرية تعد الركيزة الأولى للنمو المادي في المجتمع، فالإنسان هو العامل الحاسم في التنمية، ويساعد في ذلك المؤسسات التي تزوده بالمهارات، كما أنه لا يمكن تصور مجتمع ينمو وينشد التقدم وفي نفس الوقت يهمل نصفه الآخر وهو النساء هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالنمو التعليمي يقود إلى نمو الإنتاج، فتعليم المرأة في المرحلة الحالية يعتبر استثمارا يمكن لأي بلد تام أن يحققه لمستقبله، ومن هنا جاء التأكيد على استثمار التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن التعليم يسهم في تدعيم شخصية المرأة، ويجعلها أكثر وعياً، ويرفع مستواها الاقتصادي، ويساعدها على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويجعلها أقدر على تنظيم أسرتها والتحكم بعدد المواليد، وكذلك تحسين تغذية أطفالها وخفض معدلات رسوبهم وتسربهم، فضلاً على أنه يسهم في تغيير مكانتها في المجتمع وتغيير نظرة الآخرين واتجاهاتهم نحوها.(2)

ففي البلدان الفقيرة التي لا يتجاوز دخل الفرد فيها (**300 دولار سنوياً**) فإن مضاعفة القيد المدرسي للإناث في المرحلة الثانوية من **10%** إلى **20%** وبفرضية ثبات المتغيرات الأخرى يساعد على تخفيض معدلات وفيات الرضع من نحو **105** وفاة لكل **1000** ولادة حية إلى78 وفاة، وعليه فإن تكلفة وعائد التوسيع في تعليم الفتيات وأثره على الإقلال من وفيات الرضع هو أكثر كفاءة وأقل تكلفة من التدخل المباشر في القطاع الصحي للخفض من تلك المعدلات، أما في الجانب الاقتصادي فقد بينت تجارب بعض

---

(1) رفيقة سليم حمود: مرجع سبق ذكره، ص19- 21.

(2) نفس المرجع السابق: ص145.

البلدان ومن خلال بحوث تقييم الإنجاز، أن عوائد سنة إضافية لتعليم المرأة تزيد مردوداتها بمدى يتراوح بين 2% إلى 15% مقارنة بعوائد تعليم الرجل، وخاصة في قطاع الزراعة الذي يعتمد على تقنيات متطورة.(1)

فعلى سبيل المثال فقد تبين أن السنة الإضافية من التعليم المدرسي ترفع أجر المرأة الباكستانية بنسبة 20%.

كما أنه يمكن للسنة الإضافية من التعليم المدرسي للبلدان النامية أن تزيد إيرادات المرأة في المستقبل بنسبة 15%.

ولهذا يؤكد الخبراء حالياً على أن تعليم الإناث هو استراتيجية هامة وشرط أساسي للمشاركة في التنمية، وهذا ما جعل المحافل الدولية تكرر في كل مناسبة على أهمية تعليم الفتيات، من ذلك مثلاً الإعلان العالمي حول" التربية للجميع " "1990ف" الذي سبق الإشارة إليه حيث نصت مادته الثالثة على منح الأولوية لتربية الفتيات وإزالة العقبات التي تحول دون مشاركتهن بشكل فعال.(2)

أما في الجماهيرية فلا يمكن تقييم الإنجاز الوطني الذي تحقق في العقود الثلاثة الماضية في مجال توسيع مدارك المرأة وتوفير أمنها المعرفي دون الرجوع للتاريخ القريب، فقد كانت الثقافة الاجتماعية السائدة لا تسمح للفتيات بالتعليم الرسمي والتسجيل بالمدارس.

حيث تأخر التحاق الإناث بالمدارس مقارنة بالذكور، كما رفض الناس تعليم المرأة، وسادت فكرة أن التعليم يمس كرامتها، وإذا ما كانت هناك استثناءات في المدن فسرعان ما يجري حرمان الفتاة من مواصلة الدراسة بعد إنهاء المرحلة الابتدائية أو قبل ذلك بمجرد معرفتها لمباديء القراءة والكتابة، فكان الآباء يستعنيون بمعلمين" الفقهاء" كي يعلموا بناتهم قراءة القرآن الكريم وأصول العبادة في داخل المنازل بدلاً من الذهاب إلى المدرسة.(3)

كما كان هناك نوعاً من التعليم الغير نظامي تقوم به بعض النساء المدربات وسمين " العريفة" لتعليم الفتيات في المدن خاصة مهارات الخياطة وفنون التطريز إضافة

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 1999ف: مرجع سبق ذكره، ص145.

(2) رفيقة سليم حمود: مرجع سبق ذكره، ص21- 22.

(3) تقرير التنمية البشرية: مرجع سبق ذكره، ص 145.

الى الدروس التربوية، وبوجه عام فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترات كانت تعكس أوضاعاً تعليمية متخلفة للإناث والذكور على حد سواء، بالإضافة إلى أن المدارس الرسمية كانت محدودة في عموم البلاد بحيث لا ترقى إلى مستوى الطلب الاجتماعي، مما أدى إلى ضعف معدلات الالتحاق وانتشار الأمية.

ومع قدوم عقد الخمسينات دخل النظام التعليمي الليبي مرحلة جديدة اقترنت بإصدار عديد القوانين واللوائح من بينها قانون التعليم الإلزامي لعام **1951ف**، حيث نص على ضرورة نشر التعليم لجميع المواطنين ذكوراً وإناثاً، وقد كان لبداية وجود سياسة وطنية لتعليم المرأة العديد من الإنعكاسات الإيجابية فيما بعد، حيث ساهمت في تبدل اتجاهات المجتمع نحو تعليم الفتيات، وفي زيادة الوعي الاجتماعي بحق المرأة في التعليم وترسيخ القناعة بعدم تعارض ذلك مع قيم المجتمع.(1)

فقد حصل تطور كمي في نسبة تسجيل البنات في المراحل التعليمية فقد ارتفعت النسبة المئوية لعدد الإناث(من إجمالي المسجلين في التعليم الابتدائي من **13.4%** " في السنة الدراسية **1952- 1953ف**" إلى **20.4%** في السنة الدراسية **1962- 1963ف**، حيث تعكس هذه النسبة مؤشر التحاق البنات بالمرحلة الابتدائية مقارنة بالذكور، إلا أن نسبة التحاق البنات بالمرحلة الإعدادية والثانوية كان بطيئاً خلال تلك الفترة، وكانت النسبة المئوية للإناث مقارنة بالذكور **7.4%** في عام **1963ف**.(2)

وكما هو موضح بالجدول رقم (1) فإن نسبة الأمية في سنة **1964ف** بين الإناث أعلى منها بين الذكور، ففي الوقت الذي تجاوزت نسبة الأمية بين الإناث **90%** لم تزد النسبة بين الرجال عن**57%** وذلك لوجود ظروف اجتماعية تعرقل انتشار التعليم بين الإناث.(3)

---

(1) نفس المرجع السابق: ص145.

(2) عائشة محمد بن مسعود: مرجع سبق ذكره، ص124- 125.

(3) مصطفى عمر القير: مرجع سبق ذكره، ص 130.

الجدول رقم (1) يوضح المستويات التعليمية للمواطنين من عمر 6 سنوات فما فـوق في سنة 1964ف

المستوي التعليمي	ذكـــور	إنـــاث	المجمـــوع
أمـــيون	351.653	511.815	**863.468**
قراءة فقط	10.092	2.746	**21.838**
قراءة وكتابة	201.873	41.685	**243.558**
شهادة ابتدائية	35.081	4.458	**39.539**
شهادة إعدادية	14.645	1.500	**16.145**
شهادة ثانـوية	4.455	295	**4.750**
شهادة جامعية فما فوق	1.427	69	**1.523**
المجمـــوع	**619.442**	**562.752**	**1.182.194**

المصدر: مصطفى عمر التير،مرجع سبق ذكره،ص 131.

وقد ظهرت أول خطة خمسية للتنمية في الفترة من **1963- 1968ف**، ممـا أدى إلـى تواصل النمو الكمي في التعليم، كما زادت نسبة التحاق البنات في مراحل التعليم مقارنـة بالفترة السابقة، ففي المرحلة الابتدائية على سبيل المثال تبين من المصادر الإحصائية إن النسبة المئوية للبنات ارتفعت من **18.6%** في السنة الدراسية **1964ف** إلى **34.4%** من السنة الدراسية **1969- 1970ف**.(1)

وتدل الدراسات بأن أمية الإناث كانت شبه كاملة عند بداية التجربة وبقيت بحـدود **91%** وفق ما أوضحه تعداد السكان لعام **1954ف**، ثم انخفضت إلى نحو **87%** عام **1964ف**، وفي بداية السبعينات وعند الشروع بالتجربة التخطيطية بعد الثورة عـام **1973ف** كـان ذلك المعدل قد وصل إلى حوالي **71%**. (2)

فقد تميزت السبعينات بتنفيذ خطتـي التنميـة((الخطـة الثلاثيـة **1973- 1975ف**))، ((والخطة الخمسية **1976- 1980ف**)) .

---

(1) عائشة محمد بن مسعود فشيكة: مرجع سبق ذكره، ص126.

(2) تقرير التنمية البشرية: مرجع سبق ذكره، ص 146.

وتشير دراسات التنمية البشرية الليبية أن قطاع التعليم والتدريب استأثر بنحو **11%** من إجمالي الإنفاق على ميزانية التنمية خلال فترة الخطط الإنمائية. (1)

وقد اشتملت خطط التنميةعلى أهداف نوعية وكمية في مختلف قطاعات التنمية، ويظهر من تتبع تنفيذ استراتيجيات الخطة أنه قد حدث تطور كمي في الخدمات التعليمية حيث افتتحت المدارس والمعاهد والجامعات ويتم التعليم مجاناً، كما اشتملت على أهداف تعميم هذه الخدمات لتشمل المناطق الريفية والحضرية، فازدادت نسبة المتعلمين، بالإضافة الى حدوث تطور كمي في مجال تعليم الإناث وأهمها مؤشر نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي والعالي حيث ارتفع العدد من **400** طالبة في العام الدراسي **69- 1970ف** إلى **4.8** ألف طالبة في العام الدراسي **1980- 1981ف** بمعدل زيادة سنوية يقدر بنحو **25.3%**، وتعكس هذه المؤشرات الموقف الاجتماعي من تعليم المرأة ومدى الموافقة على مستويات التعليم للإناث مقارنة بالذكور.(2)

كما أنه ومن خلال هذه الخطط المتتالية ظهر هناك انخفاض واضح في نسبة الأمية إلى **47.69%** عام **1984ف** واستقرت عند **27%** عام **1995ف**، وإذا نظرنا إلى نسبة الأمية بين الإناث في الفئة العمرية من **10- 24** سنة نجدها اختفت تقريباً إذا لم تتعد أكثر من **3.5%**، وبقيت في حدود **12%** للفئة العمرية من **25- 29** سنة.

مقابل ذلك فإن الأمية مرتفعة بشكل ملحوظ بين النساء اللاتي في أعمار **40** سنة فأكثر، حيث وصلت النسبة إلى حوالي **75%** و**94%** بالنسبة للنساء في عقد الخمسينات.

فمن الملاحظ اختفاء ظاهرة الأمية بين الإناث في المراحل العمرية الفتية، والسبب يكمن في النظام التعليمي الرسمي والتوسع في قبول الفتيات في المدارس الرسمية، كما زاد التوسع الأفقي الكبير للمؤسسات التعليمية في جميع المراحل التعليمية والذي وصل لجميع الأطراف النامية، قد حقق قفزات هائلة في توفير الأمن المعرفي للجميع وللمرأة بوجه خاص.(3)

---

(1) التعليم والتدريب :ملتقى المرأة العربية،www:awfarab.org / pag / li / 2004/ tw.htm، شبكة الاتصالات الدولية.

(2)عائشة محمد بن مسعود فشيكة:مرجع سبق ذكره،ص 126-127.

(3)تقرير التنمية البشريةلعام1999ف:مرجع سبق ذكره،ص146.

فالإناث شكلن نصف عدد الملتحقين في جميع المراحل التعليمية وفق أرقام **1995ف**.(1) وخلال هذه الفترة **1986- 1996ف** استأثر قطاع التعليم والتدريب بنحو **51.7%** من إجمالي الإنفاق على خطط التنمية، وبالتالي فإن دراسات التنمية البشرية تشير إلى أن **37%** من المجتمع الليبي هم طلاب يجلسون خلف مقاعد الدراسة في مستويات ومراحل تعليمية مختلفة، بالإضافة إلى إعداد الإطار التدريسي العامل في قطاع التعليم، والملاحظ المؤشرات عن تطور ذلك الرصيد والتغير الذي طرأ على الهيكل التعليمي للسكان الليبيين هي المعدلات المتصاعدة للالتحاق المدرسي الصافي من المرحلة العمرية في السن المدرسية من **6- 24** سنة نتيجة لتوسيع القاعدة التعليمية وتوفير البيئة المناسبة، حيث ارتفع معدل الالتحاق داخل كل فئة عمرية بنسب كبيرة.(2)

الجدول رقم (2) يوضح تطور نسبة الإناث من إجمالي الملتحقين في المراحل التعليمية المختلفة

السنة / المرحلة التعليمية	1973	1984	1995
ابتدائية	42.4	47.8	48.1
إعدادية	24.8	41.9	47.6
ثانوية	22.4	36.8	48.8
جامعية	12.9	23.4	48.2

المصدر: تقرير التنمية البشرية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، ليبيا، 1999ف، ص 146.

فإذا نظرنا إلى الجدل رقم (2) نلاحظ أن الإناث يشكلن نحو نصف عدد الملتحقين في جميع المراحل التعليمية وفق أرقام **1995ف**، وذلك بمراعاة التطور الزمني لتلك النسب لتعليم المرأة، حيث نلاحظ أنها تضاعفت مرتين في المرحلتين الإعدادية والثانوية خلال الفترة من **1973- 1995ف**، أما في المرحلةالجامعية فإن النسبة تضاعفت أربعة مرات خلال الفترة ذاتها بحيث تصاعدت من **12.9%** إلى **48.2%**.(3)

---

(1)نفس المرجع السابق،ص 146.

(2) التعليم والتدريب: ملتقى المرأة العربية،www:awfarab.org/ pag/ li/ 2004/ tw.htm، شبكة الاتصالات الدولية.

(3) تقرير التنمية البشريةلعام1999ف،مرجع سبق ذكره،ص146.

الجدول رقم (3) يوضح تطور نسب الالتحاق للفتيات الإناث في العمر المدرسي المقابل لكل مرحلة تعليمية

السنة / الفئة العمرية	1973	1984	1995
14 – 6	69.4	84.1	90.6
19 –15	35.5	50.7	77.3
25 –20	3.8	10.2	32.3

المصدر: نفس المرجع السابق، ص146.

فقد تطور تعليم المرأة الليبية خلال العقود الأخيرة فالجدول رقم (3) يوضح لنا أن نسبة التحاق الفتيات من مجموع السكان الإناث في العمر المدرسي المقابل لكل مرحلة تعليمية قد شهدت تصاعداً ملفتاً للنظر، وخاصة في الفئة العمرية من **20– 25** والتي تقابل التعليم الجامعي، حيث ارتفعت نسبة الفتيات على المقاعد الجامعية في تلك الأعمار من**3.8%** إلى نحو**32.3%**، وهي نسبة يمكن التباهي بها كإنجاز يفوق بكثير ما تحقق للبلدان النامية ويقترب من مستوى البلدان المتقدمة.

إن تطور الوضع التعليمي للمرأة الليبية قد انعكس إيجابياً على أمنها الاقتصادي، وساهم في الرفع من مستوى حالتها التعليمية في سوق العمل. فبعد أن كانت الغلبة للعاملات الأميات عام **1973ف** والتي شكلت في وقتها نحو **71.4%** من قوة العمل النسائية، فإن تلك الظاهرة السلبية قد تراجعت إلى الوراء، وأعطت مكان الصدارة للنساء ذوات التحصيل الثانوي والعالي.(1)

أما بالنسبة لمؤشرات الحالة التعليمية للقوى العاملة لعام **2001ف** فقد دلت المؤشرات على أن **12%** من إجمالي القوى العاملة من الموارد البشرية الليبية هم من المؤهلين تأهيلاً جامعياً فما فوق، حيث أن نسبة الإناث أعلى من الذكور بين هؤلاء المؤهلين عالياً، كما أن **34%** من هذه القوى العاملة هم من حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها،

---

(1) نفس المرجع السابق: ص147.

ومؤهل تعليمي فوق الثانوية ودون الجامعة، وكذلك أيضاً نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور، كما دلت مؤشرات الحالة التعليمية أن 24% من القوى العاملة هم دون الشهادة الإعدادية والمعاهد المتوسطة، ومن بينهم 9% من الأميين.(1) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4) يوضح توزيع المشتغلين الليبيين حسب الحالة التعليمية و أقسام النشاط الاقتصادي و النوع لعام 2001.

الحالة التعليمية	قسم النشاط الاقتصادي																				المجموع الكلي		
	الزراعة وصيدها		الصناعات التحويلية		الكهرباء والغاز والمياه		التشييد والبناء		تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم		النقل والتخزين والمواصلات		مؤسسات التمويل والتأمين والعقارات والخدمات المالية والخدمات الأعمال		خدمات خدمية والخدمات الاجتماعية والشخصية		أنشطة غير واضحة التوصيف		منوعات				
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	المجموع
أمي	30220	2841	546	9	5071	1142	2784	198	970	62	6789	806	2602	325	370	501	11374	7404	288	43	61220	13137	74357
دون الشهادة الإعدادية	10825	207	799	2	5951	2004	2790	47	927	23	7796	304	3748	136	753	110	13803	1825	166	1	47565	4659	52224
شهادة متوسطة	4901	248	1362	9	12710	6989	4228	117	1173	54	12629	982	5552	495	1353	327	26768	6247	191	1	71182	13479	84661
شهادة معاهد	3827	234	2236	56	15298	6452	5731	555	1941	174	19233	1190	7492	815	2776	924	30026	9542	130	1	88701	17753	106454
شهادة معهد متوسط	2650	72	3575	245	14056	1187	4771	479	1809	200	9947	518	3284	339	2197	1031	38041	39646	72	0	75413	43713	119130
شهادة كلية أو معادلة	2591	156	2172	219	14218	1791	7315	761	2043	306	18642	731	6082	795	5188	1877	70630	109814	85	1	128955	116451	245406
شهادة معاهد التقني والمهني والمعهدي	202	12	634	55	1897	182	845	61	308	49	2066	129	1355	127	961	342	7794	3990	12	0	16276	8947	25223
شهادة عليا	1005	94	2239	367	5570	679	1881	267	1226	256	6244	586	3049	314	1752	1124	29122	37213	22	0	53513	40900	94413
دكتوراه وماجستير	41	0	218	4	167	4	29	2	51	1	160	12	69	7	217	11	2593	395	0	0	3546	456	3982
المجموع	36272	3864	13831	976	74938	16430	30373	2288	10612	1125	81506	5068	32213	3353	17772	6247	225551	220076	972	32	546371	259479	805850

المصدر: التعليم والتدريب ،ملتقى المرأة العربية، www:awfarab.org/ pag/ li/ 2004/ tw.htm ،شبكة الاتصالات الدولية

أما من زاوية تدريب العاملين الليبيين فإن حجم التدريب هو دون المستوى إذ لا يتجاوز نسبة (21.1%) من مجموع قوة العمل، وهي نسبة متواضعة إذ ما أخذنا بالاعتبار الواقع التعليمي الذي عليه مجموع العاملين، كما أن معظم التدريب حصل في داخل الجماهيرية أكثر من (87.3%) من مجموع المتدربين، بينما المفروض استثمار العلاقات الواسعة في المنظمات والمعاهد العربية والإقليمية والدولية لتوسيع عملية التدريب

(1) احمد علي بالتمر: تقييم واقع القوى العاملة وقدرتها على ايجاد مصادر بديلة للنفط، ندوة الاقتصاد الليبي وتجنيب ايرادات النفط، كلية الاقتصاد، جامعة التحدي، سرت، الفترة مابين 29-30 الطير، 2003ف، ص 3-4.

الخارجي ورفد المتدربين بالخبرات والمهارات الخارجية.(1) والجدول رقم (5) يوضح ذلك.

الجدول رقم(5) يوضح توزيع المشتغلين الليبيين حسب الحالة التعليمية و مكان الدورات التدريبية في مجال التخصص و النوع 2001.

الحالة التعليمية	مكان الدورات التدريبية في مجال التخصص										المجموع الكلي		
	داخل الجماهيرية		خارج الجماهيرية		داخل وخارج الجماهيرية		المجموع		لم يحضر دورة				
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	المجموع
امي	1289	453	0	0	0	0	1289	453	59931	12684	61220	13137	74357
دون الابتدائية	3040	1005	139	0	91	0	3270	1005	44295	3654	47565	4659	52224
شهادة ابتدائية	8244	3827	466	0	261	0	8971	3827	62211	9652	71182	13479	84661
شهادة إعدادية	12817	5474	943	2	1013	5	14773	5481	73928	12272	88701	17753	106454
شهادة معاهد متوسطة	17333	12757	1703	1	1508	4	20544	12762	54869	30955	75413	43717	119130
شهادة ثانوية أو ما يعادلها	27636	33245	2532	7	2772	1	32940	33253	96015	83198	128955	116451	245406
شهادة معاهد فوق الثانوية ودون الجامعة	3372	1836	882	3	1121	6	5375	1845	10901	7102	16276	8947	25223
شهادة جامعية	10090	5757	2500	59	3673	46	16263	5862	37250	35038	53513	40900	94413
ماجستير أو دكتوراه	354	109	958	42	790	16	2102	167	1444	269	3546	436	3982
غير مبين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	84175	64463	10123	114	11229	78	105527	64655	440844	194824	546371	259479	805850

المصدر:التعليم والتدريب ،ملتقى المرأة العربية،www:awfarab.org/ pag/ li/ 2004/ tw.htm ،شبكة الاتصالات الدولية

وفي مجال التدريب فإن حصة الإناث من مجموع الحاصلين على دورات لا يتجاوز (38%) وتبقى حصة الأسد للذكور، كما أن معظم المشاركات في الدورات التدريبية هن

(1) التعليم والتدريب :ملتقى المرأة العربية،www:awfarab.org/ pag/ li / 2004/ tw.htm ،شبكة الاتصالات الدولية.

ممن يعملن في قطاع خدمات المجتمع بنسبة (38.9%).[1] كما هو موضح بالجدول رقم (6)

الجدول رقم(6) يوضح توزيع المشتغلين الليبيين حسب القطاع و مكان الدورات التدريبية في مجال التخصص و النوع 2001.

القطاع	مكان الدورات التدريبية في مجال التخصص										المجموع الكلي		
	داخل الجماهيرية		خارج الجماهيرية		داخل وخارج الجماهيرية		المجموع		لم يحضر دورة				
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	المجموع
خدمات المجتمع	45036	54087	4244	99	3037	34	52317	54220	156467	163369	208784	217589	426373
منشأة مملوكة للمجتمع	33846	7661	4588	12	7053	32	45487	7705	114400	18594	159887	26299	186186
خاص ليبي	4666	2549	1047	0	551	0	6264	2549	162929	12564	169193	15113	184306
خاص غير ليبي	206	69	133	0	48	0	387	69	1504	67	1891	136	2027
مشترك عام	278	83	90	3	522	12	890	98	1028	75	1918	173	2091
مشترك خاص	4	4	2	0	0	0	6	4	47	2	53	6	59
مختلط	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تعاوني	139	10	19	0	18	0	176	10	3497	101	3673	111	3784
تراحيل	0	0	0	0	0	0	0	0	972	52	972	52	1024
المجموع	84175	64463	10123	114	11229	78	105527	64655	440844	194824	546371	259479	805850

المصدر:التعليم والتدريب :ملتقى المرأة العربية،www:awfarab.org / pag / li /2004/ tw.htm ،شبكة الاتصالات الدولية

1) التعليم والتدريب ،ملتقى المرأة العربية،www:awfarab.org/ pag/ li/ 2004/ tw.htm ،شبكة الاتصالات الدولية.

المـــــرأة الليبية والنشاط الاقتصـــــادي

إن الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي اهتمت بموضوع المـرأة كـان الهـدف منها ربط المرأة بالاقتصاد والإنتاج وتقليل الهوة بين عطاء العمل والمردود الاقتصادي (الدخـل) والاجتماعي (المكانة) من جهة أخرى، وكذلك خـلق نظـــام اقتـصادي جـديد لإدماج المرأة في خطط التنمية.

وللحديث عن دور المرأة الاقتصادي يجب أن نراعي التأثيرات الاجتماعية والـسياسية المنعكسة على التغيرات الاقتصادية، والأخذ بعين الاعتبار تأثير الثقافة الـسائدة التـي تحجم دور المرأة، وبالرغم من الحاجة الاقتصادية للدور الذي تلعبه المرأة، وذلـك لأن عملها يزيد من الحرية ويجعلها مستقلة اقتصادياً كما يعرضها للظهور أمام الآخرين.(1)

فإذا نظرنا إلى الوقائع التاريخية والمعاصرة نجد أن النشاط الاقتـصادي للمـرأة كـان مشروطاً بتطور وتغير المجتمع الذي تعيش فيه.

فالكاتبان **يانج وولمرت (yang and will Mott)** يريان " أن التطـور الاجتمـاعي الحديث كان في صالح المرأة، حيث أدى إلى تطور العلاقة بين الرجل والمرأة، فالرجل يشارك المرأة في القيام بالأعمال المنزلية، مما أدى إلى تحررها من القيام بها كلها، كما أدى إلى شعورها بالحرية والخروج إلى العمل والمشاركة في بناءمجتنعها " .

فقد كان نتيجة لهذا التطور الاجتماعي، خروج المرأة إلى العمل وتحررها من الارتبـاط بالمنزل كل الوقت، واشتراك الزوج والزوجة في إنجاز الأعمال.

بينما يرى عالم الاجتماع **فريدان (friedan)** "أنه من الضروري أن نركـز اهتمامنـا على دراسة العلاقة بين الرجل والمرأة ودورهما ليس فقط داخل الأسرة ولكـن داخـل المجتمع"

فدراسة العلاقة الاجتماعية بين الرجل والمرأة لا تقتصر على من يقوم بالأعمال

---

(1) عايدة عبدالله أبو صايمة: مرجع سبق ذكره، ص93.

المنزلية، ولا يقتصر على الدراسة التي تقوم على حصر عدد الرجال والنساء في القوى العاملة،وما يتقاضونه من دخل مقابل القيام بأعمال خارج المنزل؛ لأن هذه تتغير من زمن لآخر ومن مجتمع لآخر، ولكن نظرة المجتمع للعلاقة بين الرجل والمرأة لم تتغير بعد، حيث هيمنة الرجل على المرأة وخضوعها له، وعدم مساواتها وتبعيتها له مازالت موجودة في هذه العلاقة، فنتيجة التطور كانت سلبية لم تحصد من وراءها إلا المتاعب والشقاء فدورها داخل المجتمع كان من سيء إلى أسوأ.

أما الباحث **هيكنز(Higgins)** يرى أن النساء يتصفن بالذكاء وحسن التصرف والصبر، فقد حافظت المرأة على هذه الصفات بينما انساق الرجل وراء المطالب المادية والحياتية.

هيكنز يرى أن العمل والمنزل شيئان متمايزان، فالمرأة تنتقل إلى العمل من الوحدة الصغيرة وهي الأسرة إلى مجموعة أفراد آخرين حيث العمل، فالمحيط الأول يتصف بأنه ليس عملاً ولكن عملها بمقابل مادي يعتبر عملاً مؤقتاً، لذا يرى **هيكنز** بأن عمل الزوجات والأمهات يعتبر مشكلة اجتماعية، ولابد من الاستغناء عن عمل المرأة لأنها ليست قادرة على الاستمرار .(1)

*** المـــرأة والحياة الأســرية**

وبناء على ذلك ظهرت في الوقت الحاضر حركات نسائية حديثة تدعو لتحرير المرأة، وكان موقفها عدائي للعائلة حيث تعتبرها عائق أمام تحرير المرأة.

لذلك نادت بضرورة توزيع مسئولية رعاية الأطفال إلى المجتمع متمثلاً في " دور حضانة ورياض الأطفال " وضرورة تحديد النسل.

((فالنشاط الاقتصادي يتأثر إلى حد كبير بانخراط الفتيات في الأعمال المنزلية، فمسئولية المرأة ودورها سواء أكانت زوجة أوأماً هو القيام بأعمال البيت، فحتى الفتيات فإن إعدادهن كي يكن ربات بيوت يتحملن مسؤولياتهن المنزلية أثر على اختيارهن لنشاطهن الاقتصادي في ميدان العمل)). فهذه الأراء توضح لنا التناقض بين دورها الاقتصادي ودورها الأسري، فقرار المرأة بخروجها للعمل يعتمد على قدرتها على التنسيق بين دورها في الأسرة ودورها الاقتصادي خارج البيت .(2)

---

(1) زينب محمد زهري، قباري إسماعيل:مرجع سبق ذكره، ص395ـ396.

(2)نفس المرجع السابق:ص397ـ398.

كما أن علماء الديموجرافيا يتوقعون أنه كلما زادت مشاركة المرأة المتزوجة في قوة العمل قل ميلها للإنجاب، ولكن هناك عدد كبير من الزوجات العاملات تجاوزنا هذا التناقض القائم بين الدور الاقتصادي والدور الأسري، وترجع قدراتهن على ذلك إلى عدة عوامل من بينها إن للمرأة الفرصة في أن تحصل على الخدمة المنزلية وذلك بأن تستعين ببعض أفراد أسرتها وأقاربها من الإناث على العناية بالأبناء أثناء انشغالها بالعمل خارج المنزل، مما يمكن معظم الزوجات العاملات من الجمع بين كلا النوعين من النشاط دون الإحساس بالضغط أو الذنب.(1)

فهناك عدد غير ضئيل من النساء يوفقن في اختيار نماذج للأعمال والمهن التي تتميز بظروفها المرنة كالتدريس مثلاً، والعمل في ميدان الخدمة الاجتماعية، وعدد من المهن التي توفر للمرأة فرصة لتخطيط مواعيد ولادتها أثناء فترة العطلة الصيفية، ولذلك فإن العمل لا يؤدي إلى الحد من انخفاض الإنجاب عند الزوجات العاملات، بل هناك متغير أخر أكثر أهمية هوالذي يؤثر في السلوك الإنجابي للمرأة وهو التعليم، فدرجة الخصوبة تنخفض كلما ارتفع المستوى التعليمي للإناث من خلاله مجموعة اعتبارات:-

1- أن استكمال مرحلة التعليم العالي يؤخر سن الزواج عند المرأة، وبالتالي فإنه يؤجل من بداية فترة الحمل.

2- التعليم يوسع أفق المرأة ويطور مستويات تطلعاتها مما يحقق استقلالها الاقتصادي.

3- المرأة المتعلمة تعي إن زيادة الأطفال تفوق بكثير إمكانيات وطاقات الأسرة المتوسطة، ولذا تريد أن تحقق مستوى معيشي أعلى باستمرار. كذلك فهي لا تعلق أهمية كبرى على الأطفال كمصدر لأمنها، كما هو الحال بالنسبة للمرأة الغير متعلمة التي تحقق ذاتها من خلال إنجاب المزيد من الأطفال.(2)

***أهم العوامل التي أدت إلى دخول المرأة في ميدان العمل والاقتصاد:**

1- التعليم له دور بارز فالنساء المتعلمات يشكلن نسبة كبيرة من القوى العاملة.

2- تحرر بعض الرجال من نظرتهم التقليدية بشأن تشغيل زوجاتهم وأخواتهم.

---

(1)نفس المرجع السابق،ص 125.

(2)احمد محمد القماطي،تطور تعليم البنت في الجماهيرية،طرابلس،المنشأةالعامة للنشر والتوزيع والإعلان،984 اف،،ص64.

3- كما أن الضغوط الاقتصادية المتزايدة على الشباب أدت إلى تغيير اتجاهاتهم نحو اشتغال المرأة، حيث يفضل الشباب في هذه الأيام الزواج من فتيات عاملات حتى يتمكنوا من مواجهة ظروف معيشتهم.(1)

4- كما إن الحاجة الاقتصادية للمرأة كانت وراء خروجها للعمل، فقد تبين من استفتاء **بيدجون** عام **1952ف** الذي أجرى على **3800** سيدة، أن **75%** من هذا العدد يعملن من أجل مساعدة الأسرة.

5- كذلك الحاجة إلى الانتماء وتحقيق الذات هي دوافع أخرى للخروج للعمل، فقد ظهر في دراسة " **يارو Yorrow**" أن **48%** من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع ويرضين حاجتين للبقاء مع الآخرين. كما أثبت **فرديناند زفيج** " **F zweig** " أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها إلى العمل تحت الحاجة الاقتصادية، وقد قرر البحث الذي قام به في مقاطعة **لانكشير** أن بين كل ثلاث نساء متزوجات يعملن واحدة فقط منهن تعمل تحت ضغط الدافع الاقتصادي إما لتغطية النفقات المنزلية أو لإعالة الأسرة، أما الباقيات فيلتحقن بالعمل لأسباب أخرى كالرغبة في الخروج، والشعور بالرضا عن العمل، واتفاق العمل مع ميولهن.(2)

بينما في المجتمع الجماهيري الاشتراكي في الجماهيرية نجده أعطى للمرأة حقوقها واعترف بواجباتها الطبيعية في الأمومة والعمل في المنزل، حيث إنه من غير الوظائف البيولوجية التي تؤديها المرأة تتوقف الحياة البشرية. فالمرأة تلعب دوراً بالغ الأهمية في تربية الأبناء والعناية بالمنزل حيث أنه عمل إنتاجي بالغ الأهمية، وبناء على ذلك فإنه في المجتمع الاشتراكي لا يوجد فرق بين الرجل والمرأة في الحقوق سواء أكانت اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية، والاختلاف يكمن في الواجبات وذلك حفاظاً على إنسانية المرأة، بمعنى أنه يجب أن تتوفر الحقوق والظروف الملائمة الخالية من العسف والقهر التي تمكنها من مزاولة دورها في المجتمع بشكل طبيعي.

---

(1) محمد عاطف غيث: مصدر سبق ذكره، ص186- 187.

(2)حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سبق ذكره، ص 98- 99.

فالتفرقة بين الرجل والمرأة في المجتمع الجماهيري ليست نابعة من وجهة نظر رجعية أو تقليدية محافظة، إنما تعني إدراكاً للفوارق البيولوجية بين الرجل والمرأة نابعاً من وجهة نظر حضارية تقدمية.(1)

يرى معمر القذافي

" إن عمل الرجل إذا قامت به المرأة، أي الأعمال البدنية الشاقة، تجبرها على التخلي عن كونها أنثي"... إن المرأة لها حقوقها كاملة دون أن تجبر على التحول إلى رجل والتخلي على أنوثتها" .(2)

أن الرجل لا يستطيع أن يقوم بعمل النساء من واجبات الأمومة، كما أن المرأة يجب ألا تقوم بالأعمال البدنية الشاقة التي يقوم بها الرجال في المصانع والمناجم مثلاً، لأن هذا يعني أنها يجب أن تتخلى عن حق من حقوقها المشروعة وهو التخلي عن أمومتها. لذا وجب أن يكون مناسباً لطبيعتها ويستجيب للدور الخاص المناط بها ضمن إطار النشاط الاجتماعي.

فالمرأة تشارك في الحياة الاقتصادية بممارسة مهمتها لتتسلم مقابل ذلك أجرة، إلا أن هذاالعمل يجب أن يكون مشروطاً بالظروف التالية:-

1/ الشرط الذاتي: عدم إغفال ذاتها كامرأة، أي أن عملها يجب أن يصاحب بحضور طبيعتها النفسية الفزيولوجية، والوظيفة العليا للأمومة الخاصة بها.

2/ الشرط الاجتماعي: أن مهامها في العمل يمكن أن تخل بالقانون الاقتصادي وذلك بخلق فائض في الطلب على اليد العاملة، وضرر في التوازن الاجتماعي داخل المجموعة البشرية، وبهذا المعنى فإنه ليس هناك تشابه بين المرأة الغير متزوجة والمتزوجة التي تعيش على حساب زوجها، والذي يضمن لها دخلاً كافياً لتحمل أعباء الحياة الزوجية.

3/ الشرط الموضوعي: أن تتطابق مهامها في العمل مع تركيبها العضوي والفزيولوجي والنفسي والعاطفي، أي تكون موافقة لحساسية تحسينها مع الاتجاه الجمالي الذي تؤثر به المرأة في الحياة.

---

(1) زينب محمد زهري،،قباري إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص421- 422.

(2) معمر القذافي: مرجع سبق ذكره، ص54.

4/ الشرط العائلي: يجب أن لا يشكل نشاط المرأة عائقاً أو ضرراً للنشاط العائلي وإنجاب وتربية الأطفال.

5/ الرضا الزوجي: فنشاط المرأة لابد أن لا يؤثر على حياتها الزوجية.(1)

إن كل هذه الشروط السابقة يجب أن تراعى كشروط أساسية مبدئية، إلا أن تحقيقها يجب أن يكون خاضعاً للظروف المحلية الظرفية ولدرجة النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد الذي تنجز فيه، وهكذا فعندما تفرض متطلبات الحياة مشاركة قصوى للمرأة الواعية كالحرب مثلاً، فإن عليها أن تشارك حتى في مهام جد قاسية مشاركة ذات طابع استثنائي ومرحلي وعندما تستوجب الضرورة ذلك فقط.

ومن زاوية أخرى فإن التطور التقني يسمح للمرأة اليوم أن تشرع في القيام بمهام لم يكن لها في السابق أن تقوم بها وكانت مخصصة للرجل، فهي تستطيع المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال للشرط الأنثوي.(2)

وإذا نظرنا إلى مجالات العمل في ليبيا حتى سنوات قليلة نجده يكاد لا يتعدى مجالات العمل التقليدية لسكان حوض البحر المتوسط.

إلا أن النهضة الاقتصادية الأخيرة فتحت أمام الليبيين مجالات عمل جديدة كالعمل في شركات النفط والصناعة والبناء، كما تطور الجهاز الإداري للدولة، لكن غالبية الوظائف التي استحدثت تشترط في المتقدمين درجة معينة من الخبرة والتعليم، وهذا يعني أن الليبيين الباحثين عن العمل لم تتوفر فيهم الشروط التي تتطلبها الوظائف، وبالتالي تضطر الدولة وكذلك القطاع الخاص للبحث خارج ليبيا عمن تتوفر فيهم الخبرات مما أدى إلى تفشي البطالة بين أبناء الوطن حيث بلغت نسبة البطالة بين الذكور 8.5%، ولكن في الوقت الحاضر يؤكد المسئولون أن مجالات العمل تتوفر في الوقت الحاضر لجميع الفئات الباحثة عن العمل بما في ذلك فئة العمال غير الفنيين.(3)

بالإضافة إلى عدم الاستفادة من بعض الطاقات البشرية لعدم ملاءمتها لأنواع الأعمال أو

---

(1) ماريالوس جوستاليشس ماركس: دور المرأة في العالم المعاصر، جامعة كومبلوستين، مدريد، اسبانيا.د.ت ، ص 320.

(2 نفس المرجع السابق:ص 320.

(3)مصطفى عمر التير:مرجع سبق ذكره، ص 132ـ133.

لانتشارها في مجموعات صغيرة متباعدة، فالأنظمة الاجتماعية السائدة حرمت البلاد من عدد لا بأس به من الأيدي العاملة، فالفصل الموجود بين الذكور والإناث أدى إلى أن تبقى غالبية النساء في البيوت.

إلا أن طبيعة العمل في الريف وبساطة الحياة الاجتماعية ساعدت الكثير من نساء الريف على الاشتراك مع الرجل في الأعمال الاقتصادية خارج المنزل، وتمثل النسبة البسيطة من النسوة العاملات في المدن في أعمال التنظيف والفتيات حديثات التعليم واللاتي يعملن خارج المنزل كمدرسات وممرضات وموظفات وإداريات، كما توجد فئة من النسوة يقمن بأعمال ذات إنتاج اقتصادي لا تستدعي خروج المرأة من بيتها ومخالطة الرجال مثل صناعة الملابس والبسط

وتوضح الإحصائيات أن 2.7% فقط من الإناث من 6 سنوات فما فوق في ليبيا يشتغلن في أعمال ذات إنتاج اقتصادي، وهذه نسبة ضئيلة خصوصاً إذا ما قورنت بمثيلاتها في البلدان الأخرى.

إن الغالبية العظمى من النساء خصوصاً في المدن لا يقمن بأعمال تعود بنفع مباشر، لكن هذا لا يعني أن نساء المدن يعشن حياة خمول، بل على العكس فالمرأة في المجتمع الليبي سواء في المدينة أو الريف امرأة ذات أعمال كثيرة فهي تتحمل مسئولية القيام بأعمال المنزل، بالإضافة إلى كبر حجم الأسرة الليبية إذا ما قورن بحجم الأسرة في كثير من المجتمعات فمتوسط حجم الأسرة الليبية كان 2- 5 حسب إحصاء عام 1964ف. (1)

ومما يجب ملاحظته إن ثورة الفاتح من سبتمبر بدأت مرحلة جديدة هامة في تاريخ المرأة الليبية، فنسبة لا بأس بها من الليبيات يرين أن الخروج للعمل ينبع من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الأرض الليبية، ولو نظرنا للفترة التي تقع بين أخر إحصاء والوقت الحالي، فلا شك أن المرأة الليبية ارتفعت نسبة مشاركتها وتطور وضعها الاجتماعي الفاعل كجزء من التكوين الاجتماعي كونها نصف المجتمع من حيث الدور ناهيك عن المعطيات الأخرى، كما نود أن نلاحظ أن فرصة ذهبية تسنح للمرأة في الجماهيرية دون بقية النساء لدفع حركة تحررها وانطلاقها إلى الأمام، فالفرصة مهيأة

---

(1) نفس المرجع السابق: ص134-135.

لنيل حقوقها والوصول إلى مرحلة تحقيق الذات وتأكيد مساهمتها الفاعلة في المجتمع.(1) فازداد الاهتمام بتعليمها وازداد عملها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إذ أصبحت تساهم في المؤتمرات واللجان الشعبية بصورة جادة، كما ساهمت في النشاط الاقتصادي وغيرها من المجالات: مثل التعليم والصحة والأعمال المكتبية.

ومن خلال الإطلاع على تقرير التنمية البشرية **1999ف** نجد أن حالة المرأة الليبية شهدت تسارعاً ملحوظاً خلال العقود الماضية، وتضاعفت بما يناهز أربعة مرات وفق نتائج التعدادات السكانية المتعاقبة.

فقد كان النشاط الاقتصادي للمرأة لا يتعدى **4.15%** عام **1964ف**، ووصل مع منتصف عام **1995ف** إلى عام **14.52%**، وقد كانت هذه المعدلات أعلى من معدل نمو النساء في سن العمل **15 سنة** فأكثر، ولحساب نسبة المشتغلات إلى مجموع قوة العمل " ذكورا وإناثا" نجد المعدل **18.7%**، وإذا ما قارنا هذه المعدلات بالمعدلات العربية نجدها فوق المتوسط، وبالنظر للحالة الليبية وما تمتلكه المرأة من قدرات وإمكانيات وتأهيل فهي دون مستوى الطموح.(2)

فمساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي يتأثر بالآتي:-

I/ الحالة الزوجية:-

فنسبة كبيرة من المتزوجات وبمستويات تعليمية مختلفة يتركن العمل بعد الزواج ويتفرغن للبيت إذا لم تتوفر لهن فرصة الانتقال للعمل في القطاعات المؤنثة كالتعليم.(3) حيث يرى الباحثان(**Oliver and Lingoes**) مثلاً " أن الأنظمة الاجتماعية وخاصة النظام العائلي هي الدافع أو القوة الكامنة وراء امتناع المرأة عن الدخول إلى ميدان العمل وبالتالي تحررها". إن مسئولية المرأة ودورها الأساسي سواء كانت زوجة أو أماهو القيام بأعمال البيت من طهي الطعام وغسل الملابس والأواني"، حتى الفتيات فإن إعدادهن للقيام بالأعمال المنزلية وكزوجات في المستقبل له أكبر تأثير على اختيارهن لنشاطهن

---

(1) كلثوم الزين: المرأة العربية بين التقليد والتجديد، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، نظمها قسم علم الاجتماع، جامعة قاريونس بنغازي في الفترة من 28- 31 التمور 1989ف، ص18- 19.

(2) تقرير التنمية البشرية: مرجع سبق ذكره، ص138- 139.

(3) نفس المرجع السابق: ص139.

الاقتصادي في ميدان العمل".(1)

فطبيعة العمل المنزلي شاقة في بلادنا وتتطلب من المرأة جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً، كما أن التوزيع التقليدي للعمل في الأسرة أعطى للرجال مسئولية العمل الذي يدر دخلاً خارج المنزل، وأخذت المرأة العمل الرعائي والخدماتي لأفراد الأسرة داخل المنزل،وبالتالي لا يمكنها توفير أي دخل، فأعتبر الرجل مسئولاً وحيداً في الإنفاق على زوجته وأولاده، وكان من نتيجة ذلك انسحاب النساء من العمل المهني حالما تتزوج.(2)

ومن الملاحظ أن النساء العاملات اقتصادياً والغير متزوجات أكثر نسبةمن العاملات المتزوجات كما هو موضح في الجدول رقم(7)، ويعود ذلك لأسباب منها ارتفاع السن عند الزواج الأول للمرأة مما يزيد نسبة الغير المتزوجات بين المستجدين في العمل.

---

(1) زينب زهري، قباري محمد إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص398.

(2) مصطفي عمر التير:مرجع سبق ذكره،ص255.

الجدول رقم(7) يوضح توزيع المشتغلين الليبيين حسب الحالة الزواجية 2003 ف.

الحالة العملية	الحالة الزواجية														
	لم يسبق له الزواج			متزوج			مطلق			أرمل			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
أحب عمل	4296	148	4444	12437	160	12597	0	0	0	87	148	235	16820	456	17276
عمل بمفرده	94376	1879	96255	106873	1200	108073	442	74	516	893	1285	2178	202584	4438	207022
عمل بمرتب	287165	158580	445745	464644	166497	631141	2630	6732	9362	1064	5869	6933	755503	337678	1093181
عمل بشريك	5493	75	5568	7126	0	7126	0	0	0	0	0	0	12619	75	12694
عمل لدى غيره	22016	890	22906	3984	0	3984	0	0	0	0	0	0	26000	890	26890
عاطل سبق له عمل	4692	398	5090	2556	295	2851	0	0	0	0	0	0	6953	693	7646
عاطل لم يسبق له العمل	194308	73936	268244	6558	2535	9093	288	518	806	157	135	292	198776	77124	275900
طالب	420874	398909	819783	2881	1843	4724	0	141	141	150	74	224	422062	400967	823029
متفرغة لأعمال المنزل	0	223516	223516	6120081	612081	6732162	0	12129	12129	0	53558	53558	0	901284	901284
متقاعد	1797	292	2089	154582	40109	194691	953	620	1573	5718	8366	14084	163050	13297	176347
له ايراد ولا يعمل	2500	1940	4440	5386	667	6053	217	2916	3133	357	22838	23195	8460	28361	36821
غير قادر على العمل	11808	2381	14189	9790	898	10688	226	330	556	1034	3790	4824	22858	7399	30257
لا يرغب في العمل	1426	448	1874	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1426	448	1874
المجموع	10507751	8633992	19141743	7721144	7901955	15623099	4756	23416	28172	9460	96063	105523	18371111	17731110	36102221

المصدر:الكتاب الإحصائي 2002-2003ف.

2/العمر:-

نلاحظ أن معظم الإناث في فئات العمر" 15- 24 سنة" خارج قوة العمل بسبب التحاقهن بالتعليم الجامعي، حيث وصلت نسبة الطالبات المتفرغات في عام **1995ف** نحو **56.3%** من مجموع الإناث في تلك الفئة العمرية.(1)

وكما هو موضح حسب إحصائية **2001ف** فإن نسبة الإناث في الفئة العمريـــة **15-19** تقل عن بقية السنوات العمرية الأخرى. كما هو موضح بالجدول رقم **(8)**.

(1)التنمية البشرية: مرجع سبق ذكره،ص139.

الجدول رقم(8) يوضح توزيع المشتغلين الليبيين حسب فئات العمر وأقسام المهن والنوع 2001ف

فئات العمر	أقسام المهن														المجموع الكلي		
	أصحاب المهن العلمية والفنية والفنيون الذين يساعدونهم		أمناء المؤتمرات والكتبة الشعبية وكبار الإداريين والمشرفون التنفيذيون		الموظفون الإداريون التنفيذيون والكتبة ومن يتبعهم بصفة		العاملون بالبيع والشراء		العاملون بالخدمات		العاملون بالزراعة وتربية الحيوانات والغابات وصيد الأسماك		العاملون في الإنتاج والذين يديرون معدات وآلات النقل والمشتغلون غير الزراعيين		العاملون غير المصنفين حسب المهن وغير معلن				
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	المجموع	إناث	ذكور
15 - 19	100	252	19	1	285	195	2534	18	1168	98	136	8	1951	139	0	0	6193	711	6904		
20 - 24	4948	18387	149	12	4399	6207	11051	120	8508	957	897	60	13631	1493	0	0	43583	27236	70819		
25 - 29	23458	58472	600	34	15011	13260	13468	179	11842	1414	1778	158	28823	4060	0	0	94980	77577	172557		
30 - 34	27050	53010	1317	41	20387	10623	9381	180	11698	1368	2101	182	30672	4357	0	0	102606	69761	172367		
35 - 39	21172	33095	1612	49	17246	6858	5852	175	8530	1419	2003	98	19565	1891	0	0	75980	43585	119565		
40 - 44	14073	15647	1451	30	13449	2061	4167	83	6940	1765	2092	158	13057	620	0	0	55229	20364	75593		
45 - 49	8653	4437	1199	21	8486	602	2601	66	4397	1855	2077	184	8312	328	0	0	35725	7493	43218		
50 - 54	7731	1673	1149	20	7768	291	2749	85	5791	2672	3746	394	8213	237	0	0	37147	5372	42519		
55 - 59	3594	515	705	13	5527	93	2470	60	6560	2387	4646	368	7665	144	0	0	31167	3580	34747		
60 - 64	1749	98	336	4	2859	32	2273	62	5450	1045	7427	518	5862	76	0	0	25956	1835	27791		
65 - 69	465	7	63	0	400	5	1728	43	1583	164	8035	364	1497	14	0	0	13771	597	14368		
70 - 74	366	0	25	1	84	0	1239	39	749	59	7904	396	699	2	0	0	11066	497	11563		
75فما فوق	313	5	16	0	69	3	966	10	437	14	8735	313	477	5	0	0	11013	350	11363		
غير معين	430	285	38	3	172	45	159	11	181	88	631	71	344	18	0	0	1955	521	2476		
المجموع	114102	185883	8679	229	96142	40275	60638	1131	73834	15305	52208	3272	140768	13384	0	0	546371	259479	805850		

المصدر:التعليم والتدريب ملتقى المرأة العربية، www.awfarab.org/pag/ li/ 2004/ tw.htm شبكة الاتصالات الدولية

كما أن فئة المشتغلات تنخفض في فئة الأعمار من **60 سنة** فما فوق، وذلك يعود إلى قناعة المرأة بدورها كربة بيت أو وصولها إلى سن التقاعد.(1)

فالقوى العاملة النسائية تتركز داخل الجهاز الإداري في إطار قطاعي الخدمة المدنية وقطاع الدولة، فهذه النسبة تضاعفت بين عامي **1973- 1995ف** حيث بلغت نحو **48%،97%**، في حين أن اشتغال المرأة في القطاع الخاص لم يتعد أكثر من **4.3%**، في حين أن نسبة الفعاليات الاقتصادية النسائية التي تعمل لحسابها قد تراجعت فبعد أن كانت

---

(1)تقرير التنمية البشرية: مرجع سبق ذكره،ص139.

تشكل 3.17% عام 1964ف انخفضت إلى 2% عام 1995ف، فالدولة في السنوات الأخيرة شجعت العمل التشاركي والفردي إلا إن ذلك لم يشجع على زيادة نسبة النساء التي تعمل لحسابها، وبالرغم أن التشريعات تخصص نسبة 20% من رخص العمل التشاركي والفردي للمرأة، إلا إن ذلك لم يحدث حيث يستولي الأزواج والأقارب الذكور على تلك الحصص.(1)

وإذا نظرنا لشكل توزيع مساهمتها حسب النشاطات الاقتصادية في القطاعات الإنمائية المختلفة في عام 2003ف، نجد إن العمالة النسوية تتركز في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والثقافية حيث وصلت النسبة إلى 91.2% في 2003ف. والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (9) يوضح التوزيع العددي و النسبي للمشتغلين و المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب أقسام النشاط الاقتصادي و النوع لسنة 2002-2003ف.

أقسام النشاط الاقتصادي	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الزراعة والغابات والصيد	62229	%6.1	2844	%0.8	65073	%4.8
التعدين واستغلال المحاجر	20490	%2	879	%0.3	21369	%1.6
الصناعات التحويلية	86131	%8.4	9689	%2.8	95820	%7.0
الكهرباء والغاز والمياه	42313	%4.1	2252	%0.7	44565	%3.3
التشديد والبناء	25643	%2.5	1001	%0.3	26644	%2
تجارة الجملة والتجزئة	148376	%14.6	3786	%1.1	152162	%11.1
النقل والتخزين والموصلات	99769	%9.8	4002	%1.2	103771	%7.6
المصارف ومؤسسات التمويل	24628	%2.4	5669	%1.6	30297	%2.2
خدمات عامة والاجتماعية والثقافية	510826	%50.1	314108	%91.2	824934	%60.4
غير مبين	74	0	0	0	74	0
المجموع	1020479	100	344230	100	1364709	100

المصدر: الكتاب الإحصائي 2002- 2003ف.

(1) نفس المرجع السابق: ص140-141.

وربما يرجع السبب في وجود أعداد كبيرة في مجال قطاع الخدمات وعلى سبيل المثال قطاع التدريس إلى عوامل عديدة أهمها:

1- إن فرصة العمل في ميدان التدريس كبيرة نسبياً إذا ما قورنت بالأنشطة الاقتصادية الأخرى. كماأن العمل في هذا المجال يعني بالنسبة للعاملين فيه فرصة للالتقاء مع أفراد متقاربين من حيث المستوى والخلفية الاجتماعية والاقتصادية.

2- إن العمل في مجال التدريس يتناسب ومسؤوليات المرأة الاجتماعية، من حيث ساعات العمل، كما أنه يسمح بالحراك الوظيفي والاستقرار في العمل.

3- قطاع التعليم يتيح للعاملين فيه تكملة دراساتهم لرفع مستواهم المهني.(1)

أما إذا نظرنا إلى مساهمة المرأة في قطاعات الإنتاج السلعي نجدها لا تتعدى أكثر من 8.% في قطاع الزراعة، و2.8% في قطاع الصناعة التحويلية، و0.7% في قطاع الكهرباء والغاز والمياه، وبالرغم من حدوث تطور جزئي في مساهمتها في قطاع الصناعة خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أن مشاركتها في القطاعات الإنتاجية بوجه عام لا تتناسب مع التحسن الكبير الذي طرأ على أوضاعها التعليمية، وعليه فإن الاستثمار المكثف فيها كرأس مال بشري فاعل لم يقابله ما هو متوقع من عوائد اجتماعية وفردية.(2)

ففي عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات وجد أن هناك تراجع في معدلات توظيف القوى العاملة النسائية، حيث أخذ المعدل بالتناقص مما بدأ يظهر وجود عدد من الباحثات عن عمل بلغت نسبتهن عام 1995ف نحو 9.3% من مجموع قوة العمل النسائية، إلا أن تلك النسبة بالإطار العام المقارن تبقى أقل من المعدل العام للباحثين عن عمل في السنة المذكورة والذي بلغ حوالي 11%.(3).

وحسب إحصائيات 2003ف فإن معدل البطالة بين الإناث بلغ 18.47%، وهي نسبة تفوق نسبة البطالة بين الذكور وهذا ما يوضحه الجدول رقم (10).

---

(1) زينب زهري، صالح الزين:دراسات في علم الإجتماع والانثروبولوجيا،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، 1990ف، ص62 ــ63.

(2)تقرير التنمية البشرية: مرجع سبق ذكره،ص139.

(3)نفس المرجع السابق:ص 139_140.

جدول رقم (10) يوضح توزيع السكان (15سنة فما فوق)حسب الحالة العملية والنوع ومعدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي ومعدل البطالة لسنة 2002-2003ف.

توزيعات القوى البشرية	ذكور	إناث	المجموع
مشتغلون	1013526	343537	1357063
سبق لهم العمل	6953	693	7646
لم يسبق لهم العمل	198776	77124	275900
مجموع العاملين اقتصادياً	1219255	421354	1640609
طلبة	422062	400967	823029
متفرغات للأعمال المنزلية	0	901284	901284
متقاعدون	163050	13297	176347
غير ما ذكر	32744	36208	68952
مجموع غير العاملين اقتصادياً	617856	1351756	1969612
مجموع القوى البشرية	1837111	1773110	3610221
معدل مساهمة القوى البشرية بالنشاط الإقتصادي	%66.37	%23.76	%45.4
معدل البطالة	%16.87	%18.47	%17.28

المصدر:الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق ،الكتاب الاحصائي ، www.nidaly.org.

وربما يرجع السبب في ذلك إلى قدرة الذكور على الانتقال إلى مناطق أخرى للبحث عن فرص للعمل بينما لا يستطيعن ذلك في أغلب الأحيان لإسباب كثيرة قد تكون راجعة لإسباب اجتماعية أو اقتصادية ولاشك أن استمرار هذا الاتجاه قد يزيد المشكلة تعقيداً خصوصاً الغالبية العظمى هن من خريجات المؤسسات التعليمية والتدريبية الأمر الذي سيؤثر مستقبلاً على تقدير القيمة الاستثمارية لتعليم الفتاة لدى الأسرة الليبية، ومما ينعكس على تقلص معدلات التحاقها وزيادة تسربها وتراجع مستوى حالتها التعليمية، ومن ثم ظهور الاختلال في مستويات الإنصاف بين الجنسين في العمل والتعليم، وتلك باجمعها

عوامل حرمان تؤثر على مكاسب التنمية البشرية التي حققتها ليبيا خلال العقود الماضية.(1)

أن التشريعات الليبية جاءت واضحة، ونادت بالمساواة بين الجنسين في ممارسة النشاط الاقتصادي من التمتع بالقروض، والحق في الوظائف العامة، وإدارة الأعمال الخاصة، وعائد العمل للأعمال والمهن المتشابهة.

وفي الجانب الآخر فهذه التشريعات وخصوصاً المتعلقة بالأمن الاقتصادي راعت خصوصية المرأة العاملة، من حيث عدم تشغيل النساء في الأعمال القاسية التي لا تليق بالنساء، كما أقر القانون الليبي على ضرورة توفير حضانة للأطفال في مقر العمل في الجهات التي تستخدم أكثر من 50 امرأة أثناء الدوام الرسمي، حيث نصت المادة(28) من القانون رقم (13) لسنة 1980ف بشأن الضمان الاجتماعي على منح إجازات الحمل والولادة مدفوعة الأجر، كماينص قانون رقم (14)لسنة 1986ف بشأن الضمان الاجتماعي والخاص بسن إنتها الخدمة على التقاعد في سن مبكرة عن السن المحددة للرجل.(2)

(1) نفس المرجع السابق: ص140.

(2) نفس المرجع السابق: ص142.

المرأة والمشاركة السياسية في ليبيا

إن الميدان السياسي هو بالضبط الميدان الذي يبرز فيه انحطاط وتهميش النساء، فلقد تركت المرأة لفترة طويلة خارج الحياة السياسية داخل المجال الخاص، المنزل والعائلة والأطفال.

هذا الصنف من توزيع العمل أصبح مع الزمن مصدراً لا مساواة متزايدة، ذلك أن التقوية المتتالية لبنيان السلطة في المجتمع الحديث تأتي من عقلانية رجولية وتؤدي إلى تدهور متزايد للوضعية النسائية.وعلى عكس المجتمع التقليدي فلقد فقد عمل المرأة غير المصرح به قيمته في المجتمع الصناعي وأبعدها عن التنظيم الشكلي للسلطة السياسية، كما.أدى التطور الناتج عن التصنيع وثقافة الحداثة إلى مشكل حقيقي في توزيع السلطة بين الجنسين.(1)

وإذا كانت المرأة قد حققت في بعض الدول ما يمكن اعتباره مرحلة أولى: أي المساواة الشكلية في الحقوق تجاه التشريع، فإن اللامساواة مازالت قائمة في توزيع وقبول الأدوار بين الجنسين، وهذه اللامساواة هي التي تحدد سلباً الشروط المادية والنفسية لولوج المرأة في الحياة السياسية، فلا غرابة في مثل هذه الشروط أن يظل موقف المرأة اتجاه السياسة غامضاً، فهذا الموقف غالباً ما يتأرجح بين اتجاه نسوي مطلبي ومتصلب وبين نقيضه أي الاتجاه الذي يساير المعايير الرجولية محاولاً نسيان كل أنثوية.

وهذان السلوكان يخفيان تصدعاً حقيقياً إن لم نقل نوعاً من الشعور بالذنب نحو واقع فيه المرأة دخيلة على ميدان الرجال، لكن لا هذا الموقف ولا ذاك بقادر على أن يخدم الديمقراطية

- **فالأول** غالباً ما يعوق الحوار الحقيقي بين الرجال والنساء.
- والثاني لا يقدم تماماً المساهمة النسوية التي تستطيع إعطاء أجوبة جديدة ومخالفة لأجوبة الرجال فيما يتعلق بتحديات المجتمعات الحديثة، ذلك أن تكوني مواطنة كاملة يتضمن أن تكون لك المقدرة في المشاركة في كل شيْ وفي جميع الميادين، لكن باعتباركامرأة وليس فقط كمقلدة للرجل.

---

(1) ماريا غراف: المرأة والديمقراطية" الديمقراطية.. المفهوم والأبعاد، الجزء الأول، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا،1995ف،،ص311.

فالمرأة عليها أن تكتسب الثقة والجرأة على المشاركة دون أن تضحي بجزء من شخصيتها، عليها أن تعي بأنها مواطنة كاملة، أما الرجل فلابد له من تخطي الأحكام المسبقة التي لديه عن المرأة وعن قدرتها بأن تكون قاعدة سياسياً.(1)

فالنساء في كثير من الدول يتواجدن في آخر اللائحة، وبالتالي يتوفرن على خطوط ضئيلة للفوز في الانتخابات، وهناك مشاكل أخرى فبمجرد أن تنتخب النساء داخل الهيئات التقريرية يجدن أنفسهن مهمشات على مستوى توزيع المهام، ولا يحصلن دائماً على الارتياح المنتظر لمشاركتهن في الحياة السياسية هذا رغم كون مشاركتهن تكلفهن الكثير من التضحيات " الوقت، العائلة، المال".

حيث أجري بفرنسا استطلاع على **140** منتجة فتبين أن ثلثهن يشتكين لعدم إمكانية استماع صوتهن أو لعدم الحصول على المسؤوليات الحقيقية داخل الهيئات.(2)

إن المشاركة السياسية للمرأة العربية مازالت متعثرة وتواجه صعوبات شتى، ناهيك عن الرواسب والعادات والتقاليد المكبلة لحريتها فهي ما تزال تبحث عن هويتها الاجتماعية.

فإذا نظرنا للمرأة العربية نجدها أحرزت بعض التقدم الكمي في ميادين العلم والعمل، فتلك حقائق تتساوى في عرضها المناهج الكمية التي وقفت على موضوع المرأة العربية، لكن المشكلة إن هذه الدراسات اهتمت بالأرقام والرموز دون الكيف والإنسان، فهي قلما تبحث في العلاقة بين البناء الاجتماعي وحريتها الإنسانية، فهذه المسائل لا تجيب عليها الأرقام وإنما يجيب عليها تحليل البناء الاجتماعي والبنية الاجتماعية باعتبارهما يحددان دور ووظائف المرأة في المجتمع، ومع ذلك لا يجوز التقليل من شأن التقدم الكمي فقد يتحول الكم إلى الكيف فتلك قاعدة علمية، لكن التقدم الكمي في واقع المرأة العربية هو كم هامشي فميادين نشاطها هي ميادين هامشية.(3)

فالمرأة تعلمت ولكنها لم تتعلم التفكير والمبادرة وإنما الإذعان للسلطة، سواء سلطة الأسرة أو التقاليد، فالمرأة مازالت يتملكها الخوف من السلطة، فهي ليس لديها الثقة بالنفس فتقوقعت في وظيفة واحدة وهي إنجاب الأطفال.

---

(1) نفس المرجع السابق:ص312.

(2) نفس المرجع السابق: ص313- 314.

(3) محمد عمر الطنوبي:مرجع سبق ذكره ص31.

وبما أن إنسانيةالمرأة تكمن في امتلاكها حقوقها الإنسانية وتحررها من القهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فمشاركة المرأة السياسية لها مقومات اجتماعية تساعدها على المشاركة الفعالة في حياة المجتمع، وبهذا تعكس تحولاً نوعياً في سلوك الإنسان وتنقله من العيش على هامش المجتمع إلى صنع التاريخ، فالمرأة تدخل التاريخ بعد أن عاشت على هامشه.(1)

فظاهرة المشاركة السياسية هي نتيجة التحولات التي حدثت في المجتمع، فالمجتمع الليبي بعد الثورة طرأت عليه جملة من التحولات أثرت في علاقاته الإنتاجية والسياسية والاجتماعية، ومن هذه التحولات الاشتراكية تعميق المحتوى الاشتراكي للثورة.(2)

فنظام الديمقراطية المباشرة الذي تطبقه ليبيا يسمح بالمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين رجالاً ونساء دون تمييز، فالديمقراطية في الجماهيرية ترى إنه لا ثورة دون تحرير المرأة، فالعلاقة الجدلية بين الإنسان والواقع تعطي للثورة طابع التغيير المستمر، ففلسفة المجتمع المدني تقوم على أن السياسة هي مسؤولية الجماهير وقضيتها هي خدمة المجتمع لنفسه، فالسياسة مسؤولية جماعية وبالتالي فالمشاركة السياسية حقاً طبيعياً للمرأة كما هي للرجل، وبالتالي فهي تمثل قيمة إنسانية مستمدة من الحقوق الطبيعية، وقبل أن تتحول وطأة الاستغلال إلى ((قيم ومعايير مادية)) وتتبدل معها السياسة من خدمة الجماعة إلى خدمة الصفوة والفرد والطبقة، وبمقتضى ذلك تصبح السياسة سلوكاً ونشاطاً عاماً وقيمة إنسانية وهذه الوضعية تقوم من خلالها معايير جديدة تسقط القيم القديمة الاجتماعية التي تعترض سبيل المرأة، فالمرأة حينئذ سوف تتمرد على قيم مجتمع الرجال التي تكرس عبوديتها وسوف تباشر السياسة وتقرر مصيرها دون أية وصاية.

فمشاركة المرأة الليبية في العمل السياسي ليست واسعة النطاق، ولكنها دليلاً على التحول في مسلكية المرأة ووعيها، ويتضح ذلك من خلال مشاركتها في المؤتمرات الشعبية الأساسية، كل ذلك يجعل التغيير في سلوك المرأة السياسي لا يفهم بمعزل عن التنظيم

---

(1) عبد الله عامر الهمالي: مرجع سبق ذكره، ص27.

(2) نفس المرجع السابق:ص28.

الاجتماعي والسياسي، وعن دور المرأة الجديد في الهيئة الاجتماعية.(1)

فالتجربة السياسية في ليبيا تأخذ فلسفتها الاجتماعية بنهج الديمقراطية المباشرة كبديل أفضل للديمقراطية التمثيلية والبرلمانية، ويعني ذلك أن السلطة الشعبية هي أساس الديمقراطية التي يمارسها الشعب دون نيابة أو تمثيل، بحيث تتيح لكل المواطنين ذكوراً وإناثاً أن يكونوا أصحاب شركاء في السلطة، وأن يصبح بمقدورهم من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية((السلطة التشريعية)) واللجان الشعبية ((السلطة التنفيذية)) في مناطقهم مناقشة كافة المسائل المتعلقة بحياتهم، والمتعلقة بالمصلحة الوطنية.(2)

فشكل المشاركة تطور بشكل كبير في الجماهيرية خلال الثورة، فالرجال والنساء قادرون على الإبداء بآرائهم، فالمؤتمرات الأساسية تقريباً كأنها تدريب لتعليم الديمقراطية، إن وضع المواطنة الجديد لم يظل حبراً على ورق بل أصبح يغذي مطالب حقيقية.

إلا أن التقاليد مازال ثقلها كبيراً على الجماهيرية، وإن ضرورة إنشاء مؤتمرات أساسية خاصة بالنساء فقط دليل على ذلك ، فمنذ أقل من 50 عاماً لم يكن للوجود السياسي للمرأة في ليبيا معترفاً به، ولكن خلال جيلين خرجت المرأة من العدم لتصبح كائناً ودورها الذي كان في الصفر أصبح مقبولاً أولاً ليتطور فيما بعد تدريجياً.(3)

فالمرأة الليبية تشارك في العمل السياسي أسوة بأخيها الرجل من خلال الديمقراطيةالمتمثلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمرالشعب العام، حيث ينص قانون تعزيز الحرية إلى أنه ((لكل مواطن الحق في التعبير عن آرائه وأفكاره والجهر بها في المؤتمرات الشعبية الأساسية، وفي مؤتمر الشعب العام، وفي الإعلام الجماهيري، ولا يسأل المواطن عن ممارسة هذا الحق إلا إذا استغله للنيل من سلطة الشعب أو للمصلحة الشخصية))

وبذلك يحق للمرأة التعبير بصوتها، وهي أيضاً عضو بالنقابات والاتحادات والروابط المهنية، وعضو كذلك في اللجان الشعبية " الوزارات"، حيث يحق لها التقدم بترشيح نفسها في المناصب القيادية أسوة بأخيها الرجل .

---

(1) نفس المرجع السابق:ص29- 31.

(2) تقرير التنمية البشرية: مرجع سبق ذكره، ص147.

(3)المشاركة السياسيةللمرأة:ملتقى المرأة العربي،www.awfarab.org شبكة الإتصالات الدولية.

فهي تشغل حالياً منصب أمينة الشؤون الاجتماعية بأمانة مؤتمر الشعب العام، وقد سنت القوانين على التشريعات الوطنية ومن بينها الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان، وقانون تعزيز الحرية، وقانون العمل، كما أنها انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، كما اتخذت إجراءات أخرى لتشجيع النساء على المشاركة الفعالة في مخططات التنمية وتنفيذها على جميع المستويات ومنها:

1/ إنشاء مؤتمرات شعبية نسائية تناقش فيها الأمور المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية، وبرامج التنمية، والميزانيات السنوية، وتقارير المتابعة للمشروعات المختلفة.

2/ تتولى إدارة جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية النسائية أمانة مشكلة من النساء.

3/ اهتمام النساء بمختلف السبل والوسائل من أجل المساهمة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء الأولوية لهن في تولي بعض الوظائف بل قصر بعضها على المرأة فقط.

4/ إنشاء العديد من المرافق التعليمية والتدريبية التي من شأنها أن تساعد المرأة على اقتحام ميادين العمل التي تتناسب وقدراتها الطبيعية.

ومن هنا يتضح أن المرأة الليبية تتمتع بحقها في المشاركة السياسية سواء بحضورها مع الرجل المؤتمرات الشعبية الأساسية، أو بحضورها المؤتمرات النسائية ومؤتمر الشعب العام.(1)

فحسب إحصائيات مؤتمر الشعب العام لسنة **1999ف** ليبيا تظم نحو " **373**" مؤتمراً شعبياً أساسياً على مستوى المناطق، ويحتوى كل مؤتمر محلي في تسلسله التنظيمي والإداري على منصب أمين مساعد لشؤون المرأة تملاه عناصر نسائية يجرى اختيارها من قبل جماهير المؤتمر الشعبي الأساسي في المنطقة المعنية، ويقابل ذلك على المستوى الوطني منصب أمين مساعد لشؤون المرأة في مؤتمر الشعب العام.

وتدل آخر إحصائية أن نسبة النساء من مجموع الأفراد الأعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية تصل إلى نحو 35%، على أن الشيء الجوهري الذي تسعى إليه التجربة الليبية

---

(1)الهام مجاور: المرأة الليبية والعمل السياسي، 16482=35k. /Idebatishow.art.asp?aid= www.rezger.com شبكة الاتصالات الدولية.

هو ليس مجرد الاكتفاء بتحقيق نسبة عددية عالية للوجود النسائي في تلك المؤتمرات، بل إتاحة المساواة في الاختيارات أمام المرأة والرجل على السواء.(1)

ومن خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن هناك إجماع على أن مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية في البلد المعين بنسبة 30% فأكثر تعد بمثابة الكتلة الحرجة التي تمكن المرأة من ممارسة تأثير ذي جدوى على السياسة.

وتجتاز هذه العينة أربعة بلدان وهي فلندا (39%) والنرويج (39.4%) والسويد(40.4%) والدا نمارك (33.0%).

وإذا ما قارنا هذه النسب بنسبة المرأة الليبية في عضوية المؤتمرات الشعبية الأساسية فإن ليبيا تقع ضمن بقية الدول المتقدمة في هذا السياق، فيما لو تم تفعيل دور المرأة بالشكل المطلوب،فهي تفوق بكثير المشاركة السياسية للمرأة البريطانية فبريطانيا تزعم الحرية ولكنه حرية شكلية فقط.وإذا ما نظرنا للدول العربية فإن مشاركة المرأة في المجالس النيابية تقع بين صفر ونحو 11% في أعلى حالاتها.(2)

الجدول رقم (11)يوضح المشاركة السياسية للمرأة الاوروبية والمرأة العربية1995ف.

(%) المشاركة السياسية للمرأة الأوروبية		(%) المشاركة السياسية للمرأة العربية	
البلد	النسبة	البلد	النسبة
فرنسا	6.4	الكويت	صفر
السويد	40.4	المغرب	0.6
بريطانيا	9.5	الجزائر	0.6
هولندا	13.3	مصر	2.2
ايطاليا	15.1	لبنان	2.3
أسبانيا	16.0	تونس	6.7
المانيا	26.6	سوريا	9.6
الدانمارك	33.0	العراق	10.8
النرويج	39.4	ليبيا	15.0

المصدر: امرجع سبق ذكره،ص 148.

---

(1) تقرير التنمية البشرية: مرجع سبق ذكره، ص 147.

(2) تقرير التنمية البشرية: مرجع سبق ذكره، ص148.

إن المرأة الليبية تتمتع بحقوق ضمنتها لها التشريعات الليبية للمشاركة في اتخاذ القرار منها:-

1/ الحق في اقتراح القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على جدول أعمال المؤتمرات الشعبية الأساسية،كما لهاالحق في تصعيد نفسها لشغل المناصب القيادية.

2/ الإدلاء برأيها في قضايا الحياة اليومية والعامة والمتعلقة بالمصلحة العليا.

3/ حق الرقابة وإبداء الرأي في عمل السلطة التنفيذية ((اللجان الشعبية القطاعية)).

4/ الحق في أن تكون من بين أعضاء اللجان التنظيمية، أو التنفيذية، أو لجان الصياغة التي تشرف على سير عمل المؤتمرات الشعبية.(1)

كما شجعت الجماهيرية النساء على اقتحام العمل السياسي الدبلوماسي والقنصلي وذلك بالعمل باللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي " وزارة الخارجية"، وتدرجت في الوظيفة من درجة أمين ثالث وأمين ثاني وأمين أول إلى درجة مستشار ومساعد خبير " وزير مفوض" وخبير " سفير"، كما تم إيفادهن كممثلات للجماهيرية العظمى في العديد من المؤتمرات الإقليمية والعالمية والملتقيات الدولية.

وبالرغم من حداثة اقتحام المرأة الليبية لهذا المجال فقد أثبتت جدارتها وتجد كل دفع لتمثيل بلادها في الخارج، وخير دليل على ذلك فقد تقلدت المرأة الليبية منصب الأمين المساعد لجامعة الدول العربية بالقاهرة، والمندوبة الدائمة لبعثة الجماهيرية العظمى في الأمم المتحدة بجنيف بسويسرا.

كما تم إيفاد عدد من الأخوات الدبلوماسيات وعلى مختلف درجاتهن للعمل في المكاتب الشعبية " السفارات" في عدد كبير من عواصم العالم، وكذلك تم إيفاد عدد آخر من الأخوات الإداريات للعمل أيضاً بالمكاتب الشعبية تشجيعاً من الجماهيرية العظمى للمرأة للعمل في كل المواقع.(2)

وتتطلب الرؤية الوطنية للمجتمع العربي الليبي للقضايا ذات العلاقة بالمرأة وخاصة ما يتعلق منها بقضايا المساواة والتنمية والسلم على جميع المستويات من عدة اعتبارات تشكل في مجموعها الإطار العام لهذه الرؤية ويمكن تحديدها في الأتي:-

---

(1) نفس المرجع السابق: ص148.

(2) المهام مجاور: مرجع سبق ذكره.

أولا / الإطـــار المرجعي للعقيدة والفكر

المجتمع العربي الليبي مجتمع مسلم، دينه الإسلام وشريعته القرآن، ومن ثم فإن العقيـــدة الإسلامية تحدد الحقوق والواجبات وأساليب التعامل بين الأفراد ذكوراً وإناثاً في جميـــع ميادين الحياة.

وفي مسألة عمل المرأة توضح النظرية العالمية الثالثة " أن المسألة ليست أن تعمل المرأة أو لا تعمل، ولكن الطرح دوافعه مادية بحتة، فالعمل حق وواجب على المجتمع أن يوفره لكل أفراده القادرين عليه والراغبين فيه رجالاً كانوا أم نساء، ولكن أن يعمل كل فرد في المجال الذي يناسبه، وأن لا يضطر تحت العسف أن يعمل عمل لا يناسبه.(1)

ثانياً/ الإطـــار التشريعي والقانوني

استناداً إلى ما تضمنته العقيدة وأكد عليه الفكـــر بـــشأن مكانـــة المـــرأة فـــي المجتمـــع الجماهيري، جاءت معظم التشريعات الليبية متوجهة بخطاها إلى المواطن بصرف النظر عن جنسه، فمنحته جملة حقوق دون تمييز بين الرجل والمرأة علـــى اعتبـــار أن هـــذه الحقوق أساسية ولصيقة به أياً كان ذكراً أم أنثى، وإلى جانب ذلك أصدر المشروع الليبي ((المؤتمرات الشعبية الأساسية)) العديد من التشريعات التي تعنى بشؤون المرأة مـــستهدفاً أمرين هما:

- الدفع بالمرأة لنيل حقوقها مع مراعاة التكوين البيولوجي للمرأة، وخاصة فـــي مجـــال تحديد الواجبات من خلال تهيئة الظروف لها للقيام بدورها كاملاً في المجتمع. ومن أهم المجـــالات التي أكدت عليها التشريعات:

1/ مجـــال الحقوق السياسية.

2/ مجـــال الأحوال الشخصية.

3/ مجـــال التعليم.

4/ مجال الصحة والضمان الاجتماعي.

5/ مجال الخدمة الوطنية والمسؤولية الجنائية.(2)

---

(1)المشاركة السياسية للمرأة: مرجع سبق ذكره

(2)الهام امجاور: مرجع سبق ذكره.

ثالثاً/ الإطـــار الدولي والتعـــاون الدولي

أيدت الجماهيرية جميع الخطوات بشأن المساواة بين الرجل والمرأة والنهوض بمكانتهـــا ودفعها في عملية التنمية الشاملة للمجتمع، إلى جانب تأييدها لجهود الولايـــات المتحـــدة ومنظماتها وبلدان حركة عدم الانحياز والأقطار العربية والأفريقية، وفي ســـبيل إدمـــاج المرأة ورفع مركزها بدأ بإعلان عام **1975ف** عاماً دولياً للمرأة.

بالإضافة إلى مشاركة المرأة الليبية في اجتماعيات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنـــة حقوق الإنسان، كما شاركت في المؤتمرات الدولية والإقليمية، ووصـــلت إلـــى توقيـــع اتفاقيات دولية ذات علاقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة، وحرصـــاً مـــن الجماهيرية على أهمية التعاون الدولي في هذا المجال فإن الاتفاقيات الدولية تشكل إحدى أهم المرتكزات للرؤية الوطنية لمكانة المرأة في المجتمع العربي الليبي.(1)

رابعاً/ المناصـــب القيادية

في إطار ممارسة المرأة الليبية للسلطة ومشاركتها في الحياة السياسية فقد تمكنـــت منـــذ بداية الثورة من الوصول إلى العديد من المناصب القيادية فـــي كثيـــر مـــن المجـــالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على سبيل المثال هذه المناصب:

1- أمينة اللجنة الشعبية العامة للتعليم ((وزيرة التعليم)).

2- كاتب عام اللجنة الشعبية العامة للإعلام ((وكيل وزارة)).

3- أمينة اللجنة الشعبية العامة للإعلام ((وزير الإعلام)).

4- أمينة مساعد للجان الشعبية النوعية على المستوى البلدي.

5- أمينة مساعد بمؤتمر الشعب العام ((نائب رئيس البرلمان)).

6- أمينة مكتب شعبي بالخارج((سفيرة)).

7- أمينة لجنة شعبية بالشركات والمنشآت ((رئيس مجلس الإدارة)).

8- مندوب الجماهيرية بجامعة الدول العربية.

9- بالإضافة إلى توليها مناصب قيادية بالإدارة العامة واقتحامها مجالات كالطيران

---

(1)نفس المرجع السابق.

والقوات المسلحة، حيث كانت أول كلية عسكرية للمرأة في العالم تم إنشاؤها في الجماهيرية العظمي تخرج منها الكثير من الكوادر المؤهلة عسكرياً.(1) والجدول رقم (12) يوضح مشاركة المرأة في المناصب القيادية خلال الفترة من 2002 -2003 ف.

جدول رقم(12) يوضح مشاركة المرأةالليبية في المناصب القيادية في الفترة من 2002 .2003

الوظائف القيادية	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أمناء المؤتمرات واللجان الشعبية ومدراء الأعمال	10501	%1.03	214	%0.06	10715	%0.79
مراقبو المكتبة والموظفون الإداريون	187999	%18.42	46546	%13.52	234545	%17.19
العاملون بالبيع والشراء	120517	%11.81	1555	%0.45	122072	%8.94

المصدر: الكتاب الإحصائي 2002– 2003ف

ويعتبر انخفاض مستوى مشاركة المرأة في الوظائف القيادية بالحياة الاجتماعية بالمجتمع الليبي مقارنة بالذكور ليس نتيجة التمييز بين الرجل والمرأة في تولي هذه الوظائف، أو قصور في التشريعات القانونية، أو نقص الكفاءات لدى العنصر النسائي، بل إن اهتمامات المرأة في هذا المجال تعتبر حديثة بالقياس مع المجالات للقطاعات الأخرى، ولا شك أن توفر كليات ومعاهد متخصصة في مجال العلوم السياسية في مناطق متعددة من الجماهيرية ووجود المرأة بزخم فيها يفتح لها آفاقاً مستقبلية واسعة في هذا المجال.(2)

ولا بد من التسليم بأن مشاركة المرأة الليبية في الفضاء السياسي العام سيظل معتمداً على التقدم الحاصل على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وإن توفر الأساس التشريعي والقانوني لا يكفي لتمكين المرأة من القوة السياسية إذا ما ظلت هنالك معوقات على تلك الجبهات.

---

(1)نفس المرجع السابق.

(2)نفس المرجع السابق.

ففي الوقت الذي تم فيه تحقيق خطوات ذات دلالة، تبقى العديد من المهام غير مستكملة لضمان مشاركتها الفاعلة في صنع القرار، فهنالك:

أولاً/ ضعف الدافعية لدى النساء أنفسهن للمشاركة وإثبات الذات السياسية، حيث توضح سجلات مؤتمر الشعب العام، أن حضور المرأة لجلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية كان بحدود **38%** من مجموع السجلات عام **1996ف**.

ثانياً/ حداثة تعليم المرأة الليبية ودخولهامجالات الحياة العامة، مما يؤدي إلى التردد وعدم التعود على الدور السياسي لصنع القرار، وإلى صعوبة تحمل المسؤوليات الجديدة.

ويعزى ذلك كله الى العرف الاجتماعي السائد الذي يؤدي إلى إحباطها، حيث يروج ومن فهم خاطىء للدين أحياناً بعدم أهلية المرأة لتولي المناصب القيادية في صنع القرار، ومن أجل التغلب على تلك الحواجز يجري التفكير حالياً في إطار مؤتمر الشعب العام لإعداد برامج تأهيلية لبناء القدرات النسائية في مجال تحليل السياسيات وأساليب صنع القرار.(1)

خامساً/ النشاط النقابي للمرأة الليبية

إن المواطنين الأعضاء في المؤتمرات الشعبية يشكلون مؤتمرات شعبية مهنية خاصة بهم، علاوة على كونهم مواطنون أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية أو اللجان الشعبية، وفي هذا الإطار فإن المرأة الليبية مثلها مثل الرجل تنتمي إلى العديد من المنظمات النقابية تمارس أدوار قيادية هامة عن طريق ما يلي:

1- الروابط المهنية.

2- الاتحادات النسائية.

3- النقابات النسائية.

فقد بلغ عدد هذه الروابط والاتحادات والنقابات "**32**" تنظيماً نسائياً، وبلغ عدد العضوات بها حسب إحصائيات عام **1993ف** مجموعها "**6200**".(2)

خلاصة القول : أن المرأة الليبية تمثل دوراً بارزاً وواضحاً في مسيرة المرأة العربية بصفة عامة، وفي مسيرة المرأة الليبية بصفة خاصة، فقد كانت ثورة الفاتح ومازالت

---

(1)المشاركة السياسية للمرأة: مرجع سبق ذكره.

(2)نفس المرجع السابق.

المحرض الأول للمرأة من أجل ممارسة دورها الطبيعي في المجتمع الجماهيري من أجل تحقيق التقدم والوصول بالمرأة العربية لأهدافها المنشودة، ولتكون المرأة في المغرب العربي المثال الرائد للمرأة العربية والأفريقية المناضلة من أجل حريتها.

المرأة والتنمية في مدينة سرت:

تتوسط شعبية سرت الجماهيرية العظمى حيث تمتد على مسافة (**450 كم**) على الشريط الساحلي، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ويحدها من الشرق شعبية الواحات، ومن الجنوب شعبية الجفرة، ومن الغرب شعبية مصراتة، وتبلغ مساحة الشعبية (**79400 كم²**)، ويبلغ عدد سكانها نحو(**120 ألف نسمة**)،وتعتبر مدينة سرت من أكبر مدن شعبية سرت ، وعدد سكانها موزعون على واحد وعشرين مؤتمرا شعبيا أساسيا ومقرها مدينة سرت التي تتميز بموقعها الذي يتوسط شعبية سرت، وقد شهدت مدينة سرت تطوراً ملحوظاً في عدد السكان حيث يبلغ عدد سكان شعبية سرت في سنة1995ف 102885نسمة ،واستمر عدد السكان في التطور إلى 131392 نسمة في سنة2003ف موزعين على 23 مؤتمراً شعبيا أساسياً.(1)

كما يعيش حوالي 39%من عدد سكان مدينة سرت في مناطق لا تحتوي على خدمات أساسية كاملة كمستوصف، أو مدرسة ،أو أي خدمات أخرى وتقع حولي 55%من هذه التجمعات السكانية في مدينة سرت، بالأضافة إلى وجود تجمعات سكانية فرعية ذات نوعية غير صالحة، وذات توصيلات رديئة للطرق وعدد سكانها قليل جداً.

أما سرت الحضرية فتضم أربع مؤتمرات وهي (سرت المركز ـ خليج سرت ـ الرباط الإمامي ـ الفاتح)، وهي تعتبر نقطة تجميع لإجزاء المنطقة، وكمركز منطقة رئيسي ،وتقع على ساحل البحر المتوسط وأخذت بالتوسع حول التجمع السكاني التقليدي الذي يرجع تاريخه إلى العصر الروماني ،وفي الماضي لم تكن سرت ذات أهمية عدا أنها

---

(1)تقرير احصائي،ملخص عنالقطاعات النوعية بالشعبيةوالمرافق التابعة لها،اللجنة الشعبية بشعبية سرت،مركز التوثيق والمعلومات،2003ف،ص 1

جامعة عدد من التجمعات السكانية القليلة بين بنغازي ومصراتة،والي تعتبر مركزاًللتسوق والخدمات البريدية للمناطق المحيطة بها،وأدى النقص في عدد النقاط المركزية في مدينة سرت إلى زيادة تقوية الروابط بين سرت الحضرية وكلا من مصراتة و طرابلس.(1)

وقد شهدت مدينة سرت في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في جميع القطاعات، شمل إنشاء المباني الحديثة، والإدارات الرئيسية كالأمنات، وإنشاءاكبر القاعات وهي (مجمع قاعات وقاد وقوا)، بالإضافة إلى أن المدينة شهدت حدث عالمي وهو قيام الإتحاد الإفريقي من خلال إعلان سرت الصادر عن الدورة غير العادية الرابعة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية (**مدينة سرت 1999/9/9ف**)، والذي أرسى حجر الأساس لقيام الولايات المتحدة الإفريقية.(2)

كما أن المدينة شهدت في سنوات متعاقبة عقب الإعلان العديد من مؤتمرات القمة الأفريقية، بالإضافة إلى ذلك فقط حصل تطوراً ملحوظاً في القوى العاملة في مدينة سرت، كذلك حدث تطوراً في مجال الاقتصاد ونو ع المهنة وأيضاً تطور وسائل الاتصال والإعلام والتعليم والصحة والصناعة وكل هذه التغيرات تبعها تغيرات في متوسط دخل الفرد.

---

(1)أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق:منطقة الخليج المخطط الإقليمي، التقرير النهائي رقم خ ن،ص25-27.

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 1999ف:مرجع سبق ذكره،ص 22.

أولاً:- مساهمة المرأة على مستوى الشعبية حسب أقسام المهن والنوع لعام 2001ف.

يوضح الجدول رقم(13) مساهمة المرأة على مستوىشعبية سرت حسب أقسام المهن والنوع لعام 2001ف

إسم الشعبية	أقسام المهن														المجموع الكلي		
	أصحاب المهن العلمية والفنية والفنيون الذين يعملون معهم		أعضاء المؤتمرات واللجان الشعبية وكبار الاداريين والمشرفون التنفيذيون		الموظفون الاداريون التنفيذيون والكتبة ومن يمت لهم بصلة		العاملون بالبيع والشراء		العاملون بالخدمات		العاملون بالزراعة وتربية الحيوانات والغابات وصيد الاسماك		العاملون في الإنتاج والذين يديرون معدات وآلات النقل والمنتجون غير الزراعيين		العاملون غير المصنفين حسب المهن وغير مبين				
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	المجموع
شعبية سرت	4043	3324	337	4	4192	1135	1565	25	2835	488	970	29	8344	366	0	0	22286	5389	27675

المصدر الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001ف.

ثانياً:- مساهمة المـــرأة على مستوى مدينة سرت

شهدت مدينة سرت تطوراً تنموياً ملحوظاً شمل كل القطاعات، ففي قطـــاع التعلـــيم شهدت المدينة إنشاء العديد من المدارس في مختلف المراحل الدراسية، وتم إنشاء جامعة التحدي التي تضم العديد من الطلاب " ذكوراً وإناث"، والعديد من أعضاء هيئة التدريس الوطنيين، وكان من بين أهداف قطاع التعليم في مدينة سرت التخلص من الأمية، حيـــث أصبحت لا تتعدى أكثر من (19.5%)،فمدينة سرت تسعى إلى تحقيق مستوى عالي مـــن التقدم العلمي، مما يدل على تطور المستوى التعليمي لأفراد المجتمع،وما صاحب التطور الملحوظ من الناحية المادية تغير في البنى الفكرية للأفراد فبدأ الإتجاه نحو التعليم العالي، كما شهدت المدينة ارتفاع نسبة العاملين في قطاع التعلـــيم وخاصـــة الإنـــاث مقارنـــة بالذكور، وهذا يدل على وعي المرأة بأهمية مشاركتها في تنمية مجتمعها، حيث بلغ عدد العاملين في قطاع التعليم بالمدينة حسب بيانات 2003ف (1225) امرأة عاملة، .(1)

(1)تقرير احصائي:ملخص عن القطاعات النوعية بالشعبية و المرافق التابعة لها،اللجنة الـشعبية بـشعبية سـرت،مرجع سـبق ذكره،ص35.

أما ما يخص قطاع الصناعة فالمدينة تضم العديد من المصانع سواء أكانت مصانع خاصة أو مملكة لأفراد المجتمع أو غير مملكة، وتتمثل في الصناعات الغذائية، والغزل والنسيج، وصناعة الملابس، والصناعات الجلدية، ومواد البناء، وبلغ عدد المصانع على مستوى الشعبية بالكامل سنة 2000ف (193) مصنعاً، وبلغ عدد المنتجين فيها 1315 منتجا ومنتجة.

أما على مستوى مدينة سرت فهناك:

1- المصانع الغير مملكة وهي- مصنع الأحذية ويتبع الشركة العامة للصناعات الجلدية وعدد المنتجين فيه 40 منتجة، ونوع النشاط به صناعة الأحذية-مصنع سرت للبنطلونات ويوجد به عدد (91) منتجة، ونوع النشاط به صناعة البنطلونات.

2- المصانع المملكة حيث توجد 4 مصانع مملكة للمنتجين منها :

- مصنع سرت للملابس ويوجد به عدد (35) منتجة، ونوع النشاط به صناعة الملابس.

إلى جانب وجود عدد من الشركات والتشاركيات الخاصة بالمدينة ويوجد بها العديد من المنتجين والمنتجات.(1)

أما قطاع الإعلام فيضم الإذاعات وتتمثل في فرع إذاعة الجماهيرية العظمى وإذاعة سرت المحلية، ويوجد بها عدة وحدات لتقديم الخدمات الإدارية المساعدة وكذلك الخدمات الإذاعية، ومنها إدارة البرامج وإدارة الهندسة الإذاعية وقسم التصوير المرئي وقسم الصوت وبها 44 عاملة تتوزع ما بين إذاعيات وفنيات وإداريات، كما يوجد بالمدينة مقر صحيفة القرضابية التي بها عدد عاملة.(2)

أما قطاع الصحة فقد شهد تطوراً ملحوظاً في المدينة حيث تم إنشاء العديد من الوحدات الصحية وهي:

1-وحدة الرعاية الصحية الأساسية عمر المختار ومقرها مؤتمر الفاتح.

2-مجمع عيادات سرت المركزي، وعيادة الأسنان المركزية، ومركز الرعاية الصحية الأساسية، ووحدة الرعاية الصحية الأساسية القرضابية، والمقر هو مؤتمر الرباط الأمامي.

---

(1)نفس المرجع السابق:ص56.

(2)نفس المرجع السابق:ص44.

3-وحدة الرعاية الصحية الأساسية جمال عبد الناصر، ووحدة الرعاية الصحية جامعة التحدي والمقر هو مؤتمر

4- مجمع عيادات سرت القديم، وعيادة علاج ومتابعة مرضى السكر والمقر هو مؤتمر سرت المركز.

بالإضافة إلى مستشفى ابن سينا، ويضم هذا القطاع نحو **262** عاملة حسب إحصائيات عام **2003ف**.(1)

أما فيما يخص القوى العاملة فقد شهدت سرت تطوراً ملحوظاً حيث تم تقليص العمالة الأجنبية وحلت محلها عناصر وطنية، كما تقلص عدد الباحثين عن العمل فقد كان العدد(2738)،تحصل منهم(832) على أعمال في جهات مختلفة وتم إحالة(894)باحث إلى اللجنة الشعبية للصناعة. وهذا يدل على التطور الملحوظ للقوى العاملة بمدين سرت،مما ساعد بدوره على زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي.(2)

(1)نفس المرجع السابق:ص49.

(2) مكتب القوى العاملة:تقرير لعام2003ف،سرت.

الفصل الخامس

الاجراءات العملية للدراسة

*مجتمع الدراسة ووحدة التحليل

1- مجتمع الدراسة:

" يعرف مجتمع الدراسة بأنه مجموع وحدات البحث التي نريد الحصول على بيانات منها أو عنها".(1)

وبذلك يكون مجتمع الدراسة هو العاملات في القطاعات المختلفة في مدينة سرت، حيث وقع الاختيار على خمس قطاعات تتركز فيها المرأة وهي (قطاع الصناعة ـ قطاع التعليم ـ قطاع المصارف والمال ـ قطاع الصحة ـ قطاع الإعلام). وتم استبعاد قطاع الأعمال الخاصة التي يديرها الأفراد لحسابهم وذلك لصعوبة جمع البيانات.

وبالنسبة للقطاعات التي تم اختيارها اضطرت الباحثة إلى جمع البيانات عن كل قطاع من خلال الزيارة الميدانية لهذه القطاعات كل على حده، نظراً لعدم وجود إحصائية خاصة بالإناث العاملات في الجهات الرسمية بمدينة سرت، فالإحصاءات المتواجدة لديهم إحصاءات عامة تشمل المجموع العام للذكور والإناث في مواقع العمل.

وقد تم اختيار مجموعة من المصانع لتمثل قطاع الصناعة، واختيار عدد من المدارس لتمثل قطاع التعليم، واختيار عدد من المصارف لتمثل قطاع المال، واختيار عدد من المستشفيات لتمثل قطاع الصحة، ويمثل العاملون بإذاعة سرت المحلية وصحيفة القرضابية قطاع الأعلام.

وهي موزعة كالأتي:-

1/ قطاع الصناعة:- ويمثله مركز الأسرة المنتجة بسرت، ومركز تدريب المرأة خليج سرت، ومصنع الأحذية ومصنع البنطلونات.

2/ قطاع التعليم:- ويمثله عدد من المدارس وهي مدرسة المجد، ومدرسة البيان الأول، ومدرسة الثورة العربية، ومدرسة ابن خلدون، حيث تم اختيار هذه المدارس بطريقة القرعة.

---

(1) عبد الله عامر الهمالي: أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى،2003ف، ص236.

3/ قطاع المصارف والمال:- ويمثله مصرف الوحدة، ومصرف التنمية، ومصرف الأمة، والمصرف الأهلي، ومصرف الصحاري.

4/ قطاع الصحة:- ويمثله مستشفى ابن سيناء، ومستشفي مجمع العيادات، ومركز الرعاية الصحية سرت، والمركز الصحي سرت.

5/ قطاع الأعلام:- ويمثله إذاعة سرت المحلية، وصحيفة القرضابية.

وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (1716) عاملة كما هو موضح حسب تصنيف القطاعات الآتية بمدينة سرت.

القطـــاع	عدد العاملات
الصنـــاعة	131
التعليم	1225
المصارف والمال	58
الصحـــــة	262
الأعـــــلام	40
المجمـــوع	**1716**

2/ وحدة التحليل:

" هي الوحدات التي يقسم المجتمع على أساسها بغرض اختيار العينة ".(1)

حيث تقرر أن تكون الوحدة الرئيسية للدراسة أو المعاينة (المرأة العاملة) في جهات العمل المختلفة (الصناعة ــ التعليم ــ المصارف والمال ــ الصحة ــ الأعـــلام).

3/ عينة الدراسة:

" العينة هي جـزء من المجتمع المدروس ".(2)

---

(1) نفس المرجع السابق:ص236.

(2) نفس المرجع السابق: ص236.

ولقد تم استخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية النسبية بإعتبارها أكثر الطرق تناسباً مع الدراسة الحالية، وقد تم سحب العينة من خمس قطاعات من قطاعات العمل المختلفة وهي (الصناعة ــ التعليم ــ المصارف والمال ــ الصحة ــ الأعلام).

4/ حجم العينة:

إن الحجم الملائم للعينة لابد وأن يعكس الخصائص الفعلية للمجتمع المدروس، وهذا لا يعتمد على حجم المجتمع وحسب، وإنما أيضاً على مدى التباين داخل هذا المجتمع، فكلما كان المجتمع غير متجانس كلما كانت الحاجة إلى عينة كبيرة الحجم، والعكس أن الحاجة إلى عينة كبيرة الحجم تتضاءل حينما يتجانس المجتمع.(1)

وقد تم تحديد عينة الدراسة بنسبة تمثيل (10%) من حجم المجتمع المدروس البالغ (1716) عاملة بما يعادل (172) مفردة.

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{حجم المجتمع} \times \text{نسبة العينة}}{100} = \frac{1716 \times 10}{100} = 172 \text{ استمارة}$$

خطوات الاختيار في العينة الطبقية النسبية

$$\text{1/ الممثلون في الصناعة} = \frac{131}{1716} \times 100 = 7.6\%$$

$$\text{2/الممثلون في التعليم} = \frac{1225}{1716} \times 100 = 71.3\%$$

$$\text{3/ الممثلون في المصارف والمال} = \frac{58}{1716} \times 100 = 3.3\%$$

$$\text{4/ الممثلون في الصحة} = \frac{262}{1716} \times 100 = 15.2\%$$

---

(1) نفس المرجع السابق: ص257.

5/ الممثلون في الأعلام = $\frac{40}{1716} \times 100 = 2.3\%$

وبما أن حجم العينة 172 فإن عدد المفردات في كل قطاع كالتالي:-

1/ الصناعة = $\frac{7.6}{100} \times 172 = 13$

2/ التعليم = $\frac{71.3}{100} \times 172 = 122$

3/ المصارف والمال = $\frac{3.3}{100} \times 172 = 6$

4/ الصحة = $\frac{15.2}{100} \times 172 = 26$

5/ الأعلام = $\frac{2.3}{100} \times 172 = 5$

بلغ عدد أفراد العينة (172) مفردة، وكان عدد اللاتي رفضن الاشتراك في الاستبيان (1) وبذلك يصبح عدد أفراد العينة (171) امرأة عاملة.

أداة جمع البيانات:-

يعتبر الاستبيان أحد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها.(1)

---

(1) عقيل حسن عقيل: مرجع سبق ذكره،ص 148.

فالاستبيان وسيلة الباحث لاستقراء المجتمع والعينة واستيضاحهم عما يلمون به من معرفة عن الموضوع، وذلك لتبيان ما لم تعرفه؛ ليكون حاضراً من خلال برهنة ومشاهدة الآخرين.(1)

فاستمارة الاستبيان هي مجموعة من الأسئلة المقننة (مغلقة أو مفتوحة) التي توجه للمبحوثين من أجل الحصول على بيانات ومعلومات حول قضية معينة أو اتجاه معين أو موقف معين.(2)

ففي ضوء أهداف الدراسة وانطلاقاً من نوعية البيانات المطلوبة والتي تتفق مع هدف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان روعي فيها معظم القواعد المنهجية المتعلقة بشكل الاستمارة ونوعية وصياغة الأسئلة التي تتفق مع نوعية المبحوثات، كما تم مراعاة ترابط محتوياتها وتسلسل أسئلتها تسلسلاً منطقياً من السهل إلى الصعب ومن الخاص إلى العام، كما روعيت البساطة في صياغة الأسئلة والوضوح وبعدها عن التعقيد بحيث لا تقبل اللبس أو إساءة الفهم، وجاء الاستبيان بأسلوب غير ممل بما يتلاءم مع طبيعة مجتمع البحث.

كما تم توضيح أهداف الدراسة للمبحوثات وتوضيح الباحثة للمبحوثات أسباب اختيارهن كأفراد أساسيين للبحث.

وقد مر تصميم استمارة الاستبيان بمراحل هي:

1/ الاطلاع على الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع بما فيها من عناصر ذات علاقة بالموضوع وصياغتها على هيئة أسئلة، كذلك استعانة الباحثة بما ورد في بعض الاستمارات التي صممها باحثون سابقون في هذا المجال، وقد راعت الباحثة الاختلاف بين طبيعة التركيبة الاجتماعية والتباين الثقافي عند الاستعانة ببعض الأسئلة الواردة في الاستمارات التي تم الاستعانة بها.

بين طبيعة التركيبة الاجتماعية والتباين الثقافي عند الاستعانة ببعض الأسئلة الواردة في الاستمارات التي تم الاستعانة بها.

---

(1) نفس المرجع السابق: ص151- 152.

(2) عبد الله عامر الهمالي: مرجع سبق ذكره، ص265.

2/ تم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال علم الاجتماع، حيث أفادت توجيهاتهم للباحثة معرفة نواحي القصور في بناء الاستمارة وبالتالي تم تعديلها بناء على توجيهاتهم.

3/ تم إجراء اختباراً مبدئياً للاستمارة الاستبيانية على عدد من المبحوثات قبل أعدادها في صورتها النهائية، تلاه إدخال بعض التعديلات سواء بالحذف أو بالإضافة أو بتعديل صياغة الأسئلة وترتيبها ومدى ملاءمتها لمجتمع البحث واستعدادهن لفهم الأسئلة والقدرة على الإجابة عليها وذلك في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها المبحوثة.

وعقب هذه العمليات تم استبعاد بعض الأسئلة، حيث ساعد التجريب على تقدير وتوقع الصعوبات المحتمل قيامها بين الباحثة وجمهور البحث لا سيما فيما يختص بالمفاهيم المستخدمة في الاستمارة.

وبعد إعداد الاستمارة في صورتها النهائية تم تطبيقها على عينة بلغ حجمها **172** حالة، وتمكنت الباحثة باستخدام هذه الوسيلة من الكشف عن بعض النتائج ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كما تم من خلال هذه الوسيلة الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات التي تتطلبها الدراسة.

- وقد تم تصميم وبناء الاستمارة على النحو التالي:-

1/ القسم الأول:- ويشمل بيانات أولية خاصة بالمبحوثات والتي تقيس متغيرات تمثل المتغيرات المستقلة وهي المستوى التعليمي للمبحوثة- الوظيفة- مستوى دخل الأسرة- الحالة الزواجية-حجم الأسرة -العادات والتقاليد.

2/ **القسم الثاني:-** من بيانات الاستمارة يدور حول الحالة الزواجية والأسرية للمبحوثة، وقد وجهت الاستمارة في هذا الجزء للمبحوثات أسئلة تدور حول العمل ودوره في تحسين أدوار المرأة داخل إطار الأسرة، كذلك سؤال المبحوثة عن الزوج والطموح المهني وأيهما يحتل المكانة الكبرى لديها، كما تضمنت أسئلة حول النموذج المفضل للحياة الزوجية، وهل يعتبر الزوج عائق أمام مساهمة المرأة في التنمية؟ والتعرف على حجم الأسرة وعلاقته بصراع الأدوار بالنسبة للمرأة العاملة.

3/ القسم الثالث:- يتعلق ببيانات خاصة بالمستوى الاقتصادي وذلك بسؤال المبحوثة عن الدخل الشهري للأسرة، ومدى مساهمة أفراد الأسرة في الدخل، والأسباب التي دفعتها للعمل وجوانب إنفاق مرتبها.

4/ القسم الرابع:- يتضمن بيانات خاصة بالمستوى التعليمي وذلك بسؤال المبحوثة عن نظرة المجتمع لتعليم المرأة، ومن أكثر أهمية في التعليم من وجهة نظرها الولد أو البنت.

5/ القسم الخامس:- يتضمن بيانات خاصة بثقافة المجتمع من خلال معرفة نظرة المجتمع لعمل المرأة من وجهة نظر المبحوثة، وسؤالها عن التقاليد ومدى إعاقتها لمساهمة المرأة التنموية، وسؤالها عن أسلوب التربية المتبع معها من خلال الفروق بينها وبين أخوتها الذكور في المعاملة ،ومعرفة المنغصات التي تواجهها في العمل.

أما الجزء الأخير من الاستمارة فيشمل أسئلة خاصة بمشاركة المرأة والتعرف على العمليات التي تقوم بها، وقد قسمت الأسئلة في هذا الجزء إلى ثلاث أجزاء:

- مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية (قطاع التعليم).
- مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية (القطاع الاقتصادي).
- مشاركة المرأة في التنمية السياسية (المشاركة السياسية).

6/القسم السادس مشاركة المرأة في قطاع التعليم:-

من خلال سؤالها عن الاشتراك في الدورات التدريبية قبل البدء في العمل أو اثناء العمل من عدمه، والأسباب التي تمنعها من التدريب، كما تضمن أسئلة عن التعليم ودوره في تحسين مكانة المرأة، وتعليم الأسرة ومدى تأثيره على مساهمة المرأة.

7/ القسم السابع مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي:-

يتضمن بيانات خاصة بمشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في رفع المستوى المعيشي للأسرة.

8/ القسم الثامن المشاركة السياسيةللمرأة:-

يتضمن بيانات خاصة بالمشاركة السياسية للمرأة من خلال سؤالها عن مشاركتها في اتخاذ القرارات المجتمعية، ومشاركتها في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية،

والأسباب التي تحول دون مشاركتها، ومعرفة ما إذا كانت المرأة احتلت منصب قيادي أم لا.

9/ القسم التاسع:- يتضمن مشاركة المرأة في المؤسسات النسائية وذلك بسؤال المبحوثة عن عضويتها في إحدى هذه المؤسسات، ومدى رضاءها عن هذه المؤسسات.

الدراسة الاستطلاعية:-

لقد تطلب تنفيذ الدراسة القيام بمرحلة استطلاعية؛ لما لها من أهمية في مجال البحث والدراسة، حيث تهدف إلى اختيار أدوات البحث ومعرفة مدى ثباتها وصدقها ومدى صلاحية هذه الأدوات في أداء مهمتها في الظروف التي سيجرى فيها البحث.

فبعد الانتهاء من تصميم الاستمارة تم تجريبها على عينة صغيرة مكونة من **15 مفردة** من القطاعات المختلفة، بهدف معرفة مدى صلاحية الاستمارة من حيث درجة وضوح الأسئلة، والتعرف على الأخطاء في صياغة الأسئلة، وتحديد الأسئلة الغامضة من الناحية اللغوية للمبحوثين، ومدى تقبل الأفراد لنوعية الأسئلة.

وقد أسفرت هذه المرحلة عن:-

1/ استبعاد بعض الأسئلة ودمج بعض الأسئلة مع بعضها، كذلك إعادة صياغة البعض الآخر.

2/ اتسمت الأسئلة بالوضوح حسب رأي المبحوثات، وظهر هناك تفاعل من المبحوثات مع موضوع الدراسة.

وعقب التأكد من سلامة الأسئلة وتعديلها وعرضها بعد صياغتها في صورتها النهائية تم عرض الاستمارة على المشرفين والمختصين في علم الاجتماع بكلية الآداب بقصد إبداء رأيهم في صلاحيتها.

قياس ثبات الأداة:-

استخدمت الباحثة لقياس ثبات استمارة الاستبيان طريقة إعادة الاختباروذلك بإجراء الاختبار على مجموعة من المبحوثات **15 مفردة**، ثم أعيد الاختبار بعد فاصل زمني بلغت مدته **15** يوماً، وبعد ذلك حسبت درجات المبحوثات عقب الاختبار الأول والاختبار الثاني، ثم بعدها حساب معامل ارتباط بيرسون وحسبت درجات الارتباط بين الإجابات في الاختبارين، فبلغت قيمة الثبات الكلية (**89.**) مما يعني إن للأداة معامل ثبات عالي.

قياس صدق الأداة:-

1/ اعتمدت الباحثة على ما يعرف (بصدق المحكمين) للتأكد من صدق المقياس، فقد تم عرض الاستمارة على لجنة مكونة من مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بجامعتي قاريونس والتحدي لتقدير صحة المحتوى وملاءمته لموضوع الدراسة ووضوح فقراته، والتأكد من أن تمثيل الفقرات التي اختارها الباحث لوحدة القياس مجموع الفقرات التي تكون الإطار العام للصفة المراد قياسها تمثيلاً جيداً.

2/ الصدق الذاتي وتم حسابه من خلال علاقته بمعامل الثبات وذلك بتطبيق القانون التالي:

معامل الصدق الذاتي= معامل الثبات √

معامل الصدق الذاتي = √0.89 = 0.94%

وبالتالي فمعامل الصدق الذاتي يكون = 0.94

طريقة جمع البيانات:-

كان أمام الباحثة مجموعة من الخيارات التي توضحها كتب البحث الاجتماعي، والتي استخدمها الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية والتي من بينها "الملاحظة- الاستبيان المسلم باليد- المقابلة"، إلا أن الباحثة اختارت الاستبيان في جمع البيانات نظراً لتناسب الاستبيان مع عينة البحث.

وقد تطلب القيام بهذه المرحلة جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً حيث بدأ العمل في إجراء الدراسة الميدانية في شهرأي النار وانتهى في شهرالنوار2006ف، وتم خلال هذه الفترة حث المبحوثات على التعامل مع الأداة بمصداقية في الإجابة، وبعد عملية التطبيق تم استبعاد(1) حالة لعدم الجدية في الإجابة وتم التعامل مع(171) استمارة بدلاً من(172) استمارة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في عرض وتحليل البيانات:-

يقصد بعملية معالجة البيانات مجموعة الإجراءات التي تم من خلالها تجهيز البيانات للتحليل، وتشمل القيام بعمليات المراجعة للبيانات، وإعداد دليل الترميز، وإجراء عملية الترميز،واستخدام الحاسب الآلي وإدخال البيانات.

1/ أساليب عرض البيانات:-

بعد تطبيق الاستمارة على عينة البحث تمت معالجة البيانات على النحو التالي:-

أ) حساب التكرارات والنسب المئوية التي تساعد القارىء على فهم محتويات الجداول وتكون ذات فائدة عندما يكون التكرار والنسب معاً.

ب) الجداول المركبة التي تعرض العلاقة بين متغيرين.

ج) الأشكال البيانية التي تسهم في تبسيط الفهم لما تتضمنه بعض الجداول البسيطة والمركبة.

2/ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:-

تم عرض وتحليل البيانات آلياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الخاص بتحليل بيانات العلوم الاجتماعية، وقد تم استخدام اختبار كا^2 لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية أم لا.

الفصل السادس

عرض وتحليل البيانات

اولاً:التحليل الوصفي لبيانات الدراسة:

تمهيد:-

نتناول في هذا الفصل وصف العينة وذلك من خلال مناقشة عدة مواضيع وهي الخصائص العامة لأفراد العينة،وذلك بعرض بيانات خاصة بالحالة الزوجية والاسرية، وبيانات خاصة بالمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي، وثقافة المجتمع،وبيانات خاصة بمشاركة المرأة في قطاع التعليم، والقطاع الاقتصادي، ومشاركة المرأة في القطاع السياسي، وبيانات خاصة بعضوية المرأة في المؤسسات النسائية.

أولا:- الخصائص العامة لأفـــراد العينة

- الجدول رقم(14) يبين توزيع أفراد العينة حسب المؤتمرالذي تقيم في نطاقه المبحوثة.

المؤتمر	التكرار	النسبة%
سرت المركز	30	17.5
خليج سرت	20	11.7
الفاتح	11	6.4
الرباط الأمامي	110	64.3
المجموع	171	100

من الجدول رقم (14) يتضح لنا أن نسبة عدد أفراد العينة المنتمين لمؤتمر سرت المركز (17.5%)، في حين خليج سرت (11.7%)، ومؤتمر الفاتح (6.4%)، والرباط الأمامي (64.3%).

- الجدول رقم(15) يبين توزيع أفراد العينة حسب فئات السن

العمـــــر	التكـــــرار	النســـــبة%
30 – 20	129	75.4
40 – 31	39	22.8
50 – 41	3	1.8
المجمـــــوع	171	100

يوضح الجدول رقم (15) توزيع أفراد العينة حسب فئات السن، وتلاحظ أن توزيع مفردات العينة جاء على ثلاث فئات الأولى (20– 30) بنسبة 75.4% وهي أعلى نسبة، وربما يرجع السبب في ذلك إلى طفرة دخول المرأة في مجال العمل في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ليبيا، كذلك الاستقرار في العمل بالنسبة للمرأة الليبية، وكذلك التعليم الذي أدى إلى دخول معظم الحاصلات على مؤهل علمي أو مهني إلى ميدان العمل، أما الفئة الثانية (31– 40) فكانت نسبة العاملات فيها 22.8%، أما فئة العاملات ما بين فئة العمر (41– 50) عاماً قد انخفضت نسبتها إلى 1.8%، وربما يرجع انخفاض نسبة الفئة الثانية والثالثة لكون النساء في هذه الفئات العمرية يتركن العمل بعد الزواج ويضحين بحياتهن المهنية من أجل الاهتمام بأسرهن ويرجع ذلك إلى قناعتهن بدورهن كربات بيوت، أو قد يكون ذلك نتيجة ما يفرضه الأزواج من آراء حيث إن الكثير منهم يرفضون دخول المرأة إلى ميدان العمل إذ لم تتوفر لهن فرصة الانتقال إلى قطاعات العمل المؤنثة كالتعليم مثلاً، كما أن معظم النساء في الفئة العمرية الثالثة لا يتوفر لديهن مستوى تعليمي مناسب يؤهلهن للالتحاق بالأعمال فأغلبهن يلتحقن بأعمال لا تتطلب مستوى تعليمي كعاملات النظافة وغيرها، وبالتالي فإن غالبية النساء من هذا الجيل لم تزاول العمل خارج المنزل إلا أعداد معدودة جدا.

- الجدول رقم(16) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكـــرار	النســـبة%
إعدادي	21	12.3
ثانوي وما يعادله	18	10.5
جامعي فما فوق	132	77.2
المجمـــوع	171	100

حظي التعليم بأهمية خاصة وتوسع ملحوظ بعد استقلال الدولة واكتشاف الـنفط، حيـث زادت وتيرة الاهتمام بالتعليم بعد قيام الثورة فدخلته المرأة بكامل قوتها، فأنشئت العديـد من المؤسسات التعليمية وتم جلب الخبرات التعليمية من أجل النهوض بهذا القطاع لدرجة إحداث ثورة فيه، فانتشرت البرامج التعليمية المتنوعة كالتعليم الفني ومحو الأمية، وتـدل الدراسات بأن أمية الإناث كانت شبه كاملة أي بنسبة **91%** عام **1954ف**، ولكـن هـذه النسبة انخفضت إلى **87%** عام **1964ف**، وفي بداية السبعينات وصـل المعـدل إلـى **71%**، وأخذت هذه النسب في التراجع لتصل إلى **27%** وفق البيانات الإحصائية لعـام **1995ف**، فمستويات الأمية بين الإناث للفئة العمرية **10- 24** سنة لم تتعد **3.5%** وبقيت في حدود **12%** للفئة العمرية **25- 29** سنة.

ومن هذه البيانات نلاحظ اختفاء ظاهرة الأمية فقي المراحل العمرية الفتية، كمـا أن نسبة الأميات في قوة العمل النسائية عام **1995ف** لم تعد تشكل أكثر مـن **6.8%**، فـي حين ارتفعت نسبة الحاصلات على الشهادة الثانوية والجامعية إلى نحو **68.4%** بعـد أن كانت تلك النسبة لا تتجاوز أكثر من **1.1%** عام **1973ف**.(1)

إن هذه الأرقام توضح لنا القفزة الحقيقة في تعليم المرأة. ويبين الجدول رقم(16) توزيـع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، حيث يتضح لنا أن نسبة التعليم الاعـدادي بلغـت **12.3%**، أما نسبة التعليم الثانوي وما يعادله فبلغت **10.5%** بينما نسبة التعليم الجـامعي فما فوق بلغت **77.2%**، وإذا ما نظرنا إلى هذا التوزيع على مستوى مجتمـع الدراسـة فنجد أن هناك اختلافاً في تمثيل النسب التي يعكسها هذا المتغير، حيث ارتفاع نسبة

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 1999ف :مرجع سبق ذكره،ص146ـ147.

التعليم الجامعي فما فوق ، ويمكن تفسير هذا الارتفاع في نسبة التعليم الجامعي والتعليم الفوق الجامعي إلى إنشاء الجامعة، وتغيير اتجاهات أفراد المجتمع نحو تعليم المرأة والتحريض على تعليمها والتقدم في المراحل التعليمية، وكذلك إلى التنمية التي حصلت في مدينة سرت وحاجة هذه المدينة إلى الكوادر المتعلمة.

- الجدول رقم(17) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب.

المستوى التعليمي	التكـــــرار	النســـبة%
أمي	49	28.7
إبتدائي	43	25.1
إعدادي	45	26.3
ثانوي و ما يعادله	17	9.9
جامعي فما فوق	17	9.9
المجمـــوع	171	100

يتضح من الجدول رقم (17) إن أعلى نسبة واردة هي نسبة الاميين حيث بلغت النسبة **28.7%**، ثم التعليم الاعدادي بنسبة **26.3%**، ثم الإبتدائي بنسبة**25.1%** ، ثم نسبة التعليم الثانوي وما يعادله والجامعي فما فوق بنسبة 9.9%. ويمكن تفسير ارتفاع النسبة في الاميين والتعليم الإبتدائي والإعدادي إلى عدة أسباب منها عدم وجود مدارس قريبة من محال سكناهم" في الماضي"، وعدم معرفة الأهالي بأهمية التعليم، كما أن النظرة إلى التعليم في الماضي لم تكن بالمستوى المطلوب فقد كان مجرد تعلم القراءة والكتابة يعتبر مكسب علمي ويعد مكانة علمية نظراً لندرة المستويات، أما الآن ومع توفر هذه المستويات التعليمية لم يعد تعليم القراءة والكتابة يشكل مستوى مميزاً، كماأن تغيب الابن في المدرسة لفترة طويلة من اليوم يعني فقدان أسرته لمجهوده الذي يمكن أن يوفر دخلاً مادياً، الأمر الذي يدفع بهم إلى خروج الأبناء من المدارس في مرحلة عمرية صغيرة من أجل العمل على تحسين المستوى المعيشي للأسرة، وهناك سبب آخر لا يقل أهمية عن الأسباب السابقة وهو الاستعمار الإيطالي وما أدى إليه من احتكار للمدارس وتكريسه للجهل بين المواطنين.

- الجدول رقم(18) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأم

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
أمي	93	54.4
إبتدائي	22	12.8
إعدادي	12	7.0
ثانوي وما يعادله	25	14.7
جامعي فما فوق	19	11.1
المجمـــوع	171	100

يتضح من الجدول رقم (18) أن أعلى نسبة هي نسبة الاميين حيث بلغت **54.4%**، ثـم الثانوي وما يعادله حيث بلغت النسبة **14.7%**، ثم نسبة التعليم الإبتدائي **12.8%**،يليهـا نسبة 11.1% لذوات التعليم الجامعي فما فوق، وأقـل نـسبة ذوات التعلـيم الإعـدادي بنسبة7.0%، فمن الملاحظ أن المستوى التعليمي للأمهات منخفض وهذا يرجع للعوامـل الاجتماعية التي كان وقع تأثيرها على المرأة ثقيلاً، حيث إن القيم السائدة والتقاليد ظلـت مدة طويلة تحول دون خروج المرأة للتعليم فهذه القيم تؤكد على الزواج المبكر وسـلطة الرجل، كما إن طبيعة الدور الذي ترسمه الثقافة يؤدي إلى عدم التحاق البنات بالمدارس من أجل القيام بالأعمال المنزلية، فالأباء لا يعطون أهمية كبرى لتعليم الإنـاث فـواقعهم المعيشي يتطلب إبقاء الفتيات في المنزل لمساعدة أمهاتهن، وبالتالي فإن فرص الالتحـاق بالتعليم تضيق أمام الإناث وهذا ما تؤكده أغلب الدراسات.

- الجدول رقم(19) يبين توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة%
إدارية	39	22.8
مهنية	132	77.2
المجموع	171	100

يتبين من الجدول رقم (19) تركز معظم المبحوثات في الوظائف المهنية(والتي تشمل الوظائف الآتية:ممرضة- مدرسة- طبيبة) حيث جاءت النسبة 77.2%، أما الوظائف الإدارية(والتي تشمل الوظائف الآتية: محاسبة- فنية - منتجة) فبلغت نسبتها 22.8%.

- الجدول رقم(20) يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للمبحوثة

الدخل الشهري	التكرار	النسبة%
منخفض	54	31.6
متوسط	77	45.0
مرتفع	40	23.4
المجموع	171	100

يعتبر الدخل من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى التنمية، كما إنه يعكس ما يحدث من تغيير في حياة الأفراد مقاساً بعدد من العوامل من بينها توزيع مصادر الدخل أو تنوع المهن أو النمط المعيشي للأفراد، إلا أن هناك أمر مهم نحاول توضيحه وهو أن الحديث عن الدخل يعد من الأمور ذات الحساسية، حيث يؤثر أغلب المبحوثين تحاشي ذكر الأرقام الواقعية لمدخولاتهم وربما يرجع ذلك لأسباب تخصهم، ولكن الأهم من ذلك قامت الباحثة بشرح أهداف هذه الدراسة للمبحوثات، وبينت لهن أنها سوف تستخدم لأغراض علمية مما حمس المبحوثات للتعاون بجدية. ويبين الجدول رقم (20) توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للمبحوثة ويتضح أن نسبة 31.6% جاءت للفئة

نخفضة الدخل ، أما نسبة الفئة المتوسطة الدخل فكانت 45.0%، بينما فئة الدخل لمرتفع فكانت 32.4%.

هل التنوع في فئات الدخل يرجع السبب فيه إلى مدة العمل أوإلى المؤهل العلمي أوطبيعة العمل ومكانه، وهل ارتفاع الدخل يكون بسبب الرخاء الاقتصادي على مستوى الدولة، أو ما تطرحه الدولة من فرص للعمل وفرص للإنتاج تساهم في الرفع من مستوى الدخل.

- الجدول رقم(21) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة%
سبق لها الزواج	31	18.1
لم يسبق لها الزواج	140	81.9
المجموع	171	100

إذا رجعنا إلى تقرير التنمية البشرية نلاحظ أن عدد النساء في قوة العمل مما لم يسبق لهن الزواج قد تضاعف بنحو ثمان مرات خلال الفترة (1973- 1995ف)، في حين أن عدد المتزوجات لم يتضاعف إلا بنحو أربع مرات.(1)، وربما يرجع ذلك إلى عدة عقبات اجتماعية لا تزال تحول دون إقبال النساء المتزوجات على العمل خارج المنزل، منها أن طبيعة العمل المنزلي شاقة في بلادنا وتتطلب جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً وعدم تيسر المدخول لاقتناء الأدوات الحديثة المساعدة على أداء العمل المنزلي، كذلك العديد من النساء يتركن العمل رضوخاً لرغبة الزوج للتفرغ للمنزل وتربية الأطفال، بالإضافة لعدم وجود دور حضانة، كما أن التوزيع التقليدي للعمل في الأسرة له أثره حيث أخذ الرجال مسؤولية العمل الذي يدر دخلاً خارج المنزل وأخذت المرأة العمل الرعائي والخدماتي لأفراد الأسرة داخل المنزل، وبالتالي لا يمكنها توفير أي دخل فاعتبر الرجل

(1) تقرير التنمية البشرية 1999:مرجع سبق ذكره،ص139.

مسؤولا وحيداً على الإنفاق على زوجته وأولاده، وكان من نتيجة ذلك انسحاب النساء من العمل المهني حالما يتزوجن، كما أن ارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول للمرأة يزيد بدوره من نسبة غير المتزوجات بين الداخلين في سوق العمل. ومن الجدول رقم (21) يتضح أن نسبة من سبق لهن الزواج **18.1%**، بينما من لم يسبق لهن الزواج **81.9%**، وبهذا يتضح أن نسبة من لم يسبق لهن الزواج أعلى من عدد المتزوجات بكثير أي أقل من خمس العينة هن من المتزوجات فقط أما الباقي فلم يسبق لهن الزواج .

ثانياً :- بيانات خاصة بالحالة الزوجية والأسرية

- **الجدول رقم(22) يبين توزيع أفراد العينة حسب آرائهن عن العمل ودوره في تحسين مكانتهن داخل إطار الأسرة**

الأجابة	التكرار	النسبة%
نعم	160	93.6
لا	10	5.8
غير مبين	1	.6
المجموع	171	100

من الجدول رقم(22) يتضح أن أكبر نسبة من أفراد العينة أي **93.6%** ترى أن العمل يساعدها على تحسين مكانتهن داخل الأسرة، أما الباقي من الحالات ترى أن العمل لا يساعدها على تحسين مكانتهن في إطار الأسرة، وبهذا يتضح أن العمل ساعد نسبة كبيرة من المبحوثات من تحسين مكانتهن داخل أسرهن، وقد كشفت العديد من الدراسات بأن خروج المرأة للعمل له أثر على نواحي مختلفة منها التغير في حجم الأسرة، وعلاقتها بزوجها وأسرتها، وتربية أبنائها، والقيم الاجتماعية المعروفة،، فبالنسبة لأثر خروج المرأة للعمل على القيم الموجودة في الأسرة فأشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك اتجاه من الزوجين نحو المساواة في السلطة داخل الأسرة، كما أن العمل ساعد المرأة على الحصول على دخل مستقل لها، وأصبحت بذلك أكثر إيجابية من الناحية الاقتصادية

فساهمت في دخل الأسرة، واكتسبت العديد من الصفات كصقل الشخصية وتحمل المسؤولية وشعورها بالمساواة فأدى ذلك إلى زيادة نفوذها في أسرتها.

- الجدول رقم(23) يبين توزيع أفراد العينة حول الزواج وأهميته في حياتهن

الاجابة	التكرار	النسبة%
الزواج أهم حدث في حياتي	79	46.2
ليس أهم حدث في حياتي	92	53.8
المجموع	171	100

من خلال الجدل رقم (23) يتبين أن نسبة **46.2 %** من أفراد العينة يرين أن الزواج أهم حدث في حياتهن، بينما نسبة**53.8%** لا يرين ذلك.

- الجدول رقم(24) يبين توزيع أفراد العينة حسب موقفهن من البقاء في مجال تخصصهن أو تغييره إذا ما خيرن بذلك بعد الزواج.

الاجابة	التكرار	النسبة%
أغير مجال تخصصي	38	22.2
لا أغير مجال تخصصي	133	77.8
المجموع	171	100

من الجدول رقم (24) يتضح أن نسبة **22.2%** لا يمانعن من تغيير مجال تخصصهن بعد الزواج، أما نسبة **77.8%** فكانت إجابتهن بعدم تغيير مجال التخصص إذا ما خيرن بذلك، وربما يرجع ذلك لإدراكهن بأن تغيير مجال التخصص للمرأة العاملة يؤدي بطبيعة الحال إلى إضعاف القدرات الإنتاجية وعدم تأهيلها مهنياً وتخصصياً، بالإضافة إلى عدم استثمار مؤهلاتها العلمية أو التدريبية، وهذا يؤثر على سلوكها المهني داخل نطاق العمل وعلى العائدات المادية والمعنوية التي تعود عليها من العمل، بالإضافة إلى وعي أكثر

المبحوثات بأن التحسن في الوضع المادي والمعنوي يأتي من التدرج الوظيفي، فالتحول الرأسي يأتي عن طريق التخصص المهني، بمعنى أن يصبح الفرد مؤهلاً مهنياً وذا تخصص محدد يصبح مؤهلاً لأخذ العلاوات والمكافآت، كذلك وعياً من المبحوثات بأن الانتقال لتخصصات جديدة يواجهه صعوبات مثل: الجهل بتقنيات الوظيفة الجديدة، وافتقارهن لتهيئة أساسية متينة تحتاج إلى وقت طويل.

- الجدول رقم(25) يبين توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في النموذج المفضل للحياة الزوجية.

النموذج المفضل للحياة الزوجية	التكرار	النسبة%
النموذج التقليدي(عمل الزوج وتفرغ الزوجة للبيت والعمل المنزلي)	45	26.3
النموذج الوسط(عمل كامل للزوج وعمل بنصف الوقت للزوجة)	54	31.6
النموذج الكامل(كلا الزوجين يعملان)	72	42.1
المجموع	171	100

من الجدول رقم (25) نلاحظ أن نسبة **26.3%** يفضلن النموذج التقليدي وهو عمل الزوج وتفرغ الزوجة للبيت والعمل الأسري، أما من يعتقدن بأفضلية النموذج الوسط (عمل كامل للزوج وعمل بنصف الوقت للزوجة) فكانت نسبتهن**31.6%**، وفيما يخص النموذج الكامل فقد لوحظ تمسك المرأة بتفضيل هذا النموذج حيث أبدت **42.1%** من أفراد العينة ضرورة الحفاظ على عمل الزوجين بوقت كامل، وهذا دليل على وعي المرأة بأهمية دورها في المشاركة مع الرجل في تحمل أعباء الحياة الأسرية.

- الجدول رقـم(26) يبين توزيع أفراد العينـة حسب آرائهن فـي الزواج باعتبـاره عـائق للتنمية أم لا

الاجابة	التكـرار	النسـبة%
نعـم	56	32.7
لا	110	64.3
غير مبين	5	2.9
المجمـوع	171	100

من الجدول رقم (26) تبين أن نسبة 32.7% يرين في الزواج عائق للتنمية، بينما نسبة 64.3% لا يعتبرنه عائق للتنمية وربما ينبع ذلك من ثقتهن بأنفسهن وقدرتهن للتوفيق بين العمل داخل المنزل وخارجه.

- الجدول رقم(27) يبين توزيع أفراد العينة حسب العراقيل التي تعوق أداء المرأة.

العراقيل التي تعيق أداء المرأة	التكـرار	النسـبة%
متطلبات الزوج	3	5.3
متطلبات الأولاد	5	8.9
متطلبات الأسرة بشكل عام	48	85.7
لاينطبق	115	ـــ
المجمـوع	171	100

بسؤال أفراد العينة عن العراقيل التي تعوق أداء المرأة جاءت النسب كمـاهي موضـحة بالجدول رقم(27) متطلبات الزواج5.3%، أما متطلبات الأولاد8.9%، بينمـا متطلبـات الأسرة بشكل عام85.7% وهي أعلى نسبة أي ان المرأة العاملة تقضي معظم وقتها فـي القيام بشؤون أسرتها، بينما عدد 115 من افراد العينة لا ينطبق عليهن هذا السؤال لإن هذا السؤال خاص باللواتي اجبن بنعم في الجدول رقم (26) وبالتالي اللواتي لا يرين عدم وجود عوائق 115 من أفراد العينة.

- الجدول رقم(28) يبين توزيع أفراد العينة حسب حجم الأسرة.

حجم الأسرة	التكـــرار	النســـبة%
صغـــير	20	11.7
متـوســط	25	14.6
كـــبير	126	73.7
المجمـوع	**171**	**100**

أكدت الدراسات أن تنظيم الأسرة هدف من أهداف تحقيق التنمية، فدراسة ســعاد احمــد القرش المشار اليها في الإطار النظري تؤكد على ان اشتغال الزوجة له الاثرفي تنظــيم الاسرة ورفع المستوى المعيشي، فدور المرأة في التنمية مهم سواء كانت ربــة بيــت أو عاملة أو غير ذلك، وبما أن متطلبات الحياة في تزايد مستمر يوماً بعد يوم كما أن نقص عدد المواليد يساعد على رفاهية الأسرة والمجتمع فتحديد النسل يساعد الــزوجين علــى القيام بواجباتهما نحو أطفالهما. والجدول رقم (28) يبين لنا حجم أفراد الأسرة الذي تــم تصنيفه إلى ثلاث فئات (صغير – متوسط – كبير)، حيث بلغت نسبة الحجــم الــصغير 11.7%، والمتوسط 14.6%، وجاءت نسبة الحجم الكبير 73.7% وهي أعلى نسبة.

ـ الجدول رقم(29) يبين توزيع أفراد العينة بالنسبة لحجم الأسرة ودوره فــي خلــق صراع الأدوار ما بين دورهن الأسري ومساهمتهن في العمل الإنتاجي.

صراع الأدوار	التكـــرار	النســـبة%
العمل يسبب صراع	119	69.6
العمل لا يسبب صراع	49	28.7
غير مبين	3	1.7
المجمــوع	**171**	**100**

من خلال إجابات المبحوثات يبين الجدول رقم (29) بأن 69.6% من المبحوثات يعتبرن أن الزيادة في حجم الأسرة تخلق صراعاً في أدوارهن ما بين المنزل والعمل خارجــه، بينما 28.7% جاءت إجابتهن عكس ذلك أي لايوجد صراع، ومن ذلــك يتبــين لنــا أن

المرأة العاملة تعاني صراعاً في أدوارها المختلفة داخل المنزل وخارجه وإن هذه الأدوار تؤثر إحداها على الأخرى مما يعوق تحقيق الموازنة بين هذه الأدوار، فهل يرجع ذلك إلى عدم استعانة المرأة العاملة بالعاملات داخل المنزل لمساعدتها في الأمور المنزلية، أو هل يزال المنزل هو المكان الرئيسي الذي يتناول فيه جميع أفراد الأسرة جميع الوجبات الغذائية، أو أن السبب يكمن في أن غيابها عن المنزل لساعات طويلة يؤدي إلى البعد عن أطفالها مما يؤثر على شخصياتهم مستقبلاً.

فمن الضروري توفير الخدمات الأساسية لرعاية المرأة لتستطيع التوفيق بين مسؤولياتها اتجاه العمل والأسرة من أجل رفع روحها المعنوية وزيادة كفاءتها الإنتاجية.

- **الجدول رقم(30) يبين توزيع أفراد العينة حسب الاعتماد على النفس في القيام بالالتزامات المنزلية والأسرية.**

الاعتماد على النفس في الأعمال المنزلية	التكرار	النسبة%
نعم	154	90.1
لا	17	9.9
المجموع	**171**	**100**

يبين الجدول رقم (30) أن **90.1%** من أفراد العينة يقمن بالالتزامات المنزلية والأسرية بأنفسهن ويدل ذلك على حرص المرأة الليبية على تطبيق مقولة (المنزل يخدمه أهله)، بينما **9.9%** وهي نسبة قليلة لا يعتمدن على أنفسهن في ذلك ربما يرجع السبب إلى إستعانتهن باخوات الزوج أو الزوجةوغيرهم من الاقارب.

- الجدول رقم(31) يبين توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهن في الاعتماد على عاملات المنازل.

الإعتماد على عاملات المنازل	التكرار	النسبة%
نعم	1	.6
لا	169	98.8
غير مبين	1	.6
المجموع	171	100

من الجدول رقم (31) يتضح أن الإجابات قد جاءت على النحو التالي 6.% أجبن بنعم، بينما 98.8% جاءت إجابتهن بعدم الاعتماد على العاملات ، وقد يرجع ذلك لعدم قناعة المبحوثات بالاستعانة بعاملات بثقافات وبيئات مختلفة فهذا يؤثر على طبيعة الجو الأسري داخل البيت خصوصاً عند وجود الأطفال، فالطفل عندما يتعودعلى المربية يفقد الحنان من الأم نتيجة غيابها عن المنزل ويتوقف نجاح الأم في تطبيع الطفل على مهاراتها، فغيابها عنه وخصوصاً في السنوات الأولى تجعل الطفل يشعر بأن أمه هجرته وقد يخلق عنده هذا الشعور نزعات عدوانية، بالإضافة إلى ذلك ربما ترجع الأسباب إلى عدم ثقة المبحوثات باستخدام العاملات وفي أمانتهن أوعدم وجود الدخل الكافي لاستخدام مثل هذه العمالة.

- الجدول رقم(32) يبين توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في الاستعانة بدور رياض الأطفال في العناية بالأطفال

الإستعانة برياض الأطفال	التكرار	النسبة%
نعم	48	28.1
لا	123	71.9
المجموع	171	100

يبين الجدول رقم (32) أن 28.1% من المبحوثات يستعن بدور رياض الأطفال في العناية بالأطفال، بينما 71.9% لا يستعن بدور رياض الأطفال.

- **الجدول رقم(33) يبين توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهن في الاستعانة بالأهل في الاهتمام بالأطفال أثناء تواجدهن في الوظيفة.**

الإستعانة بالأهل	التكـــرار	النسـبة%
نعـــم	101	59.1
لا	70	40.9
المجمـــوع	**171**	**100**

من الجدول رقم (33) يتبين أن نسبة **59.1%** يستعن بالأهل في الاهتمام بأطفالهن أثنـاء تواجدهن في الوظيفة، بينما نسبة **40.9%** جاءت إجابتهن عكس ذلك وربما يرجع السبب في ذلك إلى إعتمادهن على أنفسهن وذلك بنقل أطفالهن معهن الى أماكن العمل كما تفعل بعض المدرسات أو إعتمادهن على دور رياض الأطفال أوعاملات المنازل في العنايـة باطفالهن .

-الجدول رقم(34) يبين توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في الاستعانة بالجيران فـي الاهتمام بالأطفال أثناء تواجدهن في الوظيفة.

الإستعانة بالجيران	التكـــرار	النسـبة%
نعـــم	10	5.8
لا	160	93.6
غير مبين	1	.6
المجمـــوع	**171**	**100**

يتضح من الجدول رقم (34) إن **5.8%** يستعن بالجيران والأصدقاء في العناية بالأطفال، بينما **93.6%** لا يستعن بالجيران والأصدقاء بل ربما يستعينن في ذلـك علـى أنفـسهن وذلك بنقل أطفالهن معهن إلى أماكن العمل أو بإعتمادهن علـى دور ريـاض الأطفـال أوعاملات المنازل في العناية باطفالهن .

ثالثاً:- بيانات خاصة بالمستوى الاقتصادي للأسرة:

- الجدول رقم(35) يبين توزيع أفراد العينة حسب مساهمة افراد الاسرة في الدخل الشهري للاسرة.

ذكور					إناث				
يساهم	%	لايساهم	%	المجموع	يساهم	%	لا يساهم	%	المجموع
147	85.9	24	14.0	171	153	71.9	18	10.5	171

يوضح الجدول رقم(35)ان 85.9%من افراد العينة عدد افراد اسرهن من الذكور يساهمن في الدخل الشهري للاسرة ، بينما14.0%للاتي عدد افراد اسرهن من الذكور لا يساهمون في الدخل الشهري للاسرة ، بينما 71.9% من افراد العينة عدد افراد اسرهن من الإناث يساهمن في الدخل الشهري للاسرة ، و10.5%للاتي عدد افراد اسرهن من الإناث لا يساهمن في الدخل الشهري للاسرة.

- الجدول رقم(36) يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للأسرة.

الدخل الشهري للأسرة	التكرار	النسبة%
منخفض	35	20.5
متوسط	37	21.6
مرتفع	99	57.9
المجموع	171	100

من خلال الجدول رقم (36) يتبين أن توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للأسرة جاء كالأتي: نسبة **20.5%** (فئة منخفضة الدخل)، ونسبة **21.6%** فئة (متوسطة الدخل)، بينما نسبة57.9%(فئة مرتفعة الدخل)، نلاحظ أن نسبة الدخل لأسر أغلب المبحوثات يتراوح ما بين المتوسط والمرتفع، وبالتالي فإن مستويات دخل الأسرة تعتبر فوق الجيد.

ـ الجدول رقم(37) يبين توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي دفعتهن للعمل.

دوافع عمل المرأة	التكـــرار	النســبة%
اقتصـــادية	49	28.7
اجتمـــاعية	9	5.3
تحـــقيق الذات	92	53.8
الملل والفراغ	15	8.8
أسباب أخرى	5	2.9
غير مبين	1	.6
المجمـــوع	**171**	**100**

تبين من خلال الجدول رقم (37) أن هناك عدة أسباب دفعت المرأة للخروج إلى العمل، حيث جاءت الأسباب الاقتصادية بنسبة **28.7%**، أما الأسباب الاجتماعية فكانت نسبتها **5.3%**، وتحقيق الذات **53.8%**، أما الملل والفراغ **8.8%**، بالإضافة إلى أسباب أخرى متفرقة بنسبة **2.9%**.

فقد أثبتت الكثير من الدراسات أن خروج المرأة للعمل كانت وراءه العديد من الأسباب، فالحاجة الاقتصادية تعتبر سبباً ذا أهمية في خروج المرأة للعمل حيث إن المقصود بها حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها بنفسها، أو لحاجة أسرتها لدخلها والاعتمادعليها في معيشتها فدخلها هو عماد الأسرة في الإنفاق.

كذلك فيناك أسباب اجتماعية تدفع المرأة للعمل، فالعمل أساس لعلاقات جديدة مع الرجل ومع محيطها داخل العمل فهي لا تشعر بشخصيتها ولا تؤكد كيانها إلا إذا أقامت علاقات جديدة مع محيطها في العمل سواء أكانوا من الرجال أو النساء، فعن طريق العمل تؤكد ذاتها حيال أسرتها وزوجها الأمر الذي سوف يجلب لها مزيد من الاحترام لها، فضلاً عن الاتصال بالعالم الخارجي وهو ما يؤدي إليه العمل ويبرره، كما يتيح لها نظرة عامة للمشكلات ويدفعها إلى اتخاذ حلول أكثر ملائمة من الحلول المتبعة في الأسر التقليدية، وباختصار فإن تطوراً نفسياً سوف ينبثق عن العمل الذي تزواله المرأة.

كما أن هناك أسبابا تدفع المرأة للعمل وهي تحقيق الذات واكتساب الشخصية والمكانة، فالعمل بأجر وسيلة لتأكيد شخصية المرأة وأهميتها كفرد في المجتمع له حقوق وواجبات،

وقد جاء هذا السبب وهو تحقيق الذات أكثر الأسباب التي دفعت المبحوثات للعمل بنسبة 53.8%، وبالتالي يتضح أن أهم الدوافع والأسباب التي دفعت بالمبحوثات للخروج إلى العمل هي تحقيق الذات، ثم تلتها دوافع وأسباب اقتصادية، أما الأسباب الأخرى فجاءت بنسب بسيطة ومنخفضة.

- الجدول رقم(38) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجوانب التي ينفقن فيها مرتباتهن.

جوانب الأنفاق	التكرار	النسبة%
نفقات خاصة بالمبحوثات	45	26.3
مساعدة الوالدين	78	45.6
مساعدة الزوج في متطلبات الأسرة	31	18.1
الادخار للمستقبل	10	5.8
أشياء أخرى تذكر	3	1.8
غير مبين	4	2.3
المجموع	171	100

يتضح من الجدول رقم (38) أن أكبر نسبة من حالات العينة 45.6% تنفق مرتبها من اجل مساعدة الأسرة، تليها نسبة 26.3% نفقات خاصة بالمبحوثات، ونسبة 18.1% تنفق من أجل مساعدة الزوج في متطلبات الأسرة، ونسبة 5.8% للادخار للمستقبل، أما الباقي بنسبة 1.8% تنفق لأشياء متفرقة كصيانة المنزل .وهنا يتضح أن العائد المادي للمبحوثات لم يكن مردوده على المرأة العاملة وحدها بل على أسرتها ومساعدة الزوج والادخار للمستقبل، وهذا يعني أن دخل المرأة العاملة يعتبر مردوده شيئاً أساسياً لأسرتها وللمرأة العاملة ذاتها.

- الجدول رقم(39) يبين توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في تولي مسؤولية الاحتياجات الأساسية للأسرة.

من المسؤول عن الأسرة	التكرار	النسبة%
مسؤولية الرجل	31	18.1
مسؤولية المرأة	2	1.2
مسؤولية الاثنين معاً	138	80.7
المجموع	**171**	**100**

يبين الجدول رقم (39) أن نسبة **18.1%** يرين أن توفير الحاجات الأساسية للأسرة من مسؤولية الرجل، بينما **1.2%** يرين أنها من مسؤولية المرأة وهي أقل نسبة، أما نسبة **80.7%** جاءت تؤكد مسؤولية الاثنين معاً وهي أعلى نسبة، وهذا دليل على أن للمرأة العاملة دوراً في اتخاذ قرارات الشراء داخل الأسرة ودليلاً على وعي المرأة بدورها في المشاركة مع الرجل في مسؤوليات الأسرة.

رابعا/بيانات خاصة بالمستوى التعليمي.

- الجدول رقم(40) يبين توزيع أفراد العينة حسب آرائهن في أنسب قطاع لعمل المرأة.

أنسب قطاع لعمل المرأة	التكرار	النسبة%
قطاع التعليم	141	82.5
قطاع الصحة	12	7.0
المؤسسات الإنتاجية	7	4.1
الإدارة العسكرية	1	.6
أشياء أخرى تذكر	7	4.1
غير مبين	3	1.8
المجموع	**171**	**100**

يتضح من الجدول رقم (40) أن أنسب قطاع لعمل المرأة من وجهة نظر المبحوثات هو قطاع التعليم حيث احتل أعلى نسبة 52.5%، أما قطاع الصحة فنسبته 7.0%، وقطاع

المؤسسات الإنتاجية 4.1%، والإدارة العسكرية 6% وهي أقل نسبة، وفيما يتعلق بالقطاعات الأخرى جاءت النسبة 4.1%.

وبما أن قطاع التعليم احتل أعلى نسبة فهل يكون ذلك راجعاً إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية وبطبيعة العمل في هذا المجال بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو أن قطاع التعليم يشكل عامل جذب للقوى النسائية العاملة لما يتمتع به من مزايا باعتباره من أكثر القطاعات التي تحوز قبولاً وتأييداً لدى الغالبية من أفراد المجتمع بالنسبة لعمل المرأة، وربما يكون السبب متمثلاً في أن مجال التدريس يتناسب ومسؤوليات المرأة الاجتماعية من حيث ساعات العمل والإجازات، كما أنه يسمح بالاستقرار في العمل بالإضافة لكونه فرصة الالتقاء مع أفراد آخرين متقاربين من حيث المستوى الثقافي والخلفية الاجتماعية والاقتصادية ، أو أن هذا المجال يستوعب كافة المستويات العلمية وجميع التخصصات كما يفسح المجال للذين لديهم رغبة في استكمال دراستهم للرفع من مستواهم المهني الاقتصادي. ولكن هل عزوف المرأة عن العمل في المجالات الأخرى تكمن في طبيعة العمل في هذه الجهات أولوجود معارضة من قبل أفراد المجتمع تغذيهاعدة أسباب: منها العادات والتقاليد التي تمنع خروج المرأة للعمل في مجالات معينة كالكلية العسكرية مثلاً،والأعمال التي تتطلب ورديات مثل التمريض ونحوه وكذلك العمل الذي فيه اختلاط مع الرجال وتعامل مباشر مع عامة المواطنين، فهذه القيود الثقافية والتقليدية تحصر النساء في المجالات التعليمية والمؤدية إلى قطاعات عملية مسماة أنثوية كالتعليم والخدمات الطبية، أو أن لتأثير القيم والفهم الخاطئ للدين ووجود فترات مسائية (ليلية) للعمل في هذه القطاعات لا يلقى ترحيباً مما يفرض قيود على حركة المرأة وبالتحديد في الفترات الليلية.

- الجدول رقم(41) يبين توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهن لنظرة المجتمع إلـــى تعليم المرأة.

وجهة نظرالمجتمع في تعليم المرأة	التكرار	النسبة%
لا جدوى ولا ضرورة لتعليم الفتاة	8	4.7
المهم في تعليم الفتاة أن تحصل على وظيفة.	44	25.7
من حقها أن تواصل تعليمها	117	68.4
غير مبين	2	1.2
المجمـــــوع	171	100

من الجدول رقم(41) تبين أن نسبة4.7% من أفراد العينة يرين أن المجتمع ينظر لتعليم المرأة بأنه ليس ضروريا وليس ذا جدوى، بينما 25.7% يرين إن نظرة المجتمع في تعليم المرأة تكمن في حصول الفتاة على وظيفة، بينما 68.4% يرين أن المجتمع يعطيها الحق في مواصلة تعليمها ويمكن تفسير ذلك بأنّ تعليم المرأة عموماً يحظى بتأييد على مستوى التطبيق الفعلي في أغلب المراحل التعليمية، بل في كثير من الأحيان أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور، فالتعليم حق من حقوق المرأة وهو هدف في حد ذاته وأهميته أصبحت تفرضها ظروف الحياة، وبصفة عامة أن انتقال التعليم إلى مرحلة الحق المعترف به يعد مكسباً مهماً من المكاسب التي تحصلت عليها المرأة في منطقة الدراسة وعاملاً مشجعاً لقيام تنمية حقيقية في المنطقة.

- الجدول رقم(42) يبين توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظر المجتمع لعمل المرأة(للولد أم للبنت).

وجهة نظر المجتمع لعمل المرأة	التكرار	النسبة%
يوافق	72	42.1
لا يوافق	42	24.6
يوافق على شرط أن تكون غير متزوجة	37	21.6
يوافق على عمل المرأة المتزوجة بشرط أن لا يكون لها أولاد	20	11.7
المجموع	171	100

يتضح من الجدول رقم(42)أن نسبة42.1% من افراد العينةيرين ان المجتمع يوافق على عمل المرأة،بينما24.6% يرين أن المجتمع لايوافق على عمل المرأة،ونسبة21.6% يرين أن المجتمع يوافق على شرط أن تكون غير متزوجة، في حين أن 11.7%يرين أن المجتمع يوافق على عمل المرأة المتزوجة بشرط أن لايكون لديها أولاد، وبالتالي فإن النسبة الأعلى كانت للموافقة على عمل المرأةوهذه النسبة تعكس مدى تقبل المجتمع لخروج المرأة للعمل وربما يكون ذلك نابع من جملة أسباب قد تكون إقتصادية او إجتماعية.

- الجدول رقم(43) يبين توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهن في التقاليد كعائق لعمل المرأة.

التقاليد كعائق لعمل المرأة	التكرار	النسبة
موافق	44	25.7
لا أوافق	127	74.3
المجموع	171	100

عند الحديث عن دور المرأة يجب أن نراعي التأثيرات الاجتماعية والسياسية المنعكسة على التغيرات الاقتصادية، والأخذ بعين الاعتبار تأثير القيم الثقافية السائدة التي تحجب

دور مساهمة المرأة بالرغم من حاجتها الاقتصادية، فعمل المرأة يزيد من حريتها ويجعلها مستقلة اقتصادياً كما يعرضها للظهور أمام الآخرين.

فقد تبين من الجدول رقم (43) إن 25.7% من أفراد العينة يوافقن على عدم مزاحمة المرأة لأدوار الرجل بسبب التقاليد الاجتماعية التي تحول دون قيام المرأة بأدوارها التنموية إلى جانب الرجل، بينما نسبة 74.3% لا يوافقن على ذلك وهذا دليل على وعي المرأة بدورها كقوة مساندة للرجل.

- الجدول رقم(44) يبين توزيع أفراد العينة حسب شعورهن بالتفرقة في المعاملة (بينها وبين أخيها)

التفرقة في المعاملة حسب الجنس	التكرار	النسبة%
نعم	63	36.8
لا	108	63.2
المجموع	171	100

إن المشاكل والصعوبات التي تواجهها المرأة في محاولتها للانخراط في الحياة العملية يمكن إرجاعها إلى عوامل عديدة: اقتصادية واجتماعية أو تربوية أو ثقافية وإلى مزيج من تلك العوامل معاً. وتظهر هذه العوامل أولاً في حياة المرأة منذ الصغر، حيث تتبلور أولاً في السياسة التربوية التي يتبعها الأهل ودورهم اللاشعوري في التمييز بين الإناث والذكور وذلك استناداً إلى أحكام مسبقة لا تساوي بينهم في القوة والذكاء والإقدام والجرأة، حيث يعتبر تفضيل الذكور على الإناث إحدى القيم المتوارثة عبر الأجيال والتي تعتبر إحدى سمات الثقافات التقليدية، حيث أن الذكر في مثل هذه الثقافات هو الذي يحمل اسم الأب والعائلة وأن الأبناء الذكور عزوة وفي المقابل فأن الأنثى في مثل هذه الثقافات عورة ولهذا فإنهم يتخلصون منهن عندما يتقدم أول رجل لخطبتها، كما أن من الأشياء المتعارف عليها في هذه الثقافات رؤيتها للفروق الفيزيقية بين الرجل والمرأة حتى ترى أن البنت مكانها الطبيعي بيت زوجها، إن مثل هذه السياسة التربوية قد تنمي شخصية

المرأة على صورة معينة يوحي بها إليها من قبل محيطها بصورة لا شعورية وهي صورة المرأة أم العائلة التي تكرس نفسها للأعمال المنزلية، وتشكل هذه النظرة إلى المرأة عائقاً يحد من تنمية قدراتها على الخلق والإبداع والمشاركة في شئون مجتمعها ومن إقدامها على الحياة العملية والخوض في المجالات المتاحة لها.

وتأتي عدم المساواة بين الذكور والإناث على سبيل في مجال التعليم والتوجيه والمعاملة، فمن خلال الجدول رقم (44) يتضح إن **36.8%** من أفراد العينة يشعرن بأن هناك تفرقة في المعاملة بسبب إختلاف الجنس وهي متحيزة للذكور، بينما **63.2%** لا يشعرن بهـذه التفرقة.

- الجدول رقم(45) يبين توزيع أفراد العينة حسب شكل المعاملة داخل الأسرة.

معاملة الأسرة للأنثى	التكـــرار	النســـبة%
اهتمـــــام أكثر لصالحها	13	20.6
اهتمام أقـــل	50	79.3
لاينطبق	108	ـــــ
المجمـــوع	**171**	**100**

من الجدول رقم (45) يتضح أن 20.6% يتحصلن على اهتمام أكثر من قبل الأسرة، بينما **79.3%** من أفراد العينة يتحصلن على اهتمام أقل وهوأمرمتوقع في مجتمع شرقي يقدم فيه الذكور على الإناث في كل شئ تقريباً،بينما 108 من أفراد العينة لا ينطبق عليهن هذا السؤال لا ن هذا السؤال ينطبق على اللواتي أجبن بنعم في الجدول رقم(44).

- الجدول رقم(46) يبين توزيع أفراد العينة حسب رد فعلهن في حالة الإهتمام الأقل.

رد فعل المبحوثةعلى المعاملةالدونية للمبحوثة	التكرار	النسـبة%
الصمت والاستسلام	4	8
الثورة والتحرر	3	6
الاعتماد على نفسك لإثبات ذاتك	38	76
رد فعـل آخر	5	10
لاينطبق	13	ـــ
المجمـــوع	**171**	**100**

يتضح من الجدول رقم (46) إن **8 %** من أفراد العينة يميلن إلى الصمت والاستسلام، بينما **6%** اخترن الثورة ضد هذا الظلم الأجتماعي، ونسبة **76%** يعتمدن على أنفسهن لإثبات ذاتهن، في حين **10%** كان لهن رد فعل آخر كطلب المساعدة من الأقارب للحصول على حقوقهن في المساواة داخل الأسرة ،أما بالنسبة للعدد 13 فذلك يعني إن هذا السؤال لا ينطبق عليهن بل ينطبق على اللواتي يتحصلن على إهتمام أقل كما هو في الجدول رقم(45).

- الجدول رقم(47) يبين توزيع أفراد العينة حسب الصعوبات التي تواجههن في العمل.

المنغصات في العمل	التكرار	النسبة%
غيرة الرجل من المرأة عند تميزالمرأةعليه في العمل	5	2.9
غيرة المرأة من المرأة عند التميز في العمل	13	7.6
عدم وجود تشجيع مادي عند القيام بمجهود مضاعف	33	19.3
عدم وجود تشجيع معنوي عند القيام بمجهود مضاعف	14	8.2
الظلم من الرؤساء	12	7.0
النظرة الدونية للمرأة من قبل الرجل	10	5.8
جميع ما ذكر	84	49.1
المجموع	**171**	**100**

من الجدول رقم (47) يتضح أن **2.9%** من أفراد العينة يعانين من غيرة الرجل عند تميزهن عليه في العمل، و **7.6%** يعانن من غيرة المرأة عند التميز في العمل، بينما **19.3%**لا يجدن تشجيع مادي عند قيامهن بمجهود مضاعف، و**8.2%** لا يجدن تشجيع معنوي عند قيامهن بمجهود مضاعف، في حين **7.0%** يعانين من ظلم رؤساءهن في العمل، ونسبة **5.8%** يعانين من النظرة الدونية لهن من قبل الرجل في مجال العمل، بينما **49.1%** من أفرد العينة جاءت إجابتهن بأنهن يعانين من المنغصات السابقة جميعها. وتعتبر هذه النسبة أعلى النسب الواردة وهذا دليل على أن المرأة العاملة تعاني من منغصات كثيرة في محيط عملها تشكل عقبات أمام اشتراكها في عملية التنمية.

سادسا/بيانات خاصة بمشاركة المرأة في قطاع التعليم.

- الجدول رقم(48) يبين توزيع أفراد العينةحسب ارائهن في مشاركة المرأة المتعلمة في مجالات الحياة العامة.

المشاركة في مجالات الحياة	التكـــرار	النســـبة%
أوافـــق	143	83.6
لا أوافـــق	27	15.8
لم يجـــيب	1	.6
المجمـــوع	171	100

من الجدول رقم (48) تبين إن نسبة 83.6% من أفراد العينة يرن أن المرأة المتعلمة لا يجوزإهمال مشاركتها في مجلات الحياة عامة وقصرجهودها على أعمال المنزل فقط، بينما 15.8% من أفراد العينة يرن عكس ذلك.

- الجدول رقم(49) يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهن في دورات تدريبية.

المشاركة في الدورات التدريبية	التكـــرار	النســـبة%
نعـــم	106	62.0
لا	65	38.0
المجمـــوع	171	100

إن التعليم يبقى غير كاف إذا لم يلازمه تدريب، فالتدريب يعتبر مظهراً للتنمية ووسيلة تحاول بها الموظفة تحسين مستواها التعليمي والمهني، بالإضافة إلى كونه وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن المتدرب أكثر تفاعلاً مع البرامج التنموية وأقدر على فهم الإرشادات المتعلقة بالإنتاج، فهو يتيح للأفراد فرص تعلم مهارات وأفكار جديدة واكتسابها؛ ليتمكنوا من المشاركة الإيجابية في المجتمع، بالإضافة لأهميته للمجتمعات التي يعاني فيها التعليم من صعوبات مثل صعوبة حصول الإناث على فرص الالتحاق بالتعليم النظامي، فالتدريب يتمثل في التدريب مثلاً: على طرق التدريس أو

التدريب على السكرتارية والطباعة والتدريب على التمريض ودورات اللغة ودورات تتعلق بطبيعة العمل الخ... سواء كانت هذه الدورات قبل البدء في العمل أو أثناء العمل.

وبسؤال أفراد العينة عن الالتحاق بدورات تدريبية تبين أن 62.0% اشتركن في هذه الدورات، بينما 38.0% لم يشتركن في الدورات التدريبية، وتعكس هذه الإجابات كما هو موضح بالجدول رقم (49) ارتفاع نسبة الالتحاق بهذه الدورات، وقد يرجع السبب في ذلك نتيجة لاقتناع المبحوثات بأهمية هذه الدورات بالنسبة لهن من حيث إنها تساعدهن على الإلمام بمعرفة التخصصات الفرعية بطبيعة العمل التي لم تستطع معرفتها أثناء فترة الدراسة، وكذلك التأثير الإيجابي لهذه الدورات على دور المرأة في العمل.

- **الجدول رقم(50) يبين توزيع العينة حسب الاستفادة من التدريب.**

الاستفادة من التدريب	التكـــرار	النســبة%
بدرجة أقـــل	5	4.7
بدرجة متوسطة	36	33.9
بدرجة كـبيرة	65	61.3
لاينطبق	65	ـــ
المجمـــوع	171	100

يمثل الجدول رقم (50) أراء أفراد العينة عن مدى الاستفادة من الدورات التدريبية، فتبين أن استفادة أفراد العينة (بدرجة أقل) جاء بنسبة 4.7%، أما اللاتي استفدن (بدرجة متوسطة فكانت النسبة 33.9%، في حين الاستفادة (بدرجة كبيرة) جاءت بنسبة 61.3%، وبالتالي يتضح أن نسبة كبيرة من أفراد العينة كانت استفادتهن من التدريب بدرجةكبيرة،أما العدد 65 فهذا السؤال لا ينطبق عليهن هذا السؤال لانهن لم يشاركن في أي دورات تدريبية كما هو في الجدول رقم(49).

- الجدول رقم(51) يبين توزيع أفراد العينة حسب أرائهن في الأسباب التي تمنعهن من المشاركة في هذه الدورات.

عوائق الإشتراك في الدورات	التكـــرار	النســبة%
الرجل غير موافق	4	6.1
مكان مركز التدريب بعيد	6	9.2
الخوف من كلام الناس	2	3.0
ليس لدي وقت	36	55.3
لا فائدة من الأشياء التي يتدربن عليها	10	15.3
أشياء أخرى تذكر	7	10.7
لاينطبق	106	—
المجمـــــوع	171	100

وبسؤال أفراد العينة عن أرائهن حول الأسباب التي تمنعهن من المشاركة في الدورات التدريبية وكما هو موضح بالجدول رقم(51) تبين أن نسبة6.1% تكمن اسباب عدم مشاركتهن في عدم موافقة الرجل، بينما لم يشارك 9.2% من المبحوثات بسبب بعد مركز التدريب ، ونسبة 3.0% رأن أن اسباب عدم المشاركة تكمن في الخوف من كلام الناس، بينما 55.3% أجبن بأنه ليس لديهن وقت لمثل هذه الدورات، واعتبر 15.3% من أفراد العينة أن الأشياء التي يتدربن عليها ليست ذات فائدة، بينماتسبة 10.7%جاءت لأسباب متفرقة منها عدم حاجتهن إلى مثل هذه الدورات.

فمن الملاحظ في الجدول أعلاه أن أكثر الأسباب التي تمنع المرأة من الانخراط في مثل هذه الدورات هي عدم توفر الوقت لديها للمشاركة في هذه الدورات. أما العدد 106 فهذا السؤال لا ينطبق عليهن هذا السؤال لانهن شاركن في دورات تدريبية كما هو في الجدول رقم(49).

- الجدول رقم(52) يبين توزيع أفراد العينة حسب أرائهن في المستوى التعليمي ودوره في تحقيق المكانة الاجتماعية للمرأة.

التعليم والمكانة	التكـــــرار	النســـبة%
أوافـــق	165	96.5
لا أوافـــق	6	3.5
المجمـــوع	171	100

يعتبر التعليم من المتغيرات المهمة والمؤثرة في دور المرأة ومكانتها، وهو من العوامل التي أسهمت في تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في المجتمع الليبي، فالمستوى التعليمي يعكس المفاهيم الاجتماعية حول المرأة عموماً، فيوسع الخيارات أمام المرأة كما يؤثر على عدد من المتغيرات الأخرى، فالتعليم يحقق نتائج ايجابية للمرأة كالحصول على فرص العمل والمساهمة في زيادة وعي المرأة وثقتها بنفسها وتخلصها من الموروثات التقليدية، كما يؤثر في اتجاهات النساء نحو تنظيم الأسرة ويساعد على تحسين الدخل، فالوضع التعليمي للمرأة ينعكس ايجابياً على أمنها الاقتصادي، وبسؤال أفراد العينة عن دور المستوى التعليمي في تحقيق مكانة اجتماعية أفضل للمرأة تبين كما هوموضح بالجدول رقم(52) إن 96.5% من أفراد العينة يتفقن مع هذا الرأي، بينما 3.5% لا يرين ذلك. وهذه الإجابات تعكس رؤية المرأة للتعليم باعتباره أحد العوامل المهمة التي تكفل لها مكانة أفضل في مجتمعها.

- الجدول رقم(53) يبين توزيع أفراد العينة حسب أرائهن نحو المستوى التعليمي للأسرة ومدى تأثير على مساهمتهن في التنمية.

التعليم والمساهمة في التنمية	التكرار	النسبة%
نعم	95	55.6
لا	75	43.8
غير مبين	1	.6
المجموع	171	100

من الجدول رقم(53)يتضح إن 55.6% من أفراد العينة يرين أن المستوى التعليمي للأسرة له تأثيره في مساهمتهن في التنمية، بينما **43.8%** لا يرن ذلك.

سابعا/بيانات خاصة بمشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي.

- الجدول رقم(54) يبين توزيع أفراد العينة حسب مساهمتهن في أي نشاط اقتصادي أضافة إلى العمل الرسمي.

المساهمة في النشاط الإقتصادي	التكرار	النسبة%
نعم	106	62.0
لا	65	38.0
المجموع	171	100

إذا نظرنا إلى الجدول رقم (54) نجد أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تتضح من خلال إجابات أفراد العينة التي يضمها هذا الجدول، حيث جاءت النسب كالأتي: **62.0%** كانت لهن مساهمة في النشاط الاقتصادي وهذه النسبة تعكس الكثير من التفاؤل، أما اللاتي لم يشتركن في أي نشاط اقتصادي فقد جاءت نسبتهن **38.0%**.

- الجدول رقم(55) يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط الاقتصادي الذي ساهمت فيه.

نـــوع النشـــاط	التكـــرار	النســبة%
أي تـــوفير عـــن طريـــق الجمعيات المالية النسائية	34	32.0
تجـــارة	5	4.7
بيع اعمال يدوية منزلية	45	42.4
دروس خصوصية	22	20.7
لاينطبق	65	ـــ
المجمـــوع	171	100

تؤكد معظم الدراسات أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تتحدد بقدراتها في العمل خارج المنزل كما أوضحت دراسة فوزية العطية التي كانت بعنوان دور المرأة في مجال العمل، حيث طرحت العديد من القضايا حول العمل الاقتصادي للمرأة ومن بينها تحديد مفهوم العمل في إطار تباين أدوار المرأة، فأنشطة المرأة كالعمل المنزلي ورعاية الأطفال وغيرها من الأنشطة المنزلية لا تحسب في الإحصاءات الرسمية كأنشطة اقتصادية، وفي المجتمع الحالي والذي يعتمد كأساس لإنتاجه على السلع المتبادلة في الأسواق يصبح العمل المنزلي لا قيمة له بحيث لا يتبادل في السوق، بل هو للاستهلاك المباشر وقد يكون إنتاجاً سلعياً غير أنه لا يستهدف السوق.

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (55) نجد إن أغلب النشاطات الاقتصادية التي ساهمت بها المرأة في الواقع هي نشاطات داخل المنزل، فهي تتراوح ما بين أنشطة جمعيات مالية(توفير) تقوم بها النساء فيما بينهن حيث بلغت النسبة 32.0%، كذلك كانت مساهمتها في التجارة بنسبة 4.7%،اما بيع الأعمال والأشغال اليدوية (كخياطة الملابس وصناعة الحلويات للمناسبات وبيعها) فقد بلغت النسبة 42.4%، وإعطاء الدروس الخصوصية داخل المنازل بنسبة 20.7%، فهذه النشاطات تمس المرأة واسرتهاوان كانت ذات فائدة للمجتمع ولكنها ليست بالأهمية المطلوبة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ولكن إذا نظرنا إلى هذه النشاطات من زاوية أخرى نجدها دليلاً على قدرة

المرأة الليبية على القيام بنشاطات اقتصادية والاعتماد على نفسها في تسيير الاقتصاد إذا سنحت لها الفرصة من قبل المجتمع.بينما عدد 65 من أفراد العينة لا ينطبق عليهن السؤال وذلك لانهن لم يساهمن في أي نشاط اقتصادي كما هو موضح بالجدول رقم(57).

- **الجدول رقم(56) يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهن في في الإستفادة من النشاط الإقتصادي.**

دور النشاط في تحسين المستوى المعيشي للمجتمع	التكرار	النسبة%
هناك إستفادة	91	85.8
لا توجد إستفادة	15	14.2
لاينطبق	65	ـــــ
المجموع	**171**	**100**

يتضح من الجدول رقم (56) أن **85.8%** من أفراد العينة اللاتي ساهمن في نشاط اقتصادي أن نشاطهن ساهم في تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي العام للمجتمع، بينما **14.1%** لا يرين ذلك، بينما عدد 65 من أفراد العينة لا ينطبق عليهن السؤال وذلك لإنهن لم يساهمن في أي نشاط إقتصادي كما هو موضح بالجدول رقم(57) فهذا السؤال ينطبق على أولئك اللواتي أسهمن في أي نشاط إقتصادي.

- **الجدول رقم(57) يبين توزيع أفراد العينة حسب تقدمهن للحصول على قروض ريفية.**

طلب الحصول على قروض ريفية	التكـــرار	النســبة%
نعـــم	86	50.3
لا	85	49.7
المجمـــوع	**171**	**100**

يبين الجدول رقم (57) أن نسبة **50.3%** من أفراد العينة تقدمن بطلب الحصول على قروض ريفية، بينما **49.7%** لم يتقدمن بطلب الحصول القروض الريفية.

- **الجدول رقم(58) يبين توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي منعتهن من التقدم للحصول على القروض الريفية.**

اسـباب عـدم التقـدم بطلـب القروض	التكـرار	النســبة%
لست بحاجة لها	31	36.4
إمكانياتي المادية لا تسمح	36	42.3
أشياء أخرى تذكر	18	21.1
لاينطبق	86	—
المجمـــوع	**171**	**100**

يبين الجدول رقم (58) الأسباب التي دفعت أفراد العينة من التقدم للحصول على قروض ريفية حيث تبين أن نسبة**36.4%** لسن بحاجة لها، بينما نسبة **42.3%** إمكانياتهن المادية لا تسمح بسداد المبلغ، ونسبة**21.1%**جاءت لأسباب متفرقة منها: عدم الثقة في الحصول عليها وبعضها لأسباب دينية والبعض الآخر لكثرة المتقدمين.في حين أن عدد86 لا ينطبق عليهن السؤال لأنهن لم يتقدمن بطلب الحصول على قروض ريفية كما هو موضح بالجدول رقم(60).

- **الجدول رقم(59) يبين توزيع لأفراد العينة حسب استفادتهم من القروض في حال الحصول عليها.**

الإستفادة من القروض	التكـــرار	النســـبة%
في إقامة مشروع خاص	11	12.8
ليستفيد بها أحد أفراد الأسرة	15	17.4
لتستفيد بها الأسرة بصفة عامة	60	69.8
لاينطبق	85	ـــــ
المجمـــوع	**171**	**100**

بسؤال أفراد العينة عن مدى استفادتهم من القروض الريفية في حال الحصول عليها جاءت النسب كما هي موضحة بالجدول رقم (59) 12.8% أنهن سوف يستفدن منها في إقامة مشروع خاص بهن، بينما **17.4%** من أجل أن يستفيد بها أحد أفراد الأسرة، وجاءت نسبة **69.8%** من أجل استفادة الأسرة بصفة عامة من القروض الريفية، وهذه الحقيقة من وجهة نظر الباحثة تعكس مدى التماسك والتكافل الأسري للأسرة الليبية وإن المرأة تعمل من أجل أسرتها وتساهم نشاطاتها الاقتصادية من أجل مصلحة الأسرة بصفة عامة. بينما عدد 85 من أفراد العينة لا ينطبق عليهن السؤال وذلك لإنهن لم يتقدمن بطلب الحصول على قروض ريفية كما هو موضح بالجدول رقم(60).

ثامنا/بيانات خاصة بمشاركة المرأة في القطاع السياسي.

- الجدول رقم(60) يبين توزيع أفراد العينة حسب اعتقادهن في مشاركة المرأة في القرارات داخل مؤسسات العمل دون أن يعوقهن أي عقبات.

مشاركة المرأة في القرارات المجتمعية	التكـــرار	النســـبة
نعـــم	98	57.3
لا	73	42.7
المجمـــوع	**171**	**100**

بسؤال أفراد العينة عن قدرتهن على المشاركة في القرارات داخل مؤسسات العمل دون أن يعوقها أي عقبات تبين من الجدول رقم (60) إن **57.3%** من أفراد العينة أجبن بنعم، بينما **42.7%** يرين أن هناك معوقات تعوق هذه المشاركة.

- الجدول رقم(61) يبين توزيع أفراد العينة حسب العقبات التي تعوق مشاركة المرأة في القرارات داخل مؤسسات العمل.

العقبات التي تعيق المرأة في المشاركة	التكـــرار	النســـبة%
لأنها ناقصة عقل ودين كما يقال	2	2.7
العادات والتقاليد تقف حائلاً دون ذلك	70	95.8
أسباب أخرى تـــذكر	1	1.3
لاينطبق	98	ـــــ
المجمـــوع	**171**	**100**

لا تزال هناك أفكار سائدة تفرض على المرأة قيوداً في الفكر والحركة مما يعطل عملها المنتج، بالاضافة الى أن المرأة تتحمل نتائج فشل عمليات التنمية لأنها خاضعة لسيادة الرجل لذلك فهي تعاني أكثر ونصيبها من الجهل والإرهاق الجسدي والذهني أكثر من الرجل، فالمرأة ينظر لها على أنها جسد دون عقل فهي بحكم هذه القيود لا تملك حق إصدار القرار سواء في المجتمع أو داخل الأسرة، فالقرار دائماً للرجل كما أن التقاليد

والعرف السائدة تحول دون خروجها للعمل والمشاركة في القرارات داخل مؤسسات العمل، فالمرأة تخاف دائماً ردود الفعل الاجتماعيةعلى سلوكها في حال رفضها احترام التقاليد وعدم التزامها بالعادات المتعارف عليها.

ويتضح من الجدول رقم (61) إن هناك عدة أسباب تعوق مشاركة المرأة في القرارات داخل مؤسسات العمل، حيث إن نسبة قليلة من المبحوثات **2.7%** يرين أن السبب يكمن في كونها ناقصة عقل ودين، بينما **95.8%** يرين أن السبب يكمن في العادات والتقاليد، ونسبة **1.3%** جاءت لأسباب أخرى كتحمل مسؤولية المنزل أو لإن الرجال يسيطرون على جميع قرارت النساء،بينما عدد 98 من أفراد العينة لا ينطبق عليهن هذا السؤال وذلك لإن هذا السؤال خاص بالمبحوثات اللواتي أجبن بلا في الجدول رقم (63) أي اللواتي يرن إن مشاركة المرأة في القرارات داخل مؤسسات العمل هناك عدة عقبات تعيقها.

- **الجدول رقم(62) يبين توزيع أفراد العينة حسب ممارستهن السياسية من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية.**

المشاركة في المؤتمرات الشعبية الأساسية	التكرار	النسبة%
نعم	96	56.1
لا	75	43.9
المجموع	**171**	**100**

في السابق لم تكن الممارسة للمرأة ذات شيء يذكر، ولكن بعد إعلان سلطة الشعب والتي ترى أن الديمقراطية الحقيقة لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه بدون نواب وينبغي أن تكون السلطة كلها بيد الشعب، والمؤتمرات واللجان الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية المباشرة أصبحت مشاركة المرأة في المجال السياسي ملحوظة، فقد وصلت نسبة النساء المشاركات في المؤتمرات الشعبية في عام 1996ف إلى **35%**، فهذه النسبة تعتبر دون

المتوسط ولكنها تحمل التفاؤل عما كانت عليه قبل الثورة ودليل على وعيها بدورها السياسي والمشاكل التي تعيقها من القيام بذلك على أكمل وجه.(1)

وبالنظر إلى الجدول رقم (62) تبين أن الممارسة السياسية للمرأة من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية جاءت مرتفعة بعض الشئ حيث بلغت النسبة **56.1%**، أما اللواتي لم يشاركن فقد جاءت نسبتهن **43.3%**، وهذا دليل على نجاح الدولة في ترسيخ مبدأ الديمقراطية ووعي المرأة بأهمية دورها السياسي.

- **الجدول رقم(63) يبين توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي تحول دون مشاركتهن في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية.**

أسباب عدم المشاركة	التكـــرار	النســـبة%
عائـلية	14	18.7
ظروف العمـل	17	22.7
أشياء أخرى تـذكر	44	58.6
لاينطبق	96	ـــ
المجمـــوع	**171**	**100**

وبسؤال أفراد العينة عن الأسباب التي منعتهن من المشاركة في جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية تبين وكما هو موضح بالجدول رقم(63) أن نسبة **18.7%** منهن لم يشاركن بسب ظروفهن العائلية، بينما **22.7%** ظروف العمل حالت دون مشاركتهن، في حين جاءت نسبة **58.6%** لأسباب متفرقة منها: ثقافة المجتمع ونظرته للمرأة أو عدم توفر وقت فراغ أو عدم الثقة في تنفيذ أي قرار. ،بينما عدد 96 من أفراد العينة لا ينطبق عليهن هذا السؤال وذلك لإن هذا السؤال خاص بالمبحوثات اللواتي أجبن بلا في الجدول رقم (65) أي اللواتي يرن أي اللواتي لا يشاركن في الممارسة السياسية من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية.

---

(1) نفس المرجع السابق: ص147.

- الجدول رقم(64) يبين توزيع أفراد العينة حسب توليهن للمراكز الإدارية.

تولي المناصب القيادية	التكـــرار	النســـبة%
نعـــم	58	33.9
لا	111	64.9
غير مبين	2	1.2
المجمـــوع	**171**	**100**

إذا أمعنا النظر في تاريخ المرأة نجد أن مركزها الاجتماعي قد مر بمراحل متعددة تبعاً لما مرت به المجتمعات من تطورات سواء أكان في المجال الإداري أو السياسي، حيث اتضح أن المرأة كانت أحياناً تتبوأ المقدمة وتحتل الرئاسة وأحياناً أخرى تكون تابعة.

وبسؤال أفراد العينة عن توليهن مناصب إدارية اتضح كما في الجدول رقم (64) أن نسبة **33.9%** سنحت لهن فرصة تولي مناصب إدارية، بينما **64.9%** لم تتح لهن فرصة تولي مناصب إدارية، فهل يكون ذلك راجع إلى العوامل الاجتماعية والثقافية أو ما يتم غرسه من أفكار عن طريق التنشئة الاجتماعية للفتاة والمتمثلة في دورها كربة بيت ، أو أن النساء يضحن بفرص الحصول على المراكز القيادية وذلك من أجل الزوج والأسرة وتربية الأبناء، أو هل أن السبب يكمن في نظرة المجتمع للمنظمة التي ترأسها المرأة نظرة غيرة جدية، ،أوأن خوف المرأة من تحمل المسؤولية كان السبب في ذلك، أم أن الرجل هو الذي يضع العراقيل أمام المرأة عند توليها المراكز الإدارية داخل المنظمات ، ، أو أن للعادات والتقاليد دوراً بارزاً في شجب دور المرأة الإدارية في المجتمع.

تاسعا/بيانات خاصة بعضوية المرأة في المؤسسات النسائية.

- الجدول رقم(65) يبين توزيع أفراد العينة حسب عضويتهن في الاتحادات والروابط والنقابات.

عضوية الإتحادت والروابط والنقابات	التكـــرار	النســـبة%
نعـــم	121	70.8
لا	50	29.2
المجمـــوع	171	100

إن مشاركة المرأة في التنظيمات النقابية تمثل مؤشراً هاماً من حيث أثر هذه المشاركة في المسائل النقابية المرتبطة بالعمل وظروفه، أو في القضايا المجتمعية العامة في جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية.

وفي الجدول رقم (65) تبين أن 70.8% من أفراد العينة هن عضوات الاتحادات والروابط والنقابات، بينما 29.2% لسن عضوات وهذا يؤكد على ارتفاع نسبة العضوية في هذا التنظيم النسائي.

- الجدول رقم(66) يبين توزيع أفراد العينة حسب عضويتهن في الجمعية النسائية.

عضوية الجمعيات النسائية	التكـــرار	النســـبة%
نعـــم	51	29.8
لا	120	70.2
المجمـــوع	171	100

بدأت المرأة العربية تشارك بدرجات متفاوتة من حيث العدد والأثر في كثير من الجمعيات النسائية، ولقد ظهرت الجمعيات النسائية في بداية الأمر كجزء من الحركة الطوعية الأهلية، وقامت بتنظيمها مجموعات من النخبة المتعلمة تراوحت برامجها بين الخدمات الأسرية والأعمال الخيرية ومساعدة الفقراء في مناسبات معينة ورعاية بعض

فئات المعوقين إلى غير ذلك من خدمات الرعاية الاجتماعية، واقترحت هذه الأعمال في مرحلة تالية بمطالبة الجمعيات النسائية بما عرف بحقوق المرأة ووضعها القانوني وقوانين الأحوال الشخصية، ثم بدأت مختلف الجمعيات النسائية في بعض الأقطار العربية تتجمع قطرياً في صورة اتحاد نسائي عام، ونظراً للظروف التاريخية والاجتماعية التي أحاطت بنشأة الجمعيات النسائية عند قيامها فإنها ظلت في معظم الأحيان مركزة في داخل المدن، وظلت جهود تلك الجمعيات في مجملها ذات رؤية نوعية محدودة ومقتصرة على الأعمال الخيرية والرعاية الاجتماعية والمطالبة بحقوق المرأة.

ولم تتسع آفاقها إلا في حدود ضيقة لقضايا المجتمع المتصلة بمشكلات التنمية. وفي ليبيا في ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية استطاعت التنظيمات النسائية أن تقوم بدور ملحوظ في خدمة قضايا المرأة الإنمائية، وفي التوعية بقضايا التنمية ومسؤولياتها، ووضع المرأة في المنظور السياسي والانمائي، وفي الإطار المجتمعي الأوسع مع تأكيدها على خصوصيات موقع المرأة في المجتمع وتعويض ما فاتها نتيجة لأوضاعها الاجتماعية المتراكمة من حقب التاريخ المتخلف.

والواقع أن الجمعيات النسائية لا تزال في كثير من الحالات محدودة العضوية، ويتعرض بعضها لمزالق التنافس والازدواجية، والرؤية النوعية الضيقة، والتقاليد الشخصية، وضعف البرامج، وقلة التحاقها بالقضايا الأساسية الخاصة بالنهوض بالمرأة أو بمجالات التطور الاجتماعي والإنماء الاقتصادي(1)، وهذه النتيجة أكدت عليها قلة مساهمة المبحوثات في هذه الجمعيات كما هو مبين في الجدول رقم (66) حيث كانت العضوية في هذه الجمعيات من أفراد العينة بنسبة **29.8%**، أما اللاتي لم يشتركن بعضويتهن في هذه الجمعيات النسائية فكانت نسبتهن **70.2%**.

---

(1) رقية سليم حمود :مرجع سبق ذكره،ص139.

- الجدول رقم(67) يبين توزيع أفراد العينة حسب الرضا عن المؤسسات النسائية.

الرضا عن المؤسسات النسائية	التكرار	النسبة%
راضية	79	46.2
غير راضية	60	35.1
امتنعوا	32	18.7
المجموع	171	100

بسؤال أفراد العينة عن الرضا عن هذه المؤسسات تبين وكما هو موضح بالجدول رقم(67) أن **46.2%** هن راضيات على ما تقدمه هذه المؤسسات، بينما **35.1%** لسن راضيات عنها وربما يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها: عدم إتاحة الفرص الكافية للمرأة للتدريب والممارسة على الأعمال النقابية،ونسبة18.7% أمتنعوا عن الإجابة لإسباب خاصة بهن.

كذلك يمكن القول بأن ثمة تبايناً يشيع ويضيق بين التشريعات الخاصة بهذه المؤسسات وواقع الممارسة لها وما تقوم به من أدوار اجتماعية، مما يضعف دور هذه المؤسسات بصفة عامة، ويقلل من دور المرأة فيها أو في رغبتها في الانضمام إليها، مما يؤدي إلى جعل مساهمتها مساهمة " دفترية" لا تتعدى دفع اشتراكات العضوية دون ممارسة أي نشاط فعال.

ثانيا/إختبار العلاقة بين المتغيرين

تمهيد:-

نتناول في هذا الفصل تحليل فروض الدراسة وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية من أجل التحقق من صحة الفروض من حيث قبولها او رفضها.

اولاَ/الفرض الأساسي الأول:-

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة العاملة وبين مشاركتها في التنمية.

ـ الفرضيات الفرعية: ـ

_ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والمشاركة في أي دورات تدريبية.

جدول رقم(68) يبين العلاقة بين المستوى التعليمي والمشاركة في أي دورات تدريبية.

المستوى التعليمي	المشاركة في دورات تدريبية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
إعدادي	15	71.4	6	%28.5	21	%100
ثانوي او ما يعادله	11	%61.1	7	%38.8	18	%100
جامعي فما فوق	80	%60.6	52	%39.3	132	%100
المجمـــوع	106	%61.9	65	%38.0	171	%100

كا^2 =907. درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة=0.05 معامل التوافق=0.07

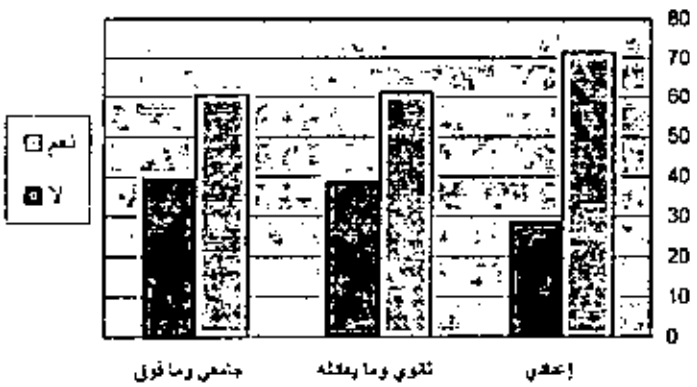

شكل رقم(1)يبين العلاقة بين المستوى التعليمي والمشاركة في أي دورات تدريبية.

يوضح الجدول رقم (68)والشكل رقم(1) العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة والمشاركة في الدورات التدريبية، فالجدول يوضح أن النسبة العالية عند الإجابة بنعم تمثلها ذوات التعليم االاعدادي حيث بلغت النسبة **71.4%**، بينما النسبة الأقل التي أجابت بنعم يمثلها ذوات المستوى التعليمي الجامعي فما فوق حيث بلغت النسبة **60.6%**، يليها ذوات المستوى التعليمي الثانوي وما يعادله بنسبة **61.1%**.

أما عند الإجابة بالنفي فكانت أعلى نسبة لذوات التعليم الجامعي فما فوق حيث بلغت النسبة **39.3%**، يليها ذوات التعليم الثانوي وما يعادله بنسبة **38.8%**، بينما النسبة الأقل يمثلها ذوات التعليم الاعدادي **28.5%**.

وباستخدام اختبارات الدلالة وجد أن قيمة كا^2 **0.90** عند درجة الحرية **2** وقد وجدت هذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة **0.05**، مما يدل على عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة ومشاركتها في الدورات التدريبية، وبالتالي لم تثبت صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة ومشاركتها في الدورات التدريبية.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومساهمتها في أي نشاط اقتصادي.

جدول رقم(69)يبين العلاقة بين المستوى التعليمي والمشاركة في أي نشاط اقتصادي.

المستوى التعليمي للمبحوثة	المشاركة في أي نشاط اقتصادي				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
إعدادي	11	%52.3	10	%47.6	21	%100
ثانوي وما يعادله	13	%72.2	5	%27.7	18	%100
جامعي فما فوق	72	%54.5	60	%45.4	132	%100
المجمـــوع	96	%56.1	75	%43.8	171	%100

كا^2 = 16.781 درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة= 0.05 معامل التوافق=0.29

يعرض الجدول رقم(69)والشكل رقم(2) العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة ومساهمتها في أي نشاط اقتصادي، وعند النظر إلى إجابات المبحوثات نجد أن النسبة الأعلى عند الإجابة بنعم كانت عند المبحوثات ذوات التعليم الثانوي وما يعادله حيث بلغت نسبتهن **72.2%**، تليها ذوات التعليم الجامعي فما فوق حيث بلغت النسبة **54.5%**، تليها ذوات التعليم الإعدادي بنسبة **52.3%**. في حين أن أعلى نسبة عند الإجابة بالنفي كانت عند ذوات التعليم الإعدادي **47.6%**، تليها ذوات التعليم الجامعي فما فوق بنسبة **45.4%**، أما التعليم المتوسط وما يعادله فكانت النسبة**27.7%**.

شكل رقم(2)يبين العلاقة بين المستوى التعليمي والمشاركة في أي نشاط اقتصادي.

ومن خلال اختبارات الدلالة يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وهذا ما أوضحته قيمة كا^2 البالغة **16.781** عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة **0.05** وهذا يدل على وجود علاقة بين المتغيرين، وبذلك ثبت صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة ومساهمتها في أي نشاط اقتصادي، أي كلما أرتفع المستوى التعليمي للمبحوثة كلما زادت نسبة مشاركتها في أي نشاط إقتصادي، وهذا يدل على وجود علاقة طردية موجبة.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين تقدمها للحصول على قروض ريفية:-

جدول رقم(70)يبين العلاقة بين المستوى التعليمي وبين التقدم بطلب الحصول على قروض ريفية.

المستوى التعليمي للمبحوثة	الحصول على قروض ريفية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
إعدادي	15	%71.4	6	%28.5	21	%100
ثانوي وما يعادله	8	%44.4	10	%55.5	18	%100
جامعي فما فوق	61	%46.2	71	%53.7	132	%100
المجمـــوع	84	%49.1	87	%50.8	171	%100

كا² = 9.022 درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة= 0.05 معامل التوافق=0.22

من خلال الجدول رقم (70)والشكل رقم(3) يتضح لنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين التقدم للحصول على قروض ريفية، حيث تمثل النسبة الأعلى عند الإجابة بنعم لدى المبحوثات ذوات التعليم الإعدادي حيث بلغت النسبة **71.4%**، تليها المبحوثات ذوات التعليم الجامعي فما فوق حيث بلغت النسبة **46.2%**، تليها ذوات التعليم الثانوي وما يعادله بنسبة **44.4%**. أما في حالة الإجابة بالنفي فقد سجلت أعلى نسبة لذوات التعليم الثانوي وما يعادله فكانت **55.5%**، تليها ذوات التعليم الجامعي فما فوق بنسبة **53.7%**، ونسبة **28.5%** لذوات التعليم الأعدادي.

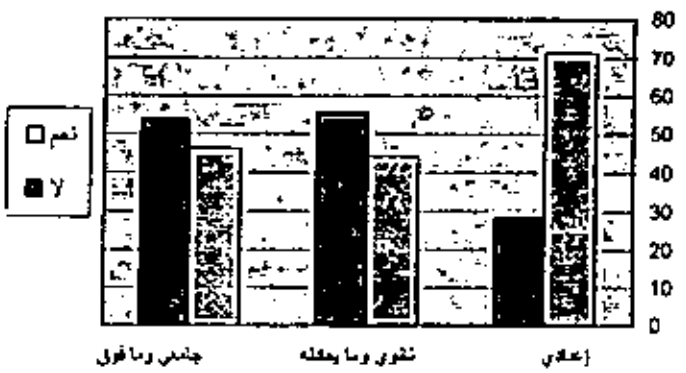

شكل رقم(3)يبين العلاقة بين المستوى التعليمي وبين التقدم بطلب الحصول على قروض ريفية

ومن خلال اختبار الدلالة كا² تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين التقدم للحصول على قروض ريفية، حيث بلغت قيمة كا² **9.022**

عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة **0.05** وبذلك ثبت صحة الفرضية، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية موجبة ، أي كلما أرتفع المستوى التعليمي كلما انخفضت نسبة التقدم بطلب الحصول على قروض ريفية.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين مشاركتها في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي:-

جدول رقم(71) يبين العلاقة بين المستوى التعليمي وبين المشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

المستوى التعليمي للمبحوثة	المشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
إعدادي	13	%61.9	8	%38.0	21	%100
ثانوي وما يعادله	11	%61.1	7	%38.8	18	%100
جامعي فما فوق	72	%54.5	60	%45.45	132	%100
المجمـــوع	96	%56.14	75	%43.8	171	%100

كا^2 = .600 درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة=0.05 **معامل التوافق=0.05**

من خلال الجدول رقم (71)والشكل رقم(4) الذان يوضحان العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة والمشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي توضح الفروق المشاهدة أن أعلى نسبة واردة في حالة الإجابة بنعم فإن أعلى نسبة كانت لذوات التعليم الاعدادي بنسبة **61.9%**، يليها ذوات التعليم الثانوي وما يعادله بنسبة **61.1%**، أما ذوات التعليم الجامعي فما فوق فقد جاءت نسبتهن **54.5%**.

أما في حالة الإجابة بالنفي فإن أعلى نسبة كانت لذوات التعليم الجامعي فما فوق بنسبة **45.45%**، يليها نسبة **38.8%** للمبحوثات ذوات التعليم الثانوي وما يعادله، يليها نسبة **38.0%** لذوات التعليم الاعدادي.

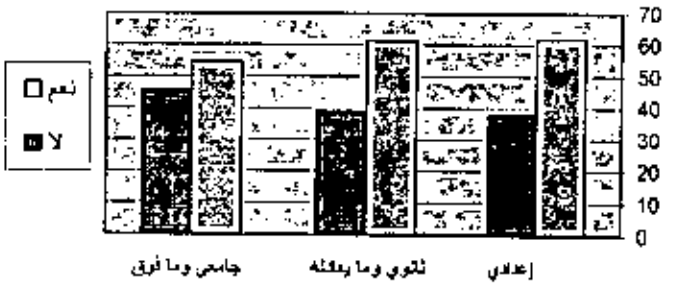

شكل رقم(4)يبين العلاقة بين المستوى التعليمي وبين المشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

ويتضح لنا من خلال اختبارات الدلالة كا^2 أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا^2 **600**. عند درجة حرية **2** و مستوى دلالة **0.05** وبالتالي لايمكن قبول الفرضية القائلة بأنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين مشاركتها في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين عضويتها في الإتحادات والروابط والنقابات.

جدول رقم(72)يبين العلاقة بين المستوى التعليمي وبين العضوية في الاتحادات والروابط والنقابات.

المستوى التعليمي للمبحوثة	إتحادات وروابط ونقابات				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
إعدادي	18	%85.7	3	%14.28	21	%100
ثانوي وما يعادله	12	%66.6	6	%33.3	18	%100
جامعي فما فوق	91	%68.9	41	%31.06	132	%100
المجمـــوع	121	%70.7	50	%29.2	171	%100

كا^2 = 2.627 درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة= 0.05 معامل التوافق=0.12

يلاحظ من الجدول رقم (72)والشكل رقم(5) أن أعلى نسبة للإجابة بنعم سجلت لذوات التعليم الإعدادي حيث كانت النسبة **85.7%**، تليها **68.9%** لذوات التعليم الجامعي فما فوق، تليها **66.6%** لذوات التعليم الثانوي وما يعادله،أما اللاتي أجبن بالنفي فقد كانت

أعلى نسبة لذوات الثانوي وما يعادله بنسبة **33.3%**، تليها نسبة **31.0%**لذوات التعليم الجامعي فما فوق، أما ذوات التعليم الأعدادي فقد بلغت النسبة **14.2%**.

ويتضح لنا من خلال اختبارا الدلالة كا² أن قيمة كا² **2.627** عند درجة حرية **2** ليست ذات دلالة إحصائية وذلك عند مستوى دلالة **0.05** .

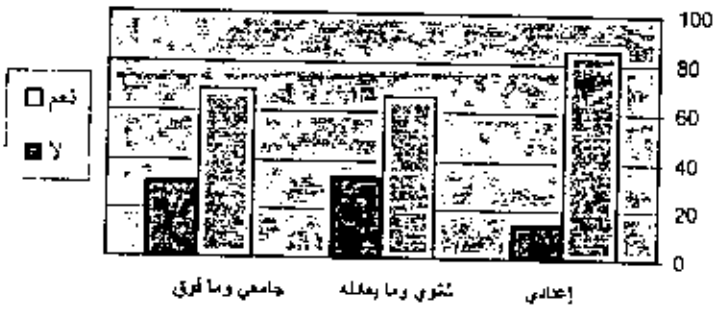

شكل رقم(5)يبين العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين عضويتهافي الاتحادات والروابط والنقابات.

وعليه يمكن القول: لا توجد علاقة بين المستوى التعليمي وبين عضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات، وبالتالي لم تثبت صحة الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين عضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين عضويتها في الجمعيات النسائية:-

جدول رقم(73)يبين العلاقة بين المستوى التعليمي وبين العضوية في الجمعيات النسائية.

المستوى التعليمي للمبحوثة	العضوية في الجمعيات النسائية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
إعدادي	15	%71.4	6	%28.5	21	%100
ثانوي وما يعادله	8	%44.4	10	%55.5	18	%100
جامعي فما فوق	34	%25.7	98	%74.2	132	%100
المجمـــوع	57	%33.3	114	%66.6	171	%100

كا² = 21.422 درجة الحرية =2 مستوى الدلالة= 0.05 معامل التوافق=0.33

يشير الجدول رقم (73)والشكل رقم(6) إلى توزيع متغير المستوى التعليمي للمبحوثة ومتغير العضوية في الجمعية النسائية، ويلاحظ أن أعلى نسبة للمبحوثات اللاتي أجبن بنعم كانت لذوات التعليم الاعدادي بنسبة **71.4%**، يليها ذوات التعليم الثانوي وما يعادله بنسبة**44.4%**، يليها **25.7%** لذوات التعليم الجامعي. أما في حالة الإجابة بالنفي فكانت أعلى نسبة **74.2%** لذوات التعليم الجامعي، تليها**55.5%** لذوات التعليم الثانوي، وأقل نسبة لذوات التعليم الاعدادي **28.5%**.

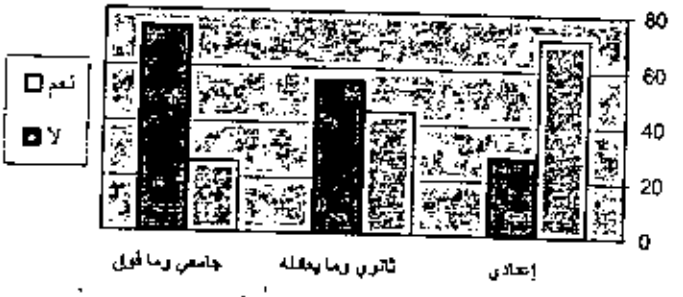

شكل رقم(6)يبين العلاقة بين المستوى التعليمي وبين العضوية في الجمعيات النسائية.

ولإختبار دلالة الفروق المشاهدة استخدم الكاي^2 المربع فثبت أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين عضويتها في الجمعيات النسائية، حيث بلغت قيمة كاي^2 **21.422** عند درجة حرية **2** وقد وجدت هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0.05**

وعليه فقد أثبت صحة الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة وبين عضويتها في الجمعيات النسائية،بمعنى وجود علاقة عكسية موجبة، أي كلما أرتفع المستوى التعليمي كلما أنخفضت نسبة العضوية في الجمعيات النسائية.

ثانياً/ الفرض الأساسي الثاني:-

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المرأة ومساهمتها في التنمية.

ـ الفرضيات الفرعية:-

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة ومشاركتها في دورات تدريبية:

جدول رقم(74) يبين العلاقة بين الوظيفة والمشاركة في الدورات تدريبية.

وظيفة المبحوثة	المشاركة في دورات تدريبية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
إدارية	34	%87.1	5	%12.8	39	%100
مهنية	72	%54.5	60	%45.4	132	%100
المجموع	106	%61.9	65	%38.0	171	%100

كا² = 3.607 درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.27

من خلال الجدول رقم (74)والشكل رقم(7) اللذان يوضحان العلاقة بين وظيفة المبحوثة ومشاركتها في دورات تدريبية تبين أن أعلى نسبة للمبحوثات اللاتي أجبن بنعم كانت لذوات الوظائف الإدارية حيث بلغت النسبة **87.1%**، تليها نسبة **54.5%** لذوات الوظائف المهنية. أما في حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى مثلتها المبحوثات ذوات الوظائف المهنية بنسبة **45.5%**، وتقل هذه النسبة عند المبحوثات ذوات الوظائف الإدارية حيث كانت نسبتهن**12.8%**.

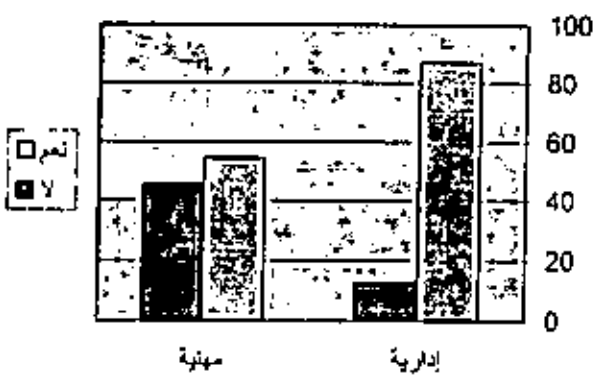

شكل رقم(7) يبين العلاقة بين الوظيفة والمشاركة في أي دورات تدريبية.

ويتضح لنا من خلال اختبارات الدلالة كا² أن قيمة كا² **13.607** عند درجة حرية1ومستوى دلالة**05.**

وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة ومشاركتها في الدورات التدريبية، أي كلما زاد إشتغال المرأة في الوظائف المهنية كلما زاد مشاركتها الدورات التدريبية،وهذا يدل على وجود علاقة طردية موجبة.

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة ومساهمتها في أي نشاط اقتصادي:

جدول رقم(75) يبين العلاقة بين الوظيفة والمساهمة في أي نشاط اقتصادي:

وظيفة المبحوثة	المساهمة في أي نشاط اقتصادي				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
إدارية	31	%79.4	8	%20.5	39	%100
مهنية	75	%56.8	57	%43.1	132	%100
المجموع	106	%61.9	65	%38.0	171	%100

كا² = 6.566 درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة=0.05 معامل التوافق=0.19

يبين الجدول رقم (75)والشكل(8) العلاقة بين وظيفة المبحوثة ومساهمتها في أي نشاط اقتصادي، وتشير الفروق المشاهدة إلى أن أعلى نسبة للإجابة بنعم جاءت للمبحوثات ذوات الوظائف الإدارية حيث بلغت النسبة **79.4%**، أما اللاتي يعملن في الوظائف المهنية فبلغت نسبتهن **56.8%**، وفي حالة الإجابة بالنفي فأعلى نسبة كانت**43.1%** لذوات الوظائف المهنية، وتقل النسبة عند ذوات الوظائف الإدارية حيث بلغت **.%20.5**

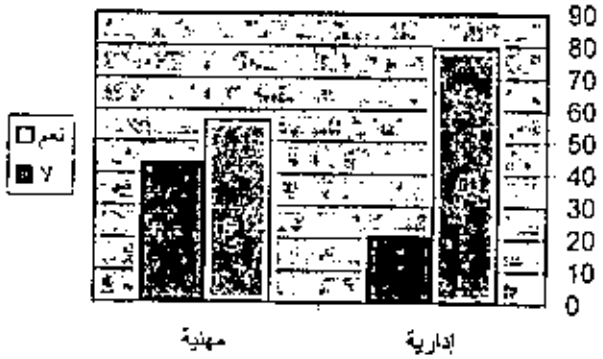

شكل رقم(8) يبين العلاقة بين الوظيفة المرأة والمساهمة في أي نشاط اقتصادي:

و لإختبار العلاقة بين المتغيرين استخدم الكاي المربع وبلغت قيمة كـا^2 **6.566** وكانـت درجة الحرية**1** حيث تبين وجودعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة**05**.مما يدل على وجود علاقة بين المتغيرين.

وبالتالي يمكن قبول الفرضية القائلة بأن هناك علاقة ذات دلالةاحـصائية بـين وظيفـة المبحوثة ومساهمتها في أي نشاط اقتصادي، أي كلما زاد إشتغال المرأة فـي الوظـائف المهنية كلما زاد مساهمتها في النشاط الإقتصادي ،وهذا يدل على وجود علاقة طرديـة موجبة.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة وطلبها للتقدم للحـصول علـى قروض ريفية:

جدول رقم(76) يبين العلاقة بين الوظيفة وطلب للتقدم للحصول على قروض ريفية.

وظيفة المبحوثة	طلب الحصول على قروض ريفية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
إدارية	31	%79.4	8	%20.5	39	%100
مهنية	55	%41.6	77	%58.3	132	%100
المجموع	86	%50.2	85	%49.7	171	%100

كا^2 = 17.226 درجة الحرية =1 مستوى الدلالة=0.05 معامل التوافق=0.30

يهدف الجدول رقم (76)والشكل رقم(9) للبحث في العلاقة بين وظيفة المبحوثة وطلبها بالتقدم للحصول على قروض ريفية.

وتشير الفروق المشاهدة في الجدول إلى أن أعلى نسبة للإجابة بنعم لذوات الوظائف الإدارية حيث بلغت النسبة **79.4%**، أما الوظائف المهنية فبلغت النسبة **41.6%**. وفي حالة الإجابة بالنفي فأعلى نسبة جاءت للوظائف المهنية بنسبة **58.3%**، أما الوظائف الإدارية فالنسبة بلغت **20.5%**.

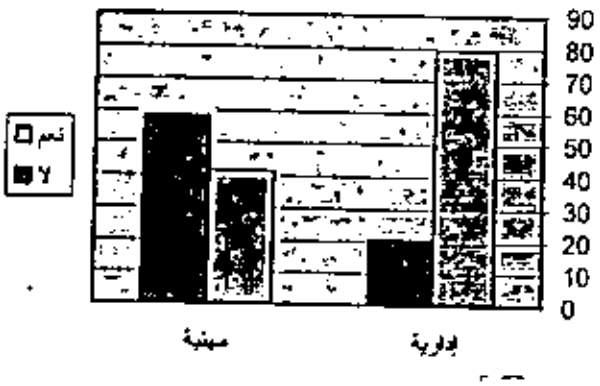

شكل رقم(9) يبين العلاقة بين الوظيفة وطلب التقدم للحصول على قروض ريفية.

ولإختبار العلاقة بين المتغيرين استخدم الكاي المربع وبلغت قيمة كا^2 **17.226** عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05** وبناء على ذلك ثبت وجود علاقة بين المتغيرين، وبالتالي يمكن قبول الفرضية القائلة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة وطلبها بالتقدم للحصول على قروض ريفية، أي كلما زاد إشتغال المرأة في الوظائف المهنية كلما انخفضت نسبة طلبها في الحصول على القروض الريفية ، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية موجبة.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة والمشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي:

جدول رقم(77) يبين العلاقة بين الوظيفة والمشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي:

وظيفة المبحوثة	المشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
إدارية	26	%66.6	13	%33.3	39	%100
مهنية	70	%53.0	62	%46.9	132	%100
المجموع	96	%56.1	75	%43.8	171	%100

كا^2 = 2.274 درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.11

يشير الجدول رقم (77)والشكل رقم(10) إلى العلاقة بين وظيفة المبحوثة والمشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي. ويلاحظ أن أعلى نسبة للإجابة بنعم كانت للمبحوثات ذوات الوظائف الإدارية حيث بلغت النسبة **66.6%**، أما ذوات الوظائف المهنية فبلغت نسبتهن **53.0%**، وفي حالة الإجابة بالنفي سجلت أعلى نسبة **46.9%** لذوات الوظائف المهنية، في حين كانت النسبة **33.3%** لذوات الوظائف الإدارية.

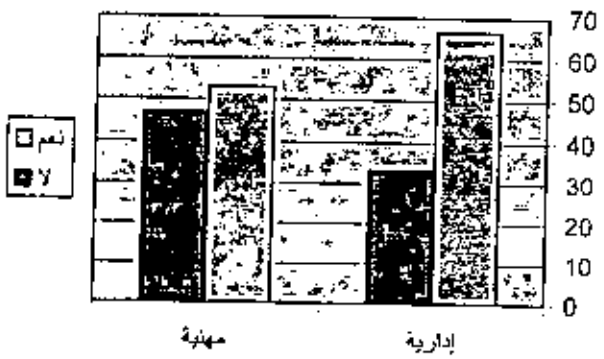

شكل رقم(10) يبين العلاقة بين الوظيفة والمشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي:

ولإختبار العلاقة بين المتغيرين استخدم الكاي المربع حيث بلغت قيمة كا^2 **2.247** وقد كانت درجة الحرية **1** عند مستوى دلالة **0.05** .

وعليه يمكن القول بعدم وجود علاقة بين المتغيرين، وبالتالي لم تثبت صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة بين وظيفة المبحوثة والمشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة وعضويتها في الإتحادات والروابط والنقابات:

جدول رقم(78) يبين العلاقة بين الوظيفة والعضوية في الإتحادات والروابط والنقابات:

وظيفة المبحوثة	العضوية في الإتحادات والروابط والنقابات				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
إدارية	22	%56.4	17	%43.5	39	%100
مهنية	99	%75	33	%25	132	%100
المجموع	121	%70.7	50	%29.2	171	%100

كا² = 5.028 درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.16

يوضح الجدول رقم (78)والشكل رقم(11) العلاقة بين وظيفة المبحوثة وعضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات. ويلاحظ من الفروق المشاهدة في الجدول أن أعلى نسبة عند الإجابة بنعم للمبحوثات ذوات الوظائف المهنية بنسبة **75%**، تليها المبحوثات ذوات الوظائف الإدارية حيث بلغت النسبة **56.4%**. وفي حالة الإجابة بالنفي فكانت النسبة الاعلى للمبحوثات ذوات الوظائف الإدارية حيث بلغت **43.5%**، تليها المبحوثات ذوات الوظائف المهنية بنسبة **25%**.

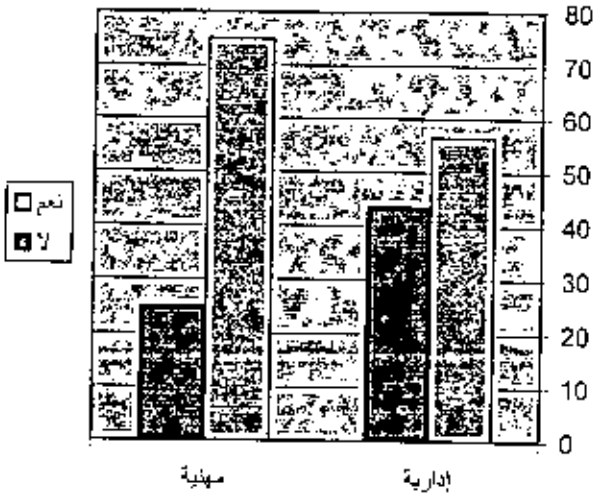

شكل رقم(11) يبين العلاقة بين الوظيفة والعضوية في الإتحادات والروابط والنقابات:

وقد أجرى إختبار الدلالة للفروق المشاهدة فكانت درجة الحرية1 وقيمة كا² **5.028** وقد تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى دلالة **05**.وبناء على ذلك ثبتت صحة الفرضية، أي كلما زاد إشتغال المرأة في الوظائف المهنية كلما زادت عضويتها في الإتحادات والروابط والنقابات،وهذا يدل على وجود علاقة طردية موجبة.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة وعضويتها في جمعية نسائية:

جدول رقم(79) يبين العلاقة بين الوظيفة والعضوية في جمعية نسائية.

وظيفة المبحوثة	العضوية في جمعية نسائية :				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
إدارية	17	%43.5	22	%56.4	39	%100
مهنية	34	%25.7	98	%74.2	132	%100
المجموع	51	%29.8	120	%70.1	171	%100

كا² = 4.572 درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.16

يبين الجدول رقم (79)والشكل رقم(12) العلاقة بين وظيفة المبحوثة وعضويتها في جمعية نسائية. وتشير الفروق المشاهدة إلى أن أعلى نسبة للإجابة بنعم كانت للمبحوثات

ذوات الوظائف الإدارية بنسبة **43.5%**، يليها المبحوثات ذوات الوظائف المهنيةبنسبة **25.7%**. وفي حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى سجلت للمبحوثات ذوات الوظائف المهنية بنسبة **74.2%**. أما المبحوثات ذوات الوظائف الإدارية فالنسبة كانت **56.4%**.

وباستخدام إختبار كاي^2 تبين أن قيمة كا^2 **4.574** عند درجة حرية**1** ومستوى دلالة **0.05** وبناء عليه يمكن القول بوجود علاقة بين المتغيرين، وبالتالي أثبتت صحة الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة وعضويتها في جمعية نسائية، أي كلما زاد إشتغال المرأة في الوظائف المهنية كلما أنخفضت نسبة عضويتها في الجمعيات النسائية ،وهذا يدل على وجود علاقة عكسية موجبة.

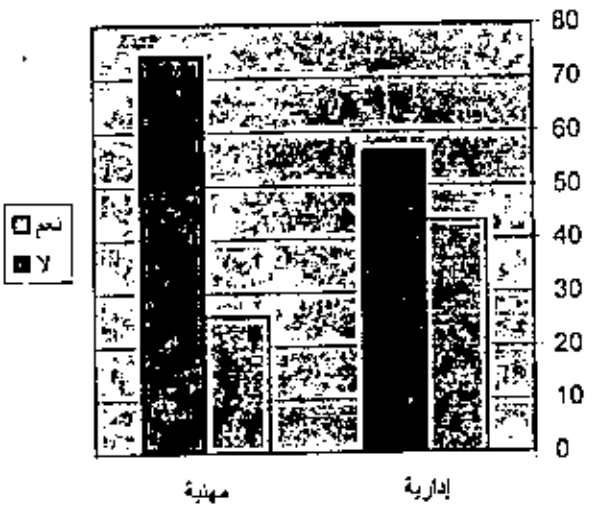

شكل رقم(12) يبين العلاقة بين الوظيفة ا والعضوي في جمعية نسائي

ثالثاً/ الفرض الأساسي الثالث:-

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمرأة العاملة ومساهمتها في التنمية.

ـ الفرضيات الفرعية:-

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية والمشاركة في الدورات التدريبية:

جدول رقم(80) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمشاركة في الدورات التدريبية:

الحالة الاجتماعية للمبحوثة	المشاركة في اي دورات تدريبية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
سبق لها الزواج	20	%64.5	11	%35.4	31	%100
لم يسبق لها الزواج لهاالزواج	86	%61.4	54	%38.5	140	%100
المجموع	106	%61.9	65	%38.0	171	%100

كا^2 = 103. درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة = 0.05 معامل التوافق=0.02

نهدف من خلال الجدول رقم (80)والشكل رقم(13)الى معرفة العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة ومشاركتها في دورات تدريبية، حيث تشير الفروق المشاهدة في الجدول إلى أن أعلى نسبة للإجابة بنعم كانت للمبحوثات اللاتي سبق لهن الزواج فبلغت نسبتهن **64.5%**، بينما المبحوثات اللاتي لم يسبق لهن الزواج فكانت نسبتهن **61.4%**. أما في حالة الإجابة بالنفي فقد كانت النسبة الأعلى للمبحوثات اللاتي لم يسبق لهن الزواج حيث بلغت نسبتهن **38.5%**، أما المبحوثات اللاتي سبق لهن الزواج فكانت النسبة **35.4%**.

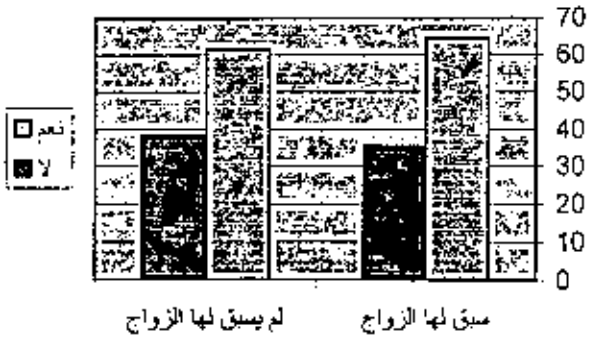

شكل رقم(13) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمشاركة في الدورات التدريبية:

ولإختيار العلاقة بين المتغيرين استخدم الكاي المربع حيث بلغت قيمة كا^2 **103**.عند درجة حرية**1** ومستوى دلالة **0.05** .

وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة ومشاركتها في أي دورات تدريبية.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة ومساهمتها في أي نشاط اقتصادي:

جدول رقم(81) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمساهمة في أي نشاط اقتصادي.

الحالة الاجتماعية للمبحوثة	المساهمة في أي نشاط اقتصادي				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
سبق لها الزواج	16	%51.6	15	%48.3	31	%100
لم يسبق لها الزواج	90	%64.2	50	%35.7	140	%100
المجموع	106	%61.9	65	%38.0	171	%100

كا^2 = 1.730 درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة =0.05 **معامل التوافق=0.10**

يشير الجدول رقم (81)والشكل رقم(14) إلى العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمساهمة في أي نشاط اقتصادي.

ويتضح من فروق المشاهدة في الجدول السابق أن أعلى نسبة في حالة الإجابة بنعم كانت للمبحوثات اللاتي لم يسبق لهن الزواج حيث بلغت النسبة **64.2 %**، والنسبة الأقل للمبحوثات اللاتي سبق لهن الزواج فكانت النسبة **51.6%**. أما في حالة الإجابة بالنفي فقد كانت النسبة الأعلى للمبحوثات اللآتي سبق لهن الزواج بنسبة48.3%،والنسبة الأقل جاءت35.7%للآتي لم يسبق لهن الزواج.

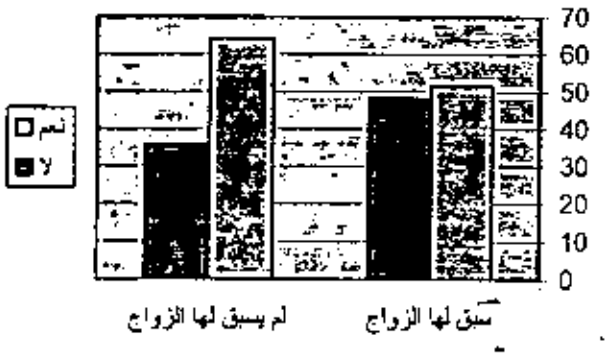

شكل رقم(14) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمساهمة في أي نشاط اقتصادي.

ولإختبار العلاقة بين المتغيرين استخدم الكاي المربع حيث بلغت قيمة كا^2 **1.730** عند درجة حرية**1** ومستوى دلالة **05.** وبالتالي تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة ومساهمتها في أي نشاط اقتصادي.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وبين تقدمها لطلب الحصول على قروض ريفية:

جدول رقم(82) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية و التقدم لطلب الحصول على قروض ريفية.

الحالة الاجتماعية للمبحوثة	التقدم للحصول على قروض ريفية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
سبق لها الزواج	17	%54.8	14	%45.1	31	%100
لم يسبق لها الزواج	69	%49.2	71	%50.7	140	%100
المجموع	86	%50.2	85	%49.7	171	%100

كا² = 313. درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.06

توضح الفروق المشاهدة في الجدول رقم (82)والشكل رقم(15) أن أعلى نسبة للإجابة بنعم كانت **54.8 %** للمبحوثات اللاتي سبق لهن الزواج، بينما من لم يسبق لهن الزواج فقد كانت النسبة **49.2%**. وفي حالة الإجابة بالنفي فكانت أعلى نسبة **50.7%** للمبحوثات اللاتي لم يسبق لهن الزواج، بينماكانت نسبة من سبق لهن الزواج **45.1%**.

ولإختبار العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وبين تقدمها لطلب الحصول على قروض ريفية استخدم مربع كاي، فبلغت قيمة كا² **313**. وكانت درجة الحرية**1** عند مستوى دلالة **0.05**.

مما يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وعليه ثبت عدم صحة الفرضية القائلة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وبين تقدمها لطلب الحصول على قروض ريفية.

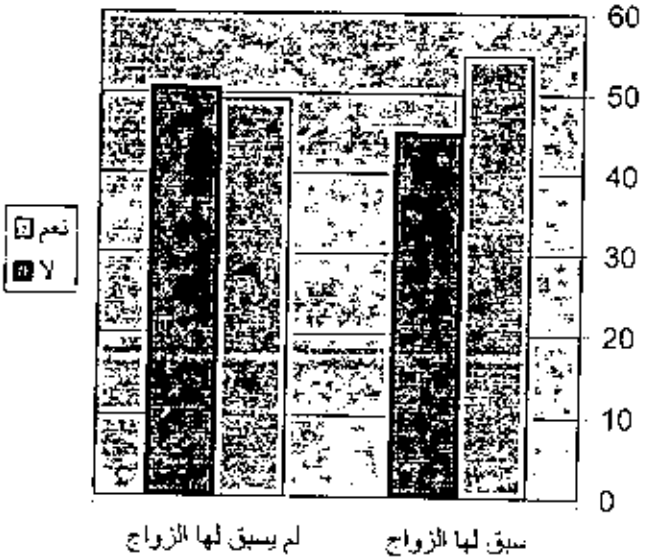

شكل رقم(15) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية وبين التقدم لطلب الحصول على قروض ريفية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وبين مشاركتها في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي:

جدول رقم(83) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية وبين المشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي:

الحالة الاجتماعية للمبحوثة	المشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
سبق لها الزواج	19	% 61.2	12	%38.7	31	%100
لم يسبق لها الزواج	77	%55	63	%45	140	%100
المجموع	96	%56.1	75	%43.8	171	%100

كا^2 = .408 درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة = 0.05 معامل التوافق=0.04

يعرض الجدول رقم (83)والشكل رقم(16) العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة ومشاركتها في حضورجلسات المؤتمر الشعبي الأساسي، حيث تمثل النسبة الأعلى عند الإجابة بنعم لدى المبحوثات اللاتي سبق لهن الزواج حيث كانت النسبة **61.2%**، بينما من لم يسبق لهن الزواج فقد كانت نسبتهن **55%**. في حين كانت أعلى نسبة عند الإجابة

بالنفي عند المبحوثات اللاتي لم يسبق لهن الزواج حيث بلغت النسبة 45%، أما المبحوثات اللاتي سبق لهن الزواج فإن نسبتهن 38.7%.

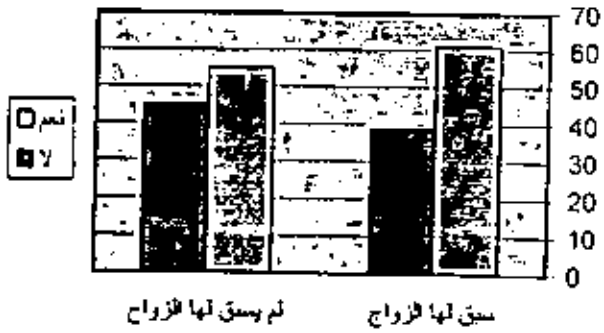

شكل رقم(16) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية وبين المشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي:

ومن خلال اختبارات الدلالة تبين أن قيمة كا² 408.عند درجة حرية1 ومستوى دلالة 0.05.

مما يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وبالتالي تم رفض الفرضية التي تقول: بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة ومشاركتها في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وعضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات:

جدول رقم(84) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والعضوية في الاتحادات والروابط والنقابات.

الحالة الاجتماعية للمبحوثة	العضوية في الاتحادات والروابط والنقابات				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
سبق لها الزواج	24	%77.4	7	%22.5	31	%100
لم يسبق لها الزواج	97	%69.2	43	%30.7	140	%100
المجموع	121	%70.7	50	%29.2	171	%100

كا² = 812. درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة = 0.05 معامل التوافق=0.06

الجدول رقم (84)والشكل رقم(17) يوضحان العلاقة بين الحالة الاجتماعيـــة للمبحوثـــة والعضوية في الإتحادات والروابط والنقابات، وتبين الفروق المشاهدة إلى أن أعلى نسبة عند الإجابة بنعم كانت للمبحوثات اللاتي سبق لهن الزواج حيث جاءت النسبة **77.4%**، تليها نسبة **69.2%** لمن لم يسبق لهن الزواج. بينما في حالة الإجابة بالنفي فقـد جـاءت النسب كالآتي **30.7** للمبحوثـات اللاتـي لـم يـسبق لهـن الـزواج، بينمـا نـسبة **22.5%**للمبحوثات اللاتي سبق لهن الزواج.

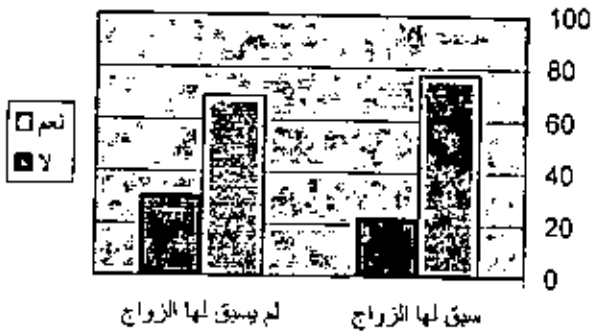

شكل رقم(17) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والعضوية في الإتحادات والروابط والنقابات.

وباستخدام اختبارات الدلالة تبين أن قيمة كا^2 **812**. عند درجة حرية**1** . وبالتالي تبين أن هذه القيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0.05**.

مما يدل على عدم وجود علاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة والعضوية في الإتحادات والروابط والنقابات، وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وبين عضويتها في الإتحادات والروابط والنقابات.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وبين عضويتها في جمعية نسائية:

جدول رقم(85) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والعضويةفي جمعية نسائية.

الحالة الاجتماعية للمبحوثة	العضوية في جمعية نسائية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
سبق لها الزواج	9	%29.0	22	%70.9	31	%100
لم يسبق لها الزواج	42	%30	98	%70	140	%100
المجموع	51	%29.8	120	%70.1	171	%100

كا² = 011. درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة = 0.05 معامل التوافق=0.00

يوضح الجدول رقم (85)والشكل رقم(18) العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وبين عضويتها في جمعية نسائية، ويلاحظ أن أعلى نسبة عند الإجابة بنعم كانت للمبحوثات اللاتي لم يسبق لهن الزواج حيث بلغت النسبة **30%**، تليها نسبة **29.0%** لمن سبق لهن الزواج. بينما في حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى كانت للمبحوثات اللاتي سبق لهن الزواج فقد بلغت النسبة **70.9%**، تليها نسبة**70%** لمن لم يسبق لهن الزواج.

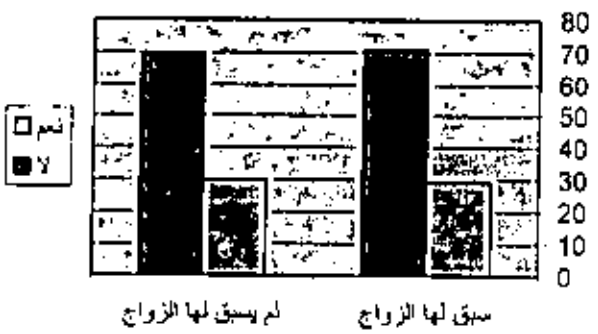

شكل رقم(18) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والعضوية في جمعية نسائية.

ولإختبار العلاقة بين المتغيرين استخدم الكاي المربع حيث بلغت قيمة كا² **011**.عند درجة حرية1 ومستوى دلالة **0.05**.

وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وبين عضويتها في جمعية نسائية.

رابعاً/ الفرض الأساسي الرابع:-

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة ومشاركة المرأة العاملة في التنمية:

- الفرضيات الفرعية:-

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة وبين مساهمة المبحوثة في دورات تدريبية:

جدول رقم(86) يبين العلاقة بين حجم الأسرة والمساهمة في أي دورات تدريبية.

حجم الأسرة	المشاركة في اي دورات تدريبية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
صغير	14	%70	6	% 30	20	%100
متوسط	16	%64	9	%36	25	%100
كبير	76	%60.3	50	%39.6	126	%100
المجموع	106	%61.9	65	%38.0	171	%100

كا² = 737. درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.06

يوضح الجدول رقم (86)والشكل رقم(19) العلاقة بين حجم الأسرة وبين مشاركة المبحوثة في دورات تدريبية، وبالنظر إلى إجابات المبحوثات فإن النسبة الأعلى للإجابة بنعم كانت للمبحوثات اللاتي حجم أسرهن صغير حيث بلغت النسبة 70%، تليها 64% للمبحوثات ذوات الأسر المتوسطة الحجم ، ونسبة 60.3% لذوات الأسر كبيرة الحجم. في حين تمثلت النسبةالأعلى عند الإجابة بالنفي عند المبحوثات اللاتي حجم أسرهن كبير حيث بلغت النسبة 39.6%، تليها نسبة 36% للمبحوثات اللاتي أسرهن متوسطة الحجم ، بينما نسبة 30% للمبحوثات اللاتي أسرهن صغيرة الحجم.

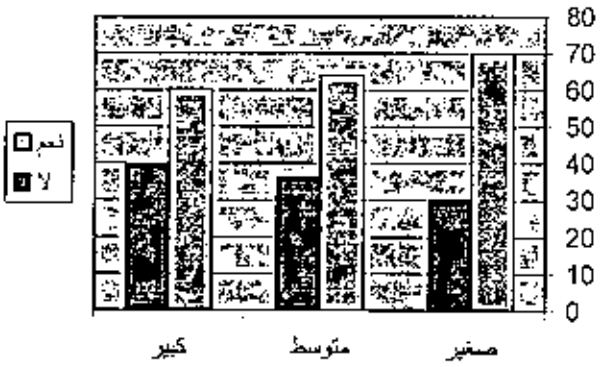

شكل رقم(19) يبين العلاقة بين حجم الأسرة وبين المساهمة في دورات تدريبية:

ومن خلال اختبارات الدلالة يتضح أنه ليست هناك علاقة بين المتغيرين، وهذا ما أوضحته قيمة كا^2 البالغة **.737%** عند درجة حرية **2** و مستوى دلالة **0.05** . وهذا يدل على عدم صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة بين حجم الأسرة وبين مشاركة المبحوثة في دورات تدريبية.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة ومساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي:

جدول رقم(87) يبين العلاقة بين حجم الأسرة وبين المساهمة في أي نشاط اقتصادي.

حجم الأسرة	المساهمة في أي نشاط اقتصادي				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
صغير	10	%50	10	% 50	20	%100
متوسط	11	%44	14	%56	25	%100
كبير	85	%67.4	41	%32.5	126	%100
المجموع	106	%61.9	65	%38.0	171	%100

كا^2 = 6.254 درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.18

من خلال الجدول رقم (87)والشكل رقم(20) يتضح لنا أن هناك علاقة بين حجم الأسرة ومساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي، حيث تمثل النسبة الأعلى عند الإجابة بنعم

لدى المبحوثات ذوات الأسرة كبيرة الحجم فكانت النسبة 67.4%، تليها 50% للمبحوثات ذوات الأسر صغيرة الحجم ، في حين كانت نسبة الأسر متوسطة الحجم 44%. أما في حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى احتلتها المبحوثات ذوات الأسر متوسطة الحجم فبلغت النسبة 56%، تليها نسبة 50% للأسر صغيرة الحجم ، تليها نسبة 32.5% للأسر كبيرة الحجم .

شكل رقم(20) يبين العلاقة بين حجم الأسرة وبين المساهمة في أي نشاط اقتصادي.

ومن خلال إختبارات الدلالة كا^2 تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة ومساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي، حيث بلغت قيمة كا^2 6.254% عند درجة حرية 2 و مستوى دلالة 0.05 وبالتالي تثبت صحة الفرضية، أي كلما زاد حجم الأسرة كلما زاد مشاركتها في أي نشاط إقتصادي،وهذا يدل على وجود علاقة طردية موجبة.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة وبين التقدم للحصول على قروض ريفية:

جدول رقم(88) يبين العلاقة بين حجم الأسرة وبين التقدم للحصول على قروض ريفية:

حجم الأسرة	طلب الحصول على قروض ريفية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
صغير	10	%50	10	% 50	20	%100
متوسط	9	%36	16	%64	25	%100
كبير	67	%53.1	59	%46.8	126	%100
المجموع	86	%50.2	85	%49.7	171	%100

كا² = 2.462 درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة =0.05 **معامل التوافق=0.11**

يبين الجدول رقم (88)والشكل رقم(21) العلاقة بين حجم الأسرة وبين التقدم بطلب الحصول على قروض ريفية، حيث تتمثل النسبة الأعلى عند الإجابة بنعم لدى المبحوثات ذوات الأسر كبيرة الحجم حيث بلغت النسبة **53.1%**، تليها **50%** للأسر صغيرة الحجم)، تليها المبحوثات ذوات الأسر متوسطة الحجم) بنسبة **36%**. أما في حالة الإجابة بالنفي فإن أعلى نسبة **64%** للمبحوثات ذوات الأسر متوسطة الحجم ، تليها نسبة **50%** للمبحوثات ذوات الأسر الصغيرة حيث بلغت النسبة **46.8%**.

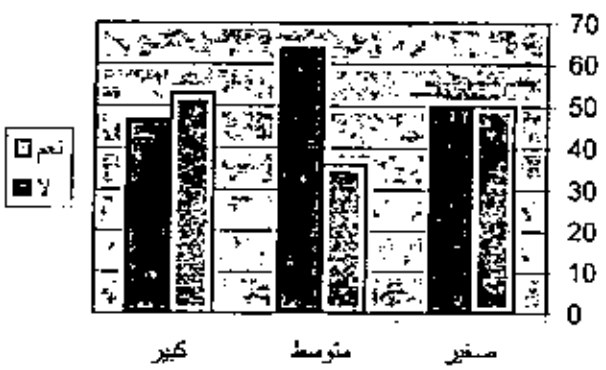

شكل رقم(21) يبين العلاقة بين حجم الأسرة وبين التقدم للحصول على قروض ريفية:

ومن خلال اختبارات الدلالة تبين إن درجة الحرية 2 وقيمة كاي² 2.462 عند مستوى دلالة 0.05 .

وبناءً على ذلك فقد تم رفض الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة وبين التقدم للحصول على قروض ربفية.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة والمشاركة في حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي:

جدول رقم(89) يبين العلاقة بين حجم الأسرة والمشاركة في حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

حجم الأسرة	حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
صغير	13	%65	7	% 35	20	%100
متوسط	18	%72	7	%28	25	%100
كبير	65	%51.5	61	%48.4	126	%100
المجموع	96	%56.1	75	%43.8	171	%100

كا² = 4.252 درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة = 0.05 معامل التوافق=0.15

يوضح الجدول رقم (89)والشكل رقم(22) العلاقة بين حجم الأسرة ومشاركة المبحوثة في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي، وتشير الفروق المشاهدة في الجدول السابق إلى أن أعلى نسبة في حالة الإجابة بنعم كانت للمبحوثات ذوات الأسر متوسطة الحجم حيث بلغت النسبة 72%، يليها المبحوثات ذوات الأسر صغيرة الحجمبنسبة 65%، تليها نسبة 51.5% للأسر كبيرة الحجم. أما في حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى تمثلت في المبحوثات ذوات الأسر كبيرة الحجم حيث بلغت النسبة 48.4%، تليها نسبة 35% للمبحوثات ذوات الأسر متوسطة الحجم .

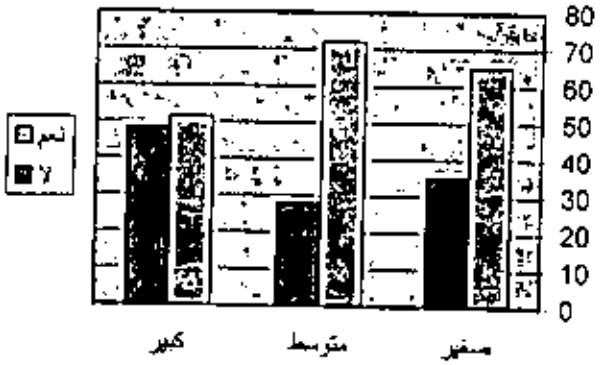

شكل رقم(22) يبين العلاقة بين حجم الأسرة والمشاركة في حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

وبإستخدام اختبارات الدلالة تبين إن قيمة كاي^2 4.252 عند درجة حرية2 ومستوى دلالة 0.05.

وبناءً على ذلك لا توجد علاقة بين المتغيرين، وبالتالي ثبت عدم صحة الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة والمشاركة في حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة والعضوية في الاتحادات والروابط والنقابات:

جدول رقم(90) يبين العلاقة بين حجم الأسرة والعضوية في الاتحادات والروابط والنقابات:

حجم الأسرة	العضوية في الاتحادات والروابط والنقابات				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
صغير	17	%85	3	% 15	20	%100
متوسط	16	%64	9	%36	25	%100
كبير	88	%69.8	38	%30.1	126	%100
المجموع	121	%70.7	50	%29.2	171	%100

كا^2 =2.564 درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.12

يوضح الجدول رقم (90)والشكل رقم(23) العلاقة بين حجم الأسرة وعضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات، ويلاحظ أن أعلى نسبة للإجابة بنعم جاءت **85%** للمبحوثات ذوات الأسر صغيرة الحجم ، تليها نسبة **69.8%** للمبحوثات ذوات الأسر كبيرة الحجم ، ونسبة **64%** للمبحوثات ذوات الأسر متوسطة الحجم. أما في حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى كانت للمبحوثات ذوات الأسر متوسطة الحجم حيث بلغت النسبة **36%**، تليها نسبة **30.1%** للمبحوثات ذوات الأسر كبيرة الحجم ، تليها نسبة **15%** للمبحوثات ذوات الأسر صغيرة الحجم .

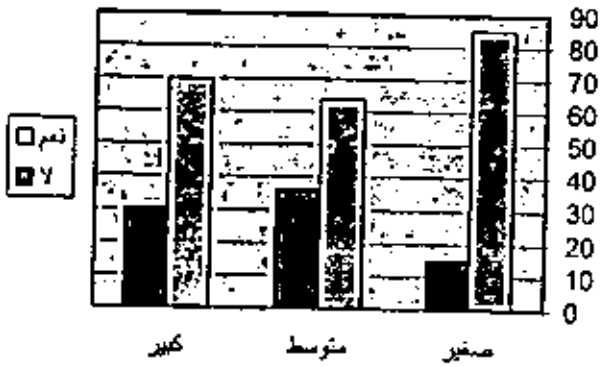

شكل رقم(23) يبين العلاقة بين حجم الأسرة والعضوية في الاتحادات والروابط والنقابات:

ولإختبار العلاقة بين المتغيرين استخدم الكاي المربع وبلغت قيمة كا^2 **2.564** عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة **0.05**.

وعليه فقد تم رفض الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة وعضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة والعضوية في جمعية نسائية:

جدول رقم(91) يبين العلاقة بين حجم الأسرة والعضوية في والعضوية في جمعية نسائية.

حجم الأسرة	العضوية في جمعية نسائية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
صغير	6	%30	14	% 70	20	%100
متوسط	7	%28	18	%72	25	%100
كبير	40	%31.7	86	%68.2	126	%100
المجموع	53	%30.9	118	%69.0	171	%100

كا^2 = 1.184 درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة = 0.05 معامل التوافق=0.08

يبين الجدول رقم (91)والشكل رقم(24) العلاقة بين متغير حجم الأسرة وعضوية المبحوثة في جمعية نسائية، ومن خلال الفروق المشاهدة في الجدول نجد أن أعلى نسبة للإجابة بنعم كانت **31.7%** للمبحوثات ذوات الأسر كبيرة الحجم ، تليها نسبة **30%** للمبحوثات ذوات الأسر صغيرة الحجم ، والنسبة الأقل **28%** للمبحوثات ذوات الأسر متوسطة الحجم. وفي حالة الإجابة بالنفي فقد جاءت النسبة الأعلى **72%** للمبحوثات ذوات الأسر متوسطة الحجم ، تليها نسبة **70%** للمبحوثات ذوات الأسر صغيرة الحجم ، و نسبة **68.2%** للمبحوثات ذوات الأسر كبيرة الحجم .

شكل رقم(24) يبين العلاقة بين حجم الأسرة والعضوية في جمعية نسائية:

و قد أجري اختبار الدلالة ووجد أن درجة الحرية 2 و قيمة كا² 1.184 عند مستوى دلالة 0.05.

وبالتالي فقد تم رفض الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة وعضوية المبحوثة في جمعية نسائية

خامساً/الفرض الأساسي الخامس:-

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة ومشاركة المرأة في التنمية.

ـ الفرضيات الفرعية: -

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة ومشاركة المبحوثة في دورات تدريبية.

جدول رقم(92) يبين العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة والمشاركة في الدورات التدريبية.

الدخل الشهري للاسرة	المشاركة في دورات تدريبية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
منخفض	27	%77.1	8	%22.8	35	%100
متوسط	22	%59.4	15	%40.5	37	%100
عالي	57	%57.5	42	%42.4	99	%100
المجموع	106	%61.9	65	%38.0	171	%100

كا² = 4.330 درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.15

توضح الفروق المشاهدة في الجدول رقم (92)والشكل رقم(25) أن أعلى نسبة عند الإجابة بنعم كانت للمبحوثات ذوات الدخل الأسري المنخفض حيث بلغت النسبة 77.1%، تليها نسبة المبحوثات ذوات الدخل الأسري المتوسط حيث بلغت النسبة 59.4%، تليها نسبة 57.5% للمبحوثات ذوات الدخل الأسري العالي. أما في حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى 42.4% كانت للمبحوثات ذوات الدخل الأسري

العالي،تليها نسبة 40.5% للمبحوثات ذوات الدخل الأسري المتوسط، وأقل نسبة 22.8% للمبحوثات ذوات الدخل الأسري المنخفض.

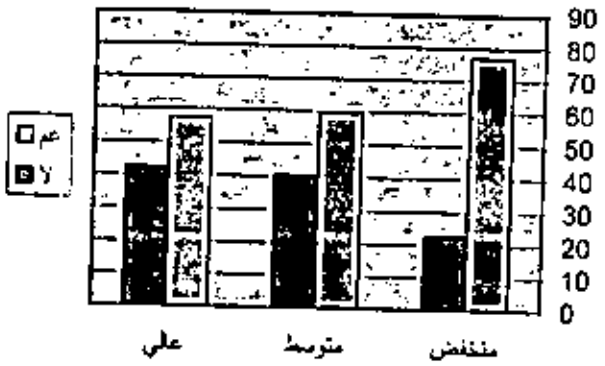

شكل رقم(25) يبين العلاقة بين الدخل للاسرة والمشاركة في الدورات التدريبية.

ولإختبار العلاقة بين المتغيرين استخدم مربع كاي^2 فبلغت قيمة كا^2 4.330 عند درجة حرية2 ومستوى دلالة 0.05.

وبناء على ذلك لا توجد علاقة بين المتغيرين، وعليه تم رفض الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دخل الأسرة ومشاركة المبحوثة في دورات تدريبية.

- **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للاسرة ومساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي.**

جدول رقم(93) يبين العلاقة بين الدخل الشهري للاسرة والمساهمة في أي نشاط اقتصادي.

الدخل الشهري للاسرة	المساهمة في أي نشاط				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
منخفض	21	%60	14	%40	35	%100
متوسط	22	%59.4	15	%40.5	37	%100
عالي	63	%63.6	36	%36.3	99	%100
المجموع	106	%61.9	65	%38.0	171	%100

كا^2 = .273 درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.03

يلاحظ من الفروق المشاهدة في الجدول رقم (93)والشكل رقم(26) أن أعلى نسبة عند الإجابة بنعم كانت للمبحوثات ذوات الدخل الشهري العالي للأسرة حيث بلغت النسبة **63.6%**، تليها نسبة **60%** للمبحوثات ذوات الدخل الشهري المنخفض للأسرة، تليها نسبة **59.4%** للمبحوثات ذوات الدخل الشهري المتوسط للأسرة.وفي حالة الإجابة بالنفي فقد كانت أعلى نسبة للمبحوثات ذوات الدخل الشهري المتوسط للأسرة حيث بلغت40.5%، تليها نسبة **40%** للمبحوثات ذوات الدخل المنخفض للأسرة، وأقلها نسبة **36.3%** للمبحوثات ذوات الدخل العالي للأسرة.

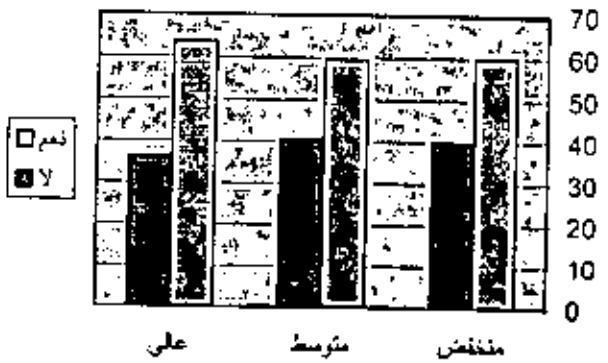

شكل رقم(26) يبين العلاقة بين الدخل الشهري للاسرة والمساهمة في أي نشاط اقتصادي.

وقد أجرى اختبار كاي^2 وبلغت قيمته **273**.عند درجة حرية 2ومستوى دلالة **0.05** وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دخل الأسرة ومساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي.

- **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة وطلب المبحوثة بالتقدم للحصول على قروض ريفية.**
- جدول رقم(94) يبين العلاقة بين الدخل الشهري للاسرة وطلب التقدم للحصول على قروض ريفية.

الدخل الشهري للاسرة	التقدم لطلب الحصول على قروض ريفية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
منخفض	17	%48.5	18	%51.4	35	%100
متوسط	20	%54.0	17	%45.9	37	%100
مرتفع	49	%49.4	50	%50.5	99	%100
المجموع	86	%50.2	85	%49.7	171	%100

كا^2 = 276. درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة = 0.05 معامل التوافق=0.04

يشير الجدول رقم (94)والشكل رقم(27) إلى العلاقة بين متغير الدخل الشهري للأسرة وطلب المبحوثة بالتقدم للحصول على قروض ريفية.

ويلاحظ أن النسبة الأعلى في حالة الإجابة بنعم كانت للمبحوثات ذوات الدخل الشهري المتوسط للأسرة حيث بلغت النسبة **54.0%**، تليها نسبة **49.4%** للمبحوثات ذوات الدخل الشهري المرتفع للأسرة، تليها نسبة **48.5%** للمبحوثات ذوات الدخل المنخفض للأسرة. أما في حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى كانت **51.4%** للمبحوثات ذوات الدخل المنخفض للأسرة، تليها نسبة **50.5%** للمبحوثات ذوات الدخل الشهري المرتفع للأسرة، و**45.9%** للمبحوثات ذوات الدخل الشهري المتوسط للأسرة.

ولإختبار دلالة الفروق المشاهدة استخدم الكاي المربع فتبين أنه ليس هناك علاقة بين متغير الدخل الشهري للأسرة وتقدم المبحوثة بطلب الحصول على قروض ريفية، حيث بلغت قيمة كاي^2 **276**.عند درجة حرية 2 ومستوى دلالة **0.05** وبالتالي تم رفض الفرضية.

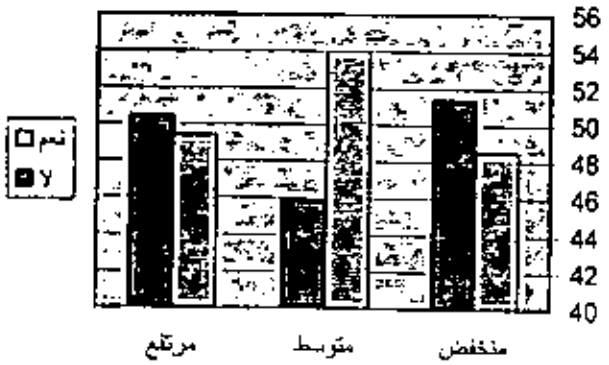

شكل رقم(27) يبين العلاقة بين الدخل الشهري للاسرة وطلب التقدم للحصول على قروض ريفية.

- **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة وحضور المبحوثة لجلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.**

جدول رقم(95) يبين العلاقة بين الدخل الشهري للاسرة وحضور المبحوثة لجلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

الدخل الشهري للاسرة	المشاركة في جلسات المؤتمر الشعبي				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
منخفض	22	%62.8	13	%37.1	35	%100
متوسط	21	%56.7	16	%43.2	37	%100
عالي	53	%53.5	46	%46.4	99	%100
المجموع	96	%56.1	75	%43.8	171	%100

كا^2 = 920. درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.09

من الجدول رقم(95) والشكل رقم(28) الذان يوضحان العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة وحضور المبحوثة لجلسات المؤتمر الشعبي الأساسي تبين إن أعلى نسبة عند الإجابة بنعم كانت **62.8%** للمبحوثات ذوات الدخل المنخفض للأسرة، تليها نسبة**56.7%** للمبحوثات ذوات الدخل المتوسط للأسرة، تليها نسبة **53.5%** للمبحوثات ذوات الدخل العالي للأسرة. أما في حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى كانت للمبحوثات ذوات

الدخل الشهري العالي للأسرة حيث بلغت النسبة 46.4%، يليها 43.2% للمبحوثات ذوات الدخل المتوسط للأسرة، يليها ذوات الدخل المنخفض للأسرة بنسبة 37.1%.

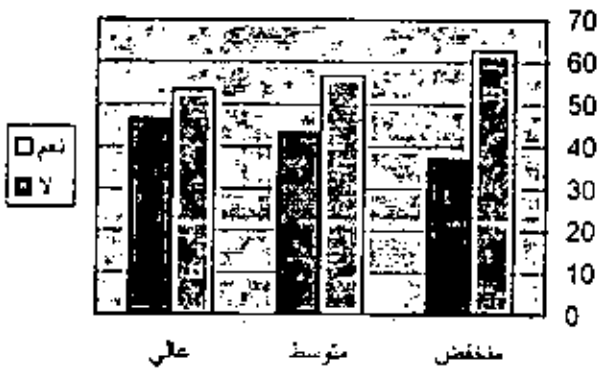

شكل رقم(28) يبين العلاقة بين الدخل الشهري للاسرة وحضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

وقد بلغت قيمة كا² 920. عند درجة حرية 2 ومستوى دلالة 0.05 وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة:أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة وحضور المبحوثة لجلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

- **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة والعضوية في الاتحادات والروابط والنقابات.**

جدول رقم(96) يبين العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة وعضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات.

الدخل الشهري للأسرة	العضوية في الاتحادات والروابط والنقابات				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
منخفض	20	%57.1	15	%42.8	35	%100
متوسط	31	%83.7	6	%16.2	37	%100
مرتفع	70	%70.7	29	%29.2	99	%100
المجموع	121	%70.7	50	%29.2	171	%100

كا² = 6.170 درجة الحرية =2 مستوى الدلالة = 0.05 معامل التوفق=0.18

يوضح الجدول رقم (96)والشكل رقم (29) العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة وعضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات، وتشير الفروق المشاهدة في الجدول أن أعلى نسبة عند الإجابة بنعم كانت للمبحوثات ذوات الدخل الشهري المتوسط للأسرة حيث بلغت النسبة**83.7%**، تليها نسبة **70.7%** للمبحوثات ذوات الدخل الشهري المرتفع للأسرة، وأقلها نسبة **57.1%** للمبحوثات ذوات الدخل الشهري المنخفض للأسرة. أما في حالة الإجابة بالنفي فإن أعلى نسبة كانت للمبحوثات ذوات الدخل الشهري المنخفض للأسرة بنسبة **42.8%**، تليها نسبة **29.2%** للمبحوثات ذوات الدخل الشهري المرتفع للأسرة، وأقلها نسبة **16.2%** للمبحوثات ذوات الدخل المتوسط للأسرة.

وبإجراء اختبار الدلالة تبين أن قيمة كا^2 **6.170** عند درجة حرية **2** و مستوى دلالة **0.05** ،وبالتالي تم قبول الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة وعضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات، أي كلما زاد دخل الأسرة كلما زادت عضويتها في الأتحادات والروابط والنقابات، وهذا يدل على وجود علاقة طردية موجبة.

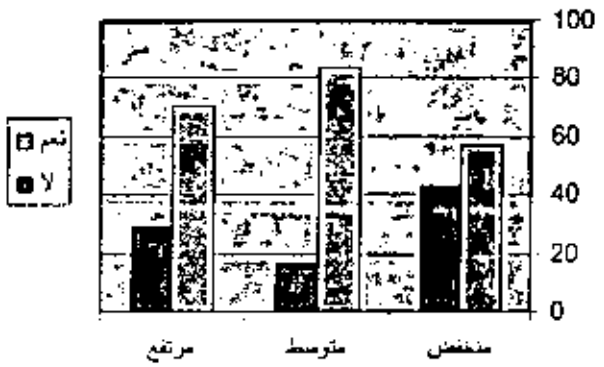

شكل رقم(29) يبين العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة والعضوية في الاتحادات والروابط والنقابات.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة والعضوية في جمعية نسائية.

جدول رقم(97) يبين العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة والعضوية في جمعية نسائية.

الدخل الشهري للاسرة	العضوية في جمعية نسائية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
منخفض	15	%42.8	20	%57.1	35	%100
متوسط	9	%24.3	28	%75.6	37	%100
عالي	27	%27.2	72	%72.7	99	%100
المجموع	51	%29.8	120	%70.1	171	%100

كا² = 3.683 درجة الحرية = 2 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.14

يوضح الجدول رقم (97)والشكل رقم(30) العلاقة بين دخل الأسرة وعضوية المبحوثة في جمعية نسائية، ونلاحظ من الفروق المشاهدة بالجدول أن النسبة الأعلى عند الإجابة بنعم كانت للمبحوثات ذوات الدخل المنخفض للأسرة حيث بلغت النسبة **42.8%**، تليها نسبة **27.2%** للمبحوثات ذوات الدخل العالي للأسرة، وأقلها نسبة **24.3%** للمبحوثات ذوات الدخل المتوسط للأسرة .أما في حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى كانت للمبحوثات ذوات الدخل المتوسط للأسرة حيث بلغت النسبة **75.6%**، تليها نسبة **72.7%** للمبحوثات ذوات الدخل العالي للأسرة، وأقلها نسبة المبحوثات ذوات الدخل المنخفض للأسرة حيث بلغت **57.1%**.

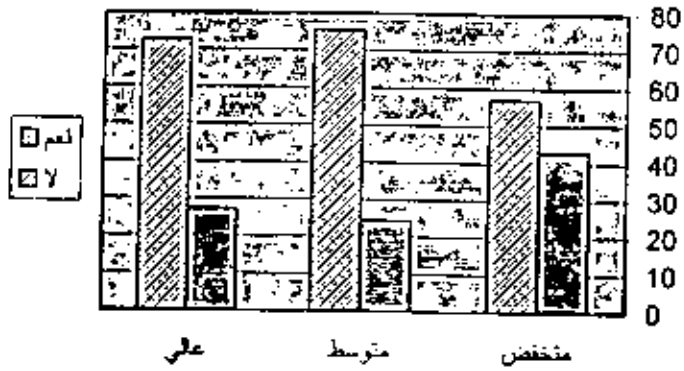

شكل رقم(30) يبين العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة والعضوية في جمعية نسائية.

ومن خلال اختبارات الدلالة تبين أن قيمة كا² **3.683** عند درجة حرية **2** و مستوى دلالة **0.05** ،وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة: أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دخل الأسرة وعضوية المبحوثة في جمعية نسائية.

- **سادساً/ الفرض الأساسي السادس: -**
- **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العادات والتقاليد ومشاركة المرأة العاملة في التنمية.**
- **الفرضيات الفرعية: -**
- **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والمشاركة في الدورات التدريبية.**

جدول رقم(98) يبين العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والمشاركة في الدورات التدريبية.

أسلوب التربية	المشاركة في الدورات التدريبية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
يوجد فروق في المعاملة	40	%63.4	23	%36.5	63	%100
لا يوجد فروق	66	%61.1	42	%38.8	108	%100
المجموع	106	%61.9	65	%38.0	171	%100

كا² = **0.096** درجة الحرية = **1** مستوى الدلالة = **0.05** **معامل التوافق=0.02**

يتضح من الجدول رقم (98)والشكل رقم(31) أنه لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة ومشاركة المبحوثة في دورات تدريبية، وتشيرالفروق المشاهدة في الجدول أن أعلى نسبة عند الإجابة بنعم جاءت للمبحوثات اللاتي يجدن أن هناك فرق في المعاملة بينهن وبين أخوتهن الذكورحيث بلغت النسبة **63.4%**، بينما المبحوثات اللاتي لا يجدن فرق في المعاملة فقد جاءت نسبتهن **61.1%**. و في حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى كانت **38.8%**للمبحوثات اللاتي لايجدن فرق في المعاملة، تليها نسبة **36.5%** للاتي يجدن فرق في المعاملة.

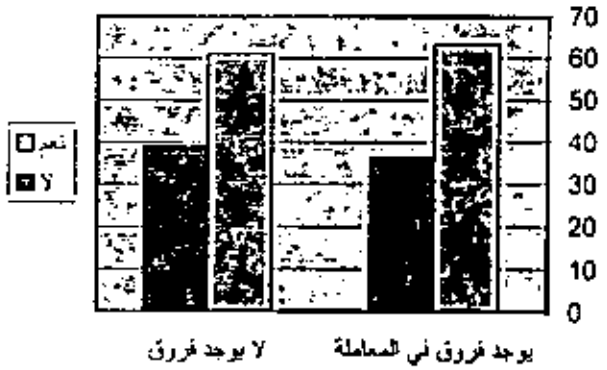

شكل رقم(31) يبين العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والمشاركة في الدورات التدريبية.

ومن خلال اختبارات الدلالة كا^2 البالغة **0.096** عند درجة الحرية **1** ومستوى دلالة **0.05** يتضح أنه لا توجد علاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة ومشاركة المبحوثة في الدورات التدريبية.

وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة: إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة ومشاركة المبحوثة في الدورات التدريبية.

- **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والمساهمة في أي نشاط اقتصادي.**

جدول رقم(99) يبين العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والمساهمة في أي نشاط اقتصادي.

أسلوب التربية	المساهمةفي أي نشاط اقتصادي				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
يوجد فروق في المعاملة	36	%57.1	27	%42.8	63	%100
لا يوجد فروق	70	%64.8	38	%35.1	108	%100
المجموع	106	%61.9	65	%38.0	171	%100

كا^2 = **.994** درجة الحرية = **1** مستوى الدلالة = **0.05** معامل التوافق=0.07

يشير الجدول رقم (99)والشكل رقم(32) إلى العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة ومساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي، ويتضح من الجدول أن النسبة الأعلى جاءت

للمبحوثات اللاتي لا يجدن فرق في المعاملة حيث بلغت النسبة **64.8%**، أما المبحوثات اللاتي يجدن فرق في المعاملة فإن نسبتهن **57.1%**. وفي حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى كانت للمبحوثات اللاتي يجدن فرق في المعاملة حيث بلغت النسبة **42.8%**، في حين كانت نسبة اللاتي لا يجدن فرق في المعاملة **35.1%**.

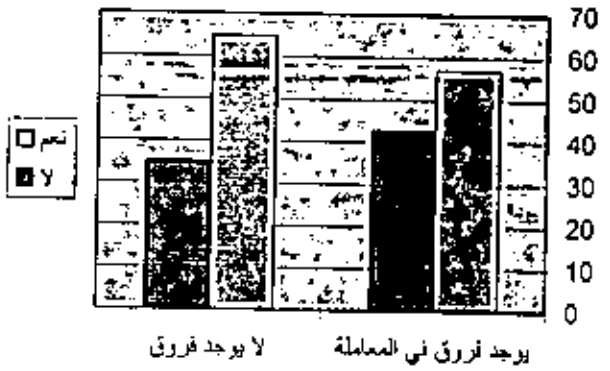

شكل رقم(32) يبين العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والمساهمة في أي نشاط اقتصادي.

وباستخدام اختبارات الدلالة وجد إن قيمة كاي^2 994.عند درجة حرية **1** و مستوى دلالة **0.05** مما يدل على عدم وجود علاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة ومساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي. وبالتالي لم تثبت صحة الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة ومساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي.

- **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والتقدم بطلب الحصول على قروض ريفية.**

جدول رقم(100) يبين العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والتقدم بطلب الحصول على قروض ريفية.

أسلوب التربية	التقدم بطلب الحصول على قروض ريفية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
يوجد فروق في المعاملة	31	%49.2	32	%50.7	63	%100
لا يوجد فروق	55	%50.9	53	%49.0	108	%100
المجموع	86	%50.2	85	%49.7	171	%100

كا^2 =**.047** درجة الحرية = **1.0** مستوى الدلالة = **0.05** معامل التوافق=**0.01**

يوضح الجدول رقم (100)والشكل رقم(33) العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وتقدم المبحوثة بطلب الحصول على قروض ريفية، وعند النظر إلى إجابات المبحوثات نجد أن النسبة الأعلى عند الإجابة بنعم كانت لدى المبحوثات اللاتي لا يجدن فرق في المعاملة حيث بلغت النسبة **50.9%**، أما اللاتي يجدن فرق في المعاملة فقد بلغت نسبتهن **49.2%**. وفي حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى كانت **50.7%** للمبحوثات اللاتي يجدن فرق في المعاملة، أما المبحوثات اللاتي لا يجدن فرق في المعاملة فقد كانت نسبتهن **49.0%**.

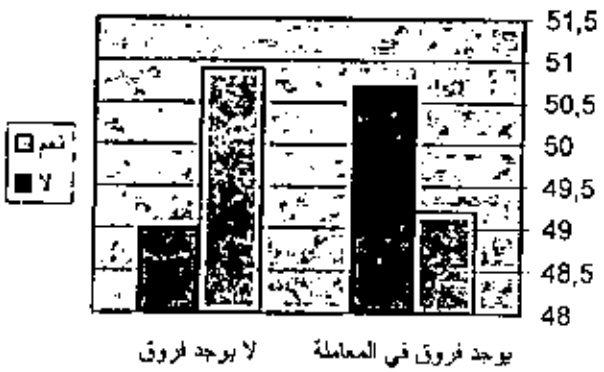

شكل رقم(33) يبين العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والتقدم للحصول على قروض ريفية.

ومن خلال اختبارات الدلالة يتضح أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وهذا ما أوضحته قيمة كا² البالغة **047**.عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05** ،وبذلك تم رفض الفرضية القائلة: إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وتقدم المبحوثة بطلب الحصول على قروض ريفية.

- **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وحضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.**

جدول رقم(101) يبين العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وحضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

أسلوب التربية	حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
يوجد فروق في المعاملة	42	%66.6	21	%33.3	63	%100
لا يوجد فروق	54	%50	54	%50	108	%100
المجموع	96	%56.1	75	%43.8	171	%100

كا² = 4.489 درجةالحرية=1 مستوىالدلالة =0.05 معامل التوافق=0.15

من خلال الجدول رقم (101)والشكل رقم(34) يتضح لنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وحضور المبحوثة لجلسات المؤتمر الشعبي الأساسي، حيث تمثل النسبة الأعلى عند الإجابة بنعم لدى المبحوثات اللاتي يجدن فرق في المعاملة داخل الأسرة حيث بلغت نسبتهن **66.6%**، بينما اللاتي لا يجدن أن هناك فرق في المعاملة فقد بلغت نسبتهن **50%**. وفي حالة الإجابة بالنفي فقد كانت النسبة الأعلى **50%** للمبحوثات اللاتي لا يجدن فرق في المعاملة، أما اللاتي يجدن فرق في المعاملة فإن نسبتهن بلغت **33.3%**.

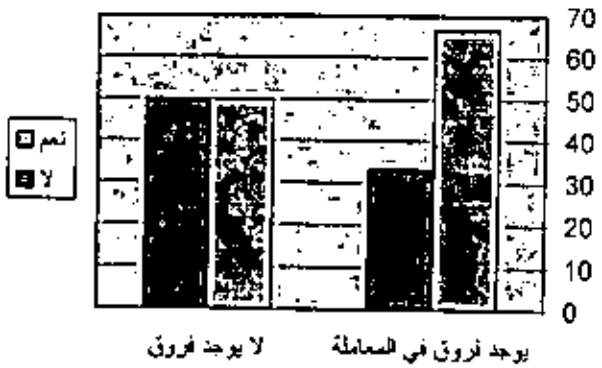

شكل رقم(34) يبين العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وحضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

ولإختبار دلالة الفروق المشاهدة استخدم الكاي المربع فتبين أن هناك علاقةذات دلالة احصائية بين المتغيرين ونوع العلاقة موجبة، حيث بلغت قيمة كاي^2 **4.489** عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05** وبالتالي تم قبول الفرضية.

- **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والعضوية في الاتحادات والروابط والنقابات.**

جدول رقم(102) يبين العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والعضوية في الاتحادات والروابط والنقابات.

أسلوب التربية	العضوية في الاتحادات والروابط والنقابات				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
يوجد فروق في المعاملة	47	%74.6	16	%25.3	63	%100
لا يوجد فروق	74	%68.5	34	%31.4	108	%100
المجموع	121	%70.7	50	%29.2	171	%100

كا^2 = .712 درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.06

يهدف الجدول رقم (102)والشكل رقم(35) إلى معرفة العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وعضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات، ويلاحظ أن أعلى نسبة للإجابة بنعم تحصلن عليها المبحوثات اللاتي يجدن فرق في المعاملة داخل الأسرة حيث

بلغت النسبة **74.6%**، أما اللاتي لا يجدن فرق في المعاملة فقد بلغت نسبتهن **68.5%**. وفي حالة الإجابة بالنفي فإن النسبة الأعلى كانت للمبحوثات اللاتي لا يجدن إن هناك فرق في المعاملة حيث بلغت النسبة **31.4%**، بينما **25.3%** من المبحوثات يجدن إن هناك فرق في المعاملة داخل الأسرة.

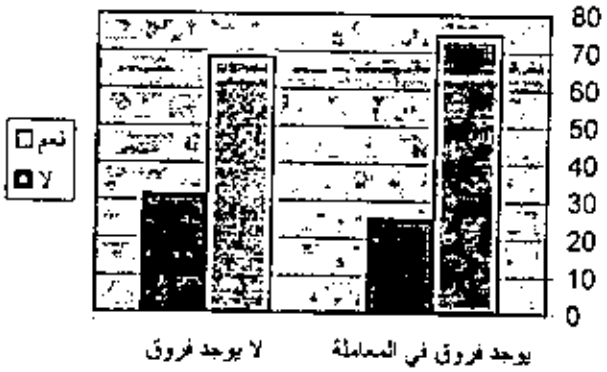

شكل رقم(35) يبين العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والعضوية في الاتحادات والروابط والنقابات.

ولإختبار العلاقة بين المتغيرين استخدم كاي^2 فكانت قيمة كا^2 **712**.عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05** . وبالتالي لايمكن قبول الفرضية القائلة: إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وعضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وعضوية المبحوثة في جمعية نسائية.

جدول رقم(103) يبين العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والعضوية في جمعية نسائية.

أسلوب التربية	العضوية في جمعية نسائية				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
يوجد فروق في المعاملة	17	%26.9	46	%73.0	63	%100
لا يوجد فروق	34	%31.4	74	%68.5	108	%100
المجموع	51	%29.8	120	%70.1	171	%100

كا² = 385. درجة الحرية = 1 مستوى الدلالة =0.05 معامل التوافق=0.04

يبين الجدول رقم(103)والشكل. رقم(36) العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وعضوية المبحوثة في جمعية نسائية، وتشير الفروق المشاهدة إلى أن أعلى نسبة للإجابة بنعم جاءت للمبحوثات اللاتي لا يجدن فرق في المعاملة داخل الأسرة حيث بلغت النسبة **31.4%**، أما اللاتي يجدن فرق في المعاملة فقد بلغت نسبتهن **26.9%**. وفي حالة الإجابة بالنفي فقد كانت النسبة الأعلى **73.0%** للمبحوثات اللاتي يجدن فرق في المعاملة داخل الأسرة، بينما نسبة **68.5%** للمبحوثات اللاتي لا يجدن فرق في المعاملة داخل الأسرة.

ويتضح من خلال اختبارات الدلالة أن قيمة كا² **385**. عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05** ،وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة: إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة وعضوية المبحوثة في جمعية نسائية.

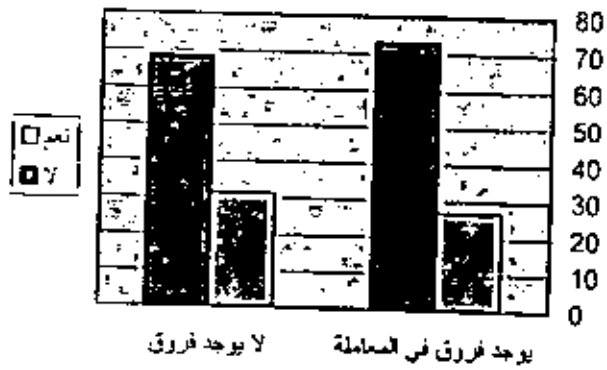

شكل رقم(36) يبين العلاقة بين أسلوب المعاملة داخل الأسرة والعضوية في جمعية نسائية.

الفصل السابع

نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: النتائج العامة

تمهيد:-

توصلت الدراسة إلى مجموعةمن النتائج والتوصيات وهي على النحو التالي:-

أولا:أهم الخصائص العامة لمجتمع الدراسة:

نستنتج من تحليل البيانات الشخصية أن المشاركات في العينة يتميزن بالخصائص الرئيسية التالية:-

- توضح النتائج.أن 17.5% من المبحوثات ينتمين لمؤتمر سرت المركز، و أن 11.7% ينتمين لمؤتمر خليج سرت، و16.4% ينتمين لمؤتمر الفاتح، و64.3% ينتمين لمؤتمر الرباط الأمامي.

- تشير البيانات المتعلقة بالعمر إلى أن الغالبية من أفراد العينة يقعن في الفئة العمرية (20- 30)حيث بلغت النسبة 75.4%، بينما فئة الأعمار ما بين(31-40) فقد بلغت نسبتهن 22.8%، وفئة الأعمار ما بين(41 -فما فوق) بلغت نسبتهن 1.8% وهي نسبة ضئيلة جداً.

- فيما يتعلق بالمستوى التعليمي لأفراد العينة اتضح أن النسبة الأعلى هن في مستوى تعليمي جامعي فما فوق وقد بلغت النسبة 77.2%، وهذا يؤكد ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد العينة، تليها نسبة التعليم المنخفض 12.3% والذي يتمثل فيالتعليم الإعدادي، بينما نسبة 10.5% من العينة مستواهن التعليمي ثانوي وما يعادله .

- أما المستوى التعليمي لوالدي المبحوثات، فإن المستويات التعليمية جاءت كالآتي:-

- بالنسبة للأباء فإن النسبة الأعلى تمثلت في الأميين حيث بلغت النسبة 28.7% ، يليها التعليم الأعدادي بنسبته 26.3% ، في حين إن نسبة الإبتدائي بلغت 25.1%، بينما نسبة الثانوي وما يعادله والجامعي فما فوق فقد بلغت 9.9.

- أما بالنسبة لأمهات المبحوثات فإن النسبة الأعلى تمثلت الأمية حيث بلغت 54.4% ، وفيما يتعلق بالتعليم الإبتدائي فقد بلغت نسبته 12.8% ، في حين إن نسبة الإعدادي بلغت 7.0%، وبلغت نسبة الثانوي وما يعادله 14.7%،أما الجامعي فما فوق فقد بلغت النسبة11.1%.

- معظم أفراد العينة يعملن في وظائف مهنية حيث بلغت النسبة 77.2%، أما اللاتي يعملن في وظائف إدارية فقد بلغت نسبتهن 22.8% .

- و فيمايتعلق بالدخل الشهري للمبحوثات فقد جاءت النسبة الأعلى للمبحوثات ذوات الدخول المتوسطة حيث بلغت نسبتهن 45.0%، تليها ذوات الدخول المنخفضة بنسبة 31.6%، بينما ذوات الدخول المرتفعة فكانت النسبة 23.4% .

- أما بخصوص الحالة الاجتماعية لأفراد العينة فقد جاءت النسبة الأعلى للمبحوثات اللاتي لم يسبق لهن الزواج حيث بلغت نسبتهن 81.9%، أما نسبة اللاتي سبق لهن الزواج فقد كانت قليلة حيث بلغت 18.1%، وقد يرجع السبب في أن معظم العاملات يتركن العمل بعد الزواج للتفرغ للبيت و العمل الأسري.

ثانياً:نتائج البيانات الخاصة بالحالة الزوجية والأسرية:

- يظهر وعي المبحوثات بأهمية العمل و دوره في تحسين دورهن داخل إطار الأسرة، حيث تميل 93.6% من المبحوثات للاعتقاد بأن عملهن يساعد في تحسين دورهن داخل إطار الأسرة، و في المقابل كانت النسبة عند الإجابة بلا قليلة جداً حيث بلغت 5.8% .

- لمعرفة آراء المبحوثات حول الزواج اتضح أن نسبة 33.7% من المبحوثات يرين أنه أهم حدث في حياتهن، بينما نسبة 40.4% يرين العكس.

- رأت 67.3% من المبحوثات أن الزواج يأتي في المرتبة الثانية بعد تحقيق طموحهن المهني، بينما 17.0% من المبحوثات يرين العكس و هي نسبة قليلة.

- يفضل ما يقرب من 77.7% من المبحوثات عدم تغيير مجال التخصص بعد الزواج، مقابل نسبة 22.2% منهن يوافقن على تغيير مجال التخصص بعد الزواج.

- عند سؤال المبحوثات حول النموذج المفضل للحياة الزوجية بالنسبة لهن، أوضحت 26.3% أنهن يفضلن النموذج التقليدي، بينما 31.6% أوضحن أنهن يفضلن النموذج الوسط ، بينما 42.1% يفضلن النموذج الكامل.

- رأت 32.7% من المبحوثات أن الزواج عائق للتنمية، بينما 64.3% لايرين أنه عائق للتنمية.

- بسؤال المبحوثات عن العراقيل التي تعوق أداء المرأة تبين أن 5.3% يرين أن متطلبات الزواج تضع العراقيل أمام أدائها، بينما 8.9% يرين أن العراقيل تتمثل في

متطلبات الأولاد، ونسبة 85.7% أجمعن على أن متطلبات الأسرة بشكل عام هي التي تضع العراقيل أمام أداء المرأة لدورها.

- لمعرفة إمكانية استمرار المرأة في العمل بعد الزواج رأت 35.1% من المبحوثات أنهن يفضلن ترك العمل لصالح الزواج، بينما 60.8% يفضلن الاستعانة بوسطاء لإقناع الزوج بالعمل، مقابل 2.3% من المبحوثات وهي نسبة قليلة يفضلن التضحية بحياتهن الزوجية.

- تبين أن 11.7% من أفراد العينة حجم أسرهن صغير، بينما 14.6% حجم أسرهن أسرهن متوسط ، ونسبة 73.7% حجم أسرهن كبير وهذا يدل على ميل الاسر الليبية إلى زيادة عدد أبنائها.

- أوضحت 69.6% من عينة الدراسة أن الزيادة في حجم الأسرة تخلق صراعاً في الأدوار ما بين تربية الأطفال و العمل الإنتاجي، مقابل 28.7% من عينة الدراسة لم توافق على هذا الرأي .

- تفضل 90.1% من المبحوثات القيام بالتزاماتهن البيتية والأسرية بأنفسهن، في حين أن 9.9% لايفضلن ذلك.

- 98.8% من المبحوثات لايفضلن الإعتماد على عاملات أجنبيات في تدبير أمور المنزل، بينما نسبة 0.6% فقط تفضل ذلك .

- 28.1% يفضلن الاستعانة بدور رياض الأطفال في العناية بالأطفال أثناء تواجدهن في الوظيفة ، بينما 71.9% لا يفضلن ذلك.

- 59.1% من المبحوثات يفضلن الإستعانة بالأهل في الاهتمام بالأطفال أثناء تواجدهن في الوظيفة ، بينما 40.9% لايفضلن الإستعانة بالأهل.

- 5.8% من المبحوثات يفضلن الاستعانة بالجيران والأصدقاء في الاهتمام بالأطفال أثناء تواجدهن في الوظيفية، بينما 93.6% لايفضلن ذلك .

ثالثا/بيانات خاصة بالمستوى الاقتصادي:

- 78.9%من افراد العينة عدد افراد اسرهن من الذكوريساهمون في الدخل الشهري للاسرة والذي عددهم يتراوح مابين1-3، بينما نسبة 6.4% عدد افراد اسرهن من الذكور المساهمين في الدخل الشهري للاسرة يتراوح عددهم مابين4-6، بينما المبحوثات

اللاتي عدد افراد اسرهن المساهمين في الدخل الشهري للاسرة 7- فما فوق فان النسبةجاءت .6%.

- 58.3%من افراد العينة عدد افراد اسرهن من الاناث يساهمن في الدخل الشهري للاسرة والذي يتراوح عددهن مابين1-3، بينما3.5%للاتي عدد افراد اسرهن من الاناث المساهمات في الدخل الشهري للاسرة يتراوح ما بين4-6، واقل نسبة6.%للاتي افراد اسرهن من الاناث المساهمات يتراوح عددهن7-فمافوق.

- أوضحت النتائج أن نسبة 20.5% من المبحوثات الدخل الشهري لأسرهن منخفض، بينما 21.6% الدخل الشهري لأسرهن متوسط، و 57.9% الدخل الشهري لأسرهن مرتفع و هذا بدوره يعكس المستوى الجيد لأغلبية أسر المبحوثات.

- من خلال البحث عن الأسباب التي دفعت المبحوثات للعمل، وجد أن نسبة 28.7% من المبحوثات تعملن لأسباب اقتصادية، ونسبة قليلة منهن 5.3% يعملن لأسباب اجتماعية، بينما 53.8% يرين في الخروج للعمل مجالات لتحقيق الذات، ونسبة 8.8% يعملن بسبب الملل والفراغ اللذان يعانينه، بينما 2.9% يعملن لأسباب أخرى متفرقة منها الاستفادة من مجال التخصص.

- تبين أن نسبة 26.3% كان دخلهن خاص بهن، في حين أن نسبة 45.6% تنفق مرتبها لمساعدة الوالدين، ونسبة18.1% لمساعدة الزوج في متطلبات الأسرة، بينما 5.8% للادخار للمستقبل، و نسبة 1.8% ينفقنه لأشياء متفرقة .

- تبين نتائج الدراسة أن المرأة العاملة ترى أن حاجات الأسرة تقع ضمن مسؤولياتها كما هي ضمن مسؤوليات الرجل حيث بلغت النسبة 80.7% ، بينما 18.1% من المبحوثات يرين أنها مسؤولية الرجل فقط، ونسبة 1.2% يرين أنها مسؤوليةالمرأةفقط .

رابعاً/بيانات خاصة بالمستوى التعليمي:

- لمعرفة أنسب قطاع لعمل المرأة من وجهة نظر المبحوثة اتضح أن النسبة الأعلى 82.5% من المبحوثات يرين قطاع التعليم هو الأنسب، بينما قطاع الصحة جاء بنسبة 7.0%، وقطاع المؤسسات الإنتاجية بنسبة4.1%، وقطاع الإدارة العسكرية0.06% ، بينما نسبة 4.1%كانت لجميع ماذكر.

– لمعرفة رأي المبحوثات في وجهة نظر المجتمع لتعليم المرأة من عدمه رأت 4.7% من المبحوثات أن المجتمع لا يرى جدوى ولا ضرورة لتعليم الفتاة، بينما 25.7% من المبحوثات يرين أن المجتمع ينظر إلى تعليم المرأة في ضوء الوظيفة المتحصل عليها عن طريقه، ونسبة 68.4% يرين أن المجتمع يعطي للفتاة الحق في مواصلة تعليمها.

– 2.9% من المبحوثات يرين أن الولد أكثر أهمية في التعليم، بينما 1.8% رأين إن الفتاة أكثر أهمية في التعليم، و كانت النسبة الأعلى 94.7% من المبحوثات يرين بأهمية التعليم للاثنين معاً الولد و الفتاة.

– 42.1 من المبحوثات يرين أن المجتمع يوافق على عمل المرأة،بينما24.6 يرين أن المجتمع لايوافق على عمل المرأة،وجاءت نسبة21.6%بإن المجتمع يوافق على عمل المرأة بشرط أن تكون غير متزوجة، في حين أن نسبة11.7% ترى أن المجتمع يوافق على عمل المرأة المتزوجة بشرط أن لايكون لها أولاد.

خامسا/نتائج البيانات الخاصة بثقافة المجتمع:

– يظهر وعي المبحوثات بأهمية الأدوار التنموية للمرأة، حيث إن نسبة كبيرة منهن 74.3% لا يوافقن على توقف المرأة عن مزاحمة الرجل في القيام بالأدوار التنموية، بينما نسبة 25.7% يرين وجوب عدم مزاحمة المراة للرجل؛ لأن العادات و التقاليد تقف حائلاً أمام مساهمتها.

– 36.8% من المبحوثات يشعرن بفرق في المعاملة داخل الأسرة بينهن وبين إخوانهن الذكور، فالبنت تتعلم من الصغر أن هناك فروقاً بينها و بين الرجل، بينما 63.2% وهي النسبة الأكبر لا يشعرن بهذه التفرقة.

– بسؤال المبحوثات عن شكل المعاملة داخل الأسرة اتضح ان 20.6% منهن أجبن بأنهن يلقين اهتمام أكثر لصالحهن، بينما 79.3% يشعرن باهتمام أقل.

– لمعرفة رد فعل المبحوثات عندما يعاملن باهتمام أقل من الأسرة، فإن النسبة الأعلى جاءت 79% يعتمدن على أنفسهن لإثبات ذاتهن، بينما النسبة الأقل جاءت 8% للاتي يفضلن الصمت والاستسلام، و6% للمبحوثات اللاتي رد فعلهن الثورةوالتحرر.

– بالنظر إلى إجابات المبحوثات حول المنغصات التي تواجههن في العمل اتضح أن 2.9% يرين أن المنغصات تكمن في غيرة الرجل من المرأة عند التميز في العمل، و

نسبة 7.6% يرين أن غيرة المرأة من المرأة عند التميز في العمل تعتبر من المنغصات، بينما 19.3% يرين أن المنغصات تكمن في عدم وجود تشجيع مادي عند القيام بمجهود مضاعف، ونسبة 8.2% يرين عدم وجود تشجيع معنوي عند القيام بمجهود مضاعف،و أن 7.0%يعانين من ظلم الرؤساء، و نسبة 5.8% يشعرن بالنظرة الدونية من قبل الرجل، بينما أعلى نسبة جاءت لهذه الأسباب مجتمعة كلها فقد بلغت النسبة 49.1% .

سادسا/نتائج البيانات الخاصة بمشاركة المرأة في قطاع التعليم:

- 83.6% من المبحوثات يرين وجوب مشاركة المرأة المتعلمة في مجالات الحياة عامة وعدم قصرها على القيام بالأعمال المنزلية، بينما نسبة 15.8% يرين العكس.

- أوضحت نسبة كبيرة من المبحوثات أنهن شاركن في دورات تدريبية سواء قبل البدء في العمل أوأثناء العمل حيث بلغت النسبة 62.0% ، بينما نسبة 38.0% لم يشاركن في أي دورات تدريبية.

- أما من حيث الاستفادة من التدريب فإن 2.9% أوضحن أن استفادتهن كانت بدرجة قليلة، و21.1% كانت استفادتهن بدرجة متوسطة، ونسبة 38.6% كانت استفادتهن بدرجة كبيرة.

- أوضحت النتائج أن هناك عدة أسباب تمنع المشاركة في أي دورات تدريبية، حيث توزعت الأسباب كالآتي: 6.1% من المبحوثات كانت أسبابهن عدم موافقة الرجل، بينما 9.2% مكان مركز التدريب بعيد بالنسبة لهن،ونسبة 3.0% يكمن السبب في الخوف من كلام الناس، بينما 55.3% ليس لديهن وقت، ونسبة 15.3% يرين أنه لا فائدة من الأشياء التي يتدربن عليها، و نسبة 10.7% جاءت لأسباب متفرقة.

- تدرك نسبة كبيرة من المبحوثات 96.5% أن المستوى التعليمي للمرأة يحقق لها مكانةاجتماعية أفضل، بينما 3.5% لا يرين ذلك.

سابعا/نتائج البيانات الخاصة بمشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي:

- يلاحظ أن أغلب المبحوثات ساهمن في نشاطات اقتصادية حيث بلغت نسبة المساهمات 62.0% ، أما اللاتي لم يسهمن فقد بلغت نسبتهن 38.0% .

- تبين أن نسبة 32.0% كان نوع نشاطهن المساهم به جمعيات نسائية مالية، بينما 4.7% كان نوع النشاط تجارة، ونسبة 42.4% ساهمن ببيع المنتوجات المنزلية، ونسبة 20.7% كانت مساهمتهن بإعطاء الدروس الخصوصية.

_ 85.8% من المبحوثات اللاتي ساهمن في نشاطات اقتصادية يرين إن هذه النشاطات الاقتصادية ساهمت في تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي العام للمجتمع، بينما 14.1% يرين إن هذا النشاط لم يساهم في تحسين المستوى المعيشي و الاقتصادي العام للمجتمع.

- 50.3% من المبحوثات تقدمن بطلب الحصول على قروض ريفية، بينما 49.7% لم يتقدمن بطلب الحصول على هذه القروض.

- لمعرفة الأسباب التي منعت المبحوثات من التقدم بطلب الحصول على القروض الريفية اتضح أن نسبة 36.4% لسن بحاجة لها، بينما 42.3% إمكانياتهن المادية لا تسمح بسداد المبلغ، و نسبة 21.1% كانت لأسباب أخرى تراوحت ما بين أسباب دينية أو عدم الثقة في الحصول عليها.

- بسؤال المبحوثات عن مدى استفادتهن من القروض الريفية في حالة الحصول عليها، تبين إن 12.7% سوف يقمن بمشروعات خاصة في حالة الحصول عليها، و 17.4% من أجل أن يستفيد منها أحد أفراد الأسرة، و أن 69.7% لتستفيد منها الأسرة عامة.

ثامنا/نتائج البيانات الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة:

- تميل 57.3% من المبحوثات إلى الاعتقاد بأن المرأة الليبية قادرة على المشاركة في القرارات المجتمعية وتنفيذها دون أن يعقبها أي عقبات، بينما 42.7% يرين أن هناك عقبات تعيق المرأة عن المشاركة في القرارات المجتمعية و تنفيذها.

- أوضحت النتائج أراء المبحوثات حول الأسباب التي تعيق مشاركتهن في القرارات المجتمعية، فكانت أعلى نسبة 95.8% للمبحوثات اللاتي يرن أن العادات و التقاليد تقف حائلاً دون هذه المشاركة، بينما 2.7% يرين أن العقبات تكمن في النظرة التي تقول بأن المرأة ناقصة عقلاً و ديناً، بينما نسبة 1.3% جاءت لأسباب أخرى .

- تبين أن نسبة 56.1% من المبحوثات يشاركن في حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي، بينما 43.9% لا يشاركن في حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي.

- أوضحت النتائج أن هناك عدة أسباب تحول دون مشاركة المبحوثات في حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي، منها ظروف عائلية حيث كانت النسبة 18.6%، و البعض الآخر بسبب ظروف العمل حيث كانت النسبة 22.6%، وهناك أسباب متفرقة منها ثقافة المجتمع و نظرته للمرأة و عدم توفر وقت فراغ وعدم الثقة في تنفيذ أي قرارحيث جاءت بنسبة 58.6% .

- أوضحت النتائج أن 33.9% سبق وأن تم ترشيحهن لتولي منصب قيادي، بينما 64.9% لم يسبق أن تم ترشيحهن لتولي منصب قيادي.

- أوضحت النتائج أن 98.2% من المرشحات لمنصب قيادي إن ذلك المنصب يحتاج لبذل جهد مضاعف، ونسبة 1.7% أوضحن أن ذلك لا يحتاج منهن لجهد مضاعف.

تاسعا/نتائج البيانات الخاصة بعضوية المبحوثات في المؤسسات والتنظيمات النسائية.

- 70.8% من المبحوثات هن عضوات في الاتحادات والروابط والنقابات، بينما 29.2 لسن عضوات فيها.

- 29.8% من المبحوثات عضوات في جمعية نسائية، بينما 70.2% لسن عضوات في هذه الجمعيات.

- 46.2% من المبحوثات العضوات في هذه المؤسسات راضيات عن نشاطها حالياً، بينما 35.1% منهن غير راضيات.

ثانياً ملخص نتائج إختبار الفروض

تناول هذا الجزء من الفصل اختبار الفروض التي تسعى الدراسة إلى التحقق منها إما بالإثبات أو النفي وذلك بهدف معرفة العلاقة بين المرأة العاملة ومساهمتها في التنمية.

وقد أسفر إختبار الفروض عن النتائج التالية:

1- الفرض الأول:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة ومساهمتها في التنمية.

- حيث أسفرت نتائج الدراسة على نفي الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة ومشاركتها في أي دورات تدريبية قبل البدء في

العمل أو أثناء العمل، حيث بلغت قيمة كا^2 **907**.عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة**0.05**.

– بينما توضح النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة والمساهمة في أي نشاط اقتصادي عند مستوى دلالة **0.05** وذلك بإجراء اختبار كا^2 الذي بين قوة العلاقة عند درجة حرية **2**.

– قد أثبت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة وتقدم المبحوثة بطلب الحصول على قروض ريفية، حيث بلغت قيمة كا^2 **9.022** عند درجة حرية 2 ومستوى دلالة **0.05**.

– بينما توضح علاقة المستوى التعليمي للمبحوثة ومشاركتها في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة ومشاركتها جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي، وهذا ما جاءت به اختبارات الدلالة كا^2 الذي بلغت قيمته **600**. عند مستوى دلالة ضعيف ينفي الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغيري الدراسة حيث بلغ مستوى الدلالة **0.05**.

– توضح علاقة المستوى التعليمي للمبحوثة وعضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم المبحوثة وعضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات، وهذا ما جاء به اختبارات كا^2 البالغة **2.627** عند مستوى دلالة ضعيف ينفي الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغيري الدراسة حيث بلغ مستوى الدلالة **0.05**.

– أسفرت النتائج على أن هناك علاقة دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي للمبحوثة وعضويتها في جمعية نسائية من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته **21.422** عند درجة حرية2 ومستوى دلالة **0.05**.

مما سبق نلاحظ أن الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة ومساهمتها في التنمية قد أثبتت بنسبة **50%**.

2- الفرض الثاني:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المرأة ومساهمتها في التنمية.

- أوضحت نتائج الدراسة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة ومشاركتها في أي دورات تدريبية قبل أو أثناء العمل، حيث بلغت قيمة كا^2 **13.607** عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05**.

- وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين وظيفة المبحوثة ومساهمتها في أي نشاط اقتصادي، حيث بلغت قيمة كا^2 **6.566** عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة**0.05**.

- وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين وظيفة المبحوثة وتقدمها بطلب الحصول على قروض ريفية، حيث بلغت قيمة كا^2 **17.226** عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة**0.05**.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة ومشاركتها في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي، وهذا ما جاءت به اختبارات الدلالة كا^2 البالغة **2.274** عند مستوى دلالة **0.05**.

- أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة وعضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات، حيث بلغت قيمة كا^2 **5.028** عند درجة حرية**1**ومستوى دلالة**0.05**

- أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المبحوثة وعضويتها في جمعية نسائية، حيث بلغت قيمة كا ^{2} **4.574**عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05**.

*مما سبق نلاحظ إن الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المرأة ومساهمتها في التنمية أثبتت بنسبة **83.3%**.

3- الفرض الثالث:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمرأة ومساهمتها في التنمية.

- توضح نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الإجتماعية للمبحوثة ومشاركتها في أي دورات تدريبية قبل البدء في العمل أو أثناء العمل، وهذا ما جاءت به اختبارات الدلالة كا^2 البالغة **103**. عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05**.

- لم تثبت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة ومساهمتها في أي نشاط اقتصادي، وهذا ما جاءت به اختبارات الدلالة كا^2 البالغة **1.730** عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05**.

- لم تثبت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وتقدمها بطلب للحصول على القروض الريفية، وهذا ما جاءت به اختبارات الدلالة كا^2 البالغة **313**. عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05**.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة ومشاركتها في حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي، حيث بلغت قيمة كا^2 **408**. عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة**0.05**.

- أوضحت النتائج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وعضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات، حيث بلغت قيمة كا^2 **812**. عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة**0.05**.

- أوضحت النتائج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وعضويتها في جمعية نسائية، حيث بلغت قيمة كا^2 **011**. عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05**.

* مما سبق نلاحظ إنه قد تم رفض الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمرأة ومشاركتها في التنمية رفضاً كلياً.

4- الفرض الرابع:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة ومشاركة المرأة في التنمية.

- أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة ومشاركة المبحوثة في أي دورات تدريبية قبل البدء في العمل أو أثناء العمل، حيث بلغت قيمة كا^2 **737**. عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة **0.05**.

- أثبتت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين حجم ومساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي، حيث بلغت قيمة كا^2**6.254** عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة**0.05**.

- أوضحت النتائج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة وتقدم المبحوثة بطلب الحصول على قروض ريفية، وهذا ما أوضحته قيمة كا^2 البالغة **2.462** عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة **0.05**.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة ومشاركة المبحوثة في حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي، حيث بلغت قيمة كا^2 **4.252** عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة **0.05**.

- أوضحت النتائج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة وعضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات، وهذا ما جاءت به قيمة كا^2 البالغة **2.564** عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة **0.05**

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة وعضوية المبحوثة في جمعية نسائية، حيث بلغت قيمة كا^2 **1.184** عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة**0.05**.

* مما سبق نلاحظ إن الفرضية القائلة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة ومساهمة المرأة في التنمية كانت نسبة القبول فيها**16.6%**.

5- الفرض الخامس:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاقتصادي للأسرة ومشاركة المرأة في التنمية.

- أثبتت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة ومشاركة المبحوثة في أي دورات تدريبية قبل البدء أو أثناء العمل، حيث بلغت قيمة كا^2 **4.330** عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة**0.05**.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة ومساهمة المبحوثة في أي نشاط اقتصادي، وهذا ما جاءت به اختبارات الدلالة كا^2 حيث بلغت قيمة كا^2 **273**. عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة **0.05**.

- أوضحت النتائج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة وتقدم المبحوثة بطلب الحصول على قروض ريفية، حيث بلغت قيمة كا^2 **276**. عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة**0.05**.

- أثبتت النتائج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة ومشاركة المبحوثة في حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي، حيث بلغت قيمة كا^2 **920**. عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة **0.05**.

- أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين الدخل الشهري للأسرة وعضوية المبحوثة في الاتحادات والروابط والنقابات، حيث بلغت قيمة كا^2 **6.170** عند درجة حرية **2** ومستوى دلالة **0.05**.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة وعضوية المبحوثة في جمعية نسائية، وهذا ما جاءت به قيمة كا^2 البالغة **3.683** عند درجة حرية ومستوى دلالة**0.05**.

• مما سبق نلاحظ أن الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاقتصادي للأسرة ومساهمة المرأة في التنمية كانت نسبة القبول فيها **16.6%**.

6- الفرض السادس:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العادات والتقاليد ومساهمة المرأة في التنمية .

- أثبتت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة المتبع مع المبحوثة داخل الأسرة وبين مشاركتها في أي دورات تدريبية قبل البدء في العمل أو في أثناء العمل، حيث بلغت كا^2 **096**. عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05**.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة المتبع مع المبحوثة داخل الأسرة ومساهمتها في أي نشاط اقتصادي، حيث بلغت قيمة كا^2 **994**. عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة **0.05**.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة المتبع مع المبحوثة داخل الأسرة وتقدمها بطلب الحصول على قروض ريفية، حيث بلغت قيمة كا^2 **047**. عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة**0.05**.

- أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة المتبع مع المبحوثة داخل الأسرة ومشاركتها في حضور جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي، هذا ما جاءت به اختبارات الدلالة كا^2 البالغة **4.489** عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة**0.05**.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة المتبع مع المبحوثة داخل الأسرة وبين عضويتها في الاتحادات والروابط والنقابات، حيث بلغت قيمة كا^2 **712**. عند درجة حرية**1** مستوى دلالة **0.05**.

- أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة المتبع مع المبحوثة داخل الأسرة وعضويتها في جمعية نسائية، حيث بلغت قيمة كا^2 **385**. عند درجة حرية **1** ومستوى دلالة**0.05**.

* مما سبق نلاحظ أن الفرضية القائلة إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العادات والتقاليد ومساهمة المرأة في التنمية قد كانت نسبة القبول فيها **16.6%**.

التوصيات:-

1- دراسة وضع المرأة وواقعها دراسة تحليلية تربط هذه الظاهرة بواقعها ضمن إطار كل الظروف والتحولات المحيطة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والدينية، ودراسة تأثير هذه التحولات على وضع المرأة وتطور دورها التنموي، ومعرفة الأسباب التي تعيق مشاركتها التنموية.

2- اعتماد خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تلعب فيها المرأة أدوراً متزايدة الأهمية على الدوام، ولعل أولى خطوات المعالجة الاعتماد على الذات والاستفادة من العنصر الوطني في عملية التنمية، والمعالجة الحقيقية لقضية المرأة على أساس الفهم والوعي لما يحيط بظروف تشغيلها.

3- لابد من توفير فرص العمل المنتج لمساهمة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين ، ومساعدتها على أن يكون عملها سائر في اتجاه جميع التغيرات، بحيث

تكون التعديلات في أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية أخذه في الاعتبار توفير المتطلبات التي تقف حاجزاً أمام تطور المرأة.

4- لا يجوز الاكتفاء بمجرد الحديث عن أعداد المتعلمات ونسبتهن بين السكان في قوة العمل، بل لابد من البحث عن أشكال التعليم ومضامينه ومدى خدمته لأغراض تنمية المرأة وتقدم المجتمع، والتأكد من ارتباطه بالحاجات الاجتماعية الملحة.

5- التركيز والاعتراف بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في رفاهية الأسرة وتحسين وضعها في محيط الأسرة، والتركيز على دورها في إطار المجتمع، ودمجها في عملية التنمية من خلال إعداد الدراسات اللازمة من أجل أبراز مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية.

6- في عملية التنمية توجد منافسة بين الوقت الذي تكرسه المرأة العاملة للإنتاج والوقت الذي تخصصه للأسرة والواجبات المنزلية، فلابد من تدريب المرأة وتوعيتها بما لا يتعارض ولا يؤثر على إنتاجها ونوعية الحياة التي تعيشها، كذلك مراعاة إعادة توزيع الأعمال المنزلية بين أعضاء الأسرة وعدم إلقاء العبء كاملاً على كاهل المرأة، وذلك بتغير موقف الرجل السلبي من العمل المنزلي وتثقيف الولد والفتاة من خلال وسائل الإعلام لتفهم مسؤولية الشريكين في تكوين الأسرة سواء كان ذلك بالنسبة لمسؤوليات المنزل أو رعاية الأطفال.

7- انسجاماً مع اعتبار تربية الأطفال والأمومة مسؤولية مجتمعية يتحملها المجتمع أساساً وتلقى على عاتق المرأة فقط فلابد من إيجاد خدمات اجتماعية مناسبة كدور حضانة ورياض الأطفال تكون عامة يقيمها المجتمع ويعممها في كل مؤسسة وأن تكون موزعة وفقاً لتوزيع جغرافي محكم في كافة المناطق وفي المستويات المطلوبة، كذلك توفير الخدمات الطبية للعاملات في فترة الحمل والولادة، وتوفير وسائل تنظيم الأسرة لكي تحقق المرأة تنمية المجتمع.

8- إعداد المرأة وتأهيلها من خلال توسيع مدارس التعليم المهني والفني في كافة المناطق من أجل زيادة المعرفة الفنية بأمور مشاريعهن الخاصة، كما أنه من الضروري توعية المجتمع بأهمية تعليم المرأة وتشجيعها على الالتحاق بالفروع العلمية والتقنية، من

أجل العمل في مجالات غير تقليدية ولضمان تمثيلهن المتساوي مع الرجال في المراكز الإدارية والمهنية العالية.

9- العمل على محو أمية المرأة ثقافياً وسياسياً وقانونياً وصحياً ووظيفياً، وفتح المجال أمامها للوصول لكافة الوظائف دون عائق بما في ذلك المسؤولية القيادية والإدارة العسكرية باعتبار القوة النسائية جزء كبير من حيث العدد وهام من حيث قوة العمل التنموي

10- ضرورة الاقتناع بضرورة تعليم المرأة مثل أهمية تعليم الرجل، والسعي لتبديل القناعات التقليدية السائدة حول دور المرأة والتي تميز بينها وبين الرجل في الحقوق، وإزالة العوائق الذاتية للمرأة التي تحد من إسهامها في التنمية، وإزالة الصور السلبية عن نفسها وتوعيتها بحقوقها وقدراتها على الاضطلاع بتحمل المسؤولية.

11- إعادة النظر في أنماط التنشئة الاجتماعية الموروثة ومضامينها وتطويرها بتثقيف الآباء والأمهات بأساليب التنشئة السليمة للقضاء على الاتجاهات المتعلقة بتفوق الذكر على الأنثى وما يترتب على ذلك من اختلاف وتمييز في التربية والمعاملة داخل الأسرة، بالإضافة إلى تدريب الأبناء على المشاركة الإيجابية في صنع القرارات وتنفيذها وإنه لا فرق بين الرجل والمرأة، وهذا كله لا يتعلق بالنظرة إلى تحسين ظروف المرأة فقط ولكنه تغيراً جذرياً في مفاهيم وأفكار سائدة في المجتمع تجعل المرأة قادرة على التخلص من الوصايا الاجتماعية، وبالتالي يصبح وعيها وعقلها وعلمها الرقيب عليها حتى تستطيع القيام بدورها التنموي.

12- العمل على تغيير نظرة المجتمع الجامدة للمرأة وتغيير نظرتها لذاتها دون إغفال للبعد الاجتماعي في التنمية الذي يعد أحد أهم أسباب فشل المشروعات التنموية، وهذا الدور ينصب على وسائل الإعلام التي من شأنها القضاء على مظاهر التمييز بين الجنسين وتغيير الصورة النمطية للمرأة التي تظهرها في صورة دونية، والتوعية بعدم الربط بين أداء العمل المنزلي وجنس الأبناء فمازالت الفتاة تساعد أمها في العمل المنزلي من دون الأبناء لذا وجب تدريب الأبناء ذكوراً وإناثاً على المساعدة في الشئون المنزلية.

13- محاربة الأفكار المتطرفة التي استطاعت في السنوات الأخيرة أن تستغل عباءة الدين وتؤثر في قطاعات نسائية كثيرة وتجعلها تتراجع عما كانت عليه وتتقبل قيماً

مخالفة لعقلانيـــة الـــدين الـــذي يحـــض علـــى قـــيم العلـــم والعمـــل، وذلـــك بزيـــادة التوعية الدينية الصحيحة وإزالة المفاهيم الخاطئة في أذهان عامة الشعب، وهذا الـــدور يقع على رجال الدين والأعلام والمثقفين للقيام بدور إيجابي لتعميق فكرة المـــساواة بـــين الجنسين.

14- إعادة النظر في المناهج الدراسية لتكون واحدة لكلا الجنـــسين دون التمييـــز فـــي التخصصات والمواد العلمية والأنشطة اليدوية والحرفية، بحيث تتـــضمن مـــواد تتعلـــق بقضايا المرأة وحقوقها وأهمية مشاركتها في مختلف أوجه التنمية لغرس موقف إيجـــابي لدى الذكور اتجاه الإناث.

15- توفير برامج التدريب المهني وتشجيع الإناث على الانخراط في التدريب والتعلـــيم المهني بهدف أعدادهن للمهن والحرف التي تتناسب مع المهن والمسؤوليات الملقاة عليهن في العمل، بالإضافة إلى إنشاء نوادي نسائية لاكتساب المهارات، كذلك توســـيع وتنويـــع دراسات مركز التدريب المهني لقبول النساء من مستويات علمية مختلفة، وتوفير أوقـــات مناسبة لتلقي التدريب مع توفير الموصلات وتقديم مكافآت مناسبة للمتدربات.

16- الدعم المادي والمعنوي لبعض المهن؛ لتصبح عوامل جذب للقوى العاملة النسائية، ومساعدة المرأة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي عـــن طريـــق تـــوفير الفـــرص لهـــا لمشاركتها في الإنتاج، والعمل على إتاحة الفرص لها للحصول على المواد اللازمة للبدء في مشروعات صغيرة مدرة للدخل.

17- دعوة المرأة العاملة للانخراط في الحياة السياسية انطلاقا مـــن أن الـــسياسة هـــي معايشة يومية لواقع تعيشة المرأة، كذلك دعم الدور القيادي للمـــرأة وترشـــيح القيـــادات النسائية في كافة القطاعات للمشاركة في صياغة القوانين بصفة عامة والمتعلقة بـــالمرأة بصفة خاصة، ونشر الوعي السياسي بتغيير الأنماط التقليدية التي تقف سداً منيعـــاً بـــين المرأة وبين عملية المشاركة السياسية.

18- العمل على توسيع قاعدة العضوية في الجمعيات النـــسائية والـــروابط الاتحـــادات والنقابات، ودعمها مادياً وتدريب الكوادر النسائية الحاليـــة وإعـــداد القيـــادات النـــسائية المتجددة.

19- إعادة النظر في أهداف الجمعيات والتنظيمات النسائية مما يجعلها أداة فعالة لا تقتصر على الأعمال الخيرية فقط، بل عليها فهم واقع المرأة التاريخي والمعاصر فهماً موضوعياً حتى تكون قادرة على تشخيص المشاكل التي تعاني منها المرأة حالياً لوضع الحلول لها، كالقيام بحملات توعية ونشر الوعي الصحي ومواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها في الوقت الحاضر.

20- الربط بين الجمعيات والمنظمات النسائية ومراكز البحث والمؤسسات العلمية ووسائل الإعلام والمسرح، من أجل القيام بدراسات مشتركة تعالج موضوعات مثل: مشاكل المرأة العاملة، المرأة في موقع الإدارة، ميزانية الأسرة واتجاهاتها، الدور الاقتصادي للمرأة، صور المشاركة السياسية للمرأة ، كذلك إدخال مادة الإذاعة المحلية توضح الأبعاد الاجتماعية للقوانين التي شرعتها الثورة في حق المرأة وحقوقها وواجباتها وبيان دورها في تنمية مجتمعها.

21- تشجيع الإعلاميات والأديبات المتنورات على إبراز صورة المرأة الحقيقية في المنطقة ودورها في الأسرة والمجتمع، وتوفير الظروف المناسبة للمرأة الباحثة وتأهيلها لتقوم ببحث القضايا التي تشكل لب كيانها وعصبها الحي، بحيث يكون ما يحيط بها عاملاً مساعداً لها في إبراز قدراتها وتفجير مواهبها وطاقاتها وصقلها وتعويدها الاستقلال الفكري والنقد العلمي وموازنة النتائج واتخاذ القرار.

22- إنشاء قاعدة معلومات (مركز توثيقي) تتوافر فيها البيانات الإحصائية والدراسات والأبحاث التفصيلية المعمقة والمتعلقة بأوضاع المرأة في المنطقة في مختلف القطاعات، وعقد المؤتمرات والندوات المتخصصة في ميادين بحوث المرأة لمناقشة قضاياها، وتحديد العراقيل التي تعرقل تقدمها وذلك للتوصل للحلول المناسبة.

المراجع

قائمة المراجع

اولا:القران الكريم

ثانيا:الكتب

1- إجلال إسماعيل حلمي: الأسرة العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997ف.

2- احمد مجدي حجازي ، شادية علي قناو، التنمية ومشكلات التخلف، عالم الكتب، القاهرة، 2002ف .

3-احمد محمد القماطي:تطور تعليم البنت في الجماهيرية،طرابلس،المنشأةالعامة للنشر والتوزيع والإعلان،1984ف.

4 - أريج البدراوي وآخرون: الملخصات السيوسيولوجية العربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر 2000ف.

4- السيد الحسيني:دراسات في التنمية الاجتماعية،دار المعرفة الجامعية،القاهرة،1984.

5 - السيد الحسيني وآخرون: التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية،ط3،دار المعارف،القاهرة،1988.

6- السيد عبد الفتاح عفيفي: بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996ف.

8- حامد عمار، في بناء الإنسان العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988ف،

9- حسن علي الإبراهيمي، التنمية والتعليم وجهاً لوجه، دار المستقبل، الكويت، 1989ف، الطبعة الأولى.

10-حسين عبدالحميد رشوان، علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث،1980ف.

11- رفيقة سليم حمود، المرأة – مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمين، جمهورية مصر العربية، 1997ف.

12- ريم محمد، أحوال المرأة عبر العصور والحضارات والأديان،مكتبة الاشعاع ،الاسكندرية،2000ف.

13- زينب محمد زهري: المرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988ف.
14- زينب زهري، صالح الزين: دراسات في علم الاجتماع والانتربولوجيا،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ،مصراتة ليبيا
15- سالم عبد السلام ارحومة: مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا 1970- 1980، الدار الجماهيرية للنشروالتوزيع ، ليبيا1988ف.
16- سامية فهمي: أدوار المرأة الريفية في التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003ف.
17- سامية محمد فهمي: المرأة في التنمية، دار المعرفةالجامعية،الإسكندرية،1996ف
18- سامية مصطفي الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف الجامعية،القاهرة،1993.
19-عايدة عبدالله أبوصايمة، المرأة في الوطن العربي،المكتبة الوطنية،عمان، الأردن، 1997ف.
20- سعد عبد الرسول:الصناعات الصغيرة كمدخل لتنميةالمجتمع المحلي ،الاسكندرية،المكتب العلمي للنشروالتوزيع،1998ف.
21- عبد الأمير منصور الجمري،المرأةفي ظل الإسلام، دار البلاغة للطباعة والنشر،1993ف.
22-عبد الباري محمد داود: حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،2003ف.
23-عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة السابعة، 1998ف.
24-عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، دراسات في علم اجتماع التنمية ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003ف .
25-عبد الفتاح شحاذة، قضية المرأ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس،1986.

26- عبد القادر عرابي، عبد الله الهمالي: المشاركة السياسية للمرأة العربية الليبية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، 1985ف.

27- عبد الوهاب إبراهيم: أسس البحث الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، 1985، الطبعة الأولى.

28-عبدالله عامر الهمالي،اسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته،منشورات جامعة قاريونس،بنغازي،ليبيا،2003.

29- عدلي علي ابوطاحون:حقوق المرأة دراسات دينية وسيوسيولوجية،المكتبة الجامعية،الاسكندرية،2000ف.

30-عصام نور ، المرأة والتنمية، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2002ف.

31- عفاف عبد العليم ، إبراهيم ناصر ، التنمية والتغير النظامي للأسرة،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1995.

32- عقيل حسين عقيل :فلسفة مناهج البحث العلمي،منشوراتelga1995،فاليتا،مالطا.

33- عليه حسن حسين، التنمية نظرياً وتطبيقياً ، دار القلم للنشر، الكويت،1985ف

34- فيبيتو بيكيلي وآخرون: دراسات مختارة، التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001ف.

35- قباري محمد اسماعيل:علم الاجتماع السياسيوقضايا التخلف والتنميةوالتحيث ،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،1992ف.

36- كوستي بندلي:تعليم الفتاة وافاق المرأة،تعليمة على استقصاء بين الشباب،طرابلس،لبنان،ط2، 1998ف.

37- ماريالوس جوسناليشس ماركس: دور المرأة في العالم المعاصر، جامعة كوميلوستين، مدريد، اسبانيا،د.ت .

38-ماريا غراف: المرأة والديمقراطية" الديمقراطية.. المفهوم والأبعاد، الجزء الأول، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا،1995ف.

39- محمد الجوهري واخرون:علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،1992ف.

40- محمد عاطف غيث :دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية.

41- محمد عبد الفتاح محد: تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث،1991ف.

42- محمد عبدالفتاح محمد:التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية:المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2003.

42- محمد عمر الطنوبي: المرأة الريفيةالعربية، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية،2001ف.

44- محمد علاء الدين عبد القادر: علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2003ف.

45- محمد شفيق ، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية والمجتمع،

46- محمد شفيق وآخرون ،أبعاد التنمية في الوطن العربي،دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1991ف .

47- مريم أحمد مصطفى: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991ف.

48- مصطفي عمر التير: مساهمات في أسس البحث الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، 1989ف.

49- مصطفي عمر التير: مسيرة تحديث المجتمع الليبي،مؤامة بين القديم والجديد،معهد الإنماء العربي، طرابلس،ليبيا، 1992ف.

50- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، منشورات المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، 1999ف.

51- منال طلعت محمود:التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية:المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2000ف.

52- منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،2003ف.

53- ناصف مجد الدين حنفي:تحرير المرأة في الإسلام، مطبعة ابوالهول، القاهرة، مصر،1999ف.

54- ناي بنسادون :حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا، عويدات للنشر والطباعة،بيروت، لبنان، 2001ف.

55- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية،بيروت، 1981ف.

56- نشوي العلواني، موسوعة المرأة المسلمة، دار المكتبي لطباعة والنشر والتوزيع، سوريا،دمشق،2002ف.

57- نهى سمارة:المرأة العربية،نظرة متفائلة،دار المرأةالعربية،بيروت،لبنان،ط ،1993ف.

58- وفاءاحمد عبدالله،حول المشاركة الشعبية،والتنمية،المجلة الاجتماعية،القاهرة،المركز القومي للبحوث الاجتماعية 1983 ف.

ثالثا/الرسائل العلمية:

59- أحمد رمضان تريكي: التنمية والتعليم في العالم الثالث، دراسة حالة،الجزائر1963- 1983ف، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية.1994ف.

60- آمال عبد السلام القماطي: العوامل المؤثرة على تولي المرأة العربية الليبية المراكز القيادية، رسالة ماجستير 1993، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم الإدارة، بنغازي.

61- عائشة محمد بن مسعود فشيكة:المرأةوالتنمية في المجتمع العربي الليبي: دراسة ميدانية تقويمية لمراكز التنمية الريفية في المشاريع الزراعية، دارالكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ،2004ف.

رابعا /الدوريات

62- أحمد الأصفر: الشروط الاجتماعية لعمل المرأة وأثرها على مستويات الأداء المهني في القطاع الصناعي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الأول، السنة الثالثة، 1996ف.

63- محمد عبد الحميد الطبولي، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الليبية ومشاركتها في العمل،مجلة كلية الآداب والعلوم، المرج، العدد الثاني، 2000ف.
64-بلقيس بدري .المرأة العربية. إحصاءات ومؤشرات واتجاهات ،مجلة كوثر، العدد(1) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ،تونس. يناير .1996ف.
65- ناصر ثابت: المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة، دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من العاملات بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، المجلد الثاني عشر، ربيع 1984ف.
66-ياسر الفهد:المرأة العربية والتقدم والتطور، المجلة الإجتماعية القومية،العدد3،2،المجلد12، 2003ف.
67- يوسف خضور: عمل المرأة السورية داخل المنزل وخارجه وانعكاساته على الأسرة، مجلة البعث للعلوم الإنسانية، حمص، سوريا، المجلد 25، العدد الأول، 2003ف.
68- محمد عبد الحميد الطبولي: اكتساب المكانة المهنية للمرأة الليبية العاملة دراسة ميدانية للمرأة العاملة في مدينة سرت، مجلة البحوث الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، المجلد 13، العدد الأول والثاني، 2002ف.

خامسا/الندوات

69- توفيق سليمان اليوزبكي: المرأة في الحضارات القديمة،ندوة حول المرأة في المجتمع العربي،كلية الآداب،جامعة قاريونس،بنغازي،الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر 1989ف
70- شادية التل: المرأة في الإسلام،ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، كلية الآداب، جامعة قاريونس،بنغازي،في الفترة مابين 28- 31 أكتوبر 1989ف .
71-عبد الجليل مغتاظ: المرأة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية،ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، كلية الآداب، جامعة قاريونس،بنغازي،في الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر 1989ف.

72ـ عبد السلام الشريف:المرأة العربية في الشرائع الدينية والوضعية، ندوة حول المجتمع العربي،نظمها قسم علم الاجتماع بكليةالآداب التربية،جامعة قاريونس،بنغازي،في الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر 1989ف

73- عمر عسوس، المرأة والعمل في الجزائر، ندوة حول المجتمع العربي،نظمها قسم علم الاجتماع بكلية الآداب التربية،جامعة قاريونس،بنغازي،في الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر 1989ف

74- فهيمة كريم رزيخ المشهداني: أثر التصنيع على أدوار المرأة، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، في الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر 1989ف،

75- فوزية العطية: المرأة والعمل في المجتمع العراقي، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي في الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر.

74- كلثوم الزين: المرأة العربية بين القديم والجديد، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، نظمها قسم علم الاجتماع، جامعة قاريونس،بنغازي في الفترة من 28- 31 التمور 1989ف.

76-كلثوم الزين: المرأة في الإسلام، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي،كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي،الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر 1989ف.

77-مصطفي شبيبة: حقوق المرأة وأهليتها في الإسلام، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، في الفترة ما بين 28- 31 أكتوبر،1989ف.

سادسا/التقارير

78-تقرير التنمية البشرية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، الجماهيرية العظمي،1999ف.

79- تقرير احصائي:ملخص عنالقطاعات النوعية بالشعبيةوالمرافق التابعة لها،اللجنة الشعبية بشعبية سرت،مركز التوثيق والمعلومات،2003ف،ص 1. : الكتاب الإحصائي 2002- 2003ف.

سابعاً/ شبكة الإتصالات الدولية

80-ناصر عارف: مفهوم التنمية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999اف، على موقع www.islamonline.net / iol_arbic / dowalia/mafaheemz.asp_53k. شبكة المعلومات الدولية.

82-مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: مفهوم التنميةواهميتها2000 developme www.pnic.gov.ps /arabicl /economy/devlonment-2.html-nk. شبكة الاتصالات الدولية.

83 - مجلة المعلم: التنمية ودور التربية والشباب فيها، على موقع. www.almualem.net/tanmiyal.html.27k، شبكة المعلومات الدولية.

84- التعليم والتدريب ،ملتقى المرأة العربية، www:awfarab.org/pag/li/2004 tw.htm ،شبكة الاتصالات الدولية.

85-االمصدر :الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق ،الكتاب الاحصائي، www.nidaly.org

86-المشاركة السياسيةللمرأة:ملتقى المرأة العربي، www.awfarab.org.

87- الهام مجاور: المرأة الليبية والعمل السياسي، ldebatishow.art.asp?aid= 16482=35k. /www.rezger.com، شبكة الاتصالات الدولية.

88 - www.awfarab.org/li /2004/tw.htm شبكة الاتصالات الدولية.

الملاحق

الملحق(1) إستمارة إستبيان

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

جامعة التحدي
كلية الآداب
قسم علم الإجتماع

إستمارة جمع بيانات حول((المرأة والتنمية))

دراسة ميدانيةللمرأةالعاملةبمدينة سرت

إعداد الطالبة:دليلة مصباح حامد
إشراف الدكتور:لوجلي صالح الزوي

العام الجامعي 2005_2006ف

استمارة استبيان

أختي المبحوثة

تحية طيبة

هذا الإستبيان يقوم الباحث من خلاله بدراسة تحت عنوان ((المرأة والتنمية)) دراسة ميدانية للمرأة العاملة في مدينة سرت، وعلى هذا الأساس نهدف من خلال هذه الاستمارة الحصول على معلومات وبيانات دقيقة يمكن من خلالها التعرف على التنمية في مدينة سرت، ومشاركة المرأة فيها، والأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدفع بها للمشاركة في التنمية، والعوائق التي تعوق مساهمتها، والغاية الأساسية من وراء جمع هذه المعلومات والبيانات هي الحصول على الحقائق العلمية التي نستطيع من خلالها تحقيق أهداف هذه الدراسة، علماً بأن إجابات المبحوثات التي تحويها الاستمارة ستكون في سرية تامة ولا يمكن استخدامها إلا لأغراض علمية، وضماناً لذلك نلاحظ عدم التعرض لأسماء المبحوثات، وعدم إقرانها بالبيانات الواردة بهذه الاستمارة.

والله ولي التوفيق

الباحثة

دليلة مصباح حامد

أولا :- بيانات أولية

1- المـــــؤتمـر

سرت المركز ☐ خليج سرت ☐

الفـــاتح ☐ الرباط الأمامي ☐

2- العمر بالسنوات:

20- 30 ☐ 31- 40 ☐

41- 50 ☐ 51 فما فوق ☐

3- المستوي التعليمي للمبحوثة

أمي ☐ تعليم ابتدائي ☐ عدادي ☐ ثـــانوي ☐

جامعي فما فوق ☐

4- ما هو المستوي التعليمي للوالدين؟

أ) الوالد .....

ب) الوالدة.....

5- الـوظيفـــــة

منتجة ☐ ممرضة ☐ مدرسة ☐ إدارية ☐

محاسبة ☐ فنية ☐ طبيبة ☐ أخرى ☐

6- الدخل الشهري للمبحوثة : ☐

7- الحالة الاجتماعية / متزوجة ☐ غير متزوجة ☐

مطلقة ☐ أرملة ☐

ثانياً :- بيانات خاصة بالحالة الزوجية والأسرية وأثرها على العمل

8- هل العمل يساعدك على تحسين دورك في أطار الأسرة ؟

نعم ( ) لا ( )

9- أجيبي (بنعم أو لا) في المربع المخصص لكل سؤال؟

أ) الزواج أهم حدث في حياتي. ☐

ب) يأتي الزواج في المرتبة الثانية بعد تحقيق الطموح المهني. ☐

10- لو خيرت بين أن تبقي بعد الزواج في مجال تخصصك أو تختارين مجال آخر غيره ماذا تختارين ؟

أغير مجال تخصصي ☐ لا أغير مجال تخصصي ☐

11- ما رأيك في النموذج المفضل للحياة الزوجية؟

أ) النموذج التقليدي (عمل الزوج وتفرغ الزوجة للبيت والعمل الأسري). ( )
ب) النموذج الوسط (عمل كامل للزوج وعمل نصف الوقت للزوجة). ( )
ج) النموذج الكامل (كلا الزوجين يعملان). ( )

12- هل ترين في الزواج عائق أمام مساهمة المرأة في التنمية ؟

نعم ( ) لا ( )

13- إذا كانت الإجابة (بنعم) فأيهما يعرقل أداء المرأة في رأيك ؟

أ) متطلبات الزوج. ( )

ب) متطلبات الأولاد. ( )
ج) متطلبات الأسرة بشكل عام . ( )

14- إذا ما خيرك الزوج بين الاستمرار في العلاقة الزوجية أو الاستمرار في العمل ؟ أقبل الحل الأتي:
أ) أرفض الاستمرار في العمل . ( )
ب) أحاول أن أستعين بوسطاء لإقناعه بالعمل . ( )
ج) أضحي بحياتي الزوجية . ( )

15- كم عدد أفراد الأسرة .....

16- هل الزيادة في عدد الأطفال تخلق صراعاً في الأدوار ما بين تربيتك لأطفالك ومساهمتك في العمل الإنتاجي ؟

نعم ( ) لا ( )

17- أجيبي (بنعم أو لا) في المربع المخصص لكل سؤال؟

أ) أعتمد علي نفسي في القيام بالتزاماتي البيتية واهتماماتي الأسرية.

نعم ☐ لا ☐

ب) أعتمد علي عاملات أجنبية في (تدبير أمور المنزل).

نعم ☐ لا ☐

ج) أستعين بدور الحضانة في تربية أطفالي.

نعم ☐ لا ☐

د) أستعين بالأهل في الاهتمام بأطفالي أثناء تواجدي في الوظيفة .

نعم ☐ لا ☐

هـ)أستعين بالجيران والأصدقاء في الاهتمام بأطفالي أثناء تواجدي في الوظيفة.

نعم ☐ لا ☐

ثالثا/بيانات خاصة بالمستوى الإقتصادي الأسرة.

18- هل يساهم أفـــراد الأسرة في الدخل الشهري للأسرة؟

نعـــم ( ) لا ( )

19- في حالة الإجابة (بنعم) كم عدد أفراد الأسرة المساهمين في الدخل؟

ذكـــور ☐ إنـــاث ☐

20- كم الدخل الشهـــري للأســـرة ؟ ☐

21- ما هي الأسباب التي دفعتك للعمل ؟

أ) اقتصـــــادية. ( )
ب)اجتمـــــاعية . ( )
ج) تحقيـق الذات. ( )
د) الملل والفراغ . ( )
و)أسباب أخـري .....

22- في أي الجوانب تنفقين مرتبك ؟

أ)نفقـــــات خاصـــــة بك. ( )
ب) مســـــاعدة ا لـــــوالدين . ( )
ج) المساهمة مع الزوج في متطلبات الأسرة. ( )
د)الادخـــــــــار للمستقبل . ( )
و) أشياء أخـــــــري تذكـــر .....

23- هل الاحتياجات الأساسية للأسرة كالمسكن والملبس والمأكل مسئولية المرأة العاملة أم الرجل فقط ؟

أ) مسؤولية الرجل . ( )
ب) مسئولية المرأة. ( )
ج) الاثنيـــن معـــا . ( )

رابعاً/بيانات خاصة بالمستوى التعليمي:

24- ما هو انسب قطاع لعمل المرأة في رأيك ؟

أ) قطاع التعـــــــليم. ( )
ب) قطاع الصحـــــــــة . ( )
ج)المؤسسات الإنتاجية . ( )
د)الادراة العسكـــــرية . ( )
و) أشياء أخـــــري تذكر .....

25- كيف ينظر المجتمع إلي تعليم المـرأة من وجهـة نظرك ؟

أ) لا جدوى ولا ضـرورة لتعليم الفتاة. ( )
ب) المهم في تعليم الفتاة أن تتحصل علي وظيفة. ( )
ج) من حقـها أن تواصـل تعليمـها. ( )
د) مـواقف أخـــري تذكـر.....

26- فـي رأيـك من أكثر أهمية فـي التعليم ؟

الـولد ( ) البنت ( ) الاثنين معاً ( )

خامساً/بياناتخاصة بثقافة المجتمع:

27- ما هي نظرة المجتمع حسب رأيك في عمل المرأة ؟

أ) يوافق. ( )
ب) لايوافق. ( )
ب) يوافق علي شرط أن تكون غير متزوجة. ( )
ج) يوافق علي عمل المرأة المتزوجة بشرط أن لا يكون لديها أولاد ( )

28- تقاليدنا الاجتماعية تحول دون قيام المرأة بالأدوار التنموية وعليه يجب على المرأة أن لا تزاحم الرجل في هذا الدور ؟

موافق ( ) لا أوافق ( )

29- هل شعرت من خلال أسلوب التربية الذي أتبع معكِ أن هناك فرق في المعاملة بينك وبين أخيكِ ؟

نعم ( ) لا ( )

30- إذا كانت الإجابة (بنعم) فما شكل المعاملة؟

أ) اهتمـــــام أكثر لصالحك. ( )
ب) اهتمـــــام أقـــــل. ( )

31- إذا كان الاهتمام أقل فما رد فعلك اتجاه هذه المعاملة ؟
أ)- الصمت والاستسلام. ( )
ب)- الثورة والتحرر. ( )
ج)- الاعتماد علي نفسك لا ثبات ذاتك. ( )
د) - رد فعل أخر. ( )

32- ماهي المنغصات التي تواجهينها في العمل؟

أ) غيرة الرجل من المرأة عند التمييز في العمل. ( )
ب) غيرة المرآة من المرأة عند التمييز في العمل. ( )
ج) عدم وجود تشجيع مادي عند القيام بمجهود مضاعف. ( )
د) عدم وجود تشجيع معنوي عند القيام بمجهود مضاعف. ( )
و) الظـــــلم مـــــن الرؤســـــاء. ( )
ز) النظرة الدونية للمـــــرآة في نظـــر الـــرجـــل. ( )
ي) جمـــيع مـــا ذكـــــــر. ( )

سادساً- بيانات خاصة بمشاركة المرأة في قطاع التعليم

33- المرأة تعلمت مثل الرجل ،عليه لا يجوز إهمال هذا الجانب وقصرها علي الأعمال المنزلية دون مشاركتها في مجالات الحياة عامة؟

أوافق ( ) لا أوافق ( )

34- هل شاركتِ في أي دورات تدريبية قبل البدء في العمل؟

نعم ( ) لا ( )

35- إذا كانت الإجابة (بنعم) هل استفدت من التدريب؟

أ) بدرجة أقـــل. ( )
ب) بدرجة متوسطة . ( )
ج) بدرجة كبـــيرة. ( )

36- إذا كانت الإجابة (بلا) فما هي الأسباب؟

أ) الرجل غـــير مـــوافق. ( )
ب) مكان مركز التدريب بعيد . ( )
ج) الخوف من كلام النـــاس. ( )
د) ليـــس لـــدي وقـــــت . ( )
و) لا فائدة من الأشياء التي يتدربن عليها . ( )
ز) أشياء أخرى تذكر.....

37- في رأيك هل ارتفاع المستوي التعليمي للمرأة يحقق لها مكانة اجتماعية أفضل ؟

أوافق ( ) لا أوافق ( )

38- هل المستوي التعليمي للأسرة يؤثر علي مساهمتك في التنمية ؟

نعم ( ) لا ( )

سابعاً:- بيانات خاصة بمشاركة المرأة فى القطاع الاقتصادي.

49- هل ساهمت في أي نشاط اقتصادي؟

نعم ( ) لا ( )

40- إذا كانت الإجابة (بنعم) فما هو نوع هذا النشاط .....

.....

41- في رأيك هل النشاط الذي قمت به ساهم في تحسين المستوي المعيشي والاقتصادي العام للمجتمع؟

نعم ( ) لا ( )

42- هل تقدمت بطلب الحصول علي القروض الريفية؟

نعم ( ) لا ( )

43- إذا كانت الإجابة (بلا) فلماذا؟

أ) لست بحاجة لها ( )
ب) إمكانياتي المادية لا تسمح بسداد المبلغ ( )
ج) أشياء أخرى تذكر.....

44- إذا كانت الإجابة (بنعم) ما مدي استفادتك منها؟

أ) في إقامة مشروع خاص بك. ( )
ب) ليستفيد بها أحد أفراد الأسرة. ( )
ج) لتستفيد بها الأسرة بصفة عامة. ( )

ثامناً:- بيانات خاصة بمشاركة المرأة في القطاع السياسي

45- هل تعتقدي أن المرأة الليبية قادرة علي أن تشارك في اتخاذ القرارات المجتمعية وتنفيذها دون أن يعيقها أي عقبات ؟

نعم ( ) لا ( )

46- إذا كانت الإجابة (لا) فلماذا ؟

أ) لأنها ناقصة عقل ودين كما يقال. ( )
ب) العادات والتقاليد تقف حائلا دون ذلك . ( )

ج) أسباب أخري تذكر.....

47- هل شاركتِ في جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي؟
نعم ( ) لا ( )

48- في حالة الإجابة (بلا) ماهي الأسباب التي تحول دون مشاركتك في جلسات المؤتمر الشعبي ؟

أ) عائلية ( )
ب) ظروف العمل ( )
ج) أشياء أخري تذكر .....

49- هل سبق وتم ترشيحك لتولي منصب قيادي؟

نعـــم( ) لا ( )

50- في حالة الإجابة (بنعم) هل ذلك يحتاج منك لبذل جهـــد مضاعف؟

نعـــــم ( ) لا ( )

تاسعاً/بيانات خاصة بعضوية المرأة في المؤسسات والتنظيمات النسائية.

51- هل أنتِ عضوة في أحدي المؤسسات التالية

المؤسسة	نعم	لا
اتحادات وروابط ونقابات		
جمعية نسائية		

52- إذا كنتِ عضوة في إحدي هذه المؤسسات فهل أنتي راضية عن نشاطها حاليا؟

راضية ( ) غير راضية ( )

الملحق رقم(2)

القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة الليبية

أولاً: الأحوال الشخصية:

حرص المشرع على أن تكون المرأة في مركز قانوني لا يقل عن الرجل.

1- قانون رقم(10) لسنة1984ف بشأن الأحكام الخاصة بالزواج و الطلاق و آثارهما و تعديلاته.

- حيث نصت المادة(2) من هذا القانون على أن "الزواج ميثاق شرعي يقوم على أسس من المودة والرحمة،تحل به العلاقة بين الرجل و المرأة ليس أحدهما محرماً على الأخر".

- المادة(8) نصت على ما يلي: لا يجوز للولي أن يجبر الفتى أو الفتاة على الزواج رغم إرادتهما. كما لا يجوز للولي أن يعظل المولى عليها من الزواج بمن ترضاه زوجاً لها. و هذا ما نصت عليه المادة (10) من القانون.

- عرف القانون أركان الزواج و شروطه في المواد (11)- (15) حيث وضع إيجاب القبول على رأس قائمة أركان الزواج. كما وضع شرط الكفاءة حق خاص بالمرأة ، كما جاء في المادة (15) "الكفاءة حق خاص بالمرأة و الولي".

- الفصل الخامس من القانون حدد حقوق الزوجة على زوجها و حقوق الزوج على زوجته. أما الفصل السادس فحدد النفقة ووضع أحكام عامة ليحافظ بها على حقوق المرأة.

- نصت المادة (62) من القانون على:" في حالة قيام الحياة الزوجية تكون الحضانة حقاً مشتركاً بين الأبوين، فإن افترقا فهي للأم ثم لأمها ثم للأب ثم لأمه ثم لمحارم الطفل من النساء بتقديم من تدلى بجهتين على من تدلى بجهة واحدة، ثم لمحارم الطفل من الرجال".

- المادة (64) نصت على أن "تستحق الأم الكتابية حضانة أولادها المسلمين ما لم يتبين منها تنشئة الأولاد على غير دين أبيهم المسلم".

2- قانون رقم (22) لسنة1991 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (10) لسنة1984ف بشأن الأحكام الخاصة بالزواج و الطلاق و أثارهما. و جاء هذا التعديل تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لعام1991ف. و تم تعديل المادتين الثالثة عشر و التاسعة و الثلاثين و الخاصتان بزواج الرجل من امرأة أخرى و التطبيق بحكم القضاء.

مجال العمل و الوظيفة العامة:

لم يفرق قانون العمل بين المرأة و الرجل. و نصت المادة (91) من قانون العمل الليبي على مايلي:

" مع عدم الإخلال باحكام المواد التالية تسري على النساء جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمال دون تمييز في العمل الواحد بينهم"، و قد نصت هذه المادة على عدم جواز تشغيل النساء في الأعمال الشاقة أو الخطيرة، و عدم تشغيلها أكثر من 48 ساعة في الأسبوع، بما في ذلك العمل الإضافي. و أعطت للعاملة التي ترضع طفلها خلال الثمانية عشر شهراً التالية للوضع الحق في فترتين إضافيتين يومياً لهذا الغرض، لاتقل كل منهما عن نصف ساعة مع احتساب هاتين الفترتين من ساعات العمل التي تستخدم خمسين عاملة فأكثر بتوفير دار الحضانة.

- أحكام القانون رقم (55) لسنة1976 بشأن الوظيفة العامة، و كذلك القانون رقم (15) لسنة1981 بشأن المرتبات، تخاطب الموظف العام بصرف النظر عن كونه ذكراً أو أنثى، و لم تتضمن أية نصوص خاصة بالمرأة حيث ساوت بينها و بين الرجل في الحقوق والواجبات مساواة تامة.

- القانون رقم (8) لسنة1989 أحدث تحولاً خطيراً بشأن حق المرأة في تولي الوظائف القضائية والذي نص في المادة (1) على أنه"يحق للمرأة تولي وظائف القضاء و النيابة العامة و إدارة القضايا بذات الشروط المقررة بالنسبة للرجل".

ا- قانون العمل رقم (58) لسنة1970 مسيحي:

يعتبر هذا القانون من القوانين التي أعلت شأن المرأة داخل المجتمع الليبي بمساواتها مع الرجل في العمل و في الأجر و الامتيازات العينية و الإجازة المستحقة، حيث نصت المادة (31) على" لا يجوز لصاحب العمل أن يستخدم عاملاً بأجر يقل عن الحد الأدنى

المقرر وفقاً لأحكام القانون، كما يجوز له التفرقة بين أجر الرجال و النساء إذا تساوت ظروف وطبيعة العمل".

كما أفرد القانون في الفصل الثالث عن تشغيل الأحداث و النساء، و فيما يخص النساء نصت المادة (96) بأنه" لا يجوز بأي حال تشغيل النساء أكثر من48 ساعة في الأسبوعين بما في ذلك ساعات العمل الإضافية، كما لا يجوز تشغيلهن فيما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحاً إلا في الأحوال والاعمال و المناسبات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العمل و الشؤون الاجتماعية ". و للعاملة أيضاً الحق في ان ترضع طفلها في خلال الثمانية عشر شهراً التالية لتاريخ الوضع، و لها أيضاً الحق في فترتين إضافيتين يومياً لهذا الغرض لا تقل كل منهما عن نصف ساعة و لا يترتب عليها إخلال بفترات الراحة المقررة أو تخفيض الأجر.

2- قانون رقم (55) لسنة1976 بإصدار قانون الخدمة المدنية:

جاء هذا القانون منظماً للأحكام التمهيدية و التنظيم الإداري و الوظائف و التعيين و التدريب و المرتبات و العلاوات و الحوافز و المزايا الوظيفية و التأديب و الاجازات، حيث قرر القانون أن من حق الزوج أو الزوجة في إجازة من دون مرتب في حالة سفر أي منهما ، و نصت على ذلك المادة (72) بتأكيده على " للزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما في السفر إلى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل و على ألا تجاوز مدة بقاء الزوج في الخارج".

3- قانون رقم (4) لسنة1981 بشأن إنشاء المحاماة الشعبية:

نص القانون في المادة الأولى منه على حق مواطن الجماهيرية بالاستعانة بمحام في القضايا التي ترفع منهم أو عليهم أمام الجهات القضائية، و هو بذلك أعطى هذا الحق للرجل و المرأة على السواء دون تميز أو تفضيل لأي منهما على الأخر.

4- القانون رقم (15) لسنة1981 بشان نظام المرتبات للعاملين الوطنيين في الجماهيرية، حرص هذا القانون على إقرار المساواة في المرتبات للأعمال و المسؤوليات المتكافئة، حيث نصت المادة (1) منه على" يستهدف نظام المرتبات للعاملين الوطنيين في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، إقرار المرتبات المتساوية للأعمال

و المسؤوليات المتكافئة،و ذلك في إطار إشباع الحاجات الأساسية لمن يخضعون و استحقاق الزيادة السنوية طبقاً لمستوى الأداء و الإنتاج.

5- القانون رقم (16) لسنة1985ف بشأن المعاش الأساسي.

مؤتمر الشعب العام

تنفيذ لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثالث لعام94/93و.ر الموافق1984ف، والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية و النقابات و الاتحادات و الروابط المهنية(مؤتمر الشعب العام) في دور انعقاده العادي العاشر من5إلى9 جماديالآخر1394و.ر الموافق من فبراير إلى 2 مارس 1985 ميلادي، و بعد الإطلاع على القانون رقم (13) لسنة1980ف بشأن الضمان الاجتماعي، و على القانون رقم3 لسنة1981ف بشان المعاقين" صيغ القانون الآتي":

- المادة الأولى

المعاش الأساسي

المعاش الأساسي منفعة نقدية تكفلها نظام الضمان الاجتماعي دون أداء اشتراكات تقابلها من المستحقين و ذلك بالشروط و الأوضاع المقررة بهذا القانون.

- المادة السابعة

يستحق المعاش الأساسي للمضمونين من الفئات الآتية: الشيوخ-العجزة-الأرامل-الأيتام- من انقطعت بهم أو ضاقت عليهم سبل العيش. و ينتهي استحقاق المعاش الأساسي لهذه الفئات بفقد أي شرط من شروط الاستحقاق المقررة بهذا القانون و اللوائح الصادرة بمقتضاه.

- المادة الثامنة

الشيوخ/ يعتبر شيخاً من بلغ خمس و ستين من الرجال و ستين سنة من النساء.

- المادة التاسعة

العجز الكلي/ يعتبر عاجزاً كلياً من أصيب بعاهة أو من ضاقت به القدرة على العمل بصفة كلية أو لمدة تزيد عن سنة أو بنقص القدرة بنسبة60% فأكثر. و يثبت العجز و تقدر نسبته بمعرفية لجان تقدير العجز.

- المادة العاشرة

الأرامل من النساء/ و قد نصت المادة العاشرة في تعريفها للأرامل من النساء:

أ- يقصد بالأرملة في تطبيق احكام هذا القانون من توفي عنها زوجها و لو خلال عدتها من طلاق رجعي.

ب- تستحق الأرملة غير الليبية التي توفى عنها زوجها الليبي الجنسية المعاش الأساسي بشرط أن تكون مقيمة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

ج- و يكون ربط المعاش الأساسي بصفة مؤقتة للأرملة غير ذات الأولاد التي لم تتجاوز الخامسة و الأربعين من عمرها، و ذلك على النحو الذي تبينه اللوائح.

- المادة الثانية عشر

يقصد بمن انقطعت بهم أو ضاقت عليهم سبل العيش كل من :

1- المطلقات اللاتي انقطعت عدتهن.

2- أسرة المريض نزيل المستشفى لمدة تجاوز الشهرين.

3- أسرة المحتجز أو المحبوس تجاوز الشهرين.

4- أسرة المفقود أو الغائب أو الأسير أو العاجز عن العمل.

- المادة التاسعة عشر

المزايا و الإعفاءات/ يعفى أصحاب المعاشات الأساسية من أداء الالتزامات المالية التالية:

1- أقساط تملك المساكن للمجتمع أو أقساط القروض العقارية و الرسوم و الضرائب.

2- مقابل استهلاك المياه و الكهرباء في الحدود بالشروط التي يصدرها قرار من اللجنة الشعبية العامة.

3- تصنف القيمة المقررة لنقل الأشخاص بوسائل النقل العام الداخلي، و يشمل حكم هذا البند كل من تجب على المضمون إعالتهم.

- المادة الثالثة و العشرون

يعمل بهذا القانون اعتباراً من أول يناير1986 و ينشر في الجريدة الرسمية.

مؤتمر الشعب العام

قانون رقم (25) لسنة1991ف

تعديل بعض أحكام القانون رقم (16) لسنة 1985 بشأن المعاش الأساسي.

مؤتمر الشعب العام

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني العام1400و.ر الموافق1990ف، و التي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية و النقابات و الاتحادات و الروابط المهنية " مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي في الفترة من 29/ذي القعدة إلى 5/ذي الحجة1400و.ر الموافق 11إلى 17 من شهر الصيف1991ف.

و بعد الاطلاع على القانون رقم (16) لسنة1985 بشأن المعاش الأساسي، "صيغ القانون الآتي"

المادة الأولى:

يستبدل بنص المادة الثامنة من القانون رقم (16) لسنة1985ف النص الآتي:

المادة الثامنة:

الشيوخ/ يعتبر شيخاً من بلغ خمساً و ستين سنة من الرجال و ستين سنة من النساء، و تستثنى هذه الفئة من شروط عدم وجود العائل المنصوص عليه في البند الثالث من المادة الثانية من القانون المشار إليه.

المادة الثانية:

تصرف المعاشات الأساسية لمستحقيها بسهولة و يسر في المواعيد المقرر لها.

المادة الثالثة:

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره، و ينشر في الجريدة الرسمية و في وسائل الإعلام المختلفة.

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

صندوق الضمان الاجتماعي

لائحة المعاش الأساسي

الباب الأول

ضوابط صرف المعاش الأساسي

ما يهمنا في دراستنا المواد التالية من هذه الضوابط:

المادة (5):

يصرف للأرملة معاش أساسي لمدة عام قابل للتجديد شرط انتسابها لمركز تدريب و تأهيل أو برنامج الأسرة المنتجة إلى أن يتوفر لها عمل، و ذلك للأرملة التي لم يتجاوز عمرها 45 سنة من غير الأبناء.

المادة (12):

يربط معاش أساسي للمطلقة الغير قادرة مادياً من كانت حاضنة لأطفالها أو تجاوز عمرها (45 سنة ميلادية)، و يطبق على المطلقة الليبية الغير ذات أبناء و الغير قادرة مادياً قدرة العائل الشرعي بالنسبة للأب متى كان سنها تحت 45 سنة.

المادة (14):

تكون الأرملة التي تعمل بمثابة العائل الشرعي لأبنائها القصر على أن يطبق بشأنها قدرة العائل الشرعي عند احتساب فرق المعاش.

المادة(15):

يربط معاش أساسي للشيوخ من لا دخل لهم و غير قادرين مادياً متى بلغ الرجل (65) سنة و المرأة (60) سنة ميلادية، على أن يثبت ذلك من خلال بحث اجتماعي ميداني يجريه صندوق الضمان الاجتماعي.

قانون رقم (13) لسنة1980.

بشأن الضمان الاجتماعي

مؤتمر الشعب العام

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية التي صاغها مؤتمر الشعب العام في دور انعقادها العادي الخامس 1389/7/12و.ر الموافق1980/6/1 في شأن احكام قانون الضمان الاجتماعي.

صيغ القانون الآتي والذي ساوى بين الرجل والمرأة في حق كليهما في الضمان الاجتماعي حيث نصت المادة (1) على أن:

" الضمان الاجتماعي حق يكفله المجتمع على الوجه المبين لهذا القانون لجميع المواطنين بالجماهيرية وحماية المقيمين فيها من غير المواطنين ". كما حرص القانون على ذكر المرأة ضمن من لهم الحق في المنافع النقدية عند انتهاء سن الخدمة أو العمل.

و يشمل الضمان الاجتماعي كل نظام يوضع أو إجراء يتخذ طبقاً لهذا القانون بقصد حماية الفرد و رعايته في حالات الشيخوخة و العجز و المرض و إصابة العمل و مرض المهنة، وعند فقد العائل عند الحمل والولادة و إعانته على تحمل الأعباء العائلية في الكوارث و الطوارئ و الوفاة.

كما يشمل من لا راعي له من الأطفال البنين و البنات، و المعوقين و العجزة و الشيوخ و الأحداث.

- منافع الضمان الاجتماعي

المادة (10):

يقدم الضمان الاجتماعي منافع نقدية و عينية و ذلك كالآتي:

المادة (11):

المنافع النقدية:

أ- المعاشات و هي:

1- معاش الشيخوخة

2- معاش العجز لإصابة العمل

3- معاش العجز الكلي لغير إصابة العمل

4- معاشات المستحقين عن المضمون

5- المعاش الأساسي لفاقدي العائل و لعديمي الدخل.

ب- علاوة العائلة لأصحاب المعاشات.

ج- المنافع قصيرة الأمد.

و هي المساعدات المالية اليومية للعاملين لحساب أنفسهم في حالات العجز المؤقت للمرض أو إصابة العمل و الولادة.

د- المنح المقطوعة

و هي منح تصدر بمبالغ معينة تستحق كل منها دفعة واحدة عند توافر شروطها و هي:

1- إعانة الحمل

2- منحة الولادة

3- إعانة الدفن

4- منح الكوارث و الطوارئ

المادة (12):

المنافع العينية

أ- المنافع العينية التي يقدمها الضمان الاجتماعي/ و ذلك باعتبار أن المجتمع هو العائل لمن ليس له مأوى، ومن تقعد به ظروفه الشخصية أو الاجتماعية عن رعاية نفسه.

ب- الرعاية الشخصية النوعية/ و تستهدف كفالة الأمن الصناعي و السلامة العمالية و رعاية حالات إصابة العمل و أمراض المهن، و إعادة التأهيل و رعاية العجزة و المعوقين و تقديم الخدمات الصحية لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية. و تقدم هذه المنافع العينية على الوجه الذي بينه هذا القانون و اللوائح التي تصدر بمقتضاه.

- المنافع النقدية

المادة (13)

سن انتهاء الخدمة أو العمل:

أ- يستحق معاش الشيخوخة للمشترك عند انتهاء خدمته أو عمله بسبب بلوغه السن المحددة قانوناً لترك العمل أو الخدمة. حيث تكون (60) سنة ميلادية كاملة بالنسبة

للعاملات من النساء.و يجوز أن تستمر في الخدمة أو العمل بعد الستين بشرط موافقتها وموافقة جهة العمل مع عدم الإخلال بالشروط المقررة قانوناً.

المادة (25):

المنافع قصيرة الأمد

يستحق المشترك العامل لحساب نفسه منافع نقدية قصيرة الأمد تعويضاً له عن الدخل المفترض الذي يفقده بسبب العجز الناشئ عن المرض أو إصابة العمل أو الولادة.

أ- (60%) من الدخل و لمدة أقصاها سنة في حالة العجز الناشئ عن المرض.

ب- في حالة إصابة العمل (70%) و لمدة أقصاها سنة.

ج- في حالة الولادة (100%) من الدخل و لمدة ثلاثة أشهر كاملة لما قبل الوضع وبعده.

المادة (28):

المنح المقطوعة

تصرف للمشترك و تستحق كل منها دفعة واحدة متى توافرت شروطها:

أ- إعانة الحمل وتستحق عن المدة التي تبدأ من الشهر الرابع للحمل حتى وضع الرضيع. و قيمتها ثلاثة دينار شهرياً.

ب- منحة الولادة و قيمتها خمسة و عشرون ديناراً ليبياً.

ج- إعانة الدفن و قيمتها خمسون دينار ليبياً.

المنافع العينية

المادة (29):

الرعاية الاجتماعية

يقدم الضمان الاجتماعي الرعاية الاجتماعية الآتية:

أ- رعاية من لا راعي لهم من الأطفال في دور الحضانة و رياض الأطفال.

ب- رعاية من لا راعي لهم من البنين و البنات في دور الرعاية.

ج- رعاية الشيوخ من الجنسين في دور الشيخوخة أو رعايتهم رعاية شخصية في البيت في الأحوال التي تقتضي ذلك.

د- رعاية العجزة و المعاقين في الدور الخاصة بذلك.
هـ- الخدمة الاجتماعية للمعوقين و تشمل الرعاية الاجتماعية للفرد و الأسرة.
و- الترفيه الاجتماعي في الحدود التي تضعها اللوائح التي تصدر بهذا الشأن.

قانون رقم (14) لسنة1986 و الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي و قد تم في هذا القانون استبدال المادة (13) من قانون رقم (13) لسنة1980 بشأن الضمان الاجتماعي و الخاصة بسن انتهاء الخدمة أو العمل.

قانون رقم (20) لسنة1428 ميلادية
بشأن صندوق الرعاية الاجتماعية
مؤتمر الشعب العام

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام السنوي للعام1428 ميلادية التي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية الأساسية و اللجان الشعبية و النقابات و الاتحادات و الروابط المهنية(مؤتمر الشعب العام) في دور انعقاده العام السنوي في الفترة من 19 إلى26 شعبان الموافق من 8 إلى 15 الكانون 1448ميلادية.
- و بعد الإطلاع على إعلان قيام سلطة الشعب.
- و على الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير.
- و على قانون تعزيز الحرية رقم 20 لسنة1991 إفرنجي.
- و على قانون تفقد العسكريين رقم 43 لسنة 1974 إفرنجي و تعديلاته.
- و على قانون الأمن الصناعي و السلامة المهنية رقم 93 لسنة 1976 إفرنجي.
- و على قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 إفرنجي و القوانين المعدلة له.
- و على القانون رقم 5 لسنة 1987 إفرنجي بشأن المعاقين.
- و على القانون رقم 1 لسنة 1425 ميلادية بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية و اللجان الشعبية و تعديلاته. صاغ القانون الآتي:

المادة الأولى

تنشأ بموجب هذا القانون مؤسسة تسمى صندوق الرعاية الاجتماعية تتولى تنظيم شؤون الضمان الاجتماعي من معاشات و إعانات و منح و غيرها من خدمات الرعاية الاجتماعية، و تتمتع بالشخصية الاعتبارية و الذمة المالية المستقلة و تحدد اللائحة التنفيذية نظام إدارتها.

المادة الثانية

المضمونون المنتمون بنظام الرعاية الاجتماعية و هم:

1- من لا ولي له من أبناء المجتمع.

2- أصحاب المعاشات الأساسية من الفئات المحددة من المادة السابعة من قانون المعاش الأساسي.

3- المعاقون.

4- الأسر الكبيرة المحتاجة.

5- من لا يكفيهم معاش التقاعد.

6- المستحقون للمنح المقطوعة.

7- ضحايا الكوارث و النكبات الطبيعية.

المادة الرابعة

تحدد المنافع التي يقدمها صندوق الرعاية الاجتماعية بما يلي:

1- توفير خدمات الرعاية الصحية و التعليم و الإسكان و ما يلزم من خدمات اجتماعية.

2- تقديم المساعدات و الإعانات المقطوعة في الحدود و وفقاً للضوابط المحددة قانوناً.

3- إدارة مؤسسات الرعاية الاجتماعية بما فيها مؤسسات رعاية المعاقين والمسنين و مؤسسات رعاية و توجيه الأحداث و دور الحضانة العامة و مؤسسات رعاية المرأة.

4- تقديم الإعانات و صرف التعويضات في حالات الكوارث و النكبات الطبيعية.

5- المعاشات والمكافآت الاستثنائية والإضافية التي تمنح للمواطنين الذين قدموا للوطن خدمات جليلة.

المادة العاشرة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية و يعمل به من تاريخ نشره.

قانون رقم (10) لسنة1430 ميلادية
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (20) لسنة1428 ميلادية
بشأن صندوق الرعاية الاجتماعية

مؤتمر الشعب العام

تنفيذ لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام السنوي للعام1429 ميلادية.

- و بعد الاطلاع على إعلان قيام سلطة الشعب.
- و على الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير.
- و على القانون رقم (20) لسنة 1991 إفرنجي بشأن تعزيز الحرية.
- و على القانون رقم (55) لسنة1976 إفرنجي بشأن الخدمة المدنية و تعديلاته.
- و على القانون رقم (20) لسنة 1428 ميلادية بشأن صندوق الرعاية الاجتماعية.
- و على القانون رقم (1) لسنة1430 ميلادية بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية و اللجان الشعبية.

صيغ القانون الأتي:

- المادة الأولى

- يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم (20) لسنة28 ميلادية بشأن صندوق الرعاية الاجتماعية النص الأتي:

المادة الأولى:

تنشأ بموجب أحكام هذا القانون هيئة عامة تسمى صندوق التضمان الاجتماعي تتولى تنظيم شؤون التضامن الاجتماعي من معاشات و إعانات و منح و غيرها من خدمات الرعاية الاجتماعية و تتمتع بالشخصية الاعتبارية و الذمة المالية المستقلة.

و تصدر أمانة المؤتمر الشعب العام قراراً بتنظيمها و نظام عملها و تحديد مقرها.

المادة الثانية

يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم (20) لسنة28 ميلادية بشأن صندوق الرعاية الاجتماعية النص التالي.

المادة الثالثة:

- تستبدل بعبارة (الرعاية الاجتماعية) أينما وردت في القانون رقم(20) لسنة 1428 ميلادية المشار إليه عبارة(التضامن الاجتماعي).

المادة الرابعة:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، و يعمل به من تاريخ نشره.

- قانون رقم (8) لسنة1989 بشأن حق المرأة في تولي الوظائف القضائية بهذا القانون، تعد الجماهيرية من الدول العربية السباقة في إعطاء حق المرأة في تولي الوظائف القضائية، حيث نصت المادة(1) على: " يحق للمرأة تولي وظائف القضاء و النيابة العامة و إدارة القضايا بذات الشروط المقررة بالنسبة للرجل ". كما حرص القانون على أن يلغي كل حكم يخالف أحكامه.

- قانون رقم (10) لسنة1990 بشأن إعادة تنظيم مهنة المحاماة:

أكد هذا القانون على حق كل فرد- ذكر أو أنثى- في التمتع بحقه في الدفاع عنه أمام المحاكم و النيابات بواسطة محام.

- قرار اللجنة الشعبية رقم (164) لسنة1988 بشأن نظام تشغيل المرأة العربية الليبية: تم هذا القرار بعد إطلاع اللجنة الشعبية العامة على قانون العمل رقم (58) لسنة1970، وعلى قانون الخدمة المدنية رقم (55) لسنة1976، وعلى قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة1980، وعلى القانون رقم (15) لسنة1981 بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنين.

حيث نصت المادة الثانية من القرار على " العمل واجب على المرأة القادرة عليه تجاه المجتمع، و للمرأة الحق في مزاولة الأعمال و الوظائف بمختلف النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع، كما لها الحق في التمتع بكافة فرص التدريب المهني و الوظيفي التي تتطلبها مزاولة هذه الأعمال و الوظائف".

كما أجاز القرار تحويل المرأة العاملة من نظام التشغيل لبعض الوقت إلى نظام التشغيل الكامل و العكس في الأحوال التي تقتضيها حاجة العمل و وفقاً لما تحدده اللجنة العامة للخدمات. كما حدد القرار مدة عمل المرأة في القطاعات الخدمية و الإدارية و الإنتاجية أربع ساعات يومياً شريطة أن تقع ضمن ساعات العمل الرسمية، و تمنح المرأة العاملة بنظام التشغيل لبعض الوقت 50% من المرتب الأساسي المقرر لنظيراتها من العاملات وفقاً لنظام التشغيل الكامل، و لم تحرم المرأة العاملة لبعض الوقت من الترقية على أن تتم قضاء ضعف المدة المقررة للترقية بالنسبة للعاملات وفق نظام التشغيل الكامل، كما لها الحق في علاوة العائلة و السكن كاملتين.

- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (460) لسنة1988 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (164) لسنة1988 بشأن نظام تشغيل المرأة العربية الليبية:

تم بهذا القرار استبدال نص المادتين (7-11) من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 164 لسنة 1988، حيث نصت المادة (7) على " تعتبر كل سنتي خدمة في نظام العمل لبعض الوقت بمثابة خدمة كاملة، و ذلك في مقام حساب مدة الخدمة لأغراض العلاوة السنوية والترقية ".

أما المادة (11) والمتعلقة بنظام التشغيل لبعض الوقت للمرأة العاملة فيطبق عليها أحكام قانون الضمان الاجتماعي، و يسدد عنها الاشتراك الضماني على أساس مرتبها الكامل دون تخفيض، كما يطبق عليها أيضا أحكام قانون الضمان الاجتماعي و ذلك فيما يتعلق بإجازة الوضع.

- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (285) لسنة 1989 بشأن تدريب المرأة الليبية للعمل في مجالات مختلفة:

أكد هذا القرار على أن العمل واجب على المرأة القادرة على أساس قدم المساواة مع الرجل، كما حدد القرار الأولوية للمرأة في شغل مهن و وظائف معينة، كذلك ألزم كافة جهات العمل بضرورة تشغيل المرأة و إقحامها في مجالات العمل المختلفة كالأمن الشعبي المحلي و شرطة المرور و الأعمال الإدارية بالمحاكم النيابية.

المسؤولية الجنائية للمرأة:

يعتبر قانون العقوبات من القوانين المكملة، حيث خاطب هو الآخر المواطن بصرف النظر عن جنسيته، و من ثم فإن الرجل والمرأة يقعان تحت طائلة العقاب على قدم المساواة إذا ما اقترف أفعالاً معاقب عليها القانون. و مع ذلك لم يغفل المشرع الليبي خصوصية المرأة عن الرجل فأورد العديد من التشريعات الجنائية قواعد متميزة تعامل المرأة معاملة تناسب مع كونها أنثى.

فمثلاً قانون العقوبات/ حرم كل جرائم الإجهاض و الجرائم ضد الأسرة و الجرائم ضد الحرية و العرض و الأخلاق.

- المادة (390) نص على العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على ستة سنين، أما عقوبة إسقاط الحامل برضاها- المادة (391)- فهي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر و تطبق العقوبة ذاتها على المرأة التي رضيت بإسقاط جنينها. و عاقب القانون أيضا على الإسقاط صيانة للعرض وعلى إسقاط المرأة لنفسها.

قانون رقم (20) لسنة1991 بشأن تعزيز الحرية

مؤتمر الشعب العام

احتوى هذا القانون على ثمانية وثلاثين مادة حرصت كلها على المساواة بين الرجل و المرأة، نذكر البعض منها و التي خاطبت المرأة بصورة خاصة:

المادة الأولى:

المواطنون في الجماهيرية العظمى ذكور و إناث أحرار ، متساوون في الحقوق و لا يجوز المساس بحقوقهم.

المادة الثانية:

لكل مواطن الحق في ممارسة السلطة و تعزيز مصيره في المؤتمرات الشعبية، و لا يجوز حرمانه من عضويتها و من الاختيار لأماناتها.

المادة الثالثة:

الدفاع عن الوطن حق و شرف لا يجوز أن يحرم منه أي مواطن أو مواطنة.

المادة الثالثة و العشرون:

لكل مواطن الحق في التعليم و المعرفة و اختيار العلم الذي يناسبه، و يحظر احتكار المعرفة أو تزييفها لأي سبب.

المادة الخامسة و العشرون:

لكل مواطن ومواطنة الحق في تكوين أسرة أساسها عقد النكاح القائم على رضا الطرفين، و لا ينحل إلا برضاهما أو بحكم من محكمة مختصة.

المادة السادسة والعشرون:

الحضانة حق الأم مادامت أهلاً لذلك، فلا يجوز حرمان الأم من أطفالها و حرمان الأطفال من أمهم.

المادة السابعة و العشرون:

للمرأة الحاضنة حق البقاء في بيت الزوجية مدة الحضانة، و للرجل حق الاحتفاظ بممتلكاته الشخصية، و لا يجوز أن يتخذ البيت أو محتوياته أو جزء منه مقابلاً للطلاق أو الخلع أو داخلاً في تقديرات مؤخر الصداق.

المادة الثامنة و العشرون:

للمرأة الحق في العمل الذي يناسبها، و ألا توضع في موضع يظرها للعمل بما لا يناسب طبيعتها.

الخدمة العسكرية:

أكد المشرع على أن مسألة الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن و مواطنة، حيث خاطب بقانون الخدمة الوطنية والشعب المسلح و قانون التعبئة و قانون الأمن و الشرطة.

1- القانون رقم (3) لسنة1984 بشأن الشعب المسلح:

" حرص القانون على المساواة التامة بين الرجل و المرأة في المجال العسكري، و في تعلم العلوم العسكرية، و التدريب بالمؤسسات العسكرية والدفاع عن الجماهيرية، حيث نصت المادة (1) على " نحن الليبين و الليبيات، من بلغ منا سن التكليف يتدرب عسكرياً و بكيفية مستمرة ما دام قادراً على ذلك صحياً ".

2- القانون رقم (9) لسنة1987 في شأن الخدمة الوطنية:

ألغى هذا القانون الخدمة العسكرية الإلزامية، كما نص على فرض الخدمة الوطنية على كل مواطن بلغ الثامنة عشر من عمره، و لم يتجاوز الخامسة و الثلاثين و بشرط لياقته الصحية.

3- قانون رقم (9) لسنة1988 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الخدمة الوطنية.

4- قانون رقم (16) لسنة1989 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الخدمة الوطنية.

5- قانون رقم (21) لسنة1991 بشأن التعبئة:

حيث نص في الجزء الخاص بالمواد البشرية " المواطنون ذكوراً و إناثاً ممن بلغوا سن السابعة عشرة ما داموا قادرين صحياً على القتال و العمل و الإنتاج.

6- قانون رقم (10) لسنة1992 بشأن إصدار قانون الأمن و الشرطة.

المادة (1):

إن الأمن في المجتمع مسؤولية كل مواطن و مواطنة.

المادة (2):

" على كل مواطن و مواطنة الإبلاغ بأية طريقة تمكنه من أداء دوره الأمني عن أية وقائع أو معلومات من شأنها المساس بالنظام الجماهيري القائم على سلطة الشعب أو الإخلال بالأمن والنظام العام أو تعريض الأرواح والأموال للخطر.

- the assumption which say " there is relation have statistical denotation between the sociable state of the woman and her sharing in the development " this assumption was refused analytic refusal .
- the assumption which say " there is relation have statistical denotation between the size of the woman's family and her sharing in the development " this assumption was consented in proportion to (8.3 %) .
- the assumption which say " there is relation have statistical denotation between the economical level of the woman's family and her sharing in the development " this assumption was consented in proportion to (16.6 %) .
- the assumption which say " there is relation have statistical denotation between the habits and customs and woman's sharing in the development" this assumption was consented in proportion to (16.6 %) .

The data was displayed and analyst automatically by using statistical program (SPSS) which is related to analyzing the data of sociable sciences .

And the (X^2) test was used to know whether relation have statistical denotation or no .

The study was to reach to a set of results , some of it related to sample characteristics :

Where the study was to reach , that the most persons of the sample their age is between (20 - 30 year) , where the proportion was equal (75.4 %) , and the most persons of the sample was in secondary educational level and what equalize it and university educational level where the proportion was equal (77.2 %) . About the educational level of their parents , the utmost proportion represented at lower level , where it is equal (49.9 %) for fathers , but for mothers the proportion was equal (74.3 %) . The most persons of the sample is non married , where the proportion was equal (81.9 %) . And they are characterized by big size of family , where the family size from males is (73.7 %) , but the family size from females is (76.0 %).

The results of assumptions test was proved the following :

- the assumption which say " there is relation have statistical denotation between the educational level of the woman and her sharing in the development " this assumption was approved in proportion to (50 %) .
- the assumption which say " there is relation have statistical denotation between the educational level of parents and woman's sharing in the development " this assumption was consented in proportion to (16.6 %) .
- the assumption which say " there is relation have statistical denotation between the woman's job and her sharing in the development " this assumption was consented in proportion to (83.3 %) .

woman is living within it , and analyzing the problems which is facing her .

Subsequently , this study is trying to know the present developmental reality in Sirte , and the woman's turn in it . By submitting factual form about the state of the worker woman in the different work domains , and knowing the nature of her situation and her activities and the size of her sharing in the development , and knowing the reasons which propelling her to sharing , and the drags which is clogging her sharing , and measuring the relation between the independent variables which is represented into (didactic level of the woman and her parents - woman's job - sociable state of the woman - size of her family - Economical level - habits and customs) . And the dependent variable which represented into (sharing in the development) .

The society of study represented at worker woman in different sectors in Sirte , where we chose five sectors which the woman is focusing on it as (industry sector - education sector - banks and finance - health sector - information sector) .

About the sample , we was used relative stratus random sample method in his capacity as a most proportionality method with the present study .

The sample of study was appointed in representation proportion to (10 %) from the studied society size which equal (1716 worker) wherewith equal (172 single) .

This study is inserting under the analytic descriptive studies by using the sociable scan by the sample . Within the targets of the study , and starting from the kind of data which is required , the questionnain form was designed to gathering the data , and allowed for a most methodical rules .

Academic year
2005 - 2006

The development issue is one of challenges which face the world consequently , the attention to development domains was started . Since the human element represent the true prompting force of development operation , from this point the attention to developing the human material was came in his capacity as the true fortune of the world countries . Hence , it has central importance to planning the required development operation .

Since , woman is half of society , and she is partaken element in the sociable issues , we cannot omitting her turn by describing her is half of human work forces .

However , for a long time this human forces stayed not exploited an optimum exploitation , it was dreed of penetrating of masterly relations , and dreed of economical and sociable inequality .

In Libyan society , especially in Sirte city society the woman was dreed of stooping her sociable standing in the family and the society , and not confess her productive turn except in tyre of her traditional turn as a housewife . That is may be returning to historical and cultural and economical nature of the society .

But after revolution rising and discovering the oil and what squired that from a changes , we can say that the perspective to the woman was changed at each levels , and she was get a set of droits stated by Libyan laws and enactions , to be easy for her to harmonize between her work in the society and her familial devoirs .

Then it is necessary to combining the woman in extensive development operation , that is by appointing the conditions which the

THE GREATEST SOCIALIST PEOPLES LIBYAN ARAB JAMAHYRIA

Al Tahadi University

Faculty of art and education

Sociology department

Graduate School Studies

Woman and Development

(field study for worker woman is Sirte city)

study for getting master's degree in sociology

composing by :

Dalila Musbah Hammid

Supervisor :

Dr. LAwGAli Saleh LAwGAli